بنك القاهرة
Banque du Caire

التقرير السنوي لعام ٢٠١٨

انطلق قطار التغيير

٢٠١٨

مفهوم جديد للخدمة البنكية

حقق بنك القاهرة نقلة ملحوظة خلال عام ٢٠١٨ بفضل مردود خطط التحول الاستراتيجي التي أثمرت عن تحقيق حزمة من الإنجازات. أهمها:

- تحديث نموذج الأعمال
- تطوير الهوية والنظام المؤسسي
- تعزيز المكانة التنافسية

الفهرس

بنك القاهرة في سطور

- نبذة عامة ٠٦
- أبرز المحطات التاريخية ٢
- المؤشرات الرئيسية لعام ٢٠١٨ ١٦
- كلمة رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ٢
- مجلس الإدارة ٢٤
- اللجنة التنفيذية ٣
- الفريق الإداري ٣٢
- الهيكل التنظيمي لبنك القاهرة ٣٤
- الاستراتيجية ٤

النتائج والمؤشرات المالية لعام ٢٠١٨

- الخدمات المصرفية للشركات و المؤسسات ٤٨
- خدمات التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٥٨
- الخزانة وأسواق المال ٦٤
- التسويق و اتصالات المؤسسة ٦٦
- الموارد البشرية ٧٢
- تكنولوجيا المعلومات ٧٦
- الشئون القانونية ٨٠
- المشروعات والتطوير وإعادة الهيكلة ٨٢
- الشئون المالية ٨٤

الشركات التابعة

- بنك القاهرة الدولي أوغندا ٨٨
- شركة كايرو للتأجير التمويلي ٩٠

الحوكمة

- الحوكمة ٩٤
- إدارة المخاطر ٩٩
- الالتزام المصرفي ١٠١
- المراجعة الداخلية ١٠٨

الاستدامة والمسئولية الاجتماعية

- الاستدامة والمسئولية الاجتماعية ١٢٢

القوائم المالية

- القوائم المالية المنفصلة لعام ٢٠١٨ ١٢٨

بنك القاهرة في سطور

مليار جنيه مصري

٢,٥

ارتفعت الأرباح بعد خصم الضرائب بنسبة
٢٠٧% على خلفية تحسن المؤشرات المالية
والتشغيلية للبنك

نساهم في دعم وتنمية الاقتصاد المصري

يضع بنك القاهرة على رأس أهدافه إمداد عملائه من الشركات والأفراد بباقة متكاملة من الحلول والخدمات المصرفية المصممة خصيصًا لتحقيق أهدافهم المالية, مستفيدًا من خبراته الواسعة ونجاحاته البارزة على مدار أكثر من ستة عقود

تأسس بنك القاهرة عام ١٩٥٢ وهو من أعرق وأكبر البنوك المصرية, ويهدف لتقديم باقة متكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات عملائه من الشركات والأفراد. وقد نجح البنك الحائز على العديد من الجوائز التقديرية المرموقة في التحول إلى المؤسسة المالية الرائدة في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء الأفراد والمؤسسات في السوق المصري بفضل قدرته على توظيف ما يمتلكه من شبكة فروع واسعة وماكينات الصراف الآلي المنتشرة بجميع أنحاء الجمهورية, فضلاً عن درايته العميقة بالتوجهات السوقية على الصعيدين المحلي والإقليمي, مستعينًا بفريق عمل يضم أكفأ الموهوبين وأبرز خبراء القطاع المصرفي.

كما يحظى البنك بمكانة رائدة في سوق التمويل متناهي الصغر, حيث كان في طليعة المؤسسات الداعمة لمبادرات تعزيز الشمول المالي وتطوير المجتمعات وتمكين رواد الأعمال, فضلاً عن إسهاماته الناجحة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بالبلاد من خلال تقديم خدمات التمويل لمختلف الشركات العاملة فى أبرز القطاعات الاقتصادية بالسوق المصري.

وقد نجح البنك في مواصلة تنمية أعماله وترسيخ مكانته في السوق المصري بفضل قدرته على التأقلم السريع مع التوجهات والأنماط السوقية المتغيرة وتلبية احتياجات العملاء عبر إطلاق المنتجات والخدمات الابتكارية وتنمية باقة الحلول المصرفية المقدمة لعملائه من الشركات والأفراد. وخلال عام ٢٠١٨, قام البنك بإطلاق شركة كايرو للتأجير التمويلي CLC في إطار التكامل مع الخدمات والمنتجات والأنشطة الخاصة بمجموعة ائتمان الشركات والقروض المشتركة وغيرها من القطاعات التشغيلية بالبنك, علمًا بأن الشركة نجحت في ترسيخ مكانتها وتعزيز ريادتها بسوق خدمات التأجير التمويلي في مصر. وعلاوةً على ذلك يقوم بنك القاهرة بتقديم خدماته في أسواق الكوميسا من خلال بنك القاهرة الدولي أوغندا.

ومن خلال شبكة تضم أكثر من ٢١٩ فرعًا و٦٩٨ ماكينة صراف آلي في مصر والإمارات, يقوم البنك بخدمة قاعدة عملاء ضخمة تربو على ٣ مليون عميل وتضم العديد من الشركات بأحجامها المختلفة, وكذلك العملاء الأفراد وأصحاب الملاءة المالية المرتفعة, من خلال تزويدهم بباقة من أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية. ويتبنى البنك حاليًا استراتيجية طموحة تهدف إلى ترسيخ مكانته كالمؤسسة المصرفية المفضلة للعملاء, مستفيدًا من مكانته المرموقة وإرثه العريق في السوق المصري. وقد شهدت السنوات الأخيرة توسعات هائلة بباقة الخدمات المصرفية الرقمية وتحديث البنية الأساسية والأنظمة التشغيلية للبنك, بالإضافة إلى مواءمة أهداف الإطار العام للحوكمة مع أحدث المعايير الدولية في قطاع الخدمات المصرفية, وذلك سعيًا لتعظيم القيمة لجميع الأطراف ذات العلاقة بما في ذلك العملاء والموظفين والمجتمعات المحيطة بأعمال البنك.

+٦٥

عامًا من التميز

٢١٩

فرعًا

٣ مليون

عميل

٧,٧٤١

موظف

٢٣٥ ألف

عميل نشط

بقطاع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

٦٩٨

ماكينة صراف آلي

تم إجراء آخر تحديث للبيانات الواردة بالتقرير في ديسمبر ٢٠١٨

القطاعات التشغيلية الرئيسية

ائتمان الشركات والقروض المشتركة

تمثل مجموعة ائتمان الشركات والقروض المشتركة ركيزة أساسية من ركائز نمو أعمال بنك القاهرة, حيث تشمل باقة الحلول و الخدمات المقدمة الأدوات والمنتجات التقليدية لتمويل رأس المال العامل متوسط وطويل الأجل, وكذلك المنتجات والحلول المالية المهيكلة وغيرها من الأدوات التمويلية الأكثر تعقيدًا سواء قصيرة أو طويلة الأجل وأيضًا بالعملة المحلية والأجنبية. وقد نجح البنك في تنمية قاعدة عملاء ضخمة ومتنوعة. أما قطاع المؤسسات المالية, فيعمل من مقره بمصر, وكذلك مكتبه التمثيلي بدولة الإمارات, على ترسيخ مكانة بنك القاهرة وعرض خدماته المقدمة لأكثر من ٧٠٠ مؤسسة مالية في الوقت الحالي.

وبالإضافة إلى ذلك يقدم البنك مجموعة من الحلول المصرفية المتخصصة و ذلك من خلال قطاع المعاملات المصرفية الدولية المسئول عن إدارة السيولة و التدفقات النقدية, وكذلك خدمات الأوراق المالية بما في ذلك خدمات الحفظ والتسوية والوكالة الاستثمارية وحسابات الأمانة, فضلاً عن القيام بدور وكيل الإيداع, بالإضافة إلى مجموعة من الحلول الرقمية لخدمة كافة هذه المجالات. ويحظى البنك بفريق مستقل لتولي عمليات ترتيب الدين والتمويل المهيكل, والذي يعمل على تقديم حزمة من منتجات التمويل طويلة الأجل, ومنها خدمات ترتيب وإعادة هيكلة الديون وتوفير حلول التمويل المهيكل وترتيب القروض المشتركة وتقديم خدمات الوكالة والاستشارات المالية.

التجزئة المصرفية وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يقدم قطاع التجزئة المصرفية وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة باقة شاملة من المنتجات الائتمانية وحلول الادخار للعملاء الأفراد, والتي تتنوع بين القروض الشخصية والقروض الشخصية لموظفي الحكومة, وقروض شراء السيارات والتمويل العقاري, وكذلك باقة متكاملة من الحسابات البنكية تشمل الحسابات الجارية وحسابات التوفير بالإضافة إلى الشهادات والودائع بأسعار عائد تنافسية. كما يعتز البنك بخدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في السوق المصرية عبر تزويدهم بحزمة غنية من منتجات التمويل قصير ومتوسط الأجل والقروض الميسرة وحلول الإقراض المتخصص والتمويل التجاري وخدمات إدارة النقدية, بالإضافة إلى خدمات صرف العملات الأجنبية وعقود الصرف الآجلة.

كما يعد بنك القاهرة واحداً من أبرز الجهات المتخصصة في تقديم خدمات تمويل المشروعات متناهية الصغر, وقام بخدمة ٢٣٥ ألف عميل نشط بنهاية عام ٢٠١٨ من خلال ١٢٥ فرعًا بجميع أنحاء الجمهورية. كما يتميز البنك بتبني أسرع دورة موافقات على منح التمويلات, مما يجعله الوجهة المفضلة لجميع رواد الأعمال من أصحاب المشروعات متناهية الصغر, في ضوء سجل إنجازاته الحافل في هذا القطاع الحيوي وجهوده الرامية إلى دعم مساعي الحكومة لتحقيق الشمول المالي.

يعد بنك القاهرة من المتعاملين الرئيسين في الأوراق المالية الصادرة عن الحكومة المصرية, فضلًا عن تنفيذ عمليات الشراء والبيع في السوق الثانوية.

الخزانة وأسواق المال

تتمثل المهام الرئيسية لمجموعة الخزانة وأسواق المال في مساعدة العملاء على إدارة أنشطتهم واستثماراتهم المالية مع تحجيم المخاطر المتعلقة بتقلبات أسواق المال العالمية سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة. وفي إطار المنهج الذي يتبناه البنك لخدمة عملائه, تهدف المجموعة إلى مساعدة العملاء على التزود بالربحية المستدامة وفقًا لمستوى المخاطر المقبول لكل عميل على حدة.

وتعكف المجموعة على تحليل ودراسة المخاطر المحتملة بهدف الحد من مستوى التعرض وتحديد آليات مختلفة للتحوط منها وفقًا لاحتياجات كل عميل, بالإضافة إلى حمايتهم من أي تقلبات متوقعة بالأسواق المالية. وعلى هذه الخلفية تقوم المجموعة بتوفير مجموعة من أدوات التحوط من المخاطر بما في ذلك سوق العملات الآجلة وكذلك مبادلة الفائدة.

ويسعى البنك كذلك إلى تنمية أرباحه من أنشطة سوق المال عبر الاستثمار بأصول الخزانة في أسواق تداول العملات محليًا وعالميًا, والتي تشمل الجنيه المصري والدولار الأمريكي واليورو والجنيه الإسترليني والريال السعودي.

كما يعد بنك القاهرة واحدًا من أبرز مؤسستين مصرفيتين في السوق المحلى لنشاط تصدير فائض النقد الأجنبي, حيث يقوم البنك بشراء فائض النقد الأجنبي من البنوك في السوق المحلية وإعادة تصديرها إلى أكبر المراسلين بالخارج في هذا النوع من النشاط.

من جانب آخر, تقوم مجموعة الخزانة وأسواق المال بإعداد ونشر مجموعة من تقارير البحوث ومنتجات التحليل, وكذلك تقوم بتزويد عملائها بموجز صباحي يوميًا لعرض أحدث مستجدات أسعار صرف العملات الأجنبية وسعر الليبور وأسعار الفائدة على الودائع وموجز عن حركة الأسواق وأسعار السلع الأساسية وحركة المؤشرات الرئيسية للبورصة وغيرها من الموضوعات ذات العلاقة, وذلك في إطار سعيها لتطوير باقة خدماتها ومنتجاتها.

بالتوازي مع ذلك أنشأ البنك قسم إدارة الأصول والخصوم بهدف إدارة الأصول والخصوم ورصد وعمل توقعات للأوضاع السوقية بكفاءة, إلى جانب تحسين منحنى أسعار العائد (FTP) لتسعير جميع منتجات الأصول والخصوم تحت إدارة مجموعة الخزانة وأسواق المال.

وحرصت مجموعة الخزانة وأسواق المال على تعزيز ودعم التعاون مع بقية الإدارات الداخلية خلال عام ٢٠١٨ لتقديم منتجات جديدة مثل سندات اليوروبوند (Eurobond) وأدوات المشتقات المالية في سوق الصرف الأجنبي مثل عقود الصرف الآجلة. هذا إلى جانب السعي لتوسيع قاعدة العملاء وجذب شرائح جديدة من العملاء.

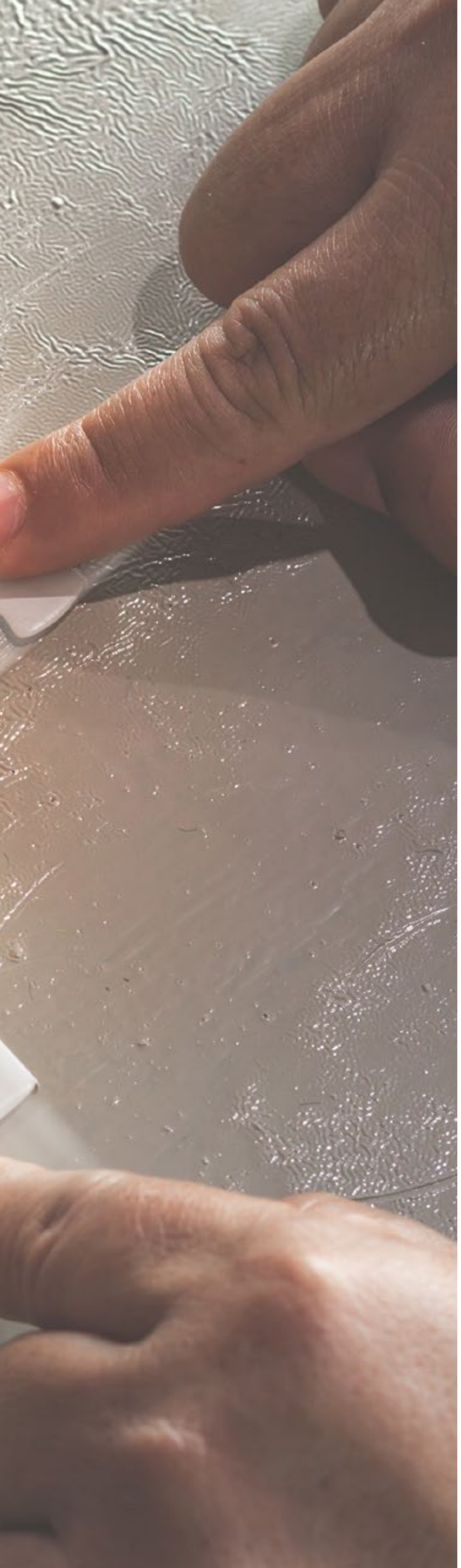

الشركات التابعة

بنك القاهرة الدولي أوغندا

انطلقت أعمال بنك القاهرة الدولي أوغندا عام ١٩٩٥ ونجح على مدار عدة سنوات في ترسيخ مكانته كأفضل مؤسسة مصرفية للعملاء من الشركات الصغيرة والمتوسطة والهيئات التعليمية والحكومية وغيرها من الشركات الصغيرة الأخرى. ويقوم بنك القاهرة الدولي أوغندا بتقديم باقة متكاملة من الحلول المالية الابتكارية بما في ذلك تمويل الشركات والأفراد ومنتجات التمويل التجاري وخدمات تحويل الأموال والخدمات التجارية الأخرى. وبعد إتمام عمليات إعادة الهيكلة, قام بنك القاهرة الدولي أوغندا بتبني استراتيجية خمسية تهدف إلى التوسع بأعماله على الصعيدين المحلي والإقليمي مع التركيز على تعظيم القيمة لجميع العملاء. ويقوم بنك القاهرة الدولي أوغندا بإمداد عملاء بنك القاهرة بالخدمات المصرفية في أسواق الكوميسا, ومنها فرص الاستثمار الاستراتيجي والتصدير والتمويل التجاري في أسواق شرق وجنوب القارة الإفريقية.

شركة كايرو للتأجير التمويلي

أسس بنك القاهرة شركة «كايرو للتأجير التمويلي» المملوكة بالكامل للبنك في مارس عام ٢٠١٨ وذلك لتوفير منتجات وخدمات التأجير التمولي المصممة خصيصًا لعملائه من الشركات الراغبة في تنفيذ التوسعات الرأسمالية المخططة, بما في ذلك تنمية أصولها سواء من العقارات أو أساطيل النقل أو أنظمة تكنولوجيا المعلومات وغيرها من الأنشطة الأخرى. وقد نجحت الشركة خلال أقل من عام واحد في احتلال مركز متقدم بتصنيف شركات التأجير التمويلي في مصر, حتى أصبحت الوجهة المفضلة لجميع الشركات الراغبة في الحصول على تلك الخدمات, مستفيدةً من نموذج أعمالها الذي يركز على تزويد العملاء بالحلول المالية المصممة خصيصًا لمساعدتهم على تلبية احتياجاتهم المختلفة, بالإضافة إلى سرعة اتخاذ قرارات منح التمويلات واعتمادها على توظيف فريق من أكفأ خبراء التأجير التمويلي ممن يتمتعون بالدراية العميقة بمختلف القطاعات.

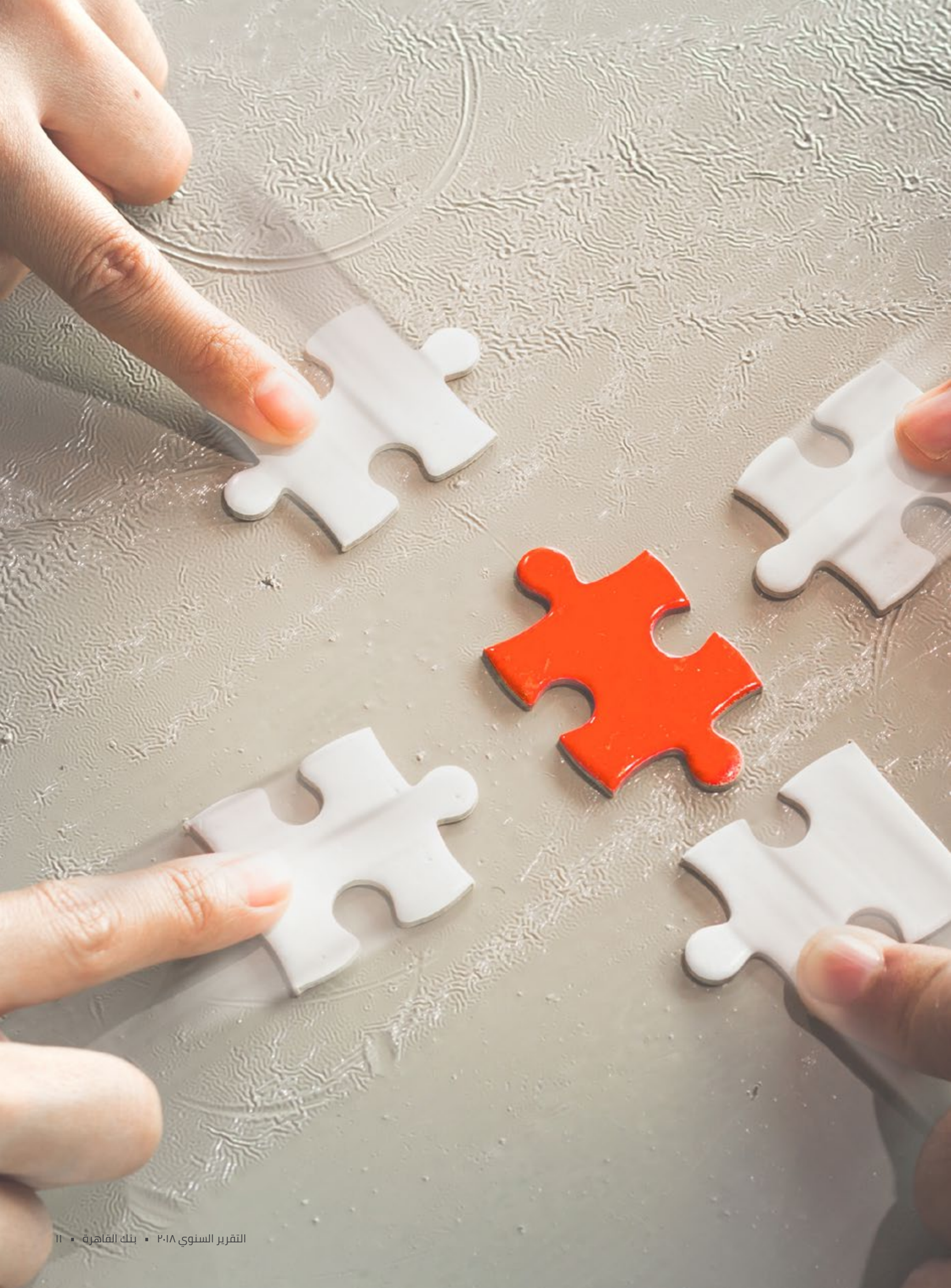

ستة عقود من التميز والنجاح

تأسس بنك القاهرة عام ١٩٥٢ على يد مجموعة من الخبراء الماليين ونجح في تنمية أعماله على مدار أكثر من ستة عقود حتى أصبح واحدًا من أكبر المؤسسات المالية الرائدة والمعتمدة في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء من الشركات والأفراد.

١٩٥٢ تأسيس بنك القاهرة كمؤسسة مصرفية تجارية ومقرها القاهرة.

١٩٥٤ افتتاح أول فرع في الخارج بالمملكة العربية السعودية. وبعد مرور عدة سنوات تم افتتاح فرعين آخرين في لبنان.

١٩٥٥ افتتاح الفرع الأول بين فروع البنك السبعة في سوريا.

١٩٥٦ بعد تأميم قناة السويس, شارك بنك القاهرة في تمويل محصول القطن المصري بعد رفض البنوك الأجنبية تمويله.

١٩٥٧ بعد تمصير البنوك الأجنبية, تم الاستحواذ على بنكي" Credit Lyonnais " و"Comptoir National D'Escompte De Paris".

١٩٦٠ افتتاح أول فرع في الأردن تحت اسم بنك القاهرة عمان.

١٩٦١ تأميم بنك القاهرة بموجب قانون التأميم الصادر خلال نفس العام.

١٩٦٤ دمج بنك القاهرة مع بنك الاتحاد التجاري بعد قرار الحكومة المصرية خفض عدد بنوك القطاع العام إلى أربعة بنوك فقط.

١٩٧٥
تأسيس بنك القاهرة باركليز الدولي.

١٩٧٧
تأسيس بنك القاهرة باريس (بي ان بي باريبا لاحقًا).

١٩٧٨
تأسيس بنك القاهرة الشرق الأقصى.

١٩٩٥
إطلاق فرع للبنك في أوغندا تحت اسم بنك القاهرة الدولي مع تغيير اسمه لاحقًا إلى بنك القاهرة الدولي أوغندا.

٢٠٠٣
مجلس إدارة البنك المركزي المصري يقرر زيادة رأسمال بنك القاهرة إلى ١,٦ مليار جنيه مقسم على ٤٠ مليون سهم (٤ جنيه لكل سهم)، على أن يكون مملوكًا بالكامل للدولة.

٢٠٠٧
بنك مصر يستحوذ على كامل أسهم بنك القاهرة، والبنك يزاول عمله كمؤسسة مستقلة مملوكة بالكامل لبنك مصر.

٢٠٠٩
تم بيع ٥ أسهم من بنك القاهرة لشركة مصر المالية للاستثمارات و٥ أسهم أخرى لشركة مصر – أبوظبي للاستثمار العقاري، وبناءً على ذلك خضع البنك للقانون المصرفي والنقدي رقم ٢٠٠٣/٨٨ وتعديلاته.

٢٠١٠
تم نقل جميع الأسهم المملوكة لبنك مصر إلى شركة مصر المالية للاستثمارات بقيمة ١٧,٤٤ جنيه للسهم.

٢٠١٨
إطلاق شركة كايرو للتأجير التمويلي، والشركة تنجح في التحول إلى أبرز الجهات المقدمة لخدمات التأجير التمويلي في مصر.

الجوائز التقديرية

٢٠١٨

- جائزة دويتشه بنك للتميز في خدمات رسائل المدفوعات
- جائزة أفضل قرض مشترك بمنطقة شمال أفريقيا من مؤسسة EMEA Finance
- جائزة أفضل صفقة في منطقة شمال أفريقيا من مؤسسة EMEA Finance

٢٠١٧

- جائزة أفضل بنك في خدمات التمويل متناهي الصغر في مصر ضمن جوائز Banking Executives للعام الثاني على التوالي
- جائزة التميز وأفضل ممول للمشروعات الصغيرة من الاتحاد العالمي للمصارف العربية
- جائزة جريدة عالم اليوم للتميز في مجال المسئولية الاجتماعية

٢٠١٦

- جائزة أعلى عائد استثماري للمساهمين للعام الرابع على التوالي (العائد على رأس المال) من المؤسسة الإعلامية The Banker التابعة لـ «فاينانشيال تايمز»
- جائزة المسئولية الاجتماعية من المنظمة العربية للمسئولية الاجتماعية
- جائزة أفضل مركز اتصالات من شركة راية لفترتي الربع الأول والثاني من العام
- جائزة أفضل قرض مشترك من مؤسسة EMEA Finance
- المركز الثاني عشر في تسويق وإدارة القروض المشتركة وتمويل المشروعات من مؤسسة BLoomberg
- جائزة أفضل بنك في خدمات التمويل متناهي الصغر في مصر ضمن جوائز Banking Executives
- جائزة التميز وأفضل ممول للمشروعات الصغيرة من الاتحاد العالمي للمصارف العربية

٢٠١٥

- جائزة أعلى عائد استثماري للمساهمين للعام الثالث على التوالي (العائد على رأس المال) من المؤسسة الإعلامية The Banker التابعة لـ «فاينانشيال تايمز»
- أفضل بنك مقدم لخدمات التجزئة في مصر من الاتحاد العالمي للمصارف العربية
- أفضل بنك في مجال المسئولية الاجتماعية للشركات من مؤسسة أموال الغد
- أفضل بنك محلي وصندوق استثمار إسلامي ضمن جوائز مؤسسة North Africa

٢٠١٤

- جائزة أعلى عائد استثماري للمساهمين للعام الثاني على التوالي (العائد على رأس المال) من المؤسسة الإعلامية The Banker التابعة لـ «فاينانشيال تايمز»
- الميدالية الذهبية في الريادة عن المسئولية الاجتماعية من أكاديمية تتويج لجوائز التميز
- جائزة أفضل بنك حكومي من المؤسسة الإعلامية أموال الغد
- فوز صندوق استثمار بنك القاهرة الأول بجائزة «زاوية-رويترز» كأحد أفضل الصناديق المدارة

٢٠١٣

- جائزة أعلى عائد استثماري للمساهمين (العائد على رأس المال) من المؤسسة الإعلامية The Banker التابعة لـ «فاينانشيال تايمز»

المؤشرات الرئيسية لعام ٢٠١٨

أحرز بنك القاهرة تقدمًا ملحوظًا خلال عام ٢٠١٨ لينعكس ذلك في تحسن مؤشرات الأداء المالي والتشغيلي بصفة عامة. ونجح البنك بجدارة في تعزيز معدلات السيولة وكفاية رأس المال، مع تحقيق قفزة قوية في صافي الربح بعد خصم الضرائب والذي سجل زيادة سنوية قدرها ٢٠٧% ليبلغ ٢,٥ مليار جنيه مصري مقابل ٠,٨١ مليار جنيه مصري خلال العام السابق. ويعكس ذلك استراتيجية البنك خلال عام ٢٠١٨ والتي تبلورت محاورها الرئيسية في ترجمة نمو الإيرادات إلى زيادة ملائمة في مستوى الأرباح. وقد بلغ إجمالي الإيرادات ٧,٧ مليار جنيه مصري خلال عام ٢٠١٨ وهو نمو سنوي بمعدل ٣٦% مقابل ٥,٧ مليار جنيه مصري في العام السابق.

وبلغ صافي الدخل من العائد ٦,٥ مليار جنيه مصري، وهو نمو سنوي بمعدل ٣٨% وبما يمثل نصيب الأسد من معدل نمو الإيرادات خلال عام ٢٠١٨. كما ارتفع هامش الدخل من العائد ليسجل ٤,٧% مقابل ٣,٨% خلال عام ٢٠١٧ وذلك في إطار جهود البنك لدعم الميزانية بما يضمن تعظيم ربحية البنك وتعزيز مستويات الهامش. وسجلت إيرادات الأتعاب والعمولات ١,١ مليار جنيه مصري وهو نمو سنوي بمعدل الثلث تقريبًا بفضل نمو حجم المعاملات وتعزيز هيكل وتوزيع الرسوم والأتعاب.

وبلغ إجمالي المصروفات العمومية والإدارية ٣,١ مليار جنيه مصري خلال عام ٢٠١٨، وهو نمو سنوي بمعدل ١٣%. ورغم تلك الزيادة في إجمالي المصروفات العمومية، والتي صاحبها ارتفاع التكاليف المرتبطة بتحسينات الموارد البشرية ونظم تكنولوجيا المعلومات وتطوير البنية التحتية للبنك، فقد تراجعت نسبة التكلفة إلى الإيرادات بواقع ٨ نقاط مئوية لتبلغ ٤٠% خلال عام ٢٠١٨ وهو ما يعكس سرعة نمو الإيرادات والتي تجاوزت ارتفاع التكاليف بنحو ٢٣% على مدار العام. ومن ناحية أخرى سجل البنك تكاليف اضمحلال بمبلغ ٠,٩ مليار جنيه مصري خلال عام ٢٠١٨ وهو ارتفاع سنوي بمعدل ٣٧% نظرًا لنمو ميزانية البنك وزيادة مخصصات بعض المطالبات.

وبلغت مصروفات الضرائب ١,٤ مليار جنيه مصري خلال عام ٢٠١٨، وهو انخفاض سنوي بمعدل ٥% رغم الزيادة الملحوظة في الأرباح قبل خصم الضرائب. ويعكس ذلك سياسة البنك لإدارة الميزانية والتي تم بمقتضاها التركيز على تنمية قروض العملاء على حساب أذون وسندات الخزانة التي تتسم بارتفاع تكاليف الضرائب المرتبطة بها. وقد أثمرت تلك السياسة عن انخفاض معدل الضريبة الفعلي إلى ٣٦% خلال عام ٢٠١٨ مقابل ٦٥% خلال عام ٢٠١٧.

وعلى صعيد الميزانية، بلغ إجمالي الأصول ١٦٥,٧ مليار جنيه مصري بنهاية ٢٠١٨ وهو نمو سنوي بمعدل ١٣%. وسجلت قروض وتسهيلات العملاء والبنوك (صافي من تكلفة المخصصات) ٦٢,٣ مليار جنيه مصري، وهو نمو بمقدار النصف خلال عام ٢٠١٨. وبلغت نسبة القروض إلى الودائع ٥٠% حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٨ مقابل ٣٦% خلال العام السابق. ويأتي النمو المتسارع للقروض بالتزامن مع تطبيق استراتيجية التوسع بأنشطة الإقراض بجميع القطاعات التشغيلية وتعزيز تواجد وبصمة البنك على ساحة الشمول المالي وكذلك المساهمة الفعالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مصر.

وكانت مجموعة ائتمان الشركات والقروض المشتركة المساهم الأكبر في نمو محفظة القروض خلال عام ٢٠١٨، حيث حققت زيادة

+٢٠٧%

نسبة نمو الأرباح في ٢٠١٨

حقق البنك قفزة قوية في صافي الربح بعد خصم الضرائب خلال عام ٢٠١٨ ليصل ٢,٥ مليار جنيه مصري مقابل ٠,٨١ خلال العام السابق.

+١٣%

نسبة نمو إجمالي الأصول في ٢٠١٨

بلغ إجمالي أصول البنك ١٦٥,٧ مليار جنيه مصري بنهاية عام ٢٠١٨

بنسبة ٨٤% ليسجل ٣٧ مليار جنيه مصري. كما ارتفعت قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة ١٠٦% خلال عام ٢٠١٨ وهو ما يعكس التزام بنك القاهرة بالمساهمة الفعالة في دعم وتنمية هذا القطاع الحيوي. وبلغت قروض قطاع الخدمات المصرفية للأفراد والأعمال ٢٦ مليار جنيه مصري وهو نمو سنوي ١٣%, وهو انعكاس أيضًا للجهود التي يبذلها البنك لتعزيز الشمول المالي في مصر.

وبلغ رصيد أذون الخزانة ١٦ مليار جنيه مصري خلال عام ٢٠١٨, وهو انخفاض سنوي بنسبة ٥٦% مقارنة برصيد عام ٢٠١٧, وذلك في ضوء توجه البنك نحو التوسع بأنشطة الإقراض للعملاء والبنوك وكذلك ودائع البنك المركزي والتي ازداد حجمها بواقع ١٣ مليار جنيه مصري على مدار العام. وبناء عليه بلغت أرصدة بنك القاهرة لدى البنوك الأخرى ٥٣,١ مليار جنيه مصري في نهاية عام ٢٠١٨ وهو نمو سنوي بمعدل ٧٩%. وبلغت قيمة الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ٢٣,٥ مليار جنيه بنهاية ٢٠١٨, وهو انخفاض سنوي بمعدل ٧% مقارنة بعام ٢٠١٧ ويعود ذلك لاستحقاق آجال أذون الخزانة لدى البنك خلال العام. وقام البنك القاهرة بتنمية الميزانية وفق نهج متوازن لقياس وإدارة المخاطر, وهو ما انعكس في تراجع نسبة القروض المتعثرة إلى ٣,٣% مقابل ٥% خلال عام ٢٠١٧. كما شهدت نسبة التغطية تحسنًا ملحوظًا لتصل ١٧٦% خلال عام ٢٠١٨ مقابل ١٣٧% في العام السابق.

وبلغت الالتزامات ١٥٥ مليار جنيه مصري بنهاية ٢٠١٨ بمعدل نمو ١٢,٤% مقارنة بعام ٢٠١٧, علمًا بأن ودائع العملاء سجلت ١٣١,١ مليار جنيه مصري خلال الفترة ذاتها, وهو نمو سنوي بمعدل ٧,٥% رغم استحقاق آجال شهادات إيداع بمبلغ ٢٠ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٨. وقام البنك بإجراء بعض التعديلات على مزيج الودائع خلال عام ٢٠١٨, حيث شهدت حسابات التوفير والحسابات الجارية ذات التكلفة المنخفضة نموًا سنويًا بمعدل ٣٤% مقابل انخفاض شهادات الإيداع بنسبة ٩%. وشكلت حسابات التوفير والحسابات الجارية ٤٤% من إجمالي الودائع خلال عام ٢٠١٨ مقابل ٣٥% في العام السابق, وهو ما ساهم في تراجع تكلفة الودائع إلى ٩,٦% مقابل ١٠,٢% خلال عام ٢٠١٧. وبلغت الالتزامات المستحقة للبنوك ١٦,٩ مليار جنيه مصري بنهاية ٢٠١٨, وهو ارتفاع سنوي بمعدل ١١٥%.

وسجلت حقوق الملكية ١٠,٦ مليار جنيه مصري بنهاية عام ٢٠١٨, وهو نمو سنوي بمعدل ١٥% مقارنة بالعام السابق. وبلغ معدل كفاية رأس المال ١٤,٣% بنهاية ديسمبر عام ٢٠١٨, متجاوزًا الحد الأدنى البالغ ١١,٨٧٥%. وبلغ متوسط العائد على حقوق المساهمين ٢٢,٤% مقابل ٩,٦% خلال عام ٢٠١٧.

+٣٦%

نسبة نمو إجمالي الإيرادات في ٢٠١٨

بلغ إجمالي الإيرادات ٧,٧ مليار جنيه مصري خلال العام على خلفية تحسن مؤشرات الأداء المالي والتشغيلي.

+٣٨%

نسبة نمو صافي الدخل من العائد خلال ٢٠١٨

بلغ صافي الدخل من العائد ٦,٥ مليار جنيه مصري, مشكلًا بذلك نصيب الأسد من معدل نمو الإيرادات خلال العام.

الميزانية (مليون جنيه مصري)

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
الأصول					
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	٦,٤٣٧	٧,٠٤٥	٦,٠١١	١٠,٩١٥	٤,٣٣٦
أرصدة لدى البنوك	٣,٧٠٦	١٣,٣٧٢	٢٨,٦٣٩	٢٩,٦٤٩	٥٣,١٠٠
أذون خـزانـة	١١,٤٣٩	١٣,٥٢٩	٢٥,٧٣١	٣٦,٠٧٣	١٦,٠٣٠
قروض للبنوك والعملاء	٢٩,٠٢٥	٣٤,٢٧٩	٤٢,٣٩٥	٤١,٧١٦	٦٢,٣٤٧
الاستثمارات المحتفظ بها للتداول	-	٤٤	-	-	-
استثمارات مالية متاحة للبيع	١٥,٥٨٥	١٤,٨٢٠	٥٤٦	٧٥٠	٢,٢٧٤
الاستثمارات المحتفظة بها حتى تاريخ الاستحقاق	٥,٠٦٦	٥,٩٧٨	٢٥,١٤٩	٢٥,٣١٩	٢٣,٤٥٣
استثمارات فى شركات تابعة وشقيقة	١٠٢	١٩٩	١٩٩	٢١٧	٢٩٣
أصول أخرى	١,٤٦٧	١,٤٤٢	٢,١١٨	٢,٠١٢	٣,١٦٦
أصول ضريبية مؤجلة	١٨	٢٤٧	٢٤٢	٢٤٢	٢٩٥
الأصول الثابتة والمعنوية	٣٠٥	٢٧١	٢٧٦	٣٢٣	٣٩٤
إجمالي الأصول	**٧٣,١٥٠**	**٩١,٢٢٦**	**١٣١,٣٠٨**	**١٤٧,٢١٦**	**١٦٥,٦٨٨**
الالتزامات وحقوق الملكية					
الالتزامات					
أرصدة مستحقة للبنوك	١,٢٥٧	٤,١٢٠	٩,٦٤١	٧,٨٨٢	١٦,٩٣٠
ودائع العملاء	٦٤,١٢٣	٧٧,٧٧٣	١٠٦,٧٢٣	١٢٢,١٨٧	١٣١,٢٩٨
قروض أخرى	٣٤٧	٥٢٣	٢,٠٠٢	٢,٦٥١	٣,٢١٩
التزامات أخرى	١,٦١٧	١,٩٥٠	٣,٢٩٥	٣,٩٢٢	٢,١٨٣
التزامات ضريبية مؤجلة	١٨	٢٠	٢٢	٢٨	٣٧
مخصصات أخرى	٣٦٦	٢٦٧	٤٢٤	٥٤٧	٤٥٢
التزامات مزايا التقاعد	٥٠٣	٥١٦	٦١٠	٧٦٣	٩٤٨
إجمالي الالتزامات	**٦٨,٢٣١**	**٨٥,١٦٩**	**١٢٢,٧١٧**	**١٣٧,٩٨٠**	**١٥٥,٠٦٧**
حقوق الملكية					
رأس المال المصدر والمدفوع	١,٦٠٠	١,٦٠٠	٢,٢٥٠	٢,٢٥٠	٢,٢٥٠
احتياطات	١,٧٩١	١,٨١٨	١,٩٢٥	٢,٥١٦	٢,٤٢١
الفرق بين القيمة الحالية والقيمة العادلة	-	-	١,٥٨٠	٢,٦٥٠	٢,٤٥٣
أرباح المحتجزة	١,٥٢٨	٢,٦٣٩	٢,٨٣٦	١,٨٢٠	٣,٤٩٧
إجمالي حقوق الملكية	**٤,٩١٩**	**٦,٠٥٧**	**٨,٥٩١**	**٩,٢٣٦**	**١٠,٦٢١**
الالتزامات وحقوق المساهمين	**٧٣,١٥٠**	**٩١,٢٢٦**	**١٣١,٣٠٨**	**١٤٧,٢١٦**	**١٦٥,٦٨٨**

أحرز بنك القاهرة تقدمًا ملحوظًا خلال عام ٢٠١٨ لينعكس ذلك في تحسن مؤشرات الأداء المالي والتشغيلي بصفة عامة, مع نجاحه بجدارة في تعزيز السيولة وكفاية رأس المال .

قائمة الدخل (مليون جنيه مصري)

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
إجمالي الإيرادات	**٤,١٩٣**	**٤,٧٢١**	**٥,٨٩٦**	**٥,٦٧٣**	**٧,٧٣٠**
صافي الدخل من العائد	٣,٣٠٨	٣,٩٢٨	٤,٩٩٦	٤,٧١٣	٦,٤٨٣
إيرادات الأتعاب والعمولات	٦٣٥	٧٨٦	٧٨٦	٨٧٨	١,١٣٤
إيرادات أنشطة التداول	٠	(٦)	(١)	-	-
إيرادات توزيعات الأرباح	٤٠	٤٩	٣٤	٧١	١١٧
أرباح (خسائر) استثمارات	٢٠٨	(٣٦)	٨١	١١	(٤)
إجمالي المصروفات العمومية والإدارية	**(١,٧٤٢)**	**(١,٨٩٧)**	**(٢,١٠٥)**	**(٢,٧٣٣)**	**(٣,٠٩٠)**
الاضمحلال	(٣٧٥)	(٩٥)	(٧٤)	(٦٥٨)	(٩٠٥)
إيرادات (مصروفات) أخرى	(١١)	٢٦	(٤١٤)	١٧	١٥٦
الأرباح قبل خصم الضرائب	**٢,٠٦٥**	**٢,٧٥٥**	**٣,٢٥٣**	**٢,٢٩٩**	**٣,٨٩١**
الضرائب	(٧٩٧)	(٧٣٥)	(١,٠٤٥)	(١,٤٩١)	(١,٤١٠)
الأرباح بعد خصم الضرائب	**١,٢٦٨**	**٢,٠٢٠**	**٢,٢٠٨**	**٨٠٨**	**٢,٤٨١**

%١٥

نسبة الزيادة في حقوق
المساهمين خلال عام ٢٠١٨

مؤشرات الأداء الرئيسية

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
رأس المال					
الحد الأدنى لمتطلبات حقوق الملكية (CET1)	%٧,٩	%٧,١	%٦,٢	%٧,٢	%٥,٧
رأس المال الأساسي(Tier1)	%٧,٩	%٧,١	%٨,٧	%١١,٥	%١١,٢
معدل كفاية رأس المال (CAR)	%٩,٤	%٨,٥	%١٠,٦	%١٥,٠	%١٤,٣
السيولة					
معدل السيولة بالعملة المحلية	%٦٠	%٥٦	%٥٧	%٦١	%٣٦
معدل السيولة بالعملة الأجنبية	%٥٢	%٤١	%٦٤	%٦٤	%٦٨
تغطية نسبة السيولة	NA	%١٥٣٨	%١٤٢٣	%٢٠١٩	%٦٤٢
نسبة صافي التمويل المستقر	NA	%١٥٢	%٢٣٤	%٢٦٣	%٢٠٢
الكفاءة					
تقرير معلومات الائتمان	%٤٢	%٤٠	%٣٧	%٤٨	%٤٠
معدل الضريبة الفعلي	%٣٩	%٢٧	%٣٢	%٦٥	%٣٦
جودة الأصول					
القروض المتعثرة	%٤,٩	%٥,١	%٤,٦	%٥,٠	%٣,٣
نسبة التغطية	%٧٧	%٦٨	%١١٤	%١٣٧	%١٧٦
معدل الفقد	%١,٤	%٠,٣	%٠,٢	%١,٥	%١,٧
الأرباح					
هامش الدخل من العائد	%٥,٤	%٥,٤	%٥,٢	%٣,٨	%٤,٧
نمو الإيرادات	%٢١	%١٣	%٢٥	%٤-	%٣٦
نمو الأرباح قبل خصم الضرائب	%٢٢	%٣٣	%١٨	%٢٩-	%٦٩
نمو الأرباح بعد خصم الضرائب	%٢٢	%٥٩	%٩	%٦٣-	%٢٠٧
العائدات					
العائد على متوسط حقوق الملكية	%٢٦,٦	%٣٨,٨	%٢٠,١	%٩,١	%٢٥,٠
العائد على متوسط الأصول	%١,٨٩	%٢,٥٠	%.٢,٠٠	%٠,٦٩	%١,٦٠
نسب أخرى					
إجمالي القروض إلى الودائع	%٤٧	%٤٦	%٤١,٨	%٣٦,٥	%٥٠,٢
إجمالي حسابات التوفير والإدخار إلى الودائع	%٤٩	%٤٣	%٣٤,٤	%٣٥	%٤٣,٦

تبلورت محاور استراتيجية البنك خلال عام ٢٠١٨ في ترجمة نمو الإيرادات إلى زيادة ملائمة في مستوى الأرباح

كلمة رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

على مدار ما يقرب من ٧٠ عامًا, نجح بنك القاهرة في مواكبة رياح التغيير وتمكن بفضل العمل الدؤوب وتفاني موظفيه من مواكبة التحولات الاقتصادية الكبرى والمصيرية التي شهدتها الساحة المصرفية في مصر, بما في ذلك تقلبات الأسواق وغيرها من الأوضاع الاقتصادية المتباينة خلال السنوات الماضية, مستعينًا بمسيرته الرائدة وتاريخه المتجذر على الساحة المصرفية عبر عقود متتالية. وكما نعلم جميعًا فإن النجاح لا يتأتى من فراغ بل هو ثمرة تضافر جهود مخلصة وسعي نحو الابتكار والتميز, ومن ذلك قصة نجاح بنك القاهرة, حيث تقف عدة عوامل خلف ثباته أمام التحديات طوال ٧ عقود حافظ خلالها على مكانته الرائدة كمؤسسة مصرفية لا تحظى فقط باحترام أرباب الصناعة المصرفية, بل يرفع لها عملاؤها راية الاحترام والتقدير. وعبر تلك المدة, واصل البنك تطويع استراتيجياته وأنشطته للتكيف مع معطيات السوق المتغيرة, واضعًا نصب عينيه إمداد قاعدة عملائه بخدمات ومنتجات فائقة الجودة ترقى لتوقعاتهم. وعلى هذه الخلفية, كان ٢٠١٨ عامًا استثنائيًا بامتياز وعلامة فارقة في مسيرة البنك, لما تحقق خلاله من إنجازات عظيمة وتحولات جذرية نحو رؤية مستقبلية جديدة وواثقة, حيث رسمت قيادة البنك استراتيجية مدتها ٥ سنوات تتسق مع تلك الرؤية, وتسير جنبًا إلى جنب مع خطة تحول شاملة تستهدف إعادة هيكلة العمليات الداخلية, وتعزيز الأطر التكنولوجية, وترسيخ العلامة التجارية للبنك.

ومثلما كان النجاح حليف البنك وقرينه عبر مسيرته الطويلة, فقد أثمرت استراتيجية التحول التي تبناها خلال عام ٢٠١٨ عن قفزة غير مسبوقة تعكسها مؤشرات الأداء الخاصة بجميع القطاعات التشغيلية, بالتوازي مع توسيع البنك تواجده بقوة في أنشطة ائتمان الشركات والقروض المشتركة مع تعزيز أنشطته لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد. وواصل البنك أثناء ذلك تنمية محفظة أعماله بداية من أنشطة التمويل متناهي الصغر إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى أنشطة تمويل الشركات, حيث اختتم البنك عام ٢٠١٨ بإجمالي أصول ١٦٥,٧ مليار جنيه ما يمثل زيادة سنوية قدرها ١٣%. وارتفع أيضًا حجم القروض المقدمة للشركات والأفراد والبنوك ومؤسسات التمويل غير المصرفي إلى ٦٢,٣ مليار جنيه, وهو ما انعكس على نمو معدل إجمالي القروض للودائع ليصل ٥٠% عام ٢٠١٨ مقابل ٣٦% خلال العام السابق. وتأتي هذه النجاحات في ضوء سعي البنك لتوسيع أنشطة الإقراض لجميع شرائح قطاع الشركات وتعزيز جهود الشمول المالي, الأمر الذي سينعكس مردوده الإيجابي على دفع عجلة النمو الاقتصادي في مصر.

لم يكن هذا التميز الذي حققناه خلال ٢٠١٨ سوى نتيجة حتمية لاستراتيجية التحول الداخلية التي تبناها بنك القاهرة وشملت إدخال تغييرات جوهرية على الخدمات والأنشطة المصرفية للشركات والأفراد سواء: ففي مجال الأنشطة المصرفية للشركات نجح البنك في تحقيق أداء ملحوظ خلال عام واحد فقط, تمثل في توسيع باقة المنتجات المطروحة أمام المؤسسات إلى جانب هيكلة الإجراءات الداخلية واستحداث قنوات خدمة جديدة ومتنوعة تتيح للبنك توظيف نموذج أعماله المتكامل على الوجه الأمثل. كما شملت عملية الهيكلة خلال عام ٢٠١٨ استحداث إدارة فرعية تحت مسمى Global Transaction Banking للإشراف على إدارة السيولة وأنشطة تمويل

التجارة وأمانة الحفظ وكذلك المنتجات الرقمية, بالإضافة إعادة هيكلة إدارة تمويل الشركات وترتيب الدين والتمويل الهيكلي. وسعى البنك كذلك لتعزيز منتجاته في السوق المصرية من خلال تأسيس شركة كايرو للتأجير التمويل وهي أول مؤسسة مالية غير مصرفية تابعة للبنك, والتي نجحت في تحقيق معادلة الإيرادات والمصروفات خلال أول ثلاثة أشهر من إطلاقها مع ترسيخ مكانتها السوقية وكذلك تحقيق أرباح قياسية خلال أول ٩ أشهر.

ويُعد عام ٢٠١٨ نقطة تحول رئيسية في مسيرة بنك القاهرة, حيث تم إعادة هيكلة قطاع التجزئة المصرفية عبر استراتيجية شاملة تهدف إلى توزيع العملاء على شرائح متناغمة وتصميم المنتجات والخدمات المصرفية التي تلائم وتناسب احتياجات كل شريحة من العملاء. كذلك, شكّل زيادة عدد الفروع محورًا رئيسيًا في تلك الاستراتيجية حيث يستهدف البنك افتتاح ما بين ٨٠-١٠٠ فرع على مدار السنوات الخمس المقبلة إلى جانب تخصيص مراكز خاصة لخدمة كبار العملاء الذين تمثل ودائعهم ٢٠% من حجم ودائع البنك. وتأتي هذه المساعي في إطار خطة التجديد الكامل للفروع وتعزيز كفاءتها اتساقًا مع رؤية البنك لتعزيز علامته التجارية في الساحة المصرفية, إلى جانب استحداث قنوات بديلة للمعاملات والأنشطة, وتوسيع نطاق شبكة ماكينات الصراف الآلي لتغطي أكبر مساحة جغرافية ممكنة.

من ناحية أخرى, واظب البنك على تبني أحدث ما وصلت إليه حلول التكنولوجيا المالية إدراكًا منه للدور المتزايد والمهم الذي باتت تلعبه المعاملات غير النقدية في تسهيل تجارب العملاء وإمدادهم بتجربة مصرفية شاملة وسلسلة ترقى لتوقعاتهم. من هذا المنطلق قام البنك بتوجيه استثمارات ضخمة في هذا المضمار تمهيدًا لطرح باقة متكاملة من الخدمات البنكية عبر الانترنت والهاتف المحمول مطلع عام ٢٠١٩. إلى جانب ذلك خطى البنك خطوات ملموسة لتعزيز خدمة محافظ الهاتف المحمول عبر عقد الشراكات الاستراتيجية مع مقدمي خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول, كما يستهدف البنك تقديم خدمات دفع فواتير المرافق وخدمات تحويل الأموال خلال الفترة المقبلة. كما يحرص بنك القاهرة على مراعاة البعد المجتمعي في أنشطة وذلك بدعم جهود البنك المركزي للتحول تدريجيًا نحو مجتمع غير نقدي وتعزيز أطر الشمول المالي والوساطة المالية, وذلك بإتاحة ما يقدمه من خدمات مصرفية عبر الانترنت, كتقديم طلبات الحصول على قروض وسداد المدفوعات بالإضافة إلى آليات سداد قروض التمويل متناهي الصغر, وهي الأنشطة التي تشكل نموذج أعمال البنك وتتبلور فيها رؤيته تجاه التأثير الإيجابي على المجتمعات المحيطة بالبنك. وعلاوة على ذلك تركز جهود البنك على التحديث الدائم لأنظمة تكنولوجيا المعلومات وتحديث النظام المصرفي الأساسي استعدادًا لإطلاقه بنسخته الجديدة كليًا خلال العامين القادمين.

هذا النجاح في تطبيق الركائز الشاملة لاستراتيجية التحول لم يكن ليتحقق لولا دعم القيادات التنفيذية وفريق العمل بالبنك والتي خاضت مع البنك تجربة مليئة بالتحديات, فيها استثمر البنك بقوة في إعادة هيكلة أطر العمل الداخلية التي أخرجت الآن كيانًا مصرفيًا عريقًا يعتز موظفوه بانتمائهم لصفوفه. فقد عمل البنك على تحسين هيكله التنظيمي وأعاد هيكلة العديد من القطاعات التشغيلية لضمان أداء العاملين أدوارهم على الوجه الأكمل وفقًا لمهاراتهم ومؤهلاتهم, وهي المهمة التي وقعت على عاتق إدارة الموارد البشرية التي بذلت جهودًا جبارة لتكثيف البرامج التدريبية المخصصة للعاملين كل عام وإعدادها وفق أحدث المعايير المتبعة عالميًا وأعلى مقاييس الجودة. ورافق هذه الجهود قيام البنك بتغيير نظام تقييم العاملين لصالح نظام جديد يعزز كفاءتهم عبر استكشاف مقومات ونقاط القوة لديهم ثم تنميتها لتحسين أدائهم الوظيفي وبما ينعكس على أداء البنك ككل.

وبشكل غير منفصل عن تلك الجهود, قام البنك بإحداث تغيير جذري على الأقسام والإدارات بغرض تعزيز كفاءتها وخلق بيئة وثقافة عمل مميزة. وشملت تلك التحديثات تعزيز هيكل مجموعات الشئون المالية والمراجعة والامتثال وإدارة المخاطر لخلق مقومات نمو مستدام ومستقبلي عبر جميع القطاعات. وخلال عام ٢٠١٨ واصل البنك سعيه الحثيث نحو ترسيخ ثقافة الشفافية والنزاهة وفق أعلى المعايير المتبعة عالميًا, حيث بادر بإعادة تشكيل مجلس الإدارة ليتكون غالبيته من الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين.

ختامًا, أنتهز هذه الفرصة للتعبير عن عظيم الشكر والتقدير لجميع العاملين بالبنك والإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة على مساهماتهم في تسطير هذا الفصل المشرف من قصة التحول المبهرة التي انبثقت عن تضافر جهود العاملين وتفانيهم في تنفيذ استراتيجية التحول, التي انعكس نجاحها على أداء البنك وقدرته على تقديم تجربة مميزة للعملاء وتوفير خدمات فائقة الجودة تلبي احتياجاتهم. وأتطلع أن أعود إليكم العام المقبل بفصل جديد يروى مسيرة التقدم والازدهار في مؤسستنا العريقة.

طارق فايد

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

أعضاء مجلس الإدارة

من اليمين لليسار: تامر وجيه سالم، عمرو الشافعي، أشرف بكري، طارق فايد، أمل عصمت، هشام سند، حازم حجازي، وائل زيادة، رامي البرعي.

طارق فايد
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

يشغل طارق فايد منصب الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس إدارة بنك القاهرة، وهو من أبرز خبراء القطاع المصرفي في مصر بفضل خبراته المتراكمة لأكثر من ٣٠ عامًا في أعمال الإدارة المصرفية وإدارة المخاطر وكذلك الخدمات المصرفية للشركات وخدمات بنوك الاستثمار.

وإلى جانب رئاسته لبنك القاهرة، يشغل فايد أيضًا منصب عضو مجلس إدارة اتحاد بنوك مصر ومجلس إدارة اتحاد المصارف العربية، كما يشغل منصب عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي للشركة المصرية للاستعلام الائتماني (i-Score) إلى جانب عضوية مجلس الإدارة بشركة ضمان مخاطر الائتمان (CGC)، وشركة القاهرة للتأجير التمويلي (CLC)، وهي الشركة التابعة لبنك القاهرة في مجال التمويل غير المصرفي.

وقبل توليه رئاسة بنك القاهرة، أمضى فايد ١٠ سنوات في البنك المركزي بعدما انضم إليه خلال المرحلة الثانية من برنامج إصلاح القطاع المصرفي، حيث تولى مسئولية الإشراف على إدارات الرقابة المكتبية، والشئون المصرفية، ومراقبة المخاطر الكلية وغيرها، بالإضافة إلى وضع آليات لرصد المخاطر والتعامل معها. وخلال فترة عمله بالبنك، شهدت العديد من القطاعات نقلة نوعية في أدائها، فقد عمل على إعادة هيكلة وحدات الرقابة والإشراف ورفع مستواها لتتوافق مع معايير الإشراف الدولية ومتطلبات اتفاقية بازل، إلى جانب تطوير أساليب فعالة لتقييم المخاطر واستحداث أدوات وتقنيات الإنذار المبكر مثل اختبارات الضغط ونماذج التصنيف التي تتيح للبنك رصد مختلف أنواع المخاطر والتعامل معها. وكان فايد أيضًا أول من استحدث تقرير الاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي عام ٢٠١٧. كما شكل فايد أحد أبرز أعضاء فريق المفاوضين الذي شكله البنك عام ٢٠١٦ للتفاوض مع صندوق النقد الدولي حول القرض الذي منحه الصندوق لمصر في إطار برنامجها للإصلاح الاقتصادي.

وقام فايد بتمثيل البنك المركزي المصري في العديد من المحافل والمنظمات الإقليمية والدولية، ومن بين ذلك مؤسسة «برنامج تمويل التجارة العربية» وفريق الاستقرار المالي التابع لصندوق النقد العربي، وبنك PTA الذراع المالية لمنظمة الكوميسا والذي يُعرف الآن باسم بنك TDB، بالإضافة إلى شغله منصب نائب رئيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وهي هيئة دولية تهدف إلى تعزيز الخدمات المالية الإسلامية واستقرارها. وإلى جانب تلك الأدوار، قام فايد بتمثيل البنك المركزي كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي في عدد من المؤسسات المالية التي تمر بمرحلة تحول وإعادة هيكلة، ومنها على سبيل المثال البنك الزراعي المصري، والمصرف المتحد، والمصرف العربي الدولي، واللجنة الوطنية لاسترداد الأموال.

وقبل عمله بالبنك المركزي، شغل فايد منصب المدير العام ورئيس مجموعة المخاطر في المصرف العربي الدولي بالقاهرة، حيث كان عضوًا فاعلًا بلجنة المراجعة ولجنة المخاطر واللجنة الإدارية. وقبل التحاقه بالمصرف العربي الدولي، شغل فايد منصب رئيس المراجعة والتدقيق بمجموعة سامبا المالية السعودية، التابعة لمجموعة سيتي جروب.

وشغل فايد أيضًا منصب نائب الرئيس لقطاع التمويل والاستثمار للشركات في سيتي بنك بالقاهرة والإسكندرية، حيث قام بتنمية الحصة السوقية للبنك من خلال صياغة استراتيجية نمو متكاملة وفقاً لخطط وأهداف البنك، إلى جانب استحداث وتطوير مبادرات وخطط التسويق لتلك الشريحة من العملاء.

طارق فايد حاصل على شهادة البكالوريوس من كلية التجارة بجامعة عين شمس، بالإضافة للعديد من الشهادات في الائتمان وإدارة المخاطر. كما قام فايد أيضًا برئاسة وحضور العديد من الجولات الدراسية والندوات حول الشئون المالية والمصرفية بعدد من الهيئات الرقابية والدولية مثل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي، وبنك إنجلترا، والبنك الاتحادي الألماني، وبنك التسويات الدولية.

عمرو الشافعي

نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي

انضم عمرو الشافعي لبنك القاهرة كنائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي في ١ يناير عام ٢٠١٨. ويشغل الشافعي إلى جانب ذلك عضوية مجالس إدارات الشركة القابضة للسياحة والفنادق (HOTAC)، وشركة كايرو للتأجير التمويلي (CLC) المملوكة لبنك القاهرة، وبنك مصر أوروبا بفرانكفورت، ومؤخرًا شركة ثروة للتصكيك ش.م.م.

قبل عمله بالبنك الأهلي، شغل عمرو منصب المدير الإقليمي للشركات و المؤسسات المالية و منتجات الشركات لبنك باركليز في مصر و كينيا و تنزانيا. وشغل عمرو أيضًا عضوية اللجنة التنفيذية لقطاع الشركات وبنوك الاستثمار لباركليز أفريقيا بجوهانسبورج. انضم عمرو لبنك باركليز مصر في نوفمبر ٢٠١٢ ليشغل منصب رئيس قطاع الشركات و المؤسسات المالية وذلك بعد عمله ببنك باركليز الإمارات في عام ٢٠٠٨ ولمدة عام ونصف كرئيس قطاع الشركات لدول مجلس التعاون الخليجي خارج الإمارات، ثم شغل منصب رئيس قطاع الشركات بأبو ظبي والإمارات الشمالية.

قبل التحاقه ببنك باركليز عمل عمرو بسيتي جروب الإمارات كنائب رئيس بقطاع تمويل الشركات مسئولًا عن الكيانات الحكومية و المؤسسات المحلية البارزة. عمل عمرو أيضًا بسيتي جروب مصر كمدير لعلاقات الشركات و مدير لشركة التأجير التمويلي (سيتي ليسينج). كذلك عمل عمرو في إدارة الشركات الدولية ببنك المشرق في دبي، حيث تولى الإشراف على قطاع تمويل الشركات في السعودية والبحرين والكويت. قبل التحاقه بسيتي جروب في مصر، اجتاز عمرو برنامجًا تدريبيًا أثناء عمله في بنك نيويورك بكولورادو ونيويورك، وذلك في إطار برنامج إعداد القيادات التنفيذية الذي أطلقته الحكومة المصرية عام ١٩٩٩. وقد أكمل عمرو البرنامج أثناء عمله كمدير للائتمان والتسويق بالشركة الدولية للتأجير التمويلي (انكوليس)، حيث عمل لمدة عامين ضمن الفريق الأساسي لإعداد محفظة الشركة والسياسيات الائتمانية الخاصة بها. استهل عمرو حياته المهنية في فبراير ١٩٩٤ بالعمل لمدة ٥ سنوات في قطاع الشركات ببنك HSBC و الذي اجتاز فيه برنامج إعداد و تدريب القيادات التنفيذية.

عمرو حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة القاهرة.

حازم حجازي

نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي

يشغل حازم حجازي منصب نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي ببنك القاهرة منذ عام ٢٠١٨. ويتمتع حجازي بخبرة تربو على ٢٨ عامًا في القطاع المصرفي، وخاصة أنشطة التجزئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل مصر وفي دول الخليج العربي، كما يحظى بخبرات متراكمة في مجالات إدارة المخاطر والعمليات. ويشغل حجازي أيضًا عضوية مجلس إدارة شركة النصر للإسكان والتعمير، بالإضافة إلى شغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة "حراسات" للأمن و الحراسة و هي احدى الشركات التابعة لبنك القاهرة بالمشاركة مع إحدى الجهات السيادية بهدف توفير خدمات الأمن للبنوك.

وقبل انضمامه لبنك القاهرة، شغل حجازي منصب الرئيس التنفيذي لقطاع التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة بالبنك الأهلي المصري لمدة عامين، حيث تولى إدارة ٣٩٠ فرعًا وفريق عمل يزيد قوامه عن ١٠ آلاف موظف. وخلال تلك الفترة، كان حجازي مسئولاً عن وضع الاستراتيجيات ومتابعة وتنفيذ الصفقات الضخمة مع أبرز المؤسسات المالية على الساحة الدولية. وشغل حجازي أيضًا منصب الرئيس التنفيذي لشركة «نتورك انترناشونال» فرع مصر، وهي الشركة الإماراتية الرائدة في حلول الدفع الإلكتروني، حيث عمل على صياغة الخطط الاستراتيجية للشركة وتعزيز كفاءة العمليات التشغيلية وتعظيم الربحية. قبل ذلك، تولى حجازي إدارة مجموعة التجزئة المصرفية في بنك باركليز مصر وعمل خلال تلك الفترة على تطوير الحلول البنكية التي تقدمها شبكة فروع البنك للعملاء.

وقبل ذلك بست سنوات، تولى حجازي إدارة مجموعة التجزئة المصرفية والفروع بالبنك الأهلي المصري وهي الفترة التي شهدت إعادة هيكلة قطاع التجزئة وإنشاء قنوات رئيسية بديلة، من بينها مركز الاتصال بالبنك، ووضع استراتيجيات لتطوير المنتجات والمبيعات والخدمات وغيرها من الأنشطة. كما تولى حجازي منصب نائب رئيس قطاع التجزئة بالبنك العربي بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. وقبل ذلك ترأس قطاع التجزئة والتوزيع بالبنك الأهلي المتحد في قطر بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، حيث قدم توصيات بإجراء تغيرات جوهرية أثمرت عن تحسن مؤشرات الأداء التشغيلي للبنك، فضلًا عن عقد العديد من الشراكات مما ساهم في تنمية الحصة السوقية للبنك.

وتولى حجازي أيضًا منصب نائب الرئيس ومدير المخاطر التشغيلية في بنك الاتحاد الوطني، حيث قام بدور محوري في صياغة استراتيجيات البنك الخاصة بإدارة المخاطر. كما عمل مديرًا لمبيعات الأصول في بنك ستاندرد تشارترد الإمارات، حيث قام بتطوير منتجات موجهة للعملاء مباشرة وأشرف على تنمية وتطوير محفظة أعمال البنك، كما ساهم في تنمية نشاط التجزئة المصرفية بالبنك. واستهل حجازي مسيرته المهنية في بنك المشرق حيث ترقى في عدة مناصب كان آخرها مدير أحد الفروع.

حازم حجازي حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من كلية التجارة بجامعة القاهرة.

أمل عصمت

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

انضمت أمل عصمت إلى مجلس إدارة بنك القاهرة كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي في الأول من يناير ٢٠١٨. تحظى عصمت بأكثر من ٢٠ عامًا من الخبرة المصرفية معظمها مع مؤسسة سيتي جروب في الشرق الأوسط. في اخر مهامها مع سيتي جروب ترأست عصمت مجموعة إدارة المخاطر الإقليمية للشرق الأوسط خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٦. قبيل ذلك شغلت عصمت منصب نائب رئيس مجموعة المخاطر الإقليمية للشرق الأوسط لدى سيتي جروب البحرين خلال الفترة ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٦. والتحقت أمل بسيتي بنك في القاهرة عام ١٩٩٧ كمديرة تمويل شركات في إدارة تمويل الشركات الكبرى. وفي عام ٢٠٠٣ انضمت إلى إدارة المخاطر كرئيس قسم تحليل مخاطر الائتمان المصرفي. قبل التحاقها بسيتي بنك مصر, عملت عصمت لمدة ٣ سنوات كمسئولة عن تمويل المشاريع في البنك المصري لتنمية الصادرات. بالإضافة إلى مسيرتها المصرفية التي تركزت في معظمها على الائتمان والتمويل المصرفي للشركات الكبرى وإدارة المخاطر. قامت عصمت بإجراء العديد من عمليات التدقيق في عدد من الفروع التابعة لمؤسسة سيتي جروب في أفريقيا والشرق الأوسط ولندن.

أمل حاصلة على درجة الماجستير من جامعة برمنجهام بالمملكة المتحدة في العلوم المالية والبنكية الدولية, كما أنها حاصلة على بكالوريوس الهندسة الكيميائية من جامعة القاهرة.

أشرف بكري

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

انضم أشرف بكري إلى بنك القاهرة كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي في ١ يناير ٢٠١٨. ويشغل بكري منصب العضو المنتدب لشركة يونيليفر المشرق إلى جانب عضويته بفريق القيادة لأسواق شمال أفريقيا والشرق الأوسط, مستعينًا بخبرات متراكمة تربو على ٢٠ عامًا من العمل بمجالات الإدارة العامة وسلسلة الإمداد والتوريد بالعديد من الشركات متعددة الجنسيات.

وقد استهل بكري حياته المهنية في السلك الأكاديمي عام ١٩٩٢, حيث كان معيدًا بإحدى كليات الهندسة في مصر قبل انتقاله للعمل بشركة بروكتر آند جامبل عام ١٩٩٣. وانتقل بكري لاحقًا إلى السعودية حيث أمضى ٦ سنوات للعمل في مهام متفرقة بقطاع التصنيع ومنها إلى مهام أخرى إقليمية ودولية في بريطانيا وفرنسا وذلك لمتابعة أحد مشروعات الدمج في الشرق الأوسط وأفريقيا وباكستان. عاد بكري إلى مصر عام ١٩٩٩ وانضم إلى شركة يونيليفر مصر لإدارة أحد مصانعها, ثم انضم إلى مجلس إدارة الشركة عام ٢٠٠١ مع تولى رئاسة قطاع الإمداد والتوريد, ثم إلى الإدارة العامة للشركة عام ٢٠٠٦ لتولي رئاسة أعمال الشركة في الشام والعراق. وفي يناير عام ٢٠٠٩, انضم بكري لمجلس إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث أصبح نائب الرئيس لسلسلة الإمداد والتوريد في ٢٠ دولة تمتد من الإمارات شرقًا إلى المغرب غربًا.

وفي ٢٠١٤, تم تعيين بكري عضوًا منتدبًا لقيادة أنشطة الشركة كاملة في منطقة المشرق ومقرها مصر. ويشغل بكري أيضًا منصب الرئيس المشارك للجنة التجارة والصناعة في غرفة التجارة الأمريكية بمصر, كما أنه عضو في لجنة تنمية التجارة الداخلية ورئيس المجلس التصديري لمستحضرات التجميل. كما يشارك بكرى في رئاسة لجنة الصناعة والتجارة بالغرفة التجارية الأمريكية بمصر وأيضا عضو فى لجنة تطوير التجارة الداخلية ورئيس المجلس المصري لتصدير مستحضرات التجميل (وهى جزء من مجلس تصدير المنتجات الطبية ومستحضرات التجميل) .

رامي البرعي

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

انضم رامي البرعي إلى بنك القاهرة كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي في ١ يناير ٢٠١٨, وهو شريك في مكتب المحاماة «البرعي وشركاه». ويمتلك البرعي رخصة مزاولة مهنة المحاماة في مصر وولاية نيويورك الأمريكية حيث يقدم الاستشارات القانونية حول المعاملات التجارية والشركات والبنوك وصفقات التمويل. وساهم البرعي في إتمام وتنفيذ العديد من الصفقات الضخمة والمتنوعة مثل عمليات تمويل المشروعات وصفقات التمويل المغطاة بأصول وصفقات التأجير التمويلي والمشتقات والقروض المشتركة واتفاقيات المشاركة في المخاطر. كما يتمتع البرعي بخبرة طويلة في مجال بنوك الاستثمار ويقدم الاستشارات حول تأسيس صناديق الاستثمار داخل وخارج مصر.

ويتمتع البرعي كذلك بخبرة واسعة النطاق في قانون العمل حيث كان على رأس عمليات المفاوضة الجماعية المعقدة والناجحة وساهم بعمليات التجديد الداخلي للشركات وإعادة هيكلية القوى العاملة في عدد من الشركات المحلية ومتعددة الجنسيات. وقبل ذلك عمل البرعي كمحاضر مساعد بجامعة لندن وجامعة كوين ماري وكلية ويستفيلد, كما عمل محاضرًا مساعدًا بجامعة ساوثرن ميثوديست بولاية تكساس الأمريكية, ومحاضرًا في الأخلاقيات وتضارب المصالح ودورات الكتابة القانونية في نقابة المحامين الأميركيين, وبرنامج التعليم القانوني المستمر. أيضًا عمل البرعي كمحاضر لقانون العمل بالجامعة الأمريكية في القاهرة (مركز الإدارة), وقدم أيضًا محاضرات في القانون التجاري والعقود ضمن برنامج ماجستير إدارة الأعمال الخاص بالكلية العليا للعلوم التطبيقية التجارية بفرنسا.

وكان البرعي قبل ذلك شريكًا بمكتب محاماة سري الدين وشركاه, كما عمل مستشارًا قانونيًا للقطاع المالي بالبنك الدولي في العاصمة الأميركية واشنطن, وشغل أيضًا منصب نائب الرئيس للاستشارات القانونية في شركة المستثمر الوطني (أبوظبي), وكان في السابق مستشار قانوني أول ببنك أبوظبي الوطني.

البرعي حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة لندن عن رسالته «إفلاس الشركات العابرة للحدود»، وماجستير القانون من جامعة وارويك البريطانية, وماجستير القانون من جامعة ساوثرن ميثوديست بولاية تكساس الأميركية, وليسانس الحقوق من جامعة باريس ١ بانتيون سوربون, وليسانس الحقوق من جامعة القاهرة.

.

تامر وجيه سالم

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

انضم تامر وجيه سالم إلى بنك القاهرة كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي في ١ يناير ٢٠١٨, علمًا بأنه رئيس مجلس الإدارة والمساهم الرئيسي بمجموعة برايم القابضة. وشغل سالم في السابق منصب رئيس مجلس الإدارة بالعديد من الشركات الاستثمارية, ومن بينها كوبروز١ برايم للإنشاء, والقاهرة للمقاولات, وبرايم فارما للتجارة الدولية, وبرايم للتعدين, وبرايم فودز للمنتجات الغذائية, وبرايم تورز للسياحة.

قام سالم بالعديد من الأدوار القيادية في مجتمع الأعمال على الصعيدين المحلي والإقليمي, حيث شغل رئاسة لجنة المستثمرين الأجانب بالغرفة التجارية السعودية, وعضوية مجلس إدارة مجلس الأعمال المصري السعودي ومجلس الأعمال المصري الإماراتي, وعضوية مجلس إدارة الغرفة التجارية الكندية بالقاهرة. كما شارك أيضًا في العديد من الأنشطة الخيرية العامة, وبالأخص في مجال التخطيط والتنمية الشاملة وتحديدًا مشروعات الشباب, حيث بادر سالم بتأسيس مبادرة «مشروعك» المعنية بدعم الشباب الراغب في خوض غمار المشروعات الصغيرة وتطويرها. ويُعد سالم أحد المتحدثين المنتظمين بمركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية منذ عام ٢٠١٢.

حصل سالم على العديد من الجوائز التقديرية على الصعيدين المحلي والدولي, من بينها شهادة تقدير من المجلس العسكري المصري تقديرًا لدوره في دعم الشباب لتنفيذ مشروعاتهم التنموية, وجائزة التميز العربي لأفضل مشروع وطني, وجائزة مؤسسة الشيخ زايد الإماراتية عن التفاني في العمل, وجائزة من مركز الإمارات للدراسات السياسية والاستراتيجية, والعضوية الفخرية من الجمعية السعودية للعمل التطوعي, وجائزة مبادرة الشيخ صالح كامل للخدمة المجتمعية, والميدالية السعودية للعمل التطوعي وخدمة المجتمع.

سالم حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الإنشائية من جامعة عين شمس عام ١٩٩٥, وحصل أيضًا على عدة دبلومات في إدارة وتطوير الأعمال.

هشام سند

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

انضم هشام سند إلى بنك القاهرة كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي في مارس ٢٠١٨. ويتمتع سند بخبرة تربو على ٣٠ عامًا في قطاع تكنولوجيا المعلومات, إضافة إلى خبراته العملية في مجالات التخطيط ونظم الشركات وكذلك درايته العميقة بحركة الأسواق الإقليمية والقطاعات الاقتصادية المتنوعة, ولا سيما قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. ويشغل سند حاليًا منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة «إيجابي» التي اشترك في تأسيسها عام ٢٠٠٦, وهي شركة رائدة في خدمات وحلول تكنولوجيا المعلومات وتغطي أنشطتها عدة مناطق إقليمية من بينها مصر والسعودية والإمارات. وأسس سند أيضًا شركة تدريب فني وأخرى متخصصة في توفير الخدمات والحلول التكنولوجية لقطاع الخدمات المالية والبنوك.

بالإضافة إلى ذلك, يشغل سند عضوية مجلس إدارة صندوق تنمية التكنولوجيا (TDF) كما شغل في السابق رئاسة وعضوية مجلس إدارة غرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات, وشغل أيضًا عضوية مجلس إدارة هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ITIDA) التابعة لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ويشغل سند حاليًا عضوية غرفة التجارة الأمريكية بمصر وشعبتها التابعة «نظم المعلومات والاتصالات».

تولى سند في السابق عدة مناصب تشمل العضو المنتدب لشركة راية للبرمجيات وراية للخدمات الإقليمية, والمدير العام لشركة راية للحلول المتكاملة, والمدير العام لشركة STS لحلول وخدمات تكنولوجيا المعلومات.

هشام سند حاصل على شهادة البكالوريوس في هندسة الاتصالات والإلكترونيات من جامعة عين شمس, ويحمل شهادة من البرنامج التدريبي المتخصص للتخطيط الاستراتيجي للقيادات التنفيذية بكلية إدارة الأعمال التابعة لجامعة هارفارد الأمريكية عام ٢٠٠٤

.

وائل زيادة

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

انضم وائل زيادة إلى بنك القاهرة كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي في ١ يناير عام ٢٠١٨. ويتمتع زيادة بخبرة أكثر من ٢٠ عامًا من العمل في أسواق المال بمنطقة الشرق الأوسط, وهو مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة زيلا كابيتال للاستثمار النشطة في أسواق المنطقة, كما يشغل عضوية عدد من الشركات والمؤسسات العاملة في القطاعين المالي وغير المالي.

قبل تأسيسه زيلا كابيتال للاستثمار, شغل زيادة منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المجموعة المالية هيرميس فاينانس إلى جانب عضويته في اللجنة التنفيذية للمجموعة المالية هيرميس القابضة, حيث كان مسئولاً عن صياغة الرؤى والخطط الخاصة بتوسعات الشركة في قطاع التمويل غير المصرفي وذلك في إطار استراتيجية متكاملة لتنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على أنشطة أسواق المال المتقلبة. قام زيادة أيضًا بتأسيس المجموعة المالية هيرميس للتأجير التمويلي التي نجحت خلال عامين في تكوين محفظة أصول بقيمة ١,٥ مليار جنيه وتم تصنيفها كواحدة من أكبر خمس شركات تأجير تمويلي في مصر. كما لعب زيادة دورًا كبيراً في استحواذ المجموعة المالية هيرميس على شركة تنمية للتمويل متناهي الصغر وإعادة هيكلتها لتصبح جزء محوريًا من أنشطة المجموعة المالية هيرميس فاينانس.

تولى زيادة قبل ذلك رئاسة قطاع البحوث بالمجموعة المالية هيرميس القابضة بين عامي ٢٠٠٨و٢٠١٤, وهو القطاع الحائز على العديد من الجوائز في مجالات بحوث الاستثمار محليًا ودوليًا, حيث شهد القسم خلال تلك الفترة تطورات جوهرية شملت عديدة من بينها التوسع بنطاق التغطيته لتشمل ١٢ دولة ومضاعفة إنتاجه البحثي بمقدار ٣ مرات, فضلًا عن استحداث وتطوير المنصات الرقمية لتعزيز مستوى الخدمة المقدمة للعملاء. ويذخر سجل زيادة الاستثماري بالعديد من النجاحات على الصعيدين المحلي والإقليمي, ومن بين ذلك تقييم وتطوير العديد من الطروحات الأولية أبرزها فودافون مصر, ومجموعة إعمار مولز, ومجموعة طلعت مصطفى, والشركة المصرية للاتصالات, وشركة بالم هيلز, والشركة العربية للأسمنت, وكذلك صندوق الإمارات ريت وهو أكبر صندوق للاستثمار العقاري في العالم العربي.

وائل زيادة حاصل على شهادة البكالوريوس من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

.

يعتز البنك بتشكيل مجلس إدراته المكون من كوادر وكفاءات شبابية من خلفيات متنوعة, حيث عمل اثنان فقط من أعضاءه في قطاع البنوك.

اللجنة التنفيذية

من اليمين لليسار: محمد علي، هالة القصار، عمرو الشافعي، طارق فايد، حازم حجازي، سهى التركي.

طارق فايد

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

يشغل طارق فايد منصب الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس إدارة بنك القاهرة، وهو من أبرز خبراء القطاع المصرفي في مصر بفضل خبراته المتراكمة لأكثر من ٣٠ عامًا في أعمال الإدارة المصرفية وإدارة المخاطر وكذلك الخدمات المصرفية للشركات وخدمات بنوك الاستثمار.

وإلى جانب رئاسته لبنك القاهرة، يشغل فايد أيضًا منصب عضو مجلس إدارة اتحاد بنوك مصر ومجلس إدارة اتحاد المصارف العربية، كما يشغل منصب عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي للشركة المصرية للاستعلام الائتماني (i-Score) إلى جانب عضوية مجلس الإدارة بشركة ضمان مخاطر الائتمان (CGC)، وشركة القاهرة للتأجير التمويلي (CLC)، وهي الشركة التابعة لبنك القاهرة في مجال التمويل غير المصرفي.

وقبل توليه رئاسة بنك القاهرة، أمضى فايد ١٠ سنوات في البنك المركزي بعدما انضم إليه خلال المرحلة الثانية من برنامج إصلاح منظومة المصارف الذي تبنته الحكومة آنذاك، حيث تولى مسئولية الإشراف على قطاع البنوك بالإضافة إلى عمليات الإشراف المستمر، والترخيص بالإضافة إلى وضع آليات لرصد المخاطر والتعامل معها. وخلال فترة عمله بالبنك، شهدت العديد من القطاعات نقلة نوعية في أدائها، فقد عمل على إعادة هيكلة وحدات البنك ورفع مستواها لتتوافق مع معايير الإشراف الدولية ومتطلبات اتفاقية بازل، إلى جانب تطوير أساليب فعالة لتقييم المخاطر واستحداث أدوات وتقنيات الإنذار المبكر مثل اختبارات الضغط ونماذج التصنيف التي تتيح للبنك رصد مختلف أنواع المخاطر والتعامل معها. وكان فايد أيضًا أول من استحدث تقرير الاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي عام ٢٠١٧. كما شكل فايد أحد أبرز أعضاء فريق المفاوضين الذي شكله البنك عام ٢٠١٦ للتفاوض مع صندوق النقد الدولي حول القروض الذي منحه الصندوق لمصر في إطار برنامجها للإصلاح الاقتصادي.

وقام فايد بتمثيل البنك المركزي المصري في العديد من المحافل والمنظمات الإقليمية والدولية، ومن بين ذلك مؤسسة «برنامج تمويل التجارة العربية» وفريق الاستقرار المالي التابع لصندوق النقد العربي، وبنك PTA الذراع المالية لمنظمة الكوميسا والذي يُعرف الآن باسم بنك TDB، بالإضافة إلى شغله منصب نائب رئيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وهي هيئة دولية تهدف إلى تعزيز الخدمات المالية الإسلامية واستقرارها. وإلى جانب تلك الأدوار، قام فايد بتمثيل البنك المركزي كمدير غير تنفيذي في عدد المؤسسات المالية التي تمر بمرحلة تحول وإعادة هيكلة، ومنها على سبيل المثال البنك الزراعي المصري، والمصرف المتحد، والمصرف العربي الدولي، واللجنة الوطنية لاسترداد الأموال.

وقبل عمله بالبنك المركزي، شغل فايد منصب المدير العام ورئيس مجموعة المخاطر في المصرف العربي الدولي بالقاهرة، حيث كان عضوًا فاعلًا بلجنة المخاطر واللجنة الإدارية. وقبل التحاقه بالمصرف العربي الدولي، شغل فايد منصب رئيس المراجعة والتدقيق بمجموعة سامبا المالية السعودية، التابعة لمجموعة سيتي جروب.

وشغل فايد أيضًا منصب رئيس قطاع الخدمات المصرفية للشركات في سيتي بنك بالقاهرة والإسكندرية، حيث قام بتنمية الحصة السوقية للبنك من خلال صياغة استراتيجية نمو متكاملة وفقاً لخطط وأهداف البنك، إلى جانب استحداث وتطوير مبادرات وخطط التسويق لتلك الشريحة من العملاء.

طارق فايد حاصل على شهادة البكالوريوس من كلية التجارة بجامعة عين شمس، بالإضافة للعديد من الشهادات في الائتمان وإدارة المخاطر. كما قام فايد أيضًا بتقديم وحضور العديد من الجولات الدراسية والندوات حول الشئون المالية والمصرفية بعدد من الهيئات الرقابية والدولية مثل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي، وبنك إنجلترا، والبنك الاتحادي الألماني، وبنك التسويات الدولية.

عمرو الشافعي

نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي

انضم عمرو الشافعي لبنك القاهرة كنائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي في ١ يناير عام ٢٠١٨، كما تم تعيينه مؤخرًا عضوًا بمجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق (HOTAC). ويشغل الشافعي إلى جانب ذلك عضوية مجلس إدارة شركة كايرو للتأجير التمويلي التابعة لبنك القاهرة، وعضوية مجلس إدارة بنك مصر أوروبا. قبل انضمامه لبنك القاهرة شغل الشافعي منصب رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والديون والتمويل المهيكل بالبنك الأهلي المصري، كما شغل عضوية مجلس إدارة شركة الأهلي كابيتال القابضة (ذراع بنوك الاستثمار التابع للبنك الأهلي) وشركة الأهلي للتأجير التمويلي.

قبل عمله بالبنك الأهلي، شغل الشافعي منصب المدير الإقليمي للخدمات المصرفية ومنتجات الشركات لبنك باركليز في مصر وكينيا وتنزانيا، وذلك من المقر الرئيسي للبنك في مصر. وشغل الشافعي أيضًا عضوية اللجنة التنفيذية لقطاع الخدمات المصرفية للشركات وخدمات بنوك الاستثمار في أفريقيا (باستثناء جنوب أفريقيا). وانضم الشافعي لبنك باركليز مصر خلال نوفمبر ٢٠١٢ ليشغل منصب رئيس قطاع الخدمات المصرفية للشركات، وذلك بعد عمله ببنك باركليز الإمارات منذ عام ٢٠٠٨ ولمدة عام ونصف تقريبًا كرئيس قطاع دول التغطية الموسعة، قبل انتقاله لمنصب رئيس قطاع تغطية الشركات في أبوظبي وشمال الإمارات لمدة عامين ونصف تقريباً.

قبل التحاقه ببنك باركليز، عمل الشافعي في سيتي جروب الإمارات كنائب رئيس قطاع تمويل الشركات وتولى مسئوليات التغطية واستحداث اتفاقيات الإقراض مع التركيز بصورة خاصة على الكيانات الحكومية والمؤسسات المحلية البارزة. عمل الشافعي أيضًا في سيتي جروب مصر كمدير لعلاقات الشركات ومدير لقسم منتجات التأجير التمويلي. وقبل ذلك، عمل في إدارة الشركات الدولية ببنك المشرق في دبي، حيث تولى الإشراف على أنشطة البنك في السعودية والبحرين والكويت. وقبل التحاقه بسيتي جروب في مصر، اجتاز الشافعي برنامجًا تدريبيًا أثناء عمله في بنك نيويورك بولايتي كولورادو ونيويورك، وذلك في إطار برنامج إعداد القيادات التنفيذية الذي أطلقته الحكومة المصرية عام ١٩٩٩. وقد أكمل الشافي البرنامج أثناء عمله كمدير للائتمان والتسويق بالشركة الدولية للتأجير التمويلي (انكوليس)، حيث عمل لمدة عامين ضمن الفريق الأساسي لإعداد محفظة الشركة والسياسيات الائتمانية الخاصة بها. استهل الشافعي حياته المهنية خلال فبراير ١٩٩٤ بالعمل لمدة خمس سنوات في قسم الخدمات المصرفية للشركات ببنك HSBC بالإضافة إلى اجتياز إعداد وتدريب القيادات التنفيذية.

عمرو الشافعي حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة القاهرة..

حازم حجازي

نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي

يشغل حازم حجازي منصب نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي ببنك القاهرة منذ عام ٢٠١٨. ويتمتع حجازي بخبرة تربو على ٢٨ عامًا في القطاع المصرفي، وخاصة أنشطة التجزئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل مصر وفي دول الخليج العربي، كما يحظى بخبرات متراكمة في مجالات إدارة المخاطر والعمليات. ويشغل حجازي أيضًا عضوية مجلس إدارة شركة النصر للإسكان والتعمير.

وقبل انضمامه لبنك القاهرة، شغل حجازي منصب الرئيس التنفيذي لقطاع التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة بالبنك الأهلي المصري لمدة عامين، حيث تولى إدارة ٣٩٠ فرعًا وفريق عمل يزيد قوامه عن ١٠ آلاف موظف. وخلال تلك الفترة، كان حجازي مسئولاً عن وضع الاستراتيجيات ومتابعة وتنفيذ الصفقات الضخمة مع أبرز المؤسسات المالية على الساحة الدولية. وشغل حجازي أيضًا منصب الرئيس التنفيذي لشركة «نتورك انترناشونال» فرع مصر، وهي الشركة الإماراتية الرائدة في حلول الدفع الإلكتروني، حيث عمل على صياغة الخطط الاستراتيجية للشركة وتعزيز كفاءة العمليات التشغيلية وتعظيم الربحية. قبل ذلك، تولى حجازي إدارة مجموعة التجزئة المصرفية في بنك باركليز مصر وعمل خلال تلك الفترة على تطوير الحلول البنكية التي تقدمها شبكة فروع البنك للعملاء.

وقبل ذلك بست سنوات، تولى حجازي إدارة مجموعة التجزئة المصرفية والفروع بالبنك الأهلي المصري وهي الفترة التي شهدت إعادة هيكلة قطاع التجزئة وإنشاء قنوات رئيسية بديلة، من بينها مركز الاتصال بالبنك، ووضع استراتيجيات لتطوير المنتجات والمبيعات والخدمات وغيرها من الأنشطة. كما تولى حجازي منصب نائب رئيس قطاع التجزئة بالبنك العربي بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. وقبل ذلك ترأس قطاع التجزئة والتوزيع بالبنك الأهلي المتحد في قطر بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، حيث قدم توصيات بإجراء تغيرات جوهرية أثمرت عن تحسن مؤشرات الأداء التشغيلي للبنك، فضلًا عن عقد العديد من الشراكات مما ساهم في تنمية الحصة السوقية للبنك.

وتولى حجازي أيضًا منصب نائب الرئيس ومدير المخاطر التشغيلية في بنك الاتحاد الوطني، حيث اضطلع بدور محوري في صياغة استراتيجيات البنك الخاصة بإدارة المخاطر. كما عمل مديرًا لمبيعات الأصول في بنك ستاندرد تشارترد الإمارات، حيث قام بتطوير منتجات موجهة للعملاء مباشرة وأشرف على تنمية وتطوير محفظة أعمال البنك، كما ساهم في تنمية نشاط التجزئة المصرفية بالبنك. واستهل حجازي مسيرته المهنية في بنك المشرق حيث ترقى في عدة مناصب كان آخرها مدير أحد الفروع.

حازم حجازي حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من كلية التجارة بجامعة القاهرة

هالة القصار

رئيس مجموعة المخاطر

تشغل هالة القصار منصب رئيس مجموعة المخاطر ببنك القاهرة منذ مايو ٢٠١٢, وذلك بعد عامين على انضمامها للبنك في أكتوبر عام ٢٠١٠ كرئيس لإدارة مخاطر الائتمان. تحظى القصار بخبرة ما يربو عن ٢٥ عامًا في قطاعات تمويل الشركات, والائتمان, وإدارات المخاطر, وإدارة أمن المعلومات, إلى جانب خبراتها الواسعة في مجال الحوكمة, والامتثال, والرقابة, ومخاطر الائتمان, ومخاطر الأسواق, والمخاطر التشغيلية, وإدارة الائتمان, وحلول التمويل البديلة. قبل انضمامها للبنك, شغلت القصار عدة مناصب ضمن قطاعات مخاطر الائتمان في بنوك رائدة من بينها مصرف أبوظبي الإسلامي مصر, حيث تولت مسئولية مجموعة إدارة المحافظ ومخاطر الائتمان. كما شغلت منصب رئيس مجموعة إدارة المخاطر والائتمان ببنك المؤسسة العربية المصرفية في مصر. وفي السابق, تولت القصار عددًا من المناصب الخارجية, من بينها عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي بشركة النيل القابضة للتنمية والاستثمار (إحدى الشركات التابعة لبنك القاهرة) وشركة مصر للتأمين القابضة. كما تشغل حاليًا عضوية مجلس الإدارة غير التنفيذي بالشركة المصرية للاستعلام الائتماني. القصار حاصلة على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة, بالإضافة إلى دبلومة في تنفيذ مقررات بازل٢ من جمعية المصرفيين الأميركيين.

سهى التركي

رئيس مجموعة الشئون المالية

تشغل سهى التركي منصب رئيس المجموعة المالية ببنك القاهرة, حيث تتولى مسئولية صياغة الاستراتيجية والشئون المالية وقطاع علاقات المستثمرين, إلى جانب عضويتها بمجلس إدارة شركة إعمار مصر للتنمية. وتحظى التركي بخبرة أكثر من ٢٥ عامًا في قطاعات التمويل ومخاطر التجزئة وتطوير الأعمال من واقع عملها بالعديد من المؤسسات المصرفية العالمية في مصر والمملكة المتحدة. وقبل انضمامها لبنك القاهرة, شغلت التركي العديد من المناصب في مؤسسات مصرفية مرموقة, حيث تولت منصب المدير المالي في مصرف أبوظبي الإسلامي مصر, والمدير المالي بقطاع الخدمات المصرفية للشركات في بنك باركليز المملكة المتحدة, كما شغلت منصب المدير المالي لباركليز مصر, حيث حظيت بعضوية مجلس إدارته. وفي السابق, عملت التركي لمدة ١٠ سنوات في سيتي بنك مصر, حيث تنقلت بين العديد من المناصب داخل البنك ومن بينها المدير المالي لمجموعة خدمات المستهلكين الدولية, ورئيسة إدارة ضمان الجودة, إلى جانب دورها كرئيسة لإدارة سياسة المخاطر الائتمانية ونظم المعلومات الإدارية. وبفضل مساهماتها الفعالة وما تحظى به من خبرة عريضة في قطاع المصارف بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا, تم تتويج التركي كواحدة من أفضل سيدات الأعمال من قبل فوربس الشرق الأوسط عام ٢٠١٨. وصنفت التركي أيضًا عام ٢٠١٧ ضمن قائمة فوربس الشرق الأوسط لأبرز ١٠٠ سيدة أعمال عربية, إلى جانب اختيارها ضمن قائمة فوربس الشرق الأوسط لأبرز ٢٥ سيدة أعمال في مصر.

التركي حاصلة على شهادتي الماجستير والبكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. كما حصلت على دبلومة في الاستراتيجية المالية من جامعة أكسفورد.

محمد علي

رئيس مجموعة الخزانة وأسواق المال

انضم محمد علي إلى بنك القاهرة في سبتمبر عام ٢٠١٨ ليشغل منصب رئيس مجموعة الخزانة وأسواق المال, إلى جانب عضويته باللجنة التنفيذية ولجنة إدارة الأصول والالتزامات ولجنة الاستثمار بالبنك. يحظى علي بخبرة أكثر من ٢٥ عامًا في الأسواق الدولية والسوق المصرية. ويشغل علي حاليًا عضوية غرفة التجارة الأمريكية في مصر, والاتحاد العربي للمتداولين في الأسواق المالية بالإضافة إلى منصب نائب رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس الإدارة بالجمعية المصرية للمتداولين في الأسواق المالية. قبل انضمامه لبنك القاهرة, شغل علي منصب رئيس إدارة أسواق رأس المال في بنك قطر الأهلي الوطني, حيث كان مديرًا لشؤون الاستثمار والمحافظ الخاصة بصندوق العاملين بالبنك. وفي السابق, شغل علي رئيس قطاع أسواق المال بالبنك الأهلي سوسيتيه جنرال.وخلال مسيرته المهنية, شارك علي في العديد من الندوات وورش العمل حول الشئون المالية والمصرفية التي نظمتها مؤسسات استثمار دولية بارزة في أوروبا والولايات المتحدة والخليج.علي حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة عين شمس.

الفريق الإداري

وحدات المنتجات

محمد علي
رئيس مجموعة الخزانة
وأسواق المال

أسامة النجار
رئيس قطاع المعاملات
الدولية المصرفية (GTB)

عمرو نصير
رئيس مجموعة التجزئة
المصرفية والتمويل
متناهي الصغر

التغطية

عمر رمزي
رئيس مجموعة
ائتمان الشركات
والقروض المشتركة

محمد حسني
رئيس شبكة الفروع

توفيق سمري
رئيس قطاع التمويل
متناهي الصغر

محمد رجائي
رئيس قطاع الاستثمار

نادر سعد
رئيس مجموعة الشركات
الصغيرة والمتوسطة

أيمن خطاب
رئيس قطاع
المؤسسات المالية

قطاعات الرقابة

هالة القصار
رئيس مجموعة إدارة المخاطر

حافظ أبو العزم
رئيس مجموعة الالتزام والحوكمة المؤسسية

عمرو سامي
رئيس مجموعة المراجعة الداخلية

قطاعات الدعم

سهى التركي
رئيس مجموعة الشئون المالية

تامر طلعت
رئيس مجموعة العمليات المصرفية

محمد عبدالباسط
رئيس مجموعة الموارد البشرية

محمد هاشم
رئيس مجموعة الشئون القانونية

هشام دعبس
رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات

هايدي النحاس
رئيس قطاع اتصالات المؤسسة و التنمية المستدامة

شريف شلش
رئيس مجموعة الشئون الإدارية والعقارية

بيشوي تواضروس
رئيس قطاع المشروعات والتطوير وإعادة الهيكلة

الهيكل التنظيمي

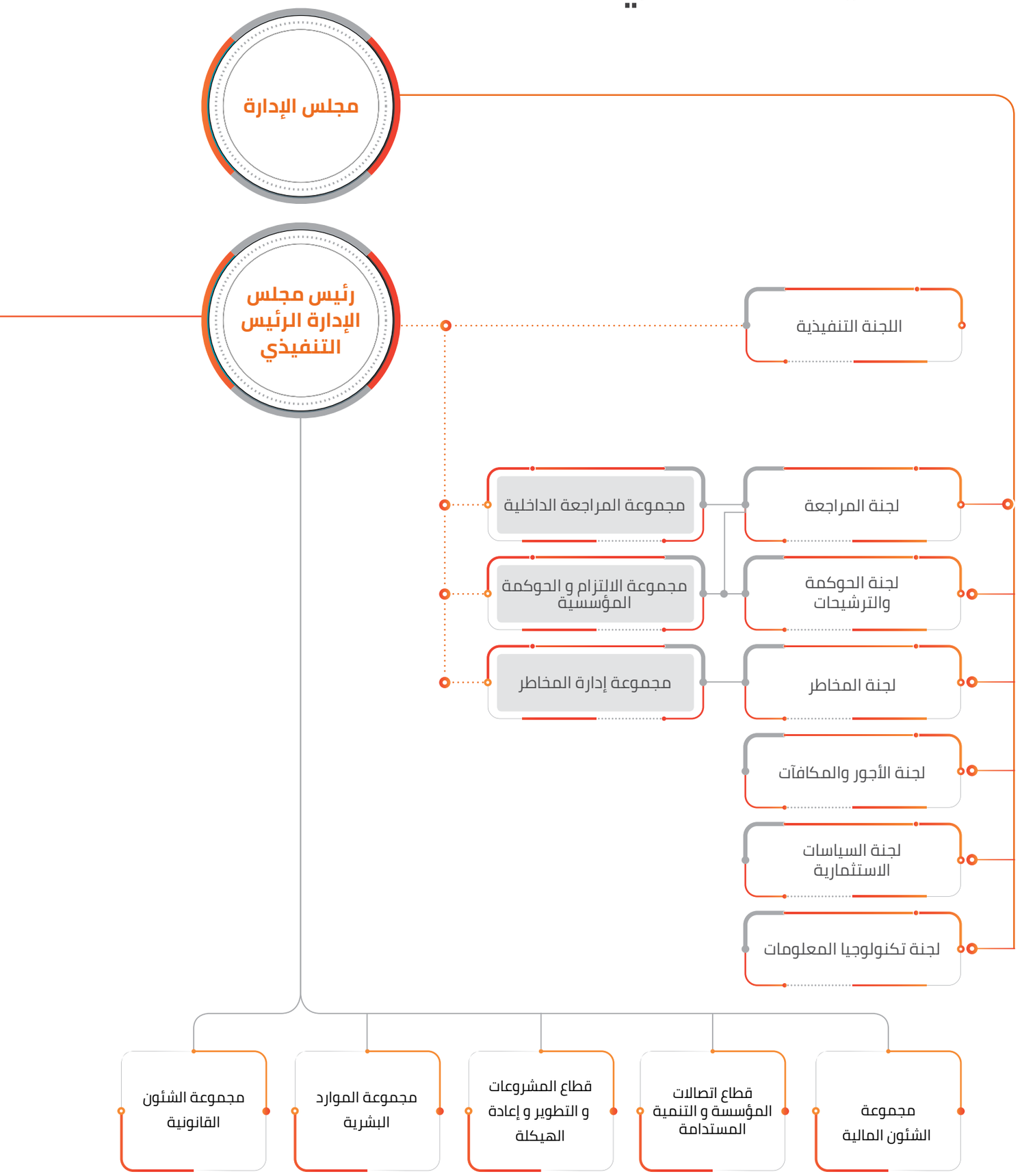

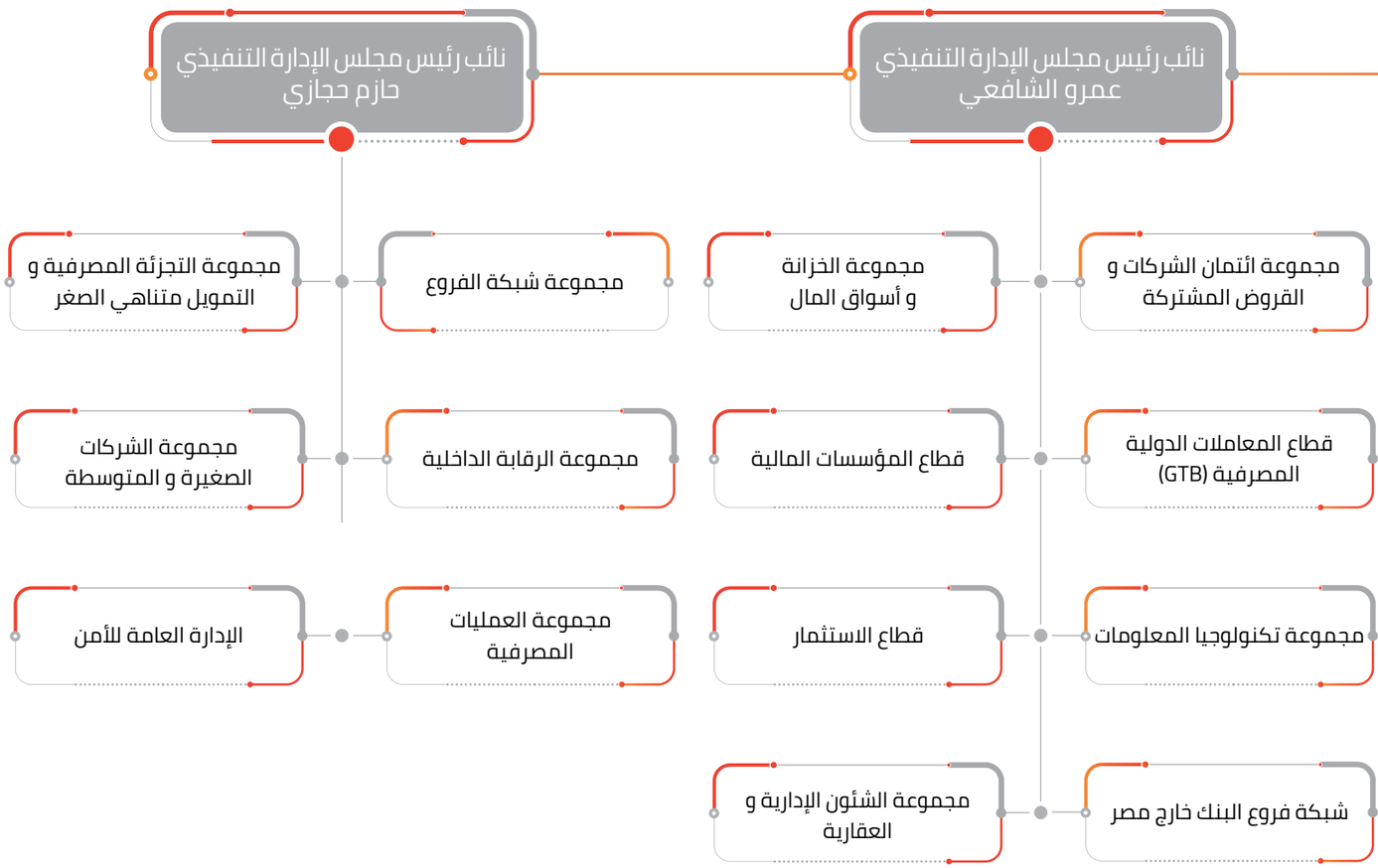
نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي
عمرو الشافعي
نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي
حازم حجازي
مجموعة ائتمان الشركات و القروض المشتركة
مجموعة الخزانة و أسواق المال
مجموعة شبكة الفروع
مجموعة التجزئة المصرفية و التمويل متناهي الصغر
قطاع المعاملات الدولية المصرفية (GTB)
قطاع المؤسسات المالية
مجموعة الرقابة الداخلية
مجموعة الشركات الصغيرة و المتوسطة
مجموعة تكنولوجيا المعلومات
قطاع الاستثمار
مجموعة العمليات المصرفية
الإدارة العامة للأمن
شبكة فروع البنك خارج مصر
مجموعة الشئون الإدارية و العقارية

الاستراتيجية

يعكف بنك القاهرة على إعداد استراتيجيات واضحة تركز على التوظيف الأمثل لمواطن القوة ومقومات النمو التي تحظى بها المؤسسة إلى جانب تعزيز قدرات البنك من أجل تعظيم المردود الإيجابي لجميع الأطراف ذوي العلاقة

نجح بنك القاهرة على مدار ٦٦ عامًا في التحول إلى شريك مالي موثوق لقاعدة عملائه العريضة التي تضم ملايين المصريين. ويعتز البنك بتقديم خدماته المصرفية للأفراد والشركات من مختلف المحافظات من خلال فريق عمل احترافي يتألف من ٧,٩٠٠ موظف من ذوي الخبرات التراكمية، والذين ترتكز مهمتهم الأساسية على نسج علاقات وطيدة وممتدة مع عملاء البنك تدوم لسنوات. كما حرص البنك طوال مسيرته التاريخية الرائدة على تعظيم المردود الإيجابي لجميع الأطراف ذات العلاقة مع التأكد من التأثير الإيجابي على المجتمعات المحيطة بأعماله.

وتؤمن إدارة البنك أن تحقيق تلك الأهداف وتنفيذ المهام المنوطة به على أكمل وجه يتطلب تطبيق نهج استباقي لمواكبة ما يطرأ من تغيرات على الساحة المالية في مصر، والتي شهدت في الآونة الأخيرة العديد من التحولات الجذرية التي حملت طياتها الكثير من التحديات وأيضًا الفرص. وقد قام البنك بمواكبة التطورات التي شهدها السوق من خلال عدد من الآليات شملت إعادة هيكلة تدريجية لنموذج أعماله وباقة الخدمات والمنتجات التي يقدمها، وتطوير القدرات الداخلية لجميع أقسام وإدارات وقطاعات البنك، إلى جانب توطيد شبكة علاقاته المتشعبة مع شركائه. بالتوازي مع ذلك، يسعى البنك إلى التركيز بشكل أكبر على احتياجات ومتطلبات العملاء، وتقديم خدمة عملاء مميزة، وطرح باقة واسعة من الخدمات والمنتجات من خلال تبني وتطبيق أحدث الحلول الابتكارية والرقمية عبر جميع القطاعات . وقد عكف البنك خلال عام ٢٠١٨ على تطبيق استراتيجية متعددة المحاور من أجل ترسيخ مكانته وريادته في القطاعات التشغيلية الحالية بالتوازي مع إحراز تقدم ملموس على صعيد تنفيذ خطة التحول الشامل التي يمر بها البنك.

مجموعة ائتمان الشركات والقروض المشتركة

تطرح مجموعة ائتمان الشركات والقروض المشتركة فرصة هائلة أمام البنك لتعظيم الاستفادة من خبرته الواسعة بالساحة المصرفية وتوظيف شبكة فروعه في تعزيز مركزه وسط شريحة سوقية تنبض بالفرص الواعدة خلال السنوات المقبلة، وذلك في إطار سعيه لتوسيع قاعدة أصوله. ويولي بنك القاهرة أهمية خاصة لتطوير وتقديم الخدمات المصرفية للشركات نظرًا للدور الحيوي الذي تلعبه في تنمية الاقتصاد المصري، حيث تمثل التسهيلات النقدية أكبر مصدر لتمويل قطاع الأعمال في مصر. ومن هذا المنطلق، يعمل البنك على تقديم الدعم لعدد من القطاعات الصناعية ذات الأهمية الكبيرة بالنظر إلى حجم مساهمتها في تسريع عجلة النمو الاقتصادي، حيث خصص محفظة قروض للشركات العاملة في مجالات الطاقة والمرافق والأغذية والصناعات الدوائية وصناعة النفط والغاز ومواد البناء والتطوير العقاري. كما وضع البنك على قائمة أهدافه الاستمرار في تحقيق النمو وزيادة حصته السوقية في أنشطة ائتمان الشركات والقروض المشتركة، عن طريق تطبيق حزمة من المبادرات الاستراتيجية خلال عام ٢٠١٨.

ويأتي على رأس تلك المبادرات قيام البنك بتأسيس عدة مراكز مختصة بتقديم الخدمات المصرفية للشركات موزعة عبر محافظات الإسكندرية والدلتا وقناة السويس. ويتمثل دور تلك المراكز في استقطاب الشركات ذات التوجه التصديري والعاملة ضمن القطاعات التي تتوافق خططها مع خطط النمو الاقتصادي في مصر. إلى جانب ذلك، يعمل البنك على اجتذاب الشركات متعددة الجنسيات وشركات المقاولات الكبرى التي تحظى بسمعة مرموقة في الأسواق والحاصلة بالفعل على اعتمادات بالعمل في المشروعات الكبرى. كما يستهدف البنك اجتذاب شركات المقاولات متوسطة الحجم ذات مستويات مخاطر وربحية مقبولة إلى جانب طرح خدمات ومنتجات مصرفية بأسعار تنافسية، علمًا بأن بنك القاهرة يسعى للاستفادة من خطة الحكومة لتمويل وتعزيز فرص النمو في عدة قطاعات صناعية ذات تأثير محوري على مسيرة التنمية الاقتصادية بالدولة.

وعلى غرار خطة تطوير قطاع التجزئة المصرفية، ترتكز خطة بنك القاهرة لتطوير مجموعة ائتمان الشركات والقروض المشتركة على توسيع باقة الخدمات والمنتجات المقدمة لعملاء تلك الشريحة، مع تصميم منتجات تناسب احتياجات وملف المخاطر لكل عميل على حدة. أيضًا يعتزم البنك إدخال مزيد من التحسينات على عملياته مثل تقليص المدة المستغرقة لإتمام المعاملات وتحسين تجربة المستخدم، كما يتطلع لتوطيد أواصر التعاون مع عملائه من الشركات، وتعزيز القدرات التسويقية والترويجية للخدمات والمنتجات، وتعزيز حصصه من ودائع العملاء، وذلك من خلال تقديم منتجات وخدمات مصممة خصيصًا بحسب احتياجات كل عميل على حدة.

خدمات التجزئة المصرفية

قام البنك بإعادة تنظيم محفظة الأصول الخاصة بخدمات ومنتجات التجزئة المصرفية خلال عام ٢٠١٨، وذلك بطرح منتجات بنكية ذات ربحية أعلى بدلًا من الاقتصار على إقراض موظفي القطاع العام بضمان الراتب. وتتبلور استراتيجية البنك في تنويع أنشطة ومنتجات الإقراض من أجل زيادة التركيز على استحداث وتقديم باقة أكثر تنوعًا تشمل منتجات تمويل السيارات والتمويل العقاري والتمويل الشخصي والتمويل متناهي الصغر، كما يعمل البنك بشكل موازٍ على إطلاق عدة مبادرات ابتكارية سعيًا لتطوير منتجات التمويل المتوفرة لموظفي القطاع العام بغرض تحجيم مخاطر انكماش محفظة التمويل خلال تطبيق خطة التحول الاستراتيجي.

وعلى هذه الخلفية، انصب تركيز البنك على تقسيم قاعدة العملاء إلى شرائح مختلفة تضم كل شريحة مجموعة عملاء متشابهين ومتكافئين من حيث المتطلبات والاحتياجات، وكذلك حجم الأصول، وبالتالي تم التركيز على تصميم واستحداث المنتجات والخدمات الجديدة التي تلائم تطلعات كل شريحة على حدة، الأمر الذي سيمنح البنك القدرة والأدوات اللازمة لتقديم عروض مميزة ومناسبة لحجم وقيمة أصول العملاء. ولم يدخر البنك أي جهد لمواصلة تنمية قاعدة العملاء وتعزيز العلاقات معهم باعتبارها محورًا رئيسيًا من محاور استراتيجية البنك ونموذج أعماله منذ بداية مسيرته، إلى جانب ما يمثله ذلك من فرصة مواتية لتعزيز القدرة التنافسية والترويجية لمنتجات البنك بين العملاء الحاليين. ولتحقيق هذا الهدف، أطلق البنك عدة حملات استراتيجية الغرض منها رفع مستوى الوعي بالمنتجات الجديدة والترويج لها. وبالتوازي مع حرصه على توطيد علاقاته مع مختلف شرائح العملاء، ركز البنك جهوده بشكل خاص على تحقيق الاستفادة من ولاء قاعدة عملائه بقطاع إدارة الثروات، وعزز ذلك الهدف من خلال تأسيس وحدة خاصة للارتقاء بجودة ومستوى الخدمة المقدمة لتلك الشريحة من العملاء ذوي الملاءة المالية.

إلى جانب ذلك، قام البنك باستحداث باقة ودائع جديدة ذات أسعار عائد متنوعة حسب حجم رصيد العميل لدى البنك، بالإضافة إلى التركيز على تنمية الإيرادات من غير الفائدة. كما طبق البنك خلال عام ٢٠١٨ خطة أسعار تنافسية للرسوم المحصلة على الخدمات والمنتجات، وهو ما انعكس مباشرة على زيادة دخل البنك من الرسوم بمقدار الثلث إلى ١,١ مليار جنيه خلال العام.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يتطلع بنك القاهرة إلى ترسيخ ريادته في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهو قطاع يتميز بمقومات النمو الهائلة رغم أنه حتى الآن لم يحظ بالتغطية الملائمة من القطاع المصرفي بصفة عامة. ومن هذا المنطلق يسعى البنك خلال السنوات المقبلة إلى توظيف مكانته المميزة وخبرته العميقة بأنشطة التمويل متناهي الصغر، وكذلك الاستعانة بشبكة فروعه المنتشرة للدخول بقوة في أنشطة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة سريعة النمو، وذلك ليحافظ على مكانته كمؤسسة رائدة في تقديم هذا النوع من أنشطة التمويل. ويدعم سعي البنك للاستفادة من السوق الواعدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ما قام به البنك المركزي مؤخرًا من تدشين عدة مبادرات لتشجيع أنشطة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة العاملة في قطاعات الزراعة والطاقة المتجددة والصناعة. بالتوازي مع ذلك يسعى بنك القاهرة للاستفادة من مبادرات البنك المركزي في هذا السياق، ومن ذلك إصداره عدة تشريعات تقضي برفع نسبة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى ٢٠% من حجم المحفظة التمويلية بنهاية ٢٠١٩ مقابل تخفيض البنك المركزي نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك المتوافقة مع المتطلبات بما يعادل حجم القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

قام البنك خلال عام ٢٠١٨ بإنشاء منظومة عمل تهدف إلى تعزيز ودعم النمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة , وذلك من خلال استثمارات ملحوظة بالأدوات والبنية الأساسية اللازمة لإقامة تلك المنظومة، حيث أسس البنك اثنين من الوحدات التشغيلية الجديدة المعنية بتنفيذ الاستراتيجية المخططة وتحقيق النمو المستهدف. وتركز الوحدة الأولى على تطوير استراتيجية التحول ووضع خطة عملية لتوسيع أنشطة البنك في سوق إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب مهام تحسين العمليات لتتوافق مع أعلى معايير الجودة، وإدارة الأداء، واجتذاب عملاء جدد والحفاظ على ولاء العملاء الحاليين، بالإضافة إلى تعزيز العلامة التجارية للبنك باعتباره الخيار المفضل لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتتولى الوحدة الثانية مسئولية تطوير منتجات وعروض لفئات تندرج ضمن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك برامج إقراض لعدد من الصناعات والقطاعات الاقتصادية، وتقديم باقات من المنتجات التمويلية، إلى جانب تطوير خطة الخدمات غير المالية. بالتوازي مع ذلك، عزز البنك قدرات إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتأسيس ثلاثة مراكز لخدمات تطوير أعمال في ثلاث محافظات خارج القاهرة والتي توفر باقة مميزة من الخدمات غير المالية لعملائها بموجب مبادرة رواد النيل تحت رعاية البنك المركزي ومن تنفيذ جامعة النيل. كما يرعى بنك القاهرة مركز التميز في التصدير بموجب نفس المبادرة وذلك لتوفير بناء القدرات للشركات لتحسين الوصول إلى الأسواق الدولية والاستفادة من الدعم الفني والاستشارات المقدمة من المركز.

ومن المتوقع أن يصل عدد الوحدات ومراكز الأعمال التابعة للبنك في قطاع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى ٣٣ مركزًا بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠، حيث تخضع لإدارة وتشغيل فريق لديه الدراية الواسعة بأسس وآليات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب مديري علاقات على أعلى مستوى من التدريب. كما سيقوم البنك بتوزيع المراكز والوحدات على المناطق الجغرافية ذات

الأهمية الاستراتيجية وخاصة القاهرة الكبرى والإسكندرية والدلتا ومنطقة قناة السويس وصعيد مصر. كذلك يعمل البنك على تطوير شبكة من مديري العلاقات يعملون من خارج فروع البنك بالقاهرة لخدمة المشروعات متناهية الصغر.

بالتوازي مع الانتشار الجغرافي وتوسيع باقة المنتجات والخدمات، عكف البنك على تطبيق نموذج ائتماني غير مركزي، مع اتخاذ إجراءات جديدة لإدارة إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشمل تفصيل المهام والمسئوليات ومدة تنفيذ كل إجراء على حدة، علمًا بأن البنك يعمل على تطوير نظام داخلي جديد لتنظيم سير العمل وذلك لدعم متطلبات الأنشطة المتنامية لقطاع المشروعات والصغيرة والمتوسطة. ويعمل البنك أيضًا على تأسيس وحدات لتقييم مخاطر الائتمان خارج القاهرة لدعم أنشطة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في إطار استراتيجية البنك لتحديث عملية دراسة و منح الائتمان.

تجديد شبكة الفروع

يتوقع البنك افتتاح ٩٠ فرعًا جديدًا وإعادة توزيع بعض الفروع القائمة قبل نهاية عام ٢٠٢٢، وهي خطوة تأتي في أعقاب دراسة سوقية لتقييم فاعلية الانتشار الجغرافي لفروع البنك التي تشهد عملية تحديث وتجديد شاملة. كما يتوقع أن يتم استبدال ماكينات الصراف الآلي القديمة وزيادة العدد الكلي للماكينات إلى ١١٥٠ بنهاية عام ٢٠١٩. وقام البنك كذلك بعقد برامج تدريب داخلي لجميع العاملين بكل الفروع من أجل تعزيز الإنتاجية وزيادة الوعي بمنتجات البنك.

استحداث خدمة كبار العملاء

يعتزم بنك القاهرة إطلاق خدمة جديدة خلال عام ٢٠١٩ لتقديم عروض جذابة ومنتجات مميزة لأصحاب الثروات وذوي الملاءة المالية، حيث يعمل البنك على اجتذاب عملاء جدد من تلك الشريحة من خلال إمدادهم بباقة منتجات فائقة الجودة ترقى لتوقعاتهم. ويعمل البنك على رفع عدد مسئولي إدارة العلاقات لديه إلى ٤٠، موزعين عبر مكاتب داخل ٢٥ فرعًا بجميع أنحاء مصر بنهاية ٢٠١٩، وتتمثل مهمتهم في توفير باقة خدمات مصرفية مميزة صممت خصيصًا لتلبية احتياجات تلك الشريحة. كما شكل البنك فريقًا يضم نخبة من مستشاري إدارة ثروات يمارسون أنشطتهم من مراكز الأعمال التابعة للبنك في القاهرة والإسكندرية والبحيرة والدلتا، وذلك لتقديم الاستشارات وفهم الاحتياجات المصرفية للعملاء، معتمدين على ما يحظون به من خبرات واسعة في إدارة الأموال وحماية الأصول وأنشطة الإقراض والفرص الاستثمارية.

التحول الرقمي

يملك إدارة البنك قناعة راسخة أن تبني أحدث الأساليب التكنولوجيا والحلول الرقمية المتطورة عبر جميع القطاعات التشغيلية يعد ركيزة محورية ضمن استراتيجيته خلال المرحلة المقبلة، ما من شأنه أن يعزز من تجربة المستخدم عن طريق توفير باقة منتجات تلائم احتياجات مختلف الشرائح، إلى جانب خفض فترات الانتظار في الفروع وتوفير تجربة سهلة ومريحة للعملاء لدى اتصالهم بمركز خدمة العملاء. ويعمل البنك على تحقيق ذلك الهدف من خلال إطلاق خدمة الموبايل والانترنت البنكي لكلا من عملاء الشركات والأفراد.

وفي مسار مواز، يعكف البنك على تطوير منتجات وخدمات ابتكارية خلال الشهور والسنوات المقبلة بالتعاون مع شركات رائدة في مجال التكنولوجيا المالية وأبرز شركات الاتصالات في مصر، وذلك لتعظيم الاستفادة من التطور التكنولوجي والحفاظ على الصدارة في الساحة المصرفية من خلال الاستحداث الدائم لمنتجات مبتكرة تلائم احتياجات العملاء. وفي هذا الإطار، قام البنك بتطوير خدمات محافظ الهاتف المحمول لتساهم بذلك في تعزيز مبادرة الشمول المالي في مصر، حيث تتيح محافظ الهاتف المحمول للعملاء خدمات تحويل الأموال مباشرة من طرف لآخر والاستفادة من شبكة ماكينات الصراف الآلي التابعة للبنك في عمليات السحب والإيداع عبر معاملات غير نقدية باستخدام شبكة تحويل، باعتبارها المحول الرقمي لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول.

كما قام البنك بإطلاق خدمة سداد القروض ومستحقات بطاقة الائتمان إلكترونيًا، وهو ما يتيح للعملاء سداد القروض بمختلف أنواعها، ويشمل ذلك القروض متناهية الصغر. وتتوقع إدارة البنك إطلاق أول فرع ذكي لبنك القاهرة يعتمد على تقديم الخدمات المالية باستخدام التكنولوجيا دون الحاجة للتواصل مع موظفي البنك مباشرة. ويسعى البنك أيضا لتطوير قدراته فيما يخص تجميع معلومات عن العملاء إلكترونيا وتقييم جدارتهم الائتمانية، وبناء نماذج رياضية لتوفير تقديرات كمية عن أنشطة الإقراض، إلى جانب تسريع عملية الموافقة على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخفض الوقت اللازم لإتمامها فضلًا عن تعزيز تجربة المستخدم.

النتائج والمؤشرات التشغيلية لعام ٢٠١٨

مليار جنيه مصري

٦,٥

مثل صافي الدخل من العائد نصيب الأسد من معدل نمو الإيرادات خلال عام ٢٠١٨, محققًا نموًا سنويًا قدره ٣٨%.

الخدمات المصرفية للشركات و المؤسسات

قام بنك القاهرة بهيكلة وتحديث مجموعة ائتمان الشركات والقروض المشتركة لتزويد عملائه بباقة متكاملة من حلول التمويل الابتكارية التي تساعدهم على تعظيم القيمة وتنمية أعمالهم بمجموعة من أهم القطاعات الاقتصادية ذات التأثير المحوري على استراتيجية التنمية الاقتصادية في مصر

تعد مجموعة ائتمان الشركات والقروض المشتركة جزءًا لا يتجزأ من نموذج أعمال بنك القاهرة باعتباره أحد المصادر الرئيسية لتنمية إيرادات البنك. وينفرد القطاع بخدمة أبرز الشركات والمؤسسات العاملة بمجموعة من أهم القطاعات الاقتصادية ذات التأثير الحيوي على مسيرة التنمية الاقتصادية في مصر. ويحظى بنك القاهرة بشبكة علاقات وطيدة مع عملائه من كبرى شركات القطاعين العام والخاص المصري، وهو ما يجعل منه أحد الركائز الأساسية لتطور القطاع المصرفي المصري.

وتتنوع قاعدة عملاء البنك بين الشركات الكبرى (التي تتجاوز إيراداتها السنوية ٧٥٠ مليون جنيه)، وتشمل الشركات متعددة الجنسيات، وكذلك الشركات المتوسطة (تتراوح إيراداتها السنوية بين ٢٠٠ مليون جنيه و٧٥٠ مليون جنيه). ويركز القطاع على تزويد عملائه بمجموعة واسعة وفريدة من المنتجات المصممة خصيصًا لتلائم احتياجات كل عميل وبما يتوافق مع مختلف مستويات المخاطر المحتملة، إلى جانب حلول تمويل رأس المال العامل متوسطة وقصيرة الأجل.

وبالإضافة إلى حلول تمويل رأس المال العامل بما في ذلك تسهيلات السحب على المكشوف والقروض قصيرة الأجل ذات الشروط الميسرة وشراء الشيكات، يقوم البنك بتقديم مجموعة من الخدمات التجارية ومنها التمويل التجاري والتخصيم وإعادة التمويل مقابل إيصالات الأمانة، علمًا بأن الشركات الراغبة في تمويل التوسعات الرأسمالية بغرض إتمام عمليات الاستحواذ يتم تزويدها بالتسهيلات متوسطة وطويلة الأجل المتميزة. وعلاوةً على ذلك يحظى البنك بمكانة رائدة على صعيد تقديم القروض المشتركة والتمويل الهيكلي بالاشتراك مع البنوك الأخرى لتمويل كبرى الشركات العاملة بالقطاعات الاقتصادية الحيوية.

وتمثل الباقة المميزة من الخدمات والمنتجات المصرفية انعكاسًا مباشرًا لخطة بنك القاهرة لإعادة هيكلة مجموعة ائتمان الشركات والقروض المشتركة والتي بدأ تنفيذها عام ٢٠١٨، وذلك بهدف تنمية قاعدة عملائه من كبرى الشركات والمؤسسات، حيث قام البنك بإطلاق اثنين من الإدارات المتخصصة تحت مظلة مجموعة ائتمان الشركات والقروض المشتركة الخدمات المصرفية للشركات، وهما إدارتي المعاملات المصرفية الدولية وإدارة ترتيب الدين والتمويل الهيكلي، علمًا بأن البنك استحدث في مطلع العام قسمًا جديدًا لتولي كافة خدمات الشركات. وقد أجرى البنك تلك التطورات بالتوازي مع تركيزه على الاستثمار في تطوير مهارات فريق العمل بمجموعة ائتمان الشركات والقروض المشتركة مع إطلاق مختلف المبادرات الرامية إلى تعزيز كفاءة وجودة خدمات القطاع خلال عام ٢٠١٨.

أبرز مستجدات عام ٢٠١٨

بلغ إجمالي التسهيلات الممنوحة لعملاء البنك من الشركات ٦٥,٣ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠١٨، وهو نمو سنوي بمعدل ٦٦% مقابل ٣٩,٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٧. ومن إجمالي التسهيلات المقدمة تم سحب وتوظيف حوالي ٤٤,٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٨ مقابل ٢٣,٩ مليار جنيه خلال العام السابق، ليرتفع بذلك معدل الاستخدام إلى ٦٨,٣% خلال عام ٢٠١٨ مقابل ٦٠,٧% خلال العام السابق.

وتمثل الشركات والمؤسسات الكبرى غالبية قاعدة عملاء القطاع، علمًا بأن أعمال القطاع حققت نموًا ملحوظًا خلال عام ٢٠١٨، وهو ما ينعكس في تقديم تسهيلات لعملاء جدد بمبلغ ١٢,٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٨، في حين تم زيادة التسهيلات الائتمانية لعملاء قائمين لتبلغ ٥,٨ مليار جنيه. وفي شريحة الشركات المتوسطة، قام البنك بتقديم تسهيلات للعملاء الجدد بمبلغ ٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٨، بينما ارتفعت التسهيلات المقدمة للعملاء الحاليين لتبلغ ١,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة.

ويعكس نمو محفظة التسهيلات الائتمانية المردود الإيجابي لتحسن أداء وكفاءة الإدارات التابعة خلال عام ٢٠١٨، ولاسيما بعد تطوير فريق العمل واستقطاب وتعيين الموظفين الجدد من ذوي الكفاءة والخبرة، بالإضافة إلى تحسين كفاءة القطاع وإعادة تنظيم نموذج أعماله وكذلك استحداث وإطلاق الإدارات والأقسام الجديدة التي تم إنشاؤها وتكليفها بتنمية أعمال مجموعة ائتمان الشركات والقروض المشتركة.

وقد قامت مجموعة ائتمان الشركات والقروض المشتركة باستحداث وتبني نموذج جديد لإدارة محفظة التسهيلات الائتمانية خلال عام ٢٠١٨، كما تم اتخاذ خطوات حاسمة لتعزيز وتنمية مبيعات القطاع للعملاء الحاليين وتعظيم حصة البنك بسوق الخدمات المصرفية للشركات. وعلى هذه الخلفية، قام البنك بتأسيس إدارة المعاملات المصرفية الدولية وإدارة ترتيب

الدين والتمويل الهيكلي، حيث تتولى الأولى عمليات أمانة الحفظ والتمويل التجاري ومنتجات إدارة النقد وتقديم الحلول الرقمية، في حين تقوم الثانية بدور المنسق الرئيسي لأنشطة ترتيب الديون المشتركة وتنفيذ صفقات ترتيب وإعادة هيكلة الدين وتقديم الخدمات الاستشارية.

ترتيب الدين والتمويل الهيكلي

بادر بنك القاهرة خلال عام ٢٠١٨ بتأسيس إدارة ترتيب الدين والتمويل الهيكلي تحت مظلة مجموعة ائتمان الشركات والقروض المشتركة، حيث تتمثل مسئوليات الإدارة في توفير التمويلات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتلبية الاحتياجات المالية المتنوعة لمختلف الشركات على فترات مختلفة، بما في ذلك تمويل صفقات الاستحواذ والتوريق وتمويل ما قبل عمليات الطرح العام وغيرها من التمويلات. كما تقدم الإدارة تسهيلات أخرى تتنوع بين منتجات التمويل الهيكلي وقروض الاستحواذ وتمويل المشروعات وكذلك القروض المشتركة. وتحظى إدارة ترتيب الدين والتمويل الهيكلي بنموذج أعمال شامل يمكنها من تنفيذ الصفقات وتقديم خدمات الاستشارات المالية على صعيد صفقات ترتيب الدين وجذب رؤوس الأموال، فضلاً عن تقديم خدمة حسابات الضمان (escrow services).

ويعد بنك القاهرة من أبرز المؤسسات المصرفية المشاركة في إعداد وترتيب القروض المشتركة وكذلك هيكلة التمويلات للشركات والمؤسسات العاملة بالقطاعات الاقتصادية الرئيسية في مصر، حيث يحظى البنك بقاعدة رأسمالية ضخمة ويتمتع بقدرته على ترتيب التمويلات الكبيرة بالاشتراك مع جهة واحدة أو جهات متعددة، الأمر الذي يمنح البنك ميزة تنافسية وقدرة على تقديم باقة شاملة من خدمات التمويل في السوق المصري.

وخلال عام ٢٠١٨؛ تم تكليف فريق التمويل الهيكلي بالتوسع في ترتيب القروض المشتركة مع تطبيق مجموعة من التدابير والآليات الداعمة لتلك التوسعات. وعلى هذه الخلفية قام البنك بتعيين فريق من أبرز الكوادر المهنية من ذوي الدراية والخبرة العميقة بمجالات تمويل الشركات والاستثمار، مما عزز قدرة بنك القاهرة على ترسيخ مكانته بين أبرز المؤسسات المصرفية المقدمة لتلك الخدمات. ويأتي ذلك في إطار أهداف البنك لتقديم باقة شاملة من الخدمات المصرفية والمنتجات المصممة بعناية لتلبية احتياجات الشركات

تطور الأصول
(مليار جنيه)

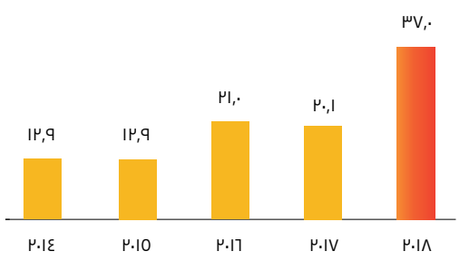

* الإجمالي العام لمحفظة التسهيلات الائتمانية بقطاع الشركات والمؤسسات

إجمالي القروض المقدمة للشركات والمؤسسات حسب القطاع

القطاع العقاري	%٣٦,٣
قطاع البترول والغاز الطبيعي	%٢٦,٧
قطاع النقل	%١٢,٤
المؤسسات المالية	%٥,٦
قطاع الأغذية والزراعة	%٣,٩
قطاعات أخرى	%١٥,٣

العاملة بجميع القطاعات الحيوية بدءًا بخدمات التمويل التقليدية والبسيطة ووصولاً إلى هيكلة وترتيب القروض الضخمة.

وقد اتخذت إدارة البنك خطوات حاسمة من أجل تقديم خدمات القطاع وفقاً لأعلى مستوى وبما يرقى لتوقعات العملاء, حيث قامت بإعادة هيكلة وحدة ترتيب القروض المشتركة المختصة بإدارة العمليات وتنفيذ الصفقات, وذلك من أجل دعم أعمال التمويل الهيكلي وصفقات ترتيب القروض المشتركة.

وقد رصد البنك نمو حجم الأعمال وعدد العملاء بعد التحديثات الأخيرة بإدارة ترتيب الدين والتمويل الهيكلي, حيث نجحت الإدارة خلال عام ٢٠١٨ في إتمام صفقات تمويلية كبرى بلغت قيمتها الإجمالية ٩,٣١ مليار جنيه. كما ركزت الإدارة على تنمية وتنويع قاعدة العملاء لترسيخ ريادة البنك وتعزيز مكانته التنافسية لخدمة مختلف القطاعات الاقتصادية في مصر, علمًا بأن حجم محفظة التمويلات ارتفع بواقع ٦,٤٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٨, وهو ما يعادل ٣٦,٥% من إجمالي نمو محفظة قروض الشركات خلال عام ٢٠١٨, والتي ارتفعت بواقع ١٧,٦٣ مليار جنيه عن العام السابق.

قطاع خدمات الشركات

استحدث بنك القاهرة إدارة خدمات الشركات خلال عام ٢٠١٨ باعتبارها حلقة الوصل بين مجموعة ائتمان الشركات والقروض المشتركة من ناحية وعملاء البنك من ناحية أخرى. وتقوم الإدارة بتلقي استفسارات العملاء و متابعة العمليات الخاصة بهم بما يضمن تزويدهم بمستوى خدمة فائقة الجودة, مما يعزز مستوى الكفاءة وقدرة القطاع على تلبية الاحتياجات اليومية للعملاء, وبما يجعل القطاع ركيزة أساسية لدعم جهود البنك الرامية إلى تحقيق أهداف استراتيجيته طويلة الأجل.

وباعتبارها نقطة التواصل الأولى مع عملاء البنك, يقوم القطاع بتكليف فريق المسئولين المختصين بتلبية الاحتياجات اليومية لكل عميل, علمًا بأن فريق المختصين يركز على إدارة العمليات اليومية بما في ذلك توفير المعلومات الخاصة بالمنتجات وتلقي الشكاوى وتوفير التوضيحات والإجابة على الأسئلة العامة والاستفسارات الخاصة بتنفيذ المعاملات وإجراءاتها. كما يعمل القطاع على التأكد من تعظيم كفاءة مجموعة ائتمان الشركات والقروض المشتركة بوجه عام عبر توحيد الإجراءات والفترة الزمنية اللازمة لتلبية احتياجات جميع الأطراف المعنية, مع تطبيق أحدث المعايير والإجراءات التشغيلية لضمان تحسين مستوى الكفاءة بصفة مستمرة. ويقوم قطاع خدمات الشركات بتوظيف التكنولوجيا الحديثة لتحليل ودراسة الخدمات المقدمة وبما يمكنها من تعظيم القيمة للعملاء, في حين تلعب منصات التواصل الفوري دورًا هامًا في مساعدة فريق المسئولين على تقديم حلول فورية وسريعة.

قطاع المؤسسات المالية

يتولى قطاع المؤسسات المالية إدارة علاقات البنك مع أكثر من ٦٠٠ مؤسسة مالية على الساحتين المحلية والدولية, بما في ذلك البنوك وشركات التأمين ووكالات ائتمان الصادرات وصناديق الاستثمار وشركات التمويل الاستهلاكي وشركات تمويل المشروعات متناهية الصغر وكذلك شركات التخصيم والتمويل العقاري. ويهدف القطاع إلى تسهيل الأعمال الدولية لعملاء البنك, وذلك من خلال تزويدهم بباقة من خدمات التمويل التجاري وحلول الدفع بالإضافة إلى اتفاقيات مشاركة المخاطر وخدمات التخصيم. كما يتولى القطاع تنمية علاقات البنك مع المؤسسات المتخصصة في خدمات تحويل الأموال بهدف زيادة تحويلات المصريين بالخارج باعتبارها ركيزة محورية للاقتصاد المصري.

وبالتوازي مع جهود البنك لإعادة هيكلة كافة القطاعات المصرفية, قام البنك خلال عام ٢٠١٨ بتعيين مجموعة من ذوي الخبرة قطاع المؤسسات المالية, مع إجراء العديد من التغييرات على استراتيجيات وهيكل القطاع. وتضمن ذلك تأسيس إدارة خاصة للتعامل مع المؤسسات المالية غير المصرفية. كما نجح البنك في التوسع بشبكة البنوك المراسلة والمؤسسات المالية خلال عام ٢٠١٨, وذلك من خلال إقامة علاقات مصرفية جديدة خاصة بالأسواق الأفريقية.

المعاملات المصرفية الدولية

قام البنك بإنشاء قطاع المعاملات المصرفية الدولية في يناير ٢٠١٨, وهي الإدارة المكلفة بترسيخ مكانة البنك وتعزيز ريادته بمجالات أمانة حفظ الأوراق المالية والتمويل التجاري وإدارة السيولة و التدفقات و الحلول النقدية, وبالتالي حرص البنك على استقطاب وتعيين أكفأ الكوادر من الخبراء الماليين من أجل تطوير وتبني أحدث النظم التشغيلية والتأكد من تزويد عملاء البنك بالحلول والمنتجات فائقة الجودة. وقد لعب القطاع دورًا حيويًا في دعم جميع قطاعات البنك خلال العام الماضي وساهم في تحقيق أهداف البنك بتقديم باقة من الحلول المصممة خصيصًا لتلبية مختلف احتياجات العملاء, علمًا بأن قطاع المعاملات المصرفية الدولية ببنك القاهرة يتميز عن البنوك الأخرى بتركيزه على الاستثمار في استحداث المنتجات الابتكارية والحلول المصرفية الرقمية.

وقد بدأ القطاع خلال عام ٢٠١٨ تقديم حلول إدارة السيولة و التدفقات النقدية لعملاء البنك بهدف مساعدتهم على تحسين دورة التدفقات النقدية وتعظيم عائداتهم, حيث يتبنى أسلوبًا مميزًا في تحسين الدورية النقدية سواء للمتحصلات أو المدفوعات, وكذا سداد الالتزامات للعملاء, إلى جانب الإدارة الأمثل للسيولة من خلال حزمة من المنتجات ذات فترات سداد و عوائد مختلفة تتماشى مع كافة احتياجات العملاء

ومن جانب آخر قام قطاع المعاملات المصرفية الدولية باستحداث وتقديم باقة متكاملة من خدمات وحلول التمويل التجاري التقليدية و غير التقليدية والتمويل الهيكلي لمساعدة العملاء خلال جميع مراحل دورة الأعمال التجارية وبالتالي تعظيم القيمة. ويقوم القطاع بتوفير الحلول التي تساهم في تحسين دورة رأس المال العامل وتمكن العملاء من تمويل خطط النمو من مصادرهم الذاتية وتحصيل أموالهم المستحقة مع تدوير المخزون بسرعة. كما يوفر القطاع خدمات تمويل ما قبل وما بعد الشحن من أجل مساعدة مشروعات التصدير على تحسين دورة التدفقات النقدية وإدارة المخاطر المتعلقة بالتجارة الداخلية, بالإضافة إلى تقديم خيارات مرنة لإدارة رأس المال العامل ضمن حلول تمويل الواردات, والتي يتم تصميمها بهدف مساعدة العملاء على زيادة التدفقات النقدية عبر تقليص الفجوة الزمنية بين معاملات السداد والتحصيل.

وبالإضافة إلى حلول إدارة السيولة و التدفقات النقدية والتمويل التجاري، يقوم قطاع المعاملات المصرفية الدولية بتزويد عملائها من الشركات الكبيرة والأفراد من أصحاب الملاءة المالية بباقة فائقة الجودة من خدمات الأوراق المالية مثل أمانة الحفظ والمقاصة وحسابات الضمان وحسابات إيداع الضمان وخدمات الاعتماد للشركات الكبيرة، وحلول الوكالة وإيداع الأوراق المالية. كما يتم تسويق تلك المجموعة المتنوعة من المنتجات من خلال فريق متخصص في مجالات تطوير الأعمال، حيث يعمل الفريق عن كثب مع العملاء سعيًا لزيادة الحصة السوقية لبنك القاهرة من خلال حلول مصممة ومبتكرة. ويضمن الفريق، بمساعدة مديري العلاقات، سلامة أعماله مع العملاء من خلال الدراسة الشاملة لدورة النقدية وسلسلة التوريد الخاصة بكل عميل مع تحديد الثغرات ذات الصلة أو الأموال الزائدة في دورة رأس المال العامل.

المكتب التمثيلي بالإمارات

في إطار مساعي البنك للتوسع بأعماله في مجلس التعاون الخليجي، قام بنك القاهرة في مارس ٢٠١٨ بطلب موافقة البنك المركزي الإماراتي لافتتاح مكتب تمثيلي له بدولة الإمارات، حيث حصل البنك على الموافقات النهائية لافتتاح المكتب في يناير ٢٠١٩ ليكون بذلك في طليعة البنوك ذات التواجد المباشر والقوي على الساحة الإقليمية.

وتأتي الخطوة في إطار أهداف استراتيجية النمو الطموحة التي يتبناها البنك، حيث يساهم المكتب التمثيلي الجديد في التوسع بأعمال البنك في دولة الإمارات وأسواق مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى خدمة قاعدة عملائه من الشركات والشركاء الاستراتيجيين في أسواق المنطقة. ومن ثم يعتزم البنك توظيف مكتبه التمثيلي في تنمية قاعدة عملائه من المؤسسات المالية وصناديق الثروة السيادية والشركات الكبيرة والعائلية وشركات الصرافة، وكذلك العملاء الأفراد من أصحاب الملاءة المالية ممن يرغبون في الاستفادة من فرص الاستثمار التي يطرحها السوق المصري.

وسوف يتولى المكتب الجديد مباشرة الأعمال بالنيابة عن المقر الرئيسي للبنك بالقاهرة، بما في ذلك أعمال جمع وتوفير البيانات وأنشطة البحوث وتقديم الدعم لقاعدة عملاء البنك بأسواق المنطقة مع القيام بالأنشطة الإدارية الداخلية الأخرى باعتباره المقر الإقليمي للبنك. وسوف يقوم فريق العمل بتطبيق منهج يركز على تعزيز خدمة العملاء في أسواق المنطقة عبر إتاحة كافة خدمات بنك القاهرة وزيادة تدفقات الاستثمار إلى السوق المصري مع ترسيخ مكانة البنك وتنمية حصته السوقية بدول مجلس التعاون الخليجي. وسوف يقوم ممثلي البنك في المكتب الجديد بزيارة عملاء البنك بالإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي لإجراء الدراسات النافية للجهالة وفقًا للمعايير والقوانين التنظيمية لكل دولة، إلى جانب تقديم كافة خدمات ووظائف الدعم لعمليات البنك بمقره الرئيسي في القاهرة.

الاستراتيجية التطلعية

يتطلع بنك القاهرة إلى مواصلة تطوير نموذج أعماله وتنفيذ أهدافه الاستراتيجية العام المقبل والتحول إلى مؤسسة مصرفية رائدة في خدمة قاعدة واسعة من كبرى الشركات والمؤسسات المالية، مع تنمية الحصة السوقية لمجموعة ائتمان الشركات والقروض المشتركة .

ويأتي ذلك في ضوء تبني استراتيجية نمو طموحة تهدف إلى تحقيق رؤية وأهداف البنك للقيام بدور رئيسي في ترتيب التسهيلات الائتمانية وهيكلة الديون للشركات وبالتالي المساهمة بشكل فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مصر. كما يعتزم البنك التوسع بأعماله على الساحة المحلية مع التركيز على الخدمات المصرفية للشركات عبر تأسيس مقرات فرعية متخصصة في خدمة الشركات، وذلك في الإسكندرية ومحافظات الدلتا والقناة. ومن المقرر أن تشهد الفترة المقبلة توسعات كبيرة بخدمات التمويل المقدمة للشركات العاملة بمجال التصدير في ضوء الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الحكومة وما صاحب ذلك من زيادة التركيز على تنمية الصادرات، فضلاً عن استهداف كبرى شركات المقاولات والشركات متعددة الجنسيات ممن يحظون بمحفظة مشروعات ضخمة بقطاعات الطاقة والشحن ونقل الحاويات والطاقة المتجددة. وعلى صعيد الشركات المتوسطة، سيركز البنك على خدمة مجموعة كبيرة ومنتقاه بعناية من الشركات المتوسطة وبما يتناسب مع مستوى المخاطر الملائم وفقًا لسياسات المخاطر بالبنك.

ومن جانب آخر يعتزم القطاع تعزيز استفادته من باقة المنتجات والخدمات التنافسية التي يقدمها في الحد من تأثير الضغوط السوقية وزيادة الطلب على منتجاته، وذلك بهدف جذب عملاء جدد من الشركات والمؤسسات العاملة في القطاعات الاقتصادية المتميزة باستقرار معدلات الطلب مثل قطاع الأغذية والمشروبات وقطاع الأدوية. كما سيركز البنك على توظيف خطة التطوير التي تتبناها الحكومة المصرية في تقديم خدمات التمويل والتسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية التي تستهدف الحكومة دعمها والاستثمار بها.

ويلتزم بنك القاهرة بتحقيق التكامل بين الأنظمة والإدارات الخاصة بخدمة مختلف العملاء، إذ ينعكس ذلك في قيام البنك بتأسيس إدارة مختصة بخدمات الشركات، علمًا بأن البنك سيقوم بدعم تلك الإدارات من خلال تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية الرقمية والإلكترونية تركيزًا على خدمة العملاء من الشركات، والتي ستتيح بدورها البيانات اللازمة لتقسيم قاعدة العملاء إلى شرائح محددة وتلبية احتياجات كل شريحة على حدة. وعلاوةً على ذلك يعكف البنك على تحسين مستوى خدمة العملاء وتقليص الفترة الزمنية لتنفيذ طلبات العملاء بهدف زيادة مبيعات المنتجات والخدمات المصرفية للعملاء الحاليين وتنمية أعمال كل عميل مع البنك، مستفيدًا من المنهج الذي يتبناه لتزويد العملاء بتجربة مصرفية عالية الجودة وترقى لتوقعاتهم.

ترتيب الدين والتمويل الهيكلي

يتمتع فريق ترتيب الدين والتمويل الهيكلي بمكانة رائدة تمكنه من توظيف خبرته الواسعة ودرايته العميقة بمختلف أنشطة التمويل بما في ذلك توفير حلول التمويل الهيكلي وترتيب القروض المشتركة وتقديم خدمات الوكالة والاستشارات المالية, مستفيدًا من قاعدته الرأسمالية الضخمة ومكانته الراسخة بالسوق المصري. وسيعمل الفريق على تعزيز ريادة بنك القاهرة في مجالات التمويل الهيكلي وتمويل المشروعات عبر تولي إدارة وتنفيذ كبرى صفقات ترتيب الدين وغيرها من الصفقات, باعتباره من الأهداف الرئيسية للاستراتيجية طويلة الأجل التي يتبناها البنك. كما سيركز فريق ترتيب الدين والتمويل الهيكلي على تقديم الحلول المالية المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات مختلف العملاء بالتوازي مع الاضطلاع بدور أكبر في خدمات الوكالة وصفقات ترتيب الديون خلال العام المقبل.

المعاملات المصرفية الدولية

تعكس النجاحات التي حققها قطاع المعاملات المصرفية الدولية خلال عامها الأول مدى أهمية منهج البنك لتحسين خدمة العملاء وتزويدهم بتجربة مصرفية مميزة, و العمل على تقديم المزيد من الحلول و تزويد العملاء بأفضل الخدمات التكنولوجية و الرقمية حيث يمثل قطاع المعاملات المصرفية الدولية أولى جهود البنك نحو تزويد عملائه من الشركات بالخدمات المصرفية الإلكترونية و الرقمية وتعميمها على باقي القطاعات. بالإضافة إلى ذلك يسعى القطاع إلى طرح باقة متنوعة من الخدمات والمنتجات تشمل كل من النقدية والسيولة والتمويل التجاري والأوراق المالية, مما سيثمر عن ترسيخ مكانة البنك بالسوق مع تحسين تصنيفه على مستوى جميع المؤسسات المالية. وفي إطار مساعي البنك لتقديم باقة متكاملة من الخدمات المصرفية الرقمية باستخدام القنوات الإلكترونية, سيقوم القطاع خلال عام ٢٠١٩ بتبني وتطبيق منهج يركز على التوسع في الشمول المالي وتطوير باقة المنتجات وتجميعها تحت مظلة منصة رقمية واحدة .

المكتب التمثيلي بالإمارات

يعتزم المكتب التمثيلي بدولة الإمارات خلال عام ٢٠١٩ زيادة التركيز على استقطاب عملاء جدد من السوق الإماراتي وزيادة تدفق الأعمال من الإمارات إلى مصر, وذلك قبل التوسع بمحفظة أعماله بأسواق السعودية والكويت وعمان, علمًا بأن الهدف الرئيسي للمكتب الجديد يتمثل في زيادة الوعي والدراية بعلامة البنك في الإمارات وأسواق مجلس التعاون الخليجي وكذلك تأسيس شراكات قوية مع العملاء من كبرى المؤسسات والشركات العاملة بالقطاعات الاقتصادية المستهدفة. ومن المقرر رصد إسهامات المكتب التمثيلي عبر قياس معدل نمو أعمال مجموعة ائتمان الشركات والقروض المشتركة, إلى جانب تقييم أداء المكتب من خلال مجموعة من المؤشرات الرئيسية مثل إجمالي حجم وقيمة الأموال التي تم تحويلها إلى مصر بواسطة المكتب التمثيلي وكذلك حجم أنشطة التمويل التجاري التي تم تسجيلها من أسواق المنطقة والأعمال التي تم تحويلها إلى المقر الرئيسي بمصر من خلال المكتب التمثيلي.

يعتزم البنك تطوير نموذج أعماله وتنفيذ أهدافه الاستراتيجية بما يخدم هدف التحول إلى مؤسسة مصرفية رائدة تخدم قاعدة واسعة من الشركات والمؤسسات المالية.

خدمات التجزئة المصرفية وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

نجح بنك القاهرة في التحول إلى مؤسسة رائدة في تقديم الخدمات المصرفية فائقة الجودة لخدمة أكثر من ٣ مليون عميل تجزئة بفضل الخبرة المصرفية الواسعة التي يحظى بها وسجل إنجازاته في خدمة العملاء من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

تمثل التجزئة المصرفية أحد القطاعات التشغيلية الرئيسية ببنك القاهرة، حيث يقوم البنك بخدمة أكثر من ٣ مليون عميل من خلال تزويدهم بالمنتجات والخدمات المصرفية المصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم المختلفة. وبالتوازي مع نمو عدد المصريين ممن يتمتعون بتغطية الخدمات المصرفية، نجح القطاع في تنمية منتجاته وخدماته خارج النطاق التقليدي لتشمل حاليًا باقة متكاملة وابتكارية من المنتجات الائتمانية وحلول الادخار بما في ذلك القروض الشخصية والقروض الشخصية لموظفي الحكومة وقروض السيارات والتمويل العقاري، بالإضافة إلى الحسابات الجارية وحسابات التوفير بالإضافة إلى شهادات وودائع لأجل بأسعار عائد تنافسي، علمًا بأن خدمات القطاع مدعومة بمنصة إلكترونية من الخدمات والحلول المبتكرة لتلبية احتياجات السوق المستمرة في التطور.

يعد بنك القاهرة من المؤسسات المالية الرائدة في تقديم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث يقوم البنك بتوفير مجموعة من الخدمات والمنتجات التي تساعدهم على تنمية أعمالهم، وذلك في إطار المهام المكلف بها ضمن أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ لدعم تلك الشريحة من الشركات. وقد ركز قطاع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة منذ تأسيسه في عام ٢٠١٦ على توفير خدمات التمويل للشركات العاملة بمختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية، سعيًا لتعزيز قدرتها على المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مصر. وبوجه عام يركز القطاع على خدمة الشركات العاملة في القطاعات الصناعية والزراعية وأنشطة التصدير والشركات التي تتخصص في توفير البدائل العملية للاستيراد، وذلك من خلال التواجد المباشر بجميع الفروع والإدارات الأخرى ممن يعملون على تلبية مختلف احتياجات العملاء من الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات حديثة المنشأ، عبر تقديم باقة شاملة من الحلول التمويلية وغير التمويلية وخدمات الإقراض المتخصص وحلول التمويل البديلة، بالإضافة إلى خدمات إدارة النقد والخزانة وحلول التمويل التجاري.

ومن جانب آخر، يعد البنك من أبرز الكيانات الرائدة في تقديم خدمات التمويل لأصحاب المنشآت متناهية الصغر، حيث كان أول بنك مصري يعمل على تعزيز الشمول المالي قبل قيام البنك المركزي بإطلاق مبادرة دعم الشركات متناهية الصغر مع مطالبة البنوك الأخرى بتطبيقها. وقد قام البنك بتأسيس قطاع متكامل من خدمات تمويل الشركات متناهية الصغر في عام ٢٠٠٢ ونجح في تنمية أعمال هذا القطاع ليحتل المركز الأول في سوق التمويل متناهي الصغر بحصة ٣٠%. ويقوم البنك بخدمة عملائه من الشركات والمشروعات متناهية الصغر من خلال ١٢٥ مكتب خدمة في ٢٦ محافظة، علمًا بأن عمليات القطاع سجلت معدلات نمو سنوية تتجاوز ٥٠%، بينما تجاوز عدد العملاء النشطيين ٢١٠ ألف عميل بنهاية عام ٢٠١٨، فيما يعكس حرص البنك على أن يكون شريكًا جديرًا بالثقة عبر تلبية أهداف عملائه.

ودائع العملاء (مليار جنيه مصري)

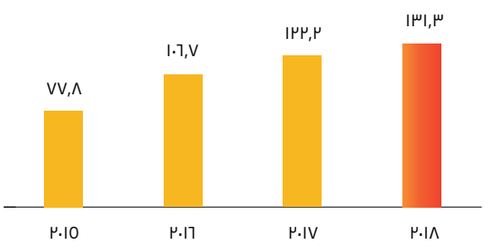

التمويلات المقدمة لعملاء التجزئة (مليار جنيه مصري)

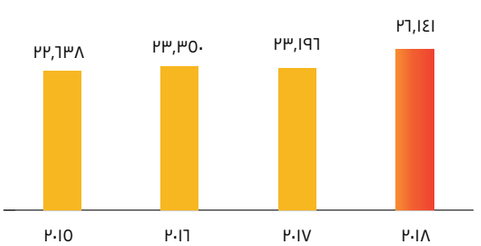

Banque du Caire
1234 8561 1234 5248
AHMED MOHAMED
F1
F2
F3
F4

أبرز مستجدات عام ٢٠١٨

تجربة وخدمة العملاء

يركز البنك منذ نشأته على خدمة وتلبية احتياجات العملاء من الأفراد، وهو ما دفع البنك إلى تبني وتنفيذ استراتيجية طموحة خلال عام ٢٠١٨ تهدف إلى تقديم باقة من المنتجات المصرفية والأدوات المالية المتطورة، والمصممة خصيصًا لتلبية احتياجات قاعدة عملائه المتزايدة من الأفراد مع تزويدهم بتجربة مصرفية مميزة، مستفيدًا من درايته العميقة بتقديم أفضل الخدمات المصرفية للعملاء من الأفراد.

وقام البنك أيضًا خلال عام ٢٠١٩ بتنفيذ استراتيجية لتقسيم قاعدة عملائه إلى شرائح مختلفة بهدف استحداث وتقديم المنتجات والخدمات والحلول الابتكارية التي تلبي احتياجات كل شريحة بدلاً من التركيز على تقديم منتجات وخدمات جديدة بوجه عام. وقد أثمرت تلك الاستراتيجية عن تطوير منصة متكاملة لإدارة ثروات ١٥ ألف عميل من أصحاب الملاءة المالية، والتي تمثل ثرواتهم حوالي ٣٨% من ودائع العملاء الأفراد وبما يعادل ٢٨% تقريبًا من إجمالي قيمة الودائع بالبنك. كما قام البنك بتأسيس فريق احترافي من مسئولي إدارة العلاقات لخدمة تلك الشريحة من العملاء، علمًا بأن البنك يعمل حاليًا على تحديث مجموعة من الفروع المختارة لتضم صالات خاصة لخدمات إدارة الثروات.

تحسين باقة المنتجات

كثف بنك القاهرة جهوده خلال عام ٢٠١٨ على تعزيز جودة باقة الخدمات المقدمة لجميع عملائه من موظفي شركات القطاع الخاص عبر تزويدهم بمجموعة من المنتجات والخدمات مثل تمويل شراء السيارات وبطاقات الائتمان والقروض الشخصية. وقد أثمرت جهود البنك عن نمو محفظة تمويلات شراء السيارات بمعدل سنوي ٣٥% لتبلغ ١,٨ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠١٨، مما انعكس على نمو حصته بسوق تمويل السيارات إلى أكثر من ٩% خلال نفس الفترة. كما ارتفعت قيمة محفظة القروض الشخصية المقدمة بمعدل سنوي ١٤٠% إلى ٢,٤ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠١٨، في حين ارتفعت إجمالي قيمة قروض التمويل العقاري المقدمة بمعدل سنوي ٩٠% لتسجل ١,٧ مليار جنيه بنهاية العام، أو ما يعادل حصة سوقية بنسبة ١٠%. كما واصل البنك تعزيز جودة خدماته المقدمة لموظفي القطاع الحكومي المتمثلة في القروض الشخصية، حيث ارتفعت قيمة محفظة القروض إلى ١٣,١ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠١٨ أو ما يعادل حصة سوقية بنسبة ٣٧%.

ومن جانب آخر نجح البنك في التوسع بتشكيلة البطاقات المصرفية خارج النطاق التقليدي لبطاقات الائتمان والخصم المباشر والبطاقات مسبقة الدفع، حيث أطلق بطاقة "World Elite Mastercard" خلال عام ٢٠١٨، وبلغ إجمالي قيمة الأرصدة الائتمانية للبطاقات المصدرة خلال العام ٩,١ مليون جنيه. وقام البنك كذلك بإطلاق بطاقات Arsenal الائتمانية وبطاقات Arsenal للخصم المباشر (بطاقتي Arsenal مسبقة الدفع وبطاقات Arsenal Titanium الائتمانية) عقب توقيع اتفاقية شراكة حصرية مدتها ثلاث سنوات مع نادي الأرسنال لكرة القدم لمدة ثلاث سنوات. وقد بلغت قيمة محفظة بطاقات الائتمان المقدمة ١٩٧ مليون جنيه في نهاية عام ٢٠١٨، وهو نمو سنوي بنسبة ٥٤% أو ما يعادل ٢٥,٠٨٢ بطاقة جديدة، ليرتفع بذلك إجمالي عدد بطاقات الائتمان المقدمة إلى ٦٩,٠٠٨ بطاقة خلال عام ٢٠١٨ بزيادة سنوية ١٨%.

وعلى صعيد أنشطة الإيداعات، ارتفع إجمالي قيمة ودائع العملاء بمعدل سنوي ٧,٥% ليبلغ ١٣١,٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٨، مما أثمر عن وصول إجمالي أرصدة حسابات التوفير إلى ٤١ مليار جنيه، كما بلغت قيمة أرصدة الحسابات الجارية ١٦,٦ مليار جنيه، فضلاً عن نمو إجمالي أرصدة الودائع لأجل لتسجل ٢٠ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٨، مع نمو إجمالي قيمة شهادات الإيداع إلى ٥١,٨ مليار جنيه. ويعد ذلك شهادةً على قوة وتنوع تشكيلة منتجات القطاع. وعلى صعيد أنشطة قطاع التأمين المصرفي، نجح القطاع في تنمية إجمالي قيمة محفظة منتجات التأمين المصرفي إلى ١٧٥ مليون جنيه خلال عام

شبكة الفروع وماكينات الصراف الآلي

قام بنك القاهرة بتنفيذ استراتيجية دقيقة لتحديد مواقع الفروع الجديدة من أجل التأكد من إنشاء الفروع الأكبر حجمًا في المناطق التي تتسم بارتفاع الإقبال والطلب على خدمات البنك، إلى جانب إنشاء العديد من الفروع الأخرى خارج المناطق الرئيسية التي يعمل بها مثل القاهرة والإسكندرية من أجل ضمان تلبية الطلب المرتفع في المناطق الأخرى، علمًا بأن البنك توسع بشبكة ماكينات الصراف الآلي لتتجاوز ٦٩٨ ماكينة بنهاية عام ٢٠١٨. كما بدأ البنك في تجديد شبكة الفروع لتعكس التحسينات الجارية على الهوية المؤسسية لبنك القاهرة، وذلك ضمن أهداف خطة البنك لتطوير وتحديث علامته التجارية.

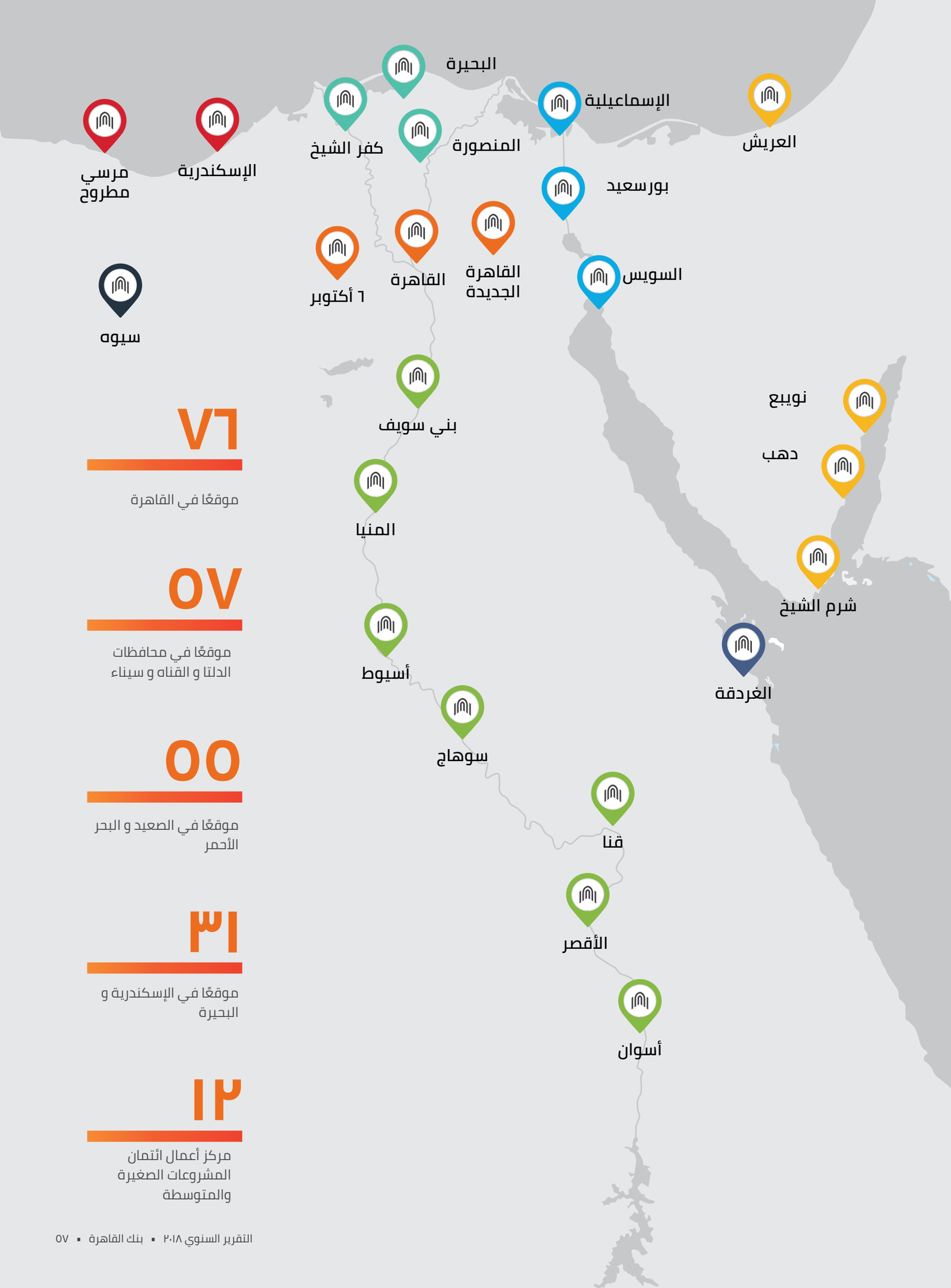

٧٦

موقعًا في القاهرة

٥٧

موقعًا في محافظات الدلتا و القناه و سيناء

٥٥

موقعًا في الصعيد و البحر الأحمر

٣١

موقعًا في الإسكندرية و البحيرة

١٢

مركز أعمال ائتمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة

وقد بدأ البنك عمليات تحديث البنية التكنولوجية لشبكة ماكينات الصراف الآلي بهدف تخفيف الضغط على فروع البنك وتشجيع العملاء على استخدام القنوات الرقمية والتكنولوجية في إجراء معاملاتهم البنكية. وقد قام البنك بتقديم خدمة تحويل وصرف العملات عبر ماكينات الصراف الآلي التابعة له وجميع الماكينات الأخرى التي تقبل بطاقات Mastercard, وذلك بالتعاون مع الشركات الأمريكية "Euro net"و"NCR"و"Wincor Nixdorf" المتخصصة في خدمات الدفع الإلكتروني. وعلاوةً على ذلك قام البنك بتأسيس قاعدة بيانات تعمل بأنظمة تحديد المواقع بالتعاون مع Mastercard, سعيًا لتسهيل العثور على أقرب ماكينات الصراف الآلي التابعة لبنك القاهرة. كما بدأ البنك إتاحة خدمات الإيداع النقدي وسداد الدفعات المستحقة من القروض والبطاقات الائتمانية عبر ماكينات الصراف الآلي, فضلاً عن إطلاق مجموعة جديدة من الماكينات بجميع أنحاء الجمهورية, والتي ستمكن العملاء من إجراء معاملات الإيداع بدون بطاقة, فيما يعكس حرص البنك على تقديم أحدث وأفضل الحلول الابتكارية لمستخدمي تطبيق المحفظة الذكية من عملاء بنك القاهرة وجميع البنوك الأخرى.

الخدمات المصرفية الرقمية

ركز بنك القاهرة على تحديث منظومة الخدمات المصرفية الرقمية باعتبارها أحد العوامل الرئيسية في تنفيذ الاستراتيجية التحولية التي يتبناها. وفي هذا الإطار قام البنك بتبني نظام "Temenos T24 Core Banking", والذي سيعزز قدرته على تحقيق أهداف استراتيجيته بالتوازي مع تقديم باقة متنوعة من الخدمات والحلول الرقمية المتطورة التي تلبي الاحتياجات الخاصة بكل عميل. كما سيلعب البرنامج الجديد دورًا حيويًا في ضمان تنفيذ المعاملات بشكل سريع وآمن ومتوافق مع سياسات المخاطر والامتثال الخاصة بالبنك.

كما شهد عام ٢٠١٨ مضي البنك قدمًا تجاه إطلاق خدمة الإنترنت البنكية وتطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والمقرر إطلاقهما خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩. وقام البنك كذلك بتحديث وتطوير تطبيق المحفظة الذكية (Mobile Wallet), حيث تعاقد مع مجموعة من الشركات المتخصصة في خدمات سداد الفواتير إلكترونيًا مثل شركتي فوري وأمان, وذلك بهدف زيادة معدلات استخدام التطبيق وعدد المستخدمين مع تمكين العملاء من سداد فواتير المرافق وإجراء المصالح الحكومية وتحويل الأموال إلى حسابات أطراف أخرى في أي وقت ومن أي مكان. وقد أثمرت تلك التحديثات عن نمو عدد المعاملات الإلكترونية المنفذة خلال عام ٢٠١٨ من ١٢٥٠ معاملة إلى ٢٥ ألف معاملة بنهاية العام مع تضاعف إجمالي قيمة المعاملات بمعدل يتجاوز تسع مرات ليسجل ٥,٦ مليون جنيه.

وعلاوةً على ذلك, تقدم بنك القاهرة بطلب للحصول على رخصة من البنك المركزي المصري لتقديم خدمات السداد بواسطة كود الاستجابة السريع QR, وذلك في إطار أهداف الاستراتيجية التي يتبناها لدعم جهود الدولة للتحول إلى مجتمع غير نقدي.

التمويل متناهي الصغر

يلتزم بنك القاهرة منذ سنوات عديدة بالاستثمار في تنمية أعمال قطاع التمويل متناهي الصغر باعتباره المؤسسة المالية الرائدة في هذا المجال, حيث يواصل البنك تزويد عملائه من أصحاب المشروعات متناهية الصغر بحزمة متنوعة من أفضل حلول التمويل المبتكرة في السوق المصري. وتغطي خدمات القطاع جميع ربوع وأنحاء جمهورية مصر العربية, تركيزًا على المناطق الأكثر احتياجًا مثل محافظات الصعيد التي تمثل ٤٧% من محفظة التمويلات متناهية الصغر, وكذلك السيدات اللاتي يمثلن ٣٥% من عدد العملاء المستفيدين.

ويحرص البنك على المشاركة بشكل فعال في تعزيز الشمول المالي والوساطة المالية في مصر, إذ يستهدف مضاعفة حجم أعمال قطاع التمويل متناهي الصغر كل أربع سنوات من حيث إجمالي قيمة محفظة التمويلات وعدد العملاء. وقد نجح البنك في تحقيق تلك الأهداف خلال عام ٢٠١٨, حيث ارتفع إجمالي قيمة محفظة القروض إلى ٤,٥ مليار جنيه بنهاية العام, وصاحب ذلك نمو عدد العملاء إلى ٢١٠ ألف عميل.

وقد شهد عام ٢٠١٨ إطلاق منتج تمويلي جديد لأصحاب المشروعات متناهية الصغر التي لاتتجاوز إيراداتها مليون جنيه, وقد نجح المنتج الجديد في جذب أكثر من ٦ آلاف عميل جديد وبلغت قيمة محفظة التمويلات الخاصة به مليار جنيه بنهاية العام. وتجدر الإشارة إلى المردود الإيجابي لتطوير منظومة الخدمات الرقمية, حيث أصبح ممكنًا للعملاء الحاصلين على القروض متناهية الصغر سداد أقساطهم من خلال شركة فوري.

تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة

رصد البنك استمرار نمو أعمال قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة, حيث ارتفعت قيمة محفظة التمويلات المقدمة بمعدل سنوي ١٠٦% لتبلغ ٢,٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٨. ويعكس ذلك جهود البنك على مدار العام لتطوير حلول ومنتجات تمويلية جديدة تتناسب مع احتياجات مختلف عملاء القطاع, ومن بينها منتجات الإقراض المتخصص وحلول إدارة السيولة وخدمات الخزانة. كما ركز البنك على تنمية عدد العملاء من الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاعات الصناعية والزراعية, وذلك باعتبارهم من أهم القطاعات الاقتصادية التي يجب دعمها في مصر.

أطلق البنك عام ٢٠١٨ خطة التحول الاستراتيجي بقطاع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة و متناهية الصغر وعززها بتأسيس هيكل فعال لإدارة أنشطته, مع تنمية حجم محفظة التمويلات المخصصة لتلك الأنشطة لتعكس خطة النمو الطموحة التي يتبناها البنك

يعد قطاع خدمات التجزئة المصرفية أحد القطاعات الرئيسية بالبنك ويقدم خدماته لما يربو عن ٣ مليون عميل بمختلف المحافظات, عبر باقة حلول صممت خصيصًا لتلبية احتياجاتهم.

الاستراتيجية التطلعية

تجربة وخدمة العملاء

يتمثل الهدف الرئيسي للاستراتيجية الخمسية التي يتبناها البنك في تحسين خدمة العملاء وتجربتهم المصرفية من كافة الجوانب, سواء من خلال الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة في الفروع التي تم تجديدها مؤخرًا, أو عبر التوسع بنطاق الخدمات المصرفية الرقمية أو تحسين باقة المنتجات وطرح الحلول الابتكارية التي تلبي الاحتياجات المختلفة للعملاء.

ويخطط البنك إلى مواصلة تقسيم قاعدة العملاء إلى شرائح محددة مع التركيز على أنشطة قسم إدارة الثروات خلال السنوات المقبلة, حيث يعتزم تقسيم تلك الشريحة إلى شقين, أولهما يضم العملاء ممن يتراوح إجمالي أرصدة حساباتهم بالبنك بين مليون جنيه و٥ مليون جنيه, وثانيهما يضم العملاء ممن يتجاوز إجمالي أرصدتهم ٥ مليون جنيه, سعيًا لتزويد هذه الشريحة المميزة بباقة من الخدمات والحلول المصرفية فائقة الجودة التي تناسب أسلوب حياتهم وترقى لتوقعاتهم.

وبالإضافة إلى ذلك, يخطط القطاع إلى تعظيم مستوى المبيعات بين عملائه بهدف تنمية حجم محفظة الأعمال وعدد العملاء, مستفيدًا من نموذج الأعمال التكاملي الذي يتبناه. كما يستهدف البنك خلال السنوات الخمس المقبلة تقديم المزيد من برامج الولاء والمكافآت مع إطلاق حملات تسويقية جديدة من أجل زيادة ولاء العملاء, علمًا بأن تلك الحملات سيتم متابعتها من خلال تطبيق آليات فعالة لتحليل البيانات من أجل قياس مدى نجاحها وبالتالي إطلاق حملات مماثلة في المستقبل.

تحسين جودة المنتجات

يسعى القطاع إلى مواصلة تحسين باقة خدمات الإيداع والادخار عبر تقديم منتجات جديدة تلبي احتياجات مختلف العملاء وتساهم بالتوازي مع ذلك في تعزيز ربحية البنك. كما يستهدف القطاع تنويع محفظة أصوله عبر استحداث منتجات ثانوية جديدة وزيادة مبيعات المنتجات القائمة, وذلك مع دعم تلك الخطة عبر استحداث قنوات توزيع متخصصة مثل المبيعات الهاتفية, بالإضافة إلى تأسيس فريق مختص بالمبيعات المباشرة وتحسين مراقبة وتحليل معدلات تراجع الاستخدام ومعرفة أسبابها.

ويخطط القطاع لتجديد منتجات البطاقات بالكامل بهدف تنمية الحصة السوقية للبنك, وذلك من خلال إطلاق بطاقات جديدة مصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات الخاصة بكل شريحة من العملاء.

ويعمل بنك القاهرة على إطلاق بطاقات الدفع الوطنية MEEZA, حيث من المقرر إطلاق مليون بطاقة خصم مباشر وبطاقة مسبقة الدفع خلال النصف الثاني من فبراير ٢٠١٩.

التمويل متناهي الصغر

في ضوء مساعي القطاع للحفاظ على مكانته الرائدة ومواصلة تعزيزها بسوق خدمات التمويل متناهي الصغر, يتطلع بنك القاهرة خلال عام ٢٠١٩ إلى التحول في تنفيذ كافة أنشطة وعمليات هذا النشاط باستخدام الوسائل الرقمية, بدءًا من مرحلة إصدار القروض ووصولاً إلى مرحلة التحصيل, مستفيدًا من شراكته مع الشركات المتخصصة في خدمات سداد الفواتير إلكترونيًا والتوسعات والتحديثات التي تم إجرائها على شبكة ماكينات الصراف الآلي. ومن المقرر أن تثمر هذه الخطوة عن تحسين جودة الخدمات المقدمة وتخفيف الضغط على الفروع عبر إتاحة عملية التقديم على القروض من خلال تطبيق الهاتف المحمول أو منظومة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. كما سينعكس المردود الإيجابي لقوة الإطار العام للخدمات الرقمية على دعم القطاع في توظيف البيانات وتحليلها بالشكل الأمثل, باعتبارها من الركائز الأساسية لنجاح القطاع خلال الفترة المقبلة.

تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة

يستهدف بنك القاهرة تنمية حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى ما لا يقل عن ٢٠% من إجمالي محفظة التمويلات المقدمة بحلول يناير ٢٠٢٠, وذلك في إطار تعليمات البنك المركزي المصري. وعلى هذه الخلفية يعتزم البنك تقسيم عملاء القطاع إلى شرائح مختلفة وفقًا لحجم الأعمال ونوع القطاع من أجل تحديد أفضل قنوات التواصل مع مختلف الشرائح وتقديم باقة من الخدمات التنافسية والحلول المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات كلٍ منهم. كما نجح البنك في تطبيق نموذج فعال لإدارة أنشطة المبيعات بهدف تحسين الخدمات المقدمة لكل عميل, بالإضافة إلى تأسيس مركز أعمال ائتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة في ١٢ فرع من أجل خدمة العملاء بشكل مميز وتلبية احتياجاتهم المختلفة, علمًا بأن البنك يستهدف زيادة عدد مراكز الأعمال التابعة إلى ٢٢ بنهاية عام ٢٠١٩.

الخدمات المصرفية الرقمية

يستهدف بنك القاهرة إطلاق تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وخدمة الإنترنت البنكية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩, بهدف تزويد عملائه بمنصة متطورة تمكنهم من الحصول على باقة واسعة ومتنوعة من الخدمات المصرفية في أي وقت ومن أي مكان, دون الحاجة لزيارة فروع البنك. ومن المقرر إجراء مجموعة من التحسينات الإضافية على تطبيق المحفظة الذكية وإتاحة مجموعة من الخدمات الجديدة بالتعاون مع الكيانات المتخصصة في خدمات سداد الفواتير إلكترونيًا بهدف زيادة معدلات استخدام التطبيق وعدد المستخدمين, وذلك في إطار جهود البنك الرامية إلى المساهمة في تقليل المعاملات النقدية. وعلى هذه الخلفية سيركز البنك على استحداث الحلول والمنتجات الابتكارية عبر الدخول في شراكات مع أبرز مؤسسات تكنولوجيا الخدمات المالية وغيرها من الشراكات التي تساهم في ترسيخ مكانة البنك في طليعة مقدمي الخدمات المصرفية الرقمية في مصر.

شبكة الفروع وماكينات الصرآف الآلي

وأخيرًا, يخطط بنك القاهرة إلى تجديد وتحديث شبكة الفروع بأكملها على مدار السنوات الخمس المقبلة مع إنشاء ١٠٠ فرع جديد بحلول عام ٢٠٢٤. ومن المقرر الانتهاء من تحديث العلامة التجارية لبنك القاهرة داخل جميع الفروع بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٩, ويشمل ذلك تجديد الواجهات وتحسين معايير الإنتاجية ومستوى جودة الخدمات بالفروع. ومن جانب آخر يعتزم البنك مواصلة تنفيذ استراتيجية تقسيم قاعدة العملاء إلى شرائح مختلفة من أجل تنمية عدد العملاء ولاسيما خارج محافظات القاهرة والإسكندرية. وعلاوةً على ذلك, يستهدف البنك التوسع بتغطية شبكة ماكينات الصراف الآلي مع تحسين كفاءتها التشغيلية عبر تقديم مجموعة من الخدمات الجديدة وإجراء التحديثات الدورية.

١٦٩

فرعًا

١٥

مكتب لخدمات التمويل متناهي الصغر

١٤

مكتب تصاريح عمل

١٣

مكتب صرف عملات أجنبية

٨

وحدات

٦٩٨

ماكينة صرآف آلي

يوفر البنك لعملائه
من أصحاب المشروعات
الصغيرة والحرفيين
باقة من حلول التمويل
متناهي الصغر التي تناسب
متطلباتهم من خلال
إجراءات سهلة, مع التركيز
على العملاء والمناطق
الأكثر احتياجًا كالصعيد.

الخزانة وأسواق المال

تمثل مجموعة الخزانة وأسواق المال إحدى الركائز المحورية التي يعتمد عليها البنك في تنفيذ استراتيجية النمو على المدى الطويل

تهدف مجموعة الخزانة وأسواق المال إلى تقديم باقة من المنتجات المتنوعة التي تساعد العملاء في إدارة أموالهم بشكل أمثل إلى جانب تفادى مخاطر تقلبات السوق المحتملة. وتقدم المجموعة خدماتها لقاعدة عملاء ضخمة ومتنوعة, مستفيدة من المكانة السوقية المميزة لبنك القاهرة باعتباره. ويشمل ذلك باقة متكاملة من الحلول الابتكارية الملائمة لاحتياجات العملاء بما يتماشى مع مستوى المخاطر المقبول من العملاء وبما يوفر لهم التحوط اللازم ضد تقلبات الأسواق ويضمن لهم تحقيق مستوى الربحية المقبول.

وتسعى المجموعة إلى مساعدة العملاء لتعظيم عوائدهم من خلال تبنى وتطبيق حزمة متنوعة من الأساليب والآليات والنظم التشغيلية مع التركيز على العمل في أسواق عديدة, حيث تنفذ المجموعة العديد من المعاملات في أسواق الصرف الأجنبي, بشقيها الحاضر والآجل, لمساعدة العملاء في حماية المركز المالي لأعمالهم وتوفير أدوات التحوط ضد تقلبات الأسواق المالية عبر التقييم الذي تجريه المجموعة مقدمًا لمستويات الدخل والمصروفات ذات العلاقة. ويسعى البنك كذلك إلى تنمية أرباحه من أنشطة سوق المال عبر الاستثمار بأصول الخزانة في أسواق تداول العملات محليًا وعالميًا, والتي تشمل الجنيه المصري والدولار الأمريكي واليورو والجنيه الإسترليني والريال السعودي. .

وتضم مجموعة الخزانة وأسواق المال قسمًا مختصًا بالمبيعات يتسم بالفعالية والنشاط ويوفر للعملاء خدمات التقييم الفوري والتسعير والاستشارات والحلول الابتكارية لتسويق منتجات المجموعة, فضلاً عن إجراء الفحص والتقييم الدقيق للتدفقات النقدية لكل عميل حتى تكون القرارات المرفوعة لهم متوافقة مع مقتضيات إنجاز الأعمال.

وفي إطار سعيها لتطوير باقة خدماتها ومنتجاتها, تقوم مجموعة الخزانة وأسواق المال بإعداد ونشر مجموعة من تقارير البحوث ومنتجات التحليل, وكذلك تقوم بتزويد العملاء بموجز صباحي يوميًا لعرض أحدث مستجدات أسعار صرف العملات الأجنبية وسعر الليبور وأسعار الفائدة على الودائع وموجز عن حركة الأسواق وأسعار السلع الأساسية وحركة المؤشرات الرئيسية للبورصة وغيرها من الموضوعات ذات العلاقة.

وتجدر الإشارة إلى أن بنك القاهرة يعد من المتعاملين الرئيسيين في الأوراق المالية الصادرة عن الحكومة المصرية, حيث يقوم البنك بتلقي طلبات العملاء للدخول في العطاءات الأولية لأذون وسندات الخزانة وكذلك تنفيذ عمليات الشراء والبيع في السوق الثانوي. كما يعد بنك القاهرة واحدًا من أبرز مؤسستين مصرفيتين في السوق المحلى لنشاط تصدير فائض النقد الأجنبي, حيث يقوم البنك بشراء فائض النقد الأجنبي من البنوك في السوق المحلية وإعادة تصديرها إلى أكبر المراسلين بالخارج في هذا النوع من النشاط.

أبرز تطورات عام ٢٠١٨

تطبيقاً لاستراتيجية بنك القاهرة نحو تطوير وتنمية قدرات مجموعة الخزانة وأسواق المال وتعظيم مؤشرات الكفاءة التشغيلية لعمليات أسواق الصرف وأدوات سوق المال, شهد عام ٢٠١٨ تعزيز فريق المجموعة بخمسة مسئولين جدد من أكفأ الخبراء في ذلك المجال ليرتفع عدد الفريق إلى ستة عشر؛ ما أثمر عن تحقيق نتائج قوية خلال العام بما يتوافق مع استراتيجية المجموعة.

كما شهد عام ٢٠١٨ إنشاء قسم إدارة الأصول والخصوم والتي أدارت الأصول والخصوم والفجوات الزمنية بكفاءة إلى جانب تحسين منحنى أسعار العائد (FTP) لتسعير جميع منتجات الأصول والخصوم والذي يعكس كفاءة تسعير الأصول والخصوم بما يضمن تعظيم الربحية وخفض التكلفة, إلى جانب إنشاء إدارة مبيعات الخزانة والتي تقوم بتسويق كافة منتجات الخزانة وتقديم تسعير لحظى للعملاء إلى جانب تقديم منتجات تفي باحتياجات العملاء.

وفي إطار الرؤية الشاملة للبنك, حرصت مجموعة الخزانة وأسواق المال على تعزيز ودعم التعاون مع بقية الإدارات الداخلية خلال عام ٢٠١٨ لتقديم منتجات جديدة مثل سندات اليوروبوند (Eurobond) وأدوات المشتقات المالية في سوق الصرف الأجنبي مثل عقود الصرف الآجلة. هذا إلى جانب السعي لتوسيع قاعدة العملاء وجذب شرائح جديدة من العملاء.

يعد بنك القاهرة من المتعاملين الرئيسين في الأوراق المالية الصادرة عن الحكومة المصرية

الاستراتيجية

تتطلع مجموعة الخزانة وأسواق المال إلى تكثيف جهودها نحو تعزيز الكفاءة التشغيلية لجميع العمليات والأنشطة, كما تدرس الإدارة حاليًا تطبيق خطة واسعة النطاق لضبط التكاليف بما يساهم في تعظيم أرباح المجموعة خلال المرحلة المقبلة.

وحرصًا على التطبيق الكامل لاستراتيجية بنك القاهرة بالتحول إلى نموذج أعمال متكامل محوره راحة وخدمة العملاء وتقديم باقة متكاملة من الحلول والخدمات والمنتجات التي ترقى لتوقعاتهم, تضع مجموعة الخزانة وأسواق المال على رأس أولوياتها استحداث منتجات جديدة – وخاصة منتجات مبادلة أسعار الفائدة وعقود الخيارات – وذلك بالتعاون مع إدارات البنك المختلفة. إلى جانب ذلك, تقوم خطة المجموعة لعام ٢٠١٩ على تطوير المنتجات المقدمة وتعزيز آليات إدارة العلاقات مع العملاء بعدما تأكدت فاعلية وقدرة المجموعة في جذب واستقطاب العملاء الجدد.

وختامًا, وفي إطار سعيه لترسيخ مكانته بين قطاع البنوك في مصر لتبني أفضل الممارسات والمعايير الدولية, يحرص بنك القاهرة على تقديم أحدث النظم والبرامج التدريبية لموظفي جميع الإدارات, ومن بينها مجموعة الخزانة وأسواق المال التي رصدت جزءًا كبيرًا من مواردها لتنفيذ تلك البرامج خلال عام ٢٠١٩. وتسعى المجموعة لتبني نظام متكامل على مدار الفترة المقبلة من أجل تعظيم الأثر الإيجابي لمبادرات تطوير الأنشطة والأعمال وتعزيز باقة المنتجات المقدمة وتدريب العاملين.

استثمارات الخزانة

أرصدة مستحقة للبنوك	%٥٧
استثمارات محتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق	%٢٥
أذون خزانه	%١٧

التسويق واتصالات المؤسسة

تضطلع إدارة التسويق والاتصالات المؤسسية بمهام ترسيخ مكانة البنك كمؤسسة رائدة في تبني الحلول المصرفية المبتكرة وتطبيق أعلى معايير الاستدامة في الساحة المصرفية

تعتمد المكانة المميزة التي يتمتع بها بنك القاهرة على تاريخه الراسخ في الساحة المصرفية المصرية وقدرته على تلبية التطلعات ومسايرة التحولات التي تشهدها الأسواق، حيث يقوم على رعاية ذلك الاسم طوال مسيرته التي تمتد لسبعة عقود فريق محترف في إدارة التسويق واتصالات المؤسسة. وتعتبر الإدارة أحد الأعمدة الرئيسية في تطوير هوية البنك خلال مراحل تحوله إلى شريك موثوق لعملائه من الشركات والأفراد. ومن هذا المنطلق، يعكف الفريق في الوقت الراهن على ترسيخ سمعة البنك ومكانته الرائدة في الساحة المصرفية، إلى جانب التطوير الدائم لهوية البنك لتعكس استراتيجية التحول المبتكرة نحو تجربة جديدة كليًا في عالم الخدمات البنكية.

وقد مثل عام ٢٠١٨ نقطة تحول رئيسية في مسيرة البنك، حيث تبنى نهجًا جديدًا للتعامل مع المتغيرات الداخلية والخارجية على المديين القريب والبعيد ضمن عملية تحول مضمونة النجاح، من دون أن يؤثر ذلك على قدراته التنافسية. فقد سعى البنك إلى ترسيخ قيمه الأساسية عبر أدوات جديدة مستدامة تهدف إلى تعزيز قدرات التواصل مع مختلف شرائح العملاء من خلال تطوير منصة اتصالات وتسويق متعددة القنوات إلى جانب المنصات التقليدية، وذلك في إطار خطط التسويق المستدام والسعي نحو التغيير، وهي استراتيجية مكنت البنك من مواكبة التغيرات الطارئة على الساحة بسرعة وكفاءة. وتتمثل أهداف إدارة التسويق واتصالات المؤسسة في دعم مساعي البنك لترسيخ مكانته، والمساهمة في استحداث منظومة ينصب محور اهتمامها على رضا وخدمة العملاء وتزويدهم بمنتجات ترقى لتوقعاتهم، إلى جانب تعظيم المردود الإيجابي للأطراف ذات العلاقة بما في ذلك العملاء والموظفين والمساهمين والمجتمعات المحيطة بأعمال البنك.

تعظيم المردود الإيجابي للمساهمين

عكف بنك القاهرة على إعادة هيكلة شاملة لعلامته التجارية من أجل إضافة بعد عالمي جديد لأنشطته و مظهره إلى جانب استكمال النجاح الكبير الذي يحظى به في الساحة المحلية، وذلك عبر تجديد هويته المؤسسية وتعزيز بصمته بين مختلف القطاعات، ودمج القيم التقليدية التي تأسس عليها البنك مع خطة التحول الرقمي، وهو ما سيصب في صالح تحقيق مردود إيجابي قوي للأطراف ذات العلاقة. ولخدمة هذا الهدف، قام فريق التسويق بتأسيس هوية جديدة للبنك حيث شملت عملية التطوير تحديث كافة تفاصيل العلامة التجارية و المفهوم الدعائي للبنك، بالتوازي مع وضع إطار زمني لتجديد جميع الفروع للخروج بصورة موحدة و حديثة أمام المستثمرين والعملاء على حد سواء. كذلك قام الفريق بإعداد استراتيجية فعالة لتعزيز صورة البنك ومكانته كمؤسسة مالية رائدة في مصر، فضلًا عن سعيه لتدعيم منظومة قيم البنك داخل الفروع والمقرات وتعزيز صورته الخارجية، وذلك من خلال المشاركة في عدد من الفعاليات المجتمعية طوال العام بما يسهم في توطيد وترسيخ مكانته في الساحة المالية.

بالتوازي مع ذلك، ركز فريق التسويق واتصالات المؤسسة على تعزيز أنشطة العلاقات العامة من خلال تأسيس قنوات اتصال تتسم بالشفافية والتناغم لخدمة الأطراف ذات العلاقة، حيث أعد الفريق عام ٢٠١٨ العديد من البيانات الصحافية التي ترصد أخبار وإنجازات بنك القاهرة وتبرز تفاصيل مبادرات الخدمات الاجتماعية التي يطلقها البنك. كما يسعى البنك باستمرار إلى مواكبة التوجهات الجديدة في الساحة المالية المصرفية والقطاعات الأخرى ليكون دائمًا في طليعة المؤسسات الرائدة في تبني أحدث ما وصلت إليه الأسواق من تطور. وأيضًا تمكن الفريق من تعزيز الصورة العامة للبنك وتسليط الضوء على نجاحاته من خلال نسج علاقات مع كبار الشخصيات العامة وترتيب مقابلات استراتيجية لفريق الإدارة التنفيذية.

تعظيم المردود الإيجابي للعملاء

استهل بنك القاهرة عام ٢٠١٨ بتنفيذ استراتيجية مدتها ٥ سنوات تهدف إلى توسيع نطاق شبكة الفروع وبنيتها الأساسية، وذلك في إطار جهوده لإعادة هيكلة علامته التجارية، والتي تشمل تجديد الواجهات الخارجية إلى جانب المرافق الداخلية وإعادة توزيع مواقع الفروع الحالية. وعلى هذه الخلفية، يخطط البنك لإنشاء ما بين ٨٠ و١٠٠ فرع جديد بحلول ٢٠٢٤ بينما بدأ العمل بالفعل على تحديث وتوسيع شبكة ماكينات الصراف الآلي. وعلى هذه الخلفية، تمثل الفروع جزءًا محوريًا من جهود البنك للتفاعل مع عملائه، في إطار جهوده لتعزيز تواجده المباشر على الساحة العالمية. وتمتد تلك الاستراتيجية لتشمل توحيد الهوية التجارية للبنك عبر جميع المنشآت التابعة سواء القائمة أو المنتظر تدشينها، من أجل تقديم تجربة مميزة للعملاء. علاوة على ذلك، يعمل البنك على تعزيز مبادرة الشمول المالي تجاه جميع شرائح العملاء من خلال تجهيز ٣٠% من الفروع بممرات دخول وخروج منحدرة لتسهيل أنشطة ذوي الاحتياجات الخاصة، على أن تمتد تلك الجهود لتشمل فروعًا إضافية مستقبلًا.

مرت علامة البنك وهويته المؤسسية بالعديد من التحولات خلال سبعة عقود بما يعكس المكانة الراسخة التي يحظى بها البنك في الساحة المصرفية

وبالتوازي مع أنشطة تجديد الفروع، بذل البنك جهودًا هامة على صعيد تعزيز بصمته في الساحة الرقمية وتنمية الأنشطة عالميًا من خلال تبني استراتيجية رقمية شاملة عام ٢٠١٨ انطوت على كثير من إجراءات تحديث منظومة الخدمات البنكية المقدمة عبر الانترنت والهاتف المحمول، حيث يركز البنك على استحداث منتجات وخدمات مبتكرة تعكس تطلعات واحتياجات العملاء وترقى لتوقعاتهم. وقد انعكس ذلك في قيام إدارة التسويق واتصالات المؤسسة بإطلاق موقع إلكتروني جديد للبنك يضم أحدث المستجدات المتعلقة بالحملات والمنتجات الجديدة والبيانات الصحافية الصادرة عن البنك، علاوة على تعزيز حضوره على وسائل التواصل الاجتماعي من خلال عدة منصات، وهو ما سيسفر عن ترسيخ مكانة البنك وتوسيع نطاق الخدمات لتشمل شريحة الشباب، ويحسن في الوقت ذاته من تجربة العملاء عن طريق توفير منصات تمكنهم من التفاعل مع مسئولي البنك.

قام البنك عام ٢٠١٨ بإعادة هيكلة إدارة التسويق واتصالات المؤسسة لتتحول من وحدات متفرقة متعددة القنوات إلى منصة متكاملة للتسويق والاتصال، ما أتاح للفريق المنفذ لحملات التسويق تغيير العلامة التجارية و الهوية الدعائية للبنك والوصول لشرائح العملاء المستهدفة بشكل أفضل وتوسيع نطاق تلك الحملات في الوقت ذاته. وأدخل الفريق أيضًا العديد من أدوات تحليل السوق تشمل رصد وتحليل يومي للمنتجات الجديدة والإعلانات والمنافسات الجارية بالقطاع المصرفي. وقد وفرت تلك الأدوات لفريق التسويق قدرات تحليل البيانات الأساسية وإتاحة استخدام نتائجها لتصميم حملات تسويقية ومنتجات تلائم شرائح العملاء، وتحقق لهم مردودًا إيجابيًا قويًا.

إلى جانب ذلك، قامت الإدارة خلال عام ٢٠١٨ بإطلاق عدة حملات اشتملت على إجراء منافسات بهدف التفاعل مع العملاء الحاليين واستقطاب قاعدة واسعة النطاق من العملاء الجدد، مع التركيز على جيل الشباب والشرائح غير المتعاملة مع البنوك، وهي المبادرات التي انطلقت بهدف تعزيز نسبة مبيعات المنتجات ورفع الوعي بالعلامة التجارية لبنك القاهرة وترسيخ مكانته.

تعظيم المردود الإيجابي للموظفين

يتولى فريق إدارة التسويق واتصالات المؤسسة تعزيز ونشر ثقافة الانفتاح بين الموظفين من خلال توفير قنوات تواصل داخلية تتميز بالكفاءة والاستمرارية تتمثل مهمتها في إبقاء فريق العمل على اطلاع دائم بالمنتجات الجديدة والخدمات والمميزات والمبادرات والإنجازات، إلى جانب التأكد من وصول تعليمات الإدارة العليا إلى جميع الموظفين بشكل واضح وفوري. كما عملت إدارة التسويق على إشراك موظفي البنك في جهود إعادة بناء العلامة التجارية للبنك خلال مراحلها المختلفة، وذلك في إطار استراتيجيتها لاختيار سفراء للعلامة باعتبارها أداة فعالة للتواصل مع الجمهور المستهدف.

إلى جانب ذلك، عززت إدارة التسويق جهودها من خلال تصميم وتأليف محتوى للنشرة الإعلامية الخاصة بتغطية أخبار البنك الخارجية والداخلية، والتي توزع على الموظفين مرتين سنويًا عبر قنوات التواصل الرقمي فقط من أجل خفض الاستهلاك الورقي بما يتوافق مع سياسات البنك الصديقة للبيئة.

خلق قيمة مستدامة

يحرص البنك على **مراعاة عنصر الاستدامة** بجميع أنشطته التشغيلية وتعظيم الأثر الإيجابي على المجتمعات المحيطة بأعماله، من خلال الربط بين عملياته اليومية ومبادرات الاستدامة لضمان التطبيق الفعال لمعاييرها على كافة المحاور التشغيلية وتحقيق أقصى استفادة مرجوة. وفي إطار تلك الاستراتيجية، ساهمت إدارة التسويق واتصالات المؤسسة في **وضع آلية إعداد ورفع التقارير وفق أعلى المعايير الدولية**، ونجم عن ذلك أن بدأ البنك منذ عام ٢٠١٦ إصدار تقرير سنوي حول التقدم المحرز في تنفيذ **مبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة**. ولم يدخر فريق التسويق أي جهد في تقديم الدعم طوال العام لبرامج التنمية الاجتماعية والبيئية سعيًا منه لخلق قيمة مستدامة للمجتمع بأكمله.

الحفاظ على البيئة

عملت الإدارة على تدعيم مبادرات البنك الهادفة لحماية البيئة وتوعية جميع الموظفين بشأنها، وذلك إيمانًا منها بأهمية الاستدامة البيئية. ففي إطار استراتيجيته نحو التحول الرقمي الشامل، بدأ البنك في الاستغناء عن المنتجات الورقية وتوظيف أدوات رقمية مستدامة بدلًا منها، كما كلل البنك جهوده في ذلك المضمار بأن قام بتجهيز جميع الفروع والمقرات وإعدادها بما يتفق مع أفضل الممارسات الصديقة للبيئة والموفرة للطاقة.

التنمية المستدامة*

ينفرد نموذج أعمال بنك القاهرة بتوظيف إمكانياته للمساهمة في زيادة التأثير الإيجابي على المجتمعات المحيطة بما يتناسب مع خطط التنمية المستدامة، حيث عمل البنك على تنفيذ عدة مبادرات عبر مختلف القطاعات تصب في صالح تحقيق ذلك الهدف أبرزها:

- **دعم الاقتصاد:** أطلق البنك عام ٢٠١٨ حملة تستهدف تقديم الخدمات المصرفية لشريحة السكان غير المتعاملين مع البنوك، إلى جانب الترويج للخدمات والمنتجات التي يقدمها، وذلك في إطار جهود البنك المركزي لتعزيز أنشطة الشمول المالي، وهو ما أسفر عن نجاح بنك القاهرة في زيادة عدد الحسابات الجديدة لديه. بالتوازي مع ذلك، نجح البنك بالشراكة مع منظمات محلية غير حكومية في تقديم برامج تدريب مهني، فضلًا عن توفير العديد من فرص العمل لمساعدة الشباب وذوي الاحتياجات الخاصة في صعيد مصر، وهو ما يتوافق مع محاور رؤية الحكومة المصرية لعام ٢٠٣٠ والتي تضم أبعادًا تنموية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.
- **دعم التعليم:** يواصل بنك القاهرة للسنة الخامسة على التوالي مساعيه لدعم قطاع التعليم باعتباره الركيزة المحورية لتحقيق التنمية والازدهار الاقتصادي. وشملت مبادرات البنك

*لاستعراض مبادرات البنك في مجال التنمية المستدامة، يرجى الاطلاع على الجزء الخاص بالاستدامة والمسئولية الاجتماعية للشركات ضمن هذا التقرير.

في ذلك الإطار تزويد ما يربو عن ٢٨٠ طالبًا من غير المقتدرين ماديًا بمنح دراسية لاستكمال تعليمهم بأبرز الجامعات المصرية المرموقة كجامعتي النيل وزويل. كذلك ساهم البنك في تقديم التمويل اللازم لتأسيس مدارس مجتمعية جديدة للأطفال المتسربين من التعليم ومنحهم الفرصة لاستكمال مرحلة التعليم الابتدائي.

- **دعم المجتمعات المحيطة:** نظم بنك القاهرة للسنة السادسة على التوالي مبادرة قوافل الخير خلال شهر رمضان وفصل الشتاء لتوفير الغذاء وتقديم الرعاية الصحية للمناطق والقرى الفقيرة في مختلف المحافظات, إلى جانب دعم المرافق و البنية الأساسية مثل توفير أسقف للمنازل وتوصيل مياه الشرب النظيفة ومد خطوط كهرباء للمنازل التي تفتقر لتلك الخدمات. قام البنك أيضًا بالتعاون مع منظمات محلية غير حكومية طوال شهور السنة لتوفير الدعم اللازم للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة, علاوة على المساهمة بتطوير مرافق و البنية الأساسية بقرية القرعان بمحافظة سوهاج وإمداد منازلها بالكهرباء وماء الشرب النظيف والخدمات الطبية وفرص العمل.

- **دعم خدمات الرعاية الصحية:** يؤمن بنك القاهرة بالدور المهم الذي تلعبه الرعاية الصحية في تحقيق التنمية المستدامة في مصر, ومن ثمّ أطلق البنك عدة مبادرات تستهدف دعم المستشفيات المحلية ضمن عدة مناطق وإمدادها بالأجهزة الطبية الضرورية لتلبية احتياجات وتطلعات القاطنين بها. كما امتدت جهود البنك لتشمل دعم المؤسسات القائمة على الاكتشاف المبكر لسرطان الثدي وتوفير العلاج له, وسرطان الأطفال وعلاج ضحايا الحروق وسبل الوقاية منه, إلى جانب عدة مبادرات لتحسين الرعاية الصحية بشكل عام في مصر. وقام البنك كذلك بالتعاون مع منظمة غير حكومية رائدة من أجل إطلاق المستشفى الخير العام الأول من نوعه في مصر, والذي جاب محافظات الصعيد لتقديم خدماته الصحية للأمهات والأطفال لعلاج أمراض مثل فقر الدم وسرطان الثدي وغيرها من الأمراض.

قام البنك بتطوير خطة استراتيجية شاملة لتلبية كل متطلبات العملاء من خلال حملات تسويقية متواصلة تتسم بمواكبة التغيرات التي تطرأ على الساحة المصرفية

استراتيجية تسويق متكاملة

عكف فريق التسويق ببنك القاهرة خلال عام ٢٠١٨ على تنفيذ عدد من المبادرات الرئيسية التي تبرز استراتيجيته المتكاملة في أنشطة التسويق، إلى جانب إطلاق حملات عبر قنوات مختلفة، وذلك سعيًا منه لترسيخ مكانة البنك باعتبارها ركنًا رئيسيًا ضمن تلك الاستراتيجية. وقام البنك بتطوير خطة استراتيجية شاملة لتلبية كل متطلبات العملاء من خلال حملات تسويقية متواصلة تتسم بمواكبة التغيرات التي تطرأ على الساحة المصرفية. وقد سعى البنك لتحقيق ذلك الهدف من خلال حملات ترويجية متكاملة ذات نهج استباقي يراعي مختلف احتياجات ومتطلبات عملاء بنك القاهرة.

الشراكة مع نادي أرسنال الإنجليزي

وقع بنك القاهرة اتفاقية مدتها ٣ سنوات مع **نادي أرسنال الإنجليزي** لكرة القدم أصبح بموجبها الشريك الرسمي للنادي في مصر. وقد أثمرت الشراكة عن إصدار البنك مجموعة مبتكرة من الحملات و المنتجات التى تشمل بطاقات ائتمانية وبطاقات خصم مباشر تحمل اسم البنك والنادي معًا بجميع المحافظات، إلى جانب منح عملاء البنك من مشجعي نادي أرسنال مجموعة واسعة من المميزات المرتبطة بحضور فعاليات للنادي، مثل تقديم ضيافة مميزة أثناء مباريات الفريق داخل ملعب الإمارات بلندن. علاوة على ذلك، منحت تلك الشراكة البنك فرصة فريدة لتقديم الشكر ومكافأة عملائه على ولائهم له.

وفي إطار الاحتفاء بالشركة مع نادي أرسنال، قام البنك بوضع **تذكارات للنادي** داخل فروعه بهدف إدخال البهجة على عملائه الزائرين، إلى جانب إهداء العملاء الجدد والحاليين هدايا تحمل **الشعار الرسمي للنادي**. بالإضافة إلى ذلك تمنح الشراكة بنك القاهرة فرصة عقد لقاءات مع لاعبي الفريق الأول وأشهر لاعبيه، حيث يستطيع فريق التسويق الاستفادة منها في إطلاق حملات تسويق مميزة واستخدامها أيضًا فيما ينشره من محتوى على مواقع التواصل الاجتماعي، إلى جانب منح مشجعي النادي ومشجعي كرة القدم بشكل عام في مصر فرصة التفاعل مع اللاعبين.

وأثمرت الشراكة عن ترسيخ مكانة البنك في السوق المصرفية وخلق جو من الألفة والحماسة بين مشجعي أرسنال في مصر. وقد أطلق البنك حملتين إعلانيتين تستهدف العملاء عقب توقيع الشراكة:

- الأولى استهدفت حث العملاء على إصدار بطاقات (أرسنال تيتانيوم الائتمانية وأرسنال المدفوع مقدمًا) التي تحمل شعاري النادي والبنك معًا، حيث تمنح البطاقات أكثر العملاء استخدامًا لها فرصة الفوز برحلة مدفوعة التكاليف لهم ولمرافقيهم لحضور إحدى مباريات النادي المقامة على ملعب الإمارات.
- الثانية حملة " الحسابات الجارية وحسابات الادخار" التي استهدفت أصحاب المدخرات المرتفعة سواء مالكي حسابات الادخار أو الحسابات الجارية، والتي توفر فرصة الفوز برحلة مدفوعة التكاليف لحضور إحدى مباريات النادي المقامة على ملعبه بلندن. وقد لاقت الشراكة و الحملات التسويقية المحاطة بها قبولًا من جمهور عملاء البنك و ساهمت بشكل كبير في عملية تطوير هوية العلامة التجارية للبنك و لا سيما المردود المادي لحملات المنتجات التي تم إطلاقها.

وقد أطلق البنك الحملتين الإعلانيتين عبر جميع قنوات التسويق لديه، ومن بينها المواد الدعائية التي توزع داخل الفروع، والإعلانات الخارجية، وحملات ترويجية عبر الرسائل النصية القصيرة لعملاء البنك الحاليين والمستهدفين، والإعلانات عبر محطات الراديو، وجميع

القنوات والمواقع الرياضية الرئيسية على الانترنت, بالإضافة إلى حملة إعلانية هي الأولى من نوعها عبر موقع يوتيوب من أجل استقطاب شرائح محددة من العملاء.

كأس العالم ٢٠١٨ في روسيا

قدم بنك القاهرة رعايته لمباريات المنتخب المصري خلال بطولة كأس العالم ٢٠١٨ التي شهدتها ملاعب روسيا, إلى جانب حجز مقاعد داخل مقصورات فاخرة مخصصة لعملاء البنك فقط, من أجل متابعة مباريات فريق المنتخب, حيث تتكون كل مقصورة من ١٨ مقعدًا لكبار الشخصيات. كما قام البنك بشراء ١٠٠ تذكرة مميزة للمباراة التي جمعت مصر أمام روسيا, من أجل مساندة المنتخب المصري في سعيه لتحقيق انتصارات رياضية, وأيضًا لتعزيز القدرة التنافسية والتسويقية لمنتجات وخدمات بنك القاهرة من خلال إطلاق حملات ترويجية خاصة بمشاركة المنتخب في البطولة العالمية. وقد تضمنت رعاية البنك لمباريات المنتخب منح العملاء فرصة الفوز برحلات مدفوعة التكاليف لحضور الفعاليات والحصول على هدايا عبارة عن ملابس رياضية تحمل شعار البطولة.

بطولة البولو الدولية بالجونة

قام بنك القاهرة برعاية بطولة البولو الدولية التي أقيمت بمدينة الجونة المصرية, في إطار الحملات التسويقية لتعريف قاعدة عملائه ببطاقته الائتمانية الجديدة "World Elite" المصدرة حديثًا. وقد انطلقت بطولة الجونة للبولو للمرة الأولى عام ٢٠١٧ وشارك فيها ٦ فرق تشمل مختلف المستويات والأعمار لخوض المنافسة والفوز بالكأس. وكان الهدف من إقامة البطولة هو الترويج للرياضة في مصر, وتمهيد الطريق أمام مشاركة أكبر في الأنشطة الرياضية غير المتصلة بكرة القدم.

مركز تنمية المواهب

يُعد بنك القاهرة أحد المؤسسات الرائدة والداعمة للثقافة والفنون نظرًا لما تمثله من أهمية في تطوير مهارات الشباب في مختلف أنحاء مصر وبالتالي إفادة المجتمع بأكمله. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف, ساهم البنك عام ٢٠١٨ في تقديم الدعم لمركز تنمية المواهب التابع للمركز الأكاديمي للثقافة والفنون عن طريق تجهيزه بمعدات صوتية متطورة.

منتدى شباب العالم

شهد عام ٢٠١٨ تقديم بنك القاهرة رعايته لحزمة كاملة من أنشطة منتدى شباب العالم في نسخته الثانية والذي عقدت فعالياته بمدينتي شرم الشيخ وأسوان تحت رعاية الرئيس عبدالفتاح السيسي. وكان المنتدى بمثابة ملتقى تفاعلي بين الشباب لعقد نقاش شفاف ومفتوح حول أهم القضايا التي تخص شباب مصر في الوقت الراهن, إلى جانب البحث عن السبل التي تسهم في تغيير الساحة الاجتماعية والاقتصادية إلى الأفضل, بما يخدم مصلحة الشباب والمجتمع معًا. وقد شهد المنتدى مشاركة الكثير من الشباب حول العالم, إلى جانب نخبة من زعماء العالم وشخصيات دولية رفيعة, وممثلين عن القطاعين العام والخاص في مصر.

الاستراتيجية

تتطلع إدارة التسويق واتصالات المؤسسة عام ٢٠١٩ إلى البناء على النجاحات والإنجازات التي حققتها طوال عام ٢٠١٨, والاحتفاء بثمار حملتها الهادفة لتعزيز مكانة البنك في القطاع المصرفي. وعلى هذه الخلفية, يعتزم فريق التسويق مواصلة جهود تطوير منصة تسويق متكاملة, والتركيز بشكل خاص على تعزيز قنوات التواصل مع قاعدة عملاء متنامية, وتقديم باقة مميزة من الخدمات فائقة الجودة تلبي تطلعات كل شرائح العملاء.

ويضع الفريق على رأس أهدافه لهذا العام تصميم منتجات وخدمات ترقى لتوقعات العملاء وتواكب التغيرات التي يشهدها القطاع المصرفي, إلى جانب تعديل أنشطتها التشغيلية لتخدم هدف البنك بالتحول إلى كيان يلبي الطلب المتزايد على الخدمات والمنتجات البنكية, بما يخدم مصالح الأطراف ذات العلاقة بمن فيهم العملاء والموظفين والمساهمين والمجتمعات المحيطة. ومن المقرر أن يعزز فريق التسويق أنشطته التسويقية للوصول إلى شرائح واسعة وتعزيز التفاعل مع العملاء الحاليين والجدد, عبر الإعلانات وأنشطة الرعاية وحملات التسويق التقليدية وغير التقليدية ومبادرات العلاقات العامة. كما يخطط الفريق أيضًا تدعيم استراتيجية البنك للتنمية المستدامة, مستعينًا في ذلك بأوجه التكامل القائمة بين أنشطة التسويق والتواصل والترويج لممارسات مستدامة, وذلك لتأسيس نموذج عمل يحتذى به في قطاع البنوك المصري.

الموارد البشرية

يعكف البنك على تعزيز إصلاحات البنية التنظيمية عبر تنويع فريق العمل وإتاحة فرص متكافئة أمام جميع الموظفين

ترتكز استراتيجية مجموعة الموارد البشرية ببنك القاهرة على توظيف ذوي الكفاءات والخبرات وتنويع فريق العمل وخلق ثقافة مؤسسية موحدة تقوم على توفير فرص التعلم والتطوير المهني وضمان التكافؤ بين جميع الموظفين فضلًا عن تعزيز فرص النمو، وهي استراتيجية ينفرد بها البنك وسط القطاع المصرفي المصري، انطلاقًا من قناعته الراسخة والتزامه تجاه إثراء التطلعات المهنية لجميع العاملين.

وتعكف مجموعة الموارد البشرية ليس فقط على تعزيز منظومة القيم المميزة وثقافة العمل التي ينفرد بها البنك، وإنما تساهم كذلك في تحقيق النمو الاستراتيجي والأهداف المؤسسية التي يتطلع إليها. ويأتي ذلك في إطار الجهود التي تبذلها الإدارة لتسهيل إجراءات وسياسات الموارد البشرية وجعلها أكثر كفاءة، حيث شهد عام ٢٠١٨ إدخال التحسينات على ممارسات الموارد البشرية، وهو ما سيثمر عن خلق فريق عمل قوي وفعال.

التطوير التنظيمي

عمل بنك القاهرة على تبني حزمة من الإصلاحات التنظيمية الناجحة في إطار خطته لتطوير الطاقات البشرية الضرورية وتحديد مسئوليات الموظفين كل وفق اختصاصه عبر جميع الإدارات، وذلك للنهوض بقدرات البنك وتعزيزها وبناء موارد بشرية فعالة تسهم في مسيرة النمو. وقد قام البنك خلال عام ٢٠١٨ بإجراء مراجعة كاملة وإعادة هيكلة للأطر التنظيمية بهدف تسهيل عمليات التوظيف وتحديد الأدوار الوظيفية بدقة بما يلائم قدرات كل موظف على حدة، إلى جانب الاستعانة بخدمات شركة "كورن فيري" العالمية للاستشارات لإعداد خارطة شاملة لمشروع خاص لمطابقة و توحيد الوظائف مع سوق القطاع المصرفي.

وعلى هذه الخلفية، أطلق البنك نظامًا جديدًا لإدارة و تقييم الأداء يعتمد على مفهوم بطاقة الأداء المتوازن الذي ينفرد بإجراء عمليات تقييم عملية وعادلة و محددة، ليحل بذلك محل النظام القديم للبنك.

وفي إطار خطته الرامية لتبني أحدث ما وصلت إليه الأساليب التكنولوجية والحلول الرقمية المتطورة، قام البنك بالتخطيط لعمل نظام معلومات الموارد البشرية الشامل (HRIS)، علاوة على بدء عملية مراجعة للنظام الحالي لرصد الثغرات القائمة فيما يتعلق المتطلبات الأساسية لعملية التوظيف وأفضل الممارسات المعمول بها في الأسواق.

استقطاب المواهب

وضع البنك على رأس أولوياته لعام ٢٠١٨ تحسين إجراءات التوظيف الداخلي، حيث حرصت الإدارة على تعظيم الاستفادة من المقومات والقدرات التي يحظى بها موظفوه وتوفير فرص الترقي داخل البنك، وهو ما أثمر عن شغل الموظفين الحاليين لـ ٩٩١ وظيفة بالبنك إما عبر التوظيف الداخلي أو إعادة توزيع الموارد البشرية الأمر الذي منح ١٣% من الموظفين إمكانية استكشاف فرص جديدة بما يخدم تطلعاتهم المهنية. أيضًا فقد شملت تلك المبادرة الناجحة إضفاء طابع المركزية على الإدارات المنطوية تحت إطار عملية الإصلاح، مع إعادة هيكلة تلك الأقسام لتكون أكثر فاعلية.

وفي اتجاه موازٍ، عكفت مجموعة الموارد البشرية على تعزيز عمليات التوظيف الخارجي بهدف دعم مبادرة التطوير وإعادة الهيكلة التي ينفذها البنك، حيث تم تحسين إجراءات استقطاب ذوي الخبرة والكفاءة ورفع معايير اختيار المرشحين للوظائف الشاغرة أو الجديدة، إلى جانب اختيار خريجي أبرز الجامعات المرموقة لتوظيف المواهب الشابة التي تتمتع بقدرات ومقومات واعدة. وقد بلغ عدد الموظفين الجدد ٥٧١ خلال عام ٢٠١٨ بزيادة قدرها ١٠٢% مقارنة بعام ٢٠١٧، حيث مثل الخريجون الجديد ٨٣% من بينهم، حيث يأتي ذلك انطلاقًا من قناعة البنك الراسخة بأن شباب مصر وما يحظون به من قدرات هم الأعمدة الرئيسية لتأسيس مستقبل باهر وتحقيق النمو المستدام.

وفي إطار الاستخدام المتزايد لشبكات التواصل الاحترافية ضمن خطة التحول الرقمي البنك، قامت مجموعة الموارد البشرية بفتح قنوات تواصل جديدة خلال عام ٢٠١٨ لاستقطاب الموظفين من أصحاب الخبرات في العمل المصرفي، وتعزيز مكانة بنك القاهرة كأحد أبرز المؤسسات المصرفية الرائدة في استقطاب الكفاءات. كما تظل علامة البنك التجارية حاضرة أيضًا بقوة في معارض التوظيف من خلال ممثليه طوال السنوات الماضية.

المزايا والمكافآت

حقق موظفو بنك القاهرة أداءً مميزًا خلال عام ٢٠١٨، حيث بلغت الزيادة في رواتب الموظفين وفقًا لتقييمات الأداء ٨%، علاوة على زيادة أخرى قدرها ٤% لمواكبة آثار التضخم.

إلى جانب ذلك تم إجراء استطلاع شامل للسوق المصرفي من أجل إعادة النظر في المكافآت الممنوحة للموظفين الشباب الجدد

الذي تم تعديل مكافآتهم لتزيد بمقدار ٣٨% خلال عام ٢٠١٨, فضلًا عن حرص البنك على توفير مكافآت تنافسية تسهم في استقطاب المواهب الشابة.

وانطلاقًا من أهمية التأمين الطبي باعتباره أحد أبرز المزايا الممنوحة للموظفين وأسرهم, أقدم البنك على زيادة الميزانية المرصودة للخدمات الطبية بمقدار ٢٤% خلال عام ٢٠١٨, علاوة على تشكيل لجنة طبية مستقلة تختص بمراجعة وتعزيز تلك الخدمات.

وقد شارك البنك للمرة الأولى في الاستطلاع السنوي للرواتب الذي تجريه شركة "كورن فيري", والذي يعد بمثابة مقياس فعال للمقارنة بين المكافآت التي توفرها المؤسسات المنافسة للبنك على الصعيد المالي وغير المالي.

التدريب

يسعى بنك القاهرة إلى توفير البرامج التدريبة المتقدمة من أجل تطوير قدرات الموظفين وإكسابهم مهارات جديدة إيمانًا منه بأن ذلك هو السبيل الأمثل لتوفير تجربة عمل مميزة. بالإضافة إلى ذلك, من المقرر أن يساهم نظام إدارة وتقييم الأداء الذي تم تفعليه مؤخرًا في تحديد نقاط القوة الشخصية للموظفين ومن ثمّ توظيفها بالشكل الأمثل بما يحقق الأهداف الاستراتيجية ويلبي التطلعات المهنية للموظفين.

وتعتبر البرامج التدريبية جزءًا محوريًا في دورة إدارة الأداء لدى البنك, ومن ثم حرص البنك على إمداد الموظفين بمختلف البرامج لصقل مهاراتهم الإنتاجية والتقنية ومهارات التواصل, وهو ما انعكس في زيادة الإدارة لحجم الميزانية المخصصة للبرامج بنسبة ٢٦% خلال عام ٢٠١٨, ما أثمر عن حضور ٤,٤٤٥ موظف – ما يعادل ٦٠% من إجمالي عدد الموظفين- لحوالي ٢٠,٤٤٣ جلسة تدريبية, بما في ذلك ٢٨ جلسة خارج مصر.

وتعكف مجموعة الموارد البشرية على أن تكون برامجها التدريبية متوافقة مع أفضل المعايير الدولية المتعارف عليها في مجال توظيف الطاقات البشرية.

الاستراتيجية

يعتزم البنك خلال عام ٢٠١٩ توظيف أحدث ما وصلت إليه سياسات وأنظمة وممارسات الموارد البشرية من تقدم لتكون المساهم الرئيسي في خطة الإصلاح التنظيمي التي تبناها بنك القاهرة. بالتوازي مع ذلك, تعتزم مجموعة الموارد البشرية تحقيق حالة من التكامل بين أنشطتها وتوجيهات الإدارة التنفيذية بهدف تعظيم الأثر الإيجابي الناجم عن الاصلاحات التنظيمية واستدامته, إلى جانب إحراز تقدم على صعيد خطة التحول الرقمي, وهو ما سيثمر عن تنفيذ استراتيجية التحول الشاملة.

١٠٢%
معدل التوظيف السنوي

٧,٧٤١
إجمالي عدد الموظفين

٣٨%
زيادة المكافآت الممنوحة للموظفين الجدد

٥٠%
معدل النمو السنوي لبرامج التدريب

تكنولوجيا المعلومات

يعكف بنك القاهرة على تبني أحدث النظم التكنولوجية الابتكارية لتنفيذ استراتيجية التحول نحو ثقافة رقمية وعصرية عبر جميع القطاعات التشغيلية

تضطلع مجموعة تكنولوجيا المعلومات بمهام قيادة وتوجيه عملية التحول الاستراتيجي للبنك نحو مستقبل مصرفي واعد، من خلال إرساء الأسس والدعائم التي تميز البنك وسط ساحة تحتدم فيها المنافسة، وهو ما سيثمر عن تقديم خدمات ومنتجات مصرفية رقمية ترقى لتوقعات العملاء وتلبي احتياجاتهم المتزايدة. وتهدف استراتيجية تكنولوجيا المعلومات التي يتبناها البنك إلى تعزيز المنظومة التكنولوجية بما يخدم عملية التحول المذكورة، وخاصة على صعيد المنتجات الابتكارية وتعزيز آليات الرقابة التي تجعل من البنك «الخيار المفضل» للعملاء وتحسّن تجربتهم المصرفية من خلال ابتكار وتقديم المنتجات المصممة خصيصًا لكل شريحة من شرائح العملاء، مع التأكد من التوظيف الأمثل لنظم تحليل البيانات وإدخال التحسينات المستمرة على البنية التكنولوجية للبنك. كما تهدف الاستراتيجية إلى تحسين الأمن المعلوماتي وتعزيز جودة وتفوق مجموعة تكنولوجيا المعلومات بتأهيل وتدريب موظفيه لاستخدام البرامج والتقنيات المتطورة سعيًا لتطبيق أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا في عالم الخدمات والمنتجات البنكية وفقاً لمعايير الحوكمة وبما يلائم الخطط الاستراتيجية التي يتبناها البنك.

وقد بادر البنك بتطبيق خطة شاملة لإعادة هيكلة مجموعة تكنولوجيا المعلومات في إطار عملية تحديث مستمرة لتمكين البنك من تلبية أهدافه الاستراتيجية واستحداث منظومة خدمات متطورة تشمل جوانبها وضع الاستراتيجيات والتخطيط والتطوير والتنفيذ، مرورًا بإدارة العمليات وتبني سياسات الحوكمة القوية. وتتألف مجموعة تكنولوجيا المعلومات من حوالي ١٢٠ موظفًا من أصحاب الخبرات الواسعة والمتكاملة يشكلون الفرق التالية: فريق الحوكمة والاستراتيجية، وفريق التطبيقات التكنولوجية، وفريق تطوير الحلول البنكية، وفريق البنية التكنولوجية، وفريق إدارة العمليات، وفريق التكنولوجيا المالية والإدارية. وقد بذلت تلك الفرق جهودًا ضخمة لتحديث النظم التقنية للبنك بما يوفر منصات عمل تشغيلية مستقرة ومرتفعة الكفاءة سعيًا لتزويد العملاء بالمنتجات والخدمات البنكية فائقة الجودة، بما في ذلك الحلول الرقمية الجديدة وخدمات المدفوعات، ومبادرات الشمول المالي وغيرها من الابتكارات. أيضًا يوفر موظفو المجموعة الدعم اللازم لافتتاح فروع جديدة مع الامتثال بالمتطلبات التنظيمية.

أبرز تطورات عام ٢٠١٨

في إطار التحديث المستمر الذي يجريه بنك القاهرة بمجموعة تكنولوجيا المعلومات، يعكف فريق العمل على تحديث النظام البنكي الرئيسي من خلال شركة "Temenos" لأنظمة الخدمات المالية والبنكية، داعمًا ذلك بتأسيس فريق إدارة مشروعات مختص بالإشراف على عملية التحول إلى النظام الجديد، بما يعزز المنظومة القائمة بقدرات وخصائص تكنولوجية جديدة.

بالتوازي مع ذلك، شهد عام ٢٠١٨ انطلاقة قوية نحو بناء الأساسات المطلوبة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت والهاتف المحمول مع تطوير التطبيقات الخاصة بتعزيز تجربة الخدمات الإلكترونية الموحدة للعملاء. كما قام البنك بابتكار وتقديم خدمات السحب والإيداع بدون بطاقة عبر الهاتف المحمول، وأيضًا عبر «شبكة تحويل» وفقًا لمتطلبات البنك المركزي المصري. وقام البنك أيضًا بدمج بطاقات الخصم المباشر والمدفوعة مقدمًا بشبكة ماكينات نقاط البيع الحكومية بالشراكة مع شبكة «تحويل»، بالإضافة إلى إصدار بطاقات «أرسنال المدفوعة مقدمًا». بالتوازي مع ذلك، ساهمت مجموعة تكنولوجيا المعلومات في استحداث قروض «Step-up» لإضافة ميزة تنافسية جديدة لمنتجات الإقراض التي يقدمها بنك القاهرة. وكذلك أطلق البنك خدمات مالية أخرى بما في ذلك خدمة التحصيل الآلي للمدفوعات الحكومية نيابة عن البنك المركزي المصري، والإصدار الآلي لشهادات «آمان»، وتحصيل قروض التمويل متناهي الصغر عبر خدمة «فوري».

وعلى صعيد البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، استكمل البنك خلال عام ٢٠١٨ مشروعًا آخر لزيادة سعة وحدات تخزين البيانات وتحديث الخوادم المجهزة بنظام التشغيل "Unix" ومكونات "Intel " من أجل زيادة معدل الإتاحة وكذلك سرعة توفير الخدمات من خلال مركز التعافي من الكوارث. كذلك تم تحديث بنية شبكات المعلومات ونظم الاتصالات بجميع إدارات وأقسام البنك، إلى جانب تحديث أنظمة البنية

تهدف استراتيجية تكنولوجيا المعلومات التي يتبناها البنك إلى تعزيز المنظومة التكنولوجية بما يخدم عملية التحول نحو مستقبل مصرفي واعد

التحتية لعدد ١٤٠ فرعًا من فروع البنك. بالتوازي مع تلك الجهود، استكمل البنك مشروع نقل وتطوير مركز اتصالات العملاء مع تقديم مركز اتصال جديد للمبيعات عبر الهاتف. كما شملت التحديثات إضافة ٦٢٨٠ جهاز كمبيوتر جديد وتركيب ١٢٠٠ هاتف بتقنية IP. ومن المقرر أن تسري تلك التحديثات والتجديدات على مركز البيانات والمقرات الرئيسية ومركز الطوارئ. كما قام البنك بتوسيع شبكة ماكينات الصراف الآلي وذلك بإضافة ٦٨٤ ماكينة جديدة.

ومن جهة أخرى عكفت مجموعة تكنولوجيا المعلومات على تكثيف العناية بالأنظمة الداخلية، حيث تم إنجاز مشروع «توحيد نظم فتح الحسابات» وتفعيل خاصية المبيعات عبر الهاتف، كذلك تم تطبيق نظام تحليل المعاملات المالية، وتدعيم نظام محاسبة مختص بتقييم المخاطر المالية، وإكمال تحديث نظام سويفت (SWIFT Alliance 7.1)، وإنشاء أنظمة داخلية لمساعدة مجموعة الالتزام، ومراعاة جميع متطلبات إعداد تقارير الشمول المالي التي أقرها البنك المركزي.

الاستراتيجية

تمثل منصات تكنولوجيا المعلومات وتوفير منتجات ترقى لتوقعات العملاء أمرًا حيويًا ضمن مساعي البنك واستراتيجية النمو الذي يتطلع إلى تحقيقها، ولذلك يزداد الاهتمام بإرساء وتحديث البنية التكنولوجية للبنك من أجل مواكبة التركيز المتزايد على تلبية احتياجات العملاء والتأقلم السريع مع أحدث التطورات التكنولوجية.

ويسعى البنك لتطبيق خطط واضحة المعالم لتنمية أعداد العملاء من مستخدمي محافظ الهاتف المحمول من أجل استيفاء شروط البنك المركزي الواجب على أي بنك تطبيقها لإطلاق تلك الخدمة وهي أن تمثل نسبة استخدام المحافظ لدى البنك ١٠%. ومن ثمّ يستكشف البنك سبل تحقيق ذلك الهدف عبر تسهيل المدفوعات بين التجار والمستهلكين وتقديم خدمات دفع فواتير المرافق وكذلك إتاحة عمليات الدفع المباشر بين العملاء. وفي إطار استراتيجيته لدعم التحول إلى مجتمع غير نقدي وتعزيز الشمول المالي وفقاً لتوجيهات البنك المركزي، قدم بنك القاهرة طلبًا للحصول على رخصة قبول المدفوعات إلكترونيًا «QR Code» , وهو ما سيعزز الدور الرائد للبنك في مجال المدفوعات.

على هذه الخلفية، تواصل مجموعة تكنولوجيا المعلومات تكثيف جهودها لتحقيق أهداف استراتيجية التحول الرقمي وتقديم الخدمات البنكية عن طريق القنوات الإلكترونية الجديدة مثل الإنترنت والهاتف المحمول. بالتوازي مع ذلك تعكف المجموعة حاليًا على إنشاء منصات تحليل البيانات وإطلاق مشروعات تحليلية جديدة لتسهم في امتلاك البنك للقدرات المتطورة في تحليل البيانات، غلى جانب الاستمرار في تحديث النظام البنكي الرئيسي الجديد.

بالتوازي مع ذلك، تواصل مجموعة تكنولوجيا المعلومات تطبيق خطة استبدال وتجديد ٦٢٨٠ جهاز كمبيوتر، مع تطوير شبكة ماكينات الصراف الآلي لتغطية ٣١٤ موقع إضافي، بالإضافة إلى تحديث ٢٥٢ ماكينة صراف آلي وإضافة ١١٨ ماكينة داخل الفروع من أجل تعزيز مستوى الخدمة التي يحصل عليها العملاء. ومن المقرر أيضًا أن يتم تقديم برامج تسوية بطاقات الائتمان من خلال ماكينات الصراف الآلي، كما سيتم إطلاق برنامج للتميز وإدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات في إطار مساعي التحسين المستمر للمجموعة.

يعكف البنك على إعادة هيكلة منظومته التكنولوجية من أجل دعم جهود البنك المركزي نحو التحول إلى مجتمع غير نقدي وتعزيز الشمول المالي.

الشئون القانونية

يتمتع بنك القاهرة بإدارة فعالة وقوية للشئون القانونية يتمثل دورها في تزويد البنك بالمقومات التي تحافظ على ريادته في القطاع المصرفي وتوفر في الوقت ذاته الحماية للبنك وجميع الأطراف ذات العلاقة.

تمثل إدارة الشئون القانونية المصدر الرئيسي للتوجيهات القانونية والتنظيمية وركنًا أساسيًا في خطط التوسع والتطور التي يتبناها البنك، حيث توفر الإدارة ما يلزم من دعم قانوني على أيدي فريق مكون من ١٠٩ محام و٨٣ مسئولًا إداريًا من أكفأ الكوادر القانونية المتخصصة في القطاع المصرفي المصري، حيث يتولون تقديم العون للبنك ليس فقط من أجل الوفاء بالتزاماته القانونية، ولكن أيضا لدعم استراتيجية التحول التي يتطلع إلى تحقيقها. علاوة على ذلك، تقدم إدارة الشئون القانونية للإدارة التنفيذية، وكافة إدارات البنك وفروعه؛ الاستشارات القانونية الدقيقة والفورية وفقًا للقوانين والتشريعات والتوجيهات في الدول التي يعمل بها، وذلك عبر ١٠ أقسام تشمل المرافعة، والتنفيذ، والحجوز، والتحقيقات، والفتاوى، والعقود، والضرائب والتركات، والتسجيل العقاري، والرقابة والمتابعة، والسكرتارية الفنية.

وتضطلع إدارة الشئون القانونية في البنك بدور فعالٍ في صياغة وتنفيذ العقود القانونية إضافة إلى مراجعة وتحديث الشئون التنظيمية للبنك لتتوافق مع أحدث مستجدات الساحة المصرفية المصرية، حيث تُعنى الإدارة بتمثيل بنك القاهرة أمام الهيئات القانونية والقضائية والحكومية وغير الحكومية التي يتعامل البنك معها، وكذلك تختص إدارة الشئون القانونية بإعداد آليات الرد السريع والفعال على استفسارات جميع الأقسام والإدارات، حيث تبذل قصارى جهدها لتأهيل جميع موظفي البنك وإعداد البرامج التدريبية المتكاملة حتى يكونوا على دراية كافية بالمسائل القانونية والتنظيمية التي تتصل بأعمالهم.

أبرز تطورات عام ٢٠١٨

نجحت إدارة الشئون القانونية في الاضطلاع بكافة المنازعات المتعلقة بالبنك، فضلاً عن أداء المهام الأخرى المسندة إليها باحترافية واقتدار خلال عام ٢٠١٨، حيث لعبت الإدارة دورًا فاعلًا ونشطًا على مدار العام في تنفيذ استراتيجية التحول التي يتبناها البنك، وذلك بالتأكد من التزام جميع الأقسام والإدارات على مستوى البنك بالإجراءات الداخلية والقواعد التنظيمية الخارجية.

الاستراتيجية

تتطلع إدارة الشئون القانونية إلى مواصلة دورها الاستراتيجي في تقديم كافة سبل الدعم اللازمة لتنفيذ البنك استراتيجيته نحو التحول الرقمي وذلك عبر تسهيل وصياغة الأطر القانونية والتنظيمية المتصلة بها، جنبًا إلى جنب مع تعزيز قدرات موظفيها لمواكبة تلك النقلة النوعية بما يدعم العمليات التشغيلية للبنك في سعيه نحو كتابة فصل جديد في قصة التحول التي يسطرها.

> توفر الإدارة القانونية الاستشارات القانونية الدقيقة والفورية للإدارة التنفيذية والإدارات الأخرى والفروع.

المشروعات والتطوير وإعادة الهيكلة

يضطلع قطاع المشروعات والتطوير وإعادة الهيكلة بإحداث نقلة نوعية لكافة قطاعات البنك ودعم كافة مبادرات التطوير والتحديث من خلال التوظيف الأمثل للموارد وضمان التزام إدارة المشروعات بالمعايير والمبادئ التوجيهية في بيئة تحكمها الضوابط

يُعد قطاع المشروعات إحدى الإدارات الحديثة نسبيًا لدى بنك القاهرة, حيث تم إعادة هيكلتها خلال عام ٢٠١٨ ليصبح اسمها قطاع «المشروعات والتطوير وإعادة الهيكلة», وذلك في إطار الخطة الاستراتيجية التي يعكف البنك على تنفيذها. و يعتبر القطاع بمثابة القوة الدافعة لتحفيز التطور المستمر بجميع إدارات وقطاعات البنك من خلال التوظيف الأمثل للبرامج والمشروعات القائمة وفقًا لاستراتيجية البنك. وانطلاقًا من سعي المؤسسات الرائدة في مختلف أنحاء العالم إلى إحداث تطوير وتغيير في معايير إدارة المشروعات لديها لتتماشي مع بيئات العمل المتغيرة وترسيخ المقومات الداعمة لزيادة معدلات نجاح المشروعات؛ يقوم قطاع المشروعات والتطوير وإعادة الهيكلة بتنفيذ خطط مجلس الإدارة الرامية إلى إحداث التغيير والتطوير والتحول في مختلف قطاعات المؤسسة. كما يتولى القطاع مسئولية إدارة المشروعات والعمل على إنجازها في التوقيتات المحددة من خلال التوظيف الأمثل للموارد, فضلًا عن إعداد الدراسات الشاملة للمشروعات, وتحديد الأدوار والمسئوليات, ومتابعة التنفيذ, وإعداد تقارير ملخصة حول التقدم المحرز في المشروعات.

كما تمتد استراتيجية القطاع لتشمل تحسين الممارسات المتبعة وتطوير إجراءات ومعايير الأنشطة التشغيلية, وتضمن المبادرات القائمة والجاري تطويرها ما يلي:

- صياغة الخطط وإعداد التقارير وترسيخ نظم الحوكمة.
- التخطيط المتكامل
- صياغة خطط التواصل و تقارير الحالة
- إدارة المخاطر والمشكلات المحتملة
- إدارة فرق عمل المشروعات
- الإدارة المالية وتتبع الفوائد
- إدارة الموارد والمشروعات الجديدة
- ضمان جودة المشروعات
- ضمان الالتزام بالمعايير ودليل السياسات التنظيمية لإدارة المشروعات.

يتبع قطاع المشروعات والتطوير وإعادة الهيكلة مجلس إدارة البنك مباشرة, حيث تتوائم استراتيجيته بشكل رئيسي مع خطط المجلس. ويتكون القطاع من ٢١ موظفًا من الكفاءات وأصحاب الخبرات في ذلك المجال؛ ويتولون مهام الإشراف الشامل على مشروعات القطاعات الرئيسية الخمسة في بنك القاهرة والتي تضم: الخزانة وخدمات الشركات, والقطاع الرقمي والبنية التحتية, وقطاع التجزئة المصرفية وخدمات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة, ومشروعات رأس المال, وإدارة المشروعات.

أبرز تطورات عام ٢٠١٨

أحرز قطاع المشروعات والتطوير وإعادة الهيكلة تقدمًا ملحوظًا خلال عام ٢٠١٨ اشتمل على صياغة الأُطر التشغيلية الواضحة التي تحكم أعمال القطاع بصفة عامة, ويشمل ذلك تحديد الأدوار والمهام المنوطة بكل إدارة داخل بنك القاهرة وتعريف العاملين داخل البنك بالمسئوليات والأدوار المسندة إليهم. أيضًا حقق القطاع عدة نجاحات على الصعيد التشغيلي من بينها الإشراف على مشروع خطة تطوير هوية البنك وتحديث العلامة التجارية عبر مختلف قنوات التواصل, من خلال أطر حوكمة واضحة ومنضبطة. ويتطلع القطاع إلى استخدام نموذجه الناجح في إدارة عملية تحديث علامة البنك التجارية ليكون معيارًا يتم تطبيقه والاسترشاد به في مختلف القطاعات والإدارات.

وقد ساهم قطاع المشروعات والتطوير وإعادة الهيكلة في تعزيز خطة تطوير مشروعات البنية الأساسية للبنك, ويشمل ذلك تطوير إجراءات إعداد الموازنات وتنمية شبكة فروع البنك, حيث نجح القطاع في إضافة خمسة فروع جديدة خلال عام ٢٠١٨. كما أشرف على عملية توحيد إجراءات فتح الحسابات الجديدة فضلًا عن تحديث قاعدة بيانات سويفت كود. كذلك تولى القطاع الإشراف على تنفيذ استراتيجية تنمية شبكة ماكينات الصراف الآلي, ونقل مركز الاتصال التابع للبنك إلى مقر جديد.

بالتوازي مع ذلك, لعب القطاع دورًا رئيسيًا في استراتيجية التحول الرقمي التي يعكف بنك القاهرة على تطبيقها من خلال التعاون مع مختلف الإدارات داخل البنك لتحويله إلى مؤسسة رقمية عصرية. وعلى هذه الخلفية, ساهم القطاع في تمهيد الطريق أمام بدء المراحل الأولى لإطلاق خدمة الانترنت البنكي والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. كما شارك القطاع بدور مهم خلال عام ٢٠١٨ في إجراءات تفعيل خدمات تحصيل القروض بدون بطاقات من خلال شبكة «فوري» وتحصيل مدفوعات الهاتف المحمول بدون بطاقة, فضلًا عن تفعيل خدمات تحويل الأموال من خارج مصر إلكترونيًا.

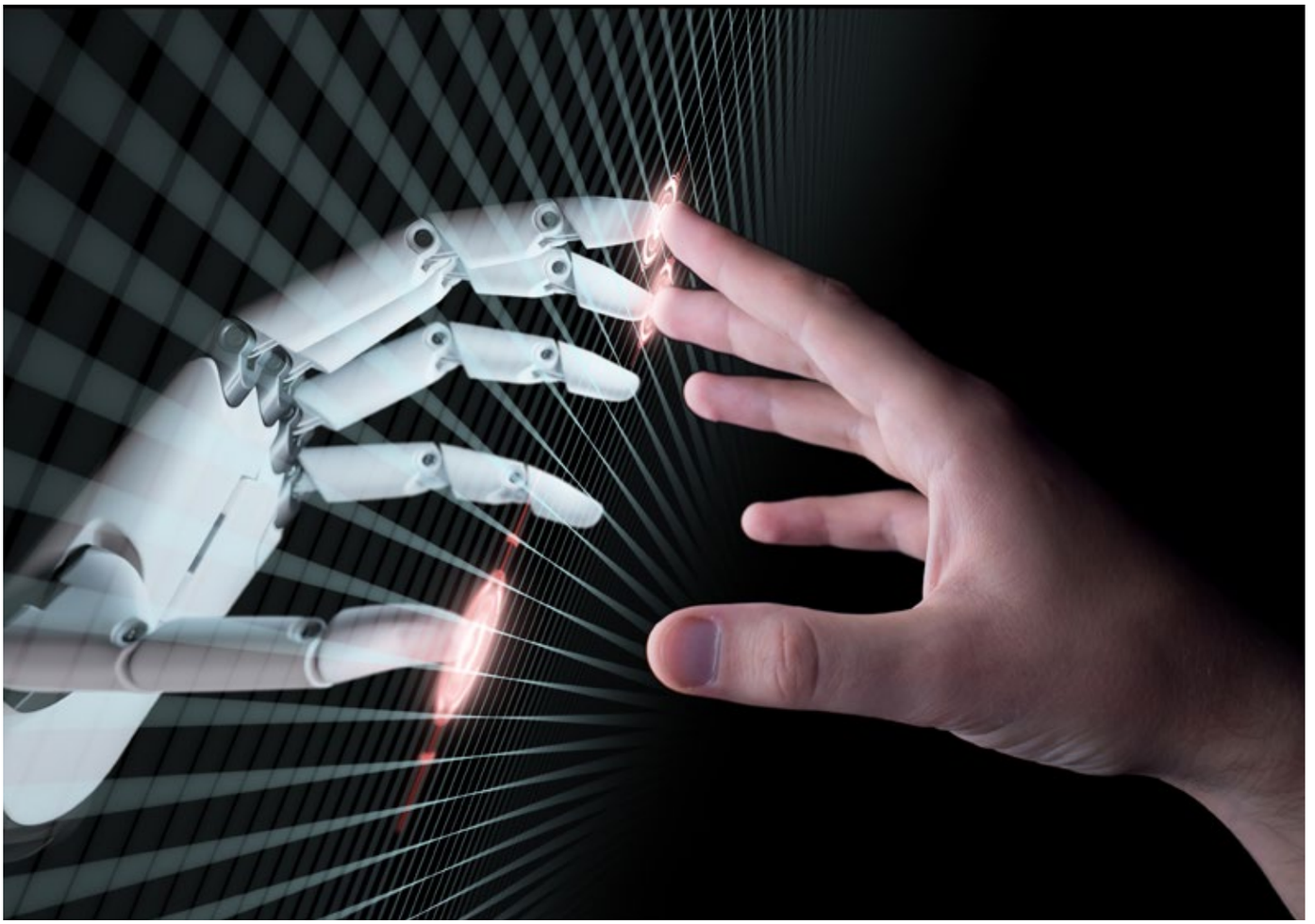

من جانب آخر, لعب قطاع المشروعات والتطوير وإعادة الهيكلة دورًا محوريًا في تحديث أنظمة وإجراءات مجموعة الخزانة وعمليات أسواق المال, وتأسيس قسم جديد لإدارة الثروة يتبع مباشرة قطاع التجزئة المصرفية وخدمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة, حيث يختص بتقديم خدماته للعملاء أصحاب الملاءة المالية, وكذلك إطلاق منظومة الدفع الوطني «ميزة» للخصم المباشر وهي منظومة لحلول الدفع الإلكتروني بدعم وتوجيه الحكومة المصرية.

بالإضافة إلى تلك الجهود, قام قطاع المشروعات والتطوير وإعادة الهيكلة بإنشاء وتجديد العديد من الإجراءات الداخلية بما في ذلك إطلاق المرحلة الأولى من النظام القانوني لسير العمل, وتطبيق نظام "OFSAA" لخدمات التحليل المالي, وقواعد مكافحة غسيل الأموال, ونظام تسوية العمليات المحاسبية, ونظام «معيار ٩» لإعداد التقارير المالية, وذلك انطلاقًا من سعي البنك نحو اتباع أفضل الممارسات العالمية في ذلك المجال.

الاستراتيجية المستقبلية

يتطلع قطاع المشروعات والتطوير وإعادة الهيكلة إلى مواصلة دوره الحيوي في تنفيذ استراتيجية البنك خلال عام ٢٠١٩, إلى جانب تنمية أعمال البنك وتحقيق الأهداف المرصودة على الصعيد التشغيلي.

بالتوازي مع ذلك, يعتزم القطاع إعادة تنظيم طريقة وإجراءات العمل داخل البنك وتطبيق المزيد من الحلول المميكنة, بهدف تعظيم الكفاءة التشغيلية وخفض الوقت المستخدم في إتمام المعاملات المصرفية, وتعزيز تجربة المستخدم, فضلًا عن زيادة مستوى إنتاجية الموظفين. أيضًا يقوم القطاع باستكمال جهود عقد شراكات استراتيجية بهدف طرح منتجات بنكية تساهم في تعزيز مبادرة الشمول المالي, فضلاً عن استحداث محفظة ذكية جديدة لخدمات التمويل متناهي الصغر. ويمضى القطاع قدمًا في إتمام مبادرة تحديث العلامة التجارية للبنك والانتهاء من التجديدات الجارية في شبكة الفروع وماكينات الصراف الآلي والمقرات الإدارية خلال العام الجاري. كما يستهدف القطاع استكمال تطوير وإطلاق خدمة الإنترنت والموبايل البنكي لتعزيز باقة المنتجات الابتكارية المقدمة من البنك لعملائه وبما يحسن تجربتهم في الوقت ذاته, فضلاً عن اجتذاب الفئات غير المتعاملة مع البنوك. أخيرًا ومن أجل تعزيز جهودها, يعتزم القطاع توظيف ٩ خبراء جدد من أصحاب الكفاءة خلال عام ٢٠١٩.

الشئون المالية

تمثل مجموعة الشئون المالية الركيزة الأساسية لإدارة الشئون المالية ببنك القاهرة, حيث تركز المجموعة على ضمان التنفيذ الفعال لاستراتيجية أعمال البنك وتحقيق أهدافه المالية

تضطلع مجموعة الشئون المالية بدور رئيسي في تعزيز أداء وظائف البنك بفاعلية, وضمان تحقيق أهدافه الاستراتيجية وفق إطار محدد يجعل من المجموعة المالية شريكًا استراتيجيًا ومستشارًا ماليًا لإدارات البنك المختلفة, وفق منهج عمل منقطع النظير يضفي ميزة تنافسية للبنك عن سائر نظرائه ومنافسيه في القطاع المصرفي بأسره. وتضم المجموعة ٨٠ من أكفأ الكوادر المصرفية يعملون على تعظيم ربحية البنك وتنمية العائدات الاستثمارية للمساهمين, وإعداد التقارير التحليلية لأداء البنك والتي تلعب دورًا محوريًا في دعم اتخاذ القرار وتنفيذ استراتيجية البنك المالية.

كما تمتد مهام المجموعة لتشمل مسئولية التخطيط وتحليلات الأداء المالي, ودعم اتخاذ القرار, والرقابة المالية, وإعداد التقارير المالية, فضلاً عن الوفاء بتقديم التقارير المطلوبة إلى الجهات الرقابية والتنظيمية والضرائب, وفقًا لأعلى مستويات الشفافية والنزاهة المالية. وتلتزم المجموعة بتطبيق معايير وقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك, وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من البنك المركزى المصري, إلى جانب تطبيق أفضل الممارسات العالمية في القطاع المصرفي.

أبرز تطورات عام ٢٠١٨

أحرز البنك خلال عام ٢٠١٨ العديد من النجاحات الملموسة عبر جميع القطاعات, ومن بينها المجموعة المالية التي لعبت دورًا فعّالا في دعم استراتيجية البنك التي تهدف إلى إعادة الهيكلة والنمو والتطوير الشامل. وقد مثلت المجموعة خلال العام القاطرة التي قادت البنك نحو صياغة خطة خمسية استراتيجية تعكس طموحات وأولويات النمو التي يتطلع البنك إلى تحقيقها. كما كان للمجموعة الدور الأكبر في إدارة وإعادة هيكلة الاستثمارات بالميزانية العمومية للبنك, وتحقيق التوازن بين منتجات البنك واستثماراته. واستحدثت المجموعة أيضًا آلية منحنى أسعار العائد (Transfer Pricing Mechanism) سعيًا لتعظيم هامش صافي العائد في ظل الاتجاه العام لتخفيض أسعار الفائدة.

واستكمالًا لجهود التطوير خلال ٢٠١٨, طوّرت مجموعة الشئون المالية أحدث أدوات التحليل المالي في عملها, وهو ما انعكس على سهولة تحديث تقارير الإدارة والتعامل الفعال مع مؤشرات الأداء. وشملت التطورات تحسين الإجراءات الخاصة بإعداد ورفع التقارير المالية وإسراع وتيرة إنجازها, والالتزام بنشر القوائم المالية في الوقت المحدد. كما قامت المجموعة بتحديث النظام الإلكتروني لإدارة وإعداد التقارير حتى يتسنى دعم عملية اتخاذ القرار بالتوازي مع تنفيذ استراتيجية تطوير النظام الأساسي للبنك لدعم جهود النمو. كما نجحت المجموعة في تنفيذ خطط إعادة هيكلتها الداخلية لتعزيز كفاءتها التشغيلية من خلال استقطاب أمهر الكفاءات والخبرات إلى صفوفها, في إطار تعزيز جهود التطوير الشامل التي يتبناها البنك.

الاستراتيجية

تتطلع المجموعة إلى ترسيخ مكانتها كشريك ذي ثقة يعمل على تنفيذ خطط البنك ويساهم بصورة فعالة في تحفيز النمو وتحقيق أهدافه الاستراتيجية. وتتبنى المجموعة عدة وسائل لتحقيق تلك الأهداف؛ من بينها: توفير الرؤى والتحليلات التي تدعم اتخاذ القرارات السليمة, وتبني المبادرات التي تعمل على تطوير الأداء وتعظيم العائد وضمان الإدارة الرشيدة لرأس المال والتكاليف. كما تولي المجموعة أهمية بالغة تجاه الامتثال للقواعد والضوابط المالية, والتواصل الفعال مع الجهات التنظيمية والمراجعين وأعضاء مجلس الإدارة.

وتتطلع الإدارة أيضًا إلى تعزيز وتطوير قدرات موظفيها لضمان قيامهم بالمهام المطلوبة باحترافية واقتدار, ودعم دورها الرئيسي كمستشار مالي لمجلس إدارة البنك ومختلف إداراته المتنوعة. كما تخطط المجموعة لاستحداث إدارة علاقات المستثمرين, لتقوم بمهام فتح قنوات التواصل مع المستثمرين.

الشركات التابعة

مليار جنيه مصري

١,٠

شهدت إيرادات البنك من الرسوم نموًا بمقدار الثلث خلال عام ٢٠١٨، بفضل ارتفاع حجم المعاملات وتعزيز هيكل الرسوم والأتعاب

بنك القاهرة الدولي أوغندا

يقدم بنك القاهرة الدولي أوغندا منصة بنكية متكاملة لتعزيز تواجد بنك القاهرة وترسيخ بصمته على الساحة الأفريقية فضلاً عن تقديم قاعدة انطلاق للعملاء من الشركات المصرية الراغبة في التوسع بأسواق الكوميسا

انطلقت أعمال بنك القاهرة الدولي أوغندا عام ١٩٩٥ في إطار استراتيجية بنك القاهرة للقيام بدور ريادي ليس داخل مصر فقط ولكن عبر أنحاء القارة الأفريقية. ويستفيد البنك من أواصر الصلة والروابط المتينة بين مجتمع الأعمال المصري ونظيره الأوغندي ويساهم في تسهيل حركة وتدفقات الاستثمار في الشركات والمشروعات الأوغندية من جانب أبرز المؤسسات المصرية. وتضم فروع شبكة بنك القاهرة الدولي أوغندا ٨ فروع في الوقت الحالي، حيث يربو فريق العمل على ١٤٠ موظف من أكفأ الخبراء المصرفيين. ويتخصص بنك القاهرة الدولي أوغندا في تقديم خدمات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من خدمات التجزئة المصرفية لما يقرب من ٢٦,٦٢١ عميل. يُعد بنك القاهرة المساهم الأكبر في بنك القاهرة الدولي أوغندا بحصة قدرها ٦٢,٣٣%, بينما يمتلك الحصة المتبقية كل من بنك مصر والبنك الأهلي المصري.

أبرز التطورات التشغيلية لعام ٢٠١٨

يعكف بنك القاهرة على تحويل بنك القاهرة الدولي أوغندا إلى منصة متكاملة لتعزيز أنشطته المصرفية والاستثمارية في منطقة شرق أفريقيا ودول "الكوميسا"، حيث يستهدف البنك توظيف مركزه الرائد في أوغندا باعتباره إحدى أكبر الأسواق الإفريقية لخلق مزيد من الفرص لعملائه في مصر على الصعيدين التجاري والاستثماري. ومن هذا المنطلق، يكثف بنك القاهرة من جهوده لتوسيع أنشطة بنك القاهرة الدولي في السوق الأوغندية التي تنفرد بمركزها الوطيد بين دول شرق أفريقيا، وخاصة في ظل الانتعاشة التي شهدها الاقتصاد الأوغندي خلال الفترة الأخيرة، حيث يعمل البنك على المشاركة بقوة في تقديم التسهيلات الائتمانية لمؤسسات القطاعين الخاص والعام.

وسعيًا لتعزيز الكفاءة التشغيلية والارتقاء بمؤشرات الأداء المالي، أجرى البنك عملية إعادة هيكلة شاملة خلال عام ٢٠١٨ شملت تعيين مجلس إدارة جديد يحظى أعضاؤه بخبرات واسعة النطاق في مختلف القطاعات وذلك لتوجيه دفة القيادة نحو خطة التوسع الاستراتيجي التي يتبناها البنك على مدار السنوات الخمس المقبلة، حيث يستهدف البنك بشكل أساسي توسيع نطاق عملياته في قطاعي الشركات وإدارة الثروات، إلى جانب تعزيز قدراتها التنافسية في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ولتحقيق تلك الأهداف وتنفيذ خطة النمو الاستراتيجي، استقطب البنك عددًا من ذوي الخبرات ومن بين ذلك تعيين عضو منتدب ومدير تنفيذي جديدين، حيث بدأ بنك القاهرة الدولي أوغندا بالفعل إحداث تغيير جذري في إجراءات الموافقة على منح منتجات التمويل بهدف تحسين جودة الأصول، وأيضًا الاستعانة بخدمات وكالات التحصيل في أوغندا لتعزيز معدلات الاسترداد.

وخلال عام ٢٠١٨ تبنى بنك القاهرة الدولي أوغندا استراتيجية نمو طويلة الأجل بهدف تعزيز كفاية رأس المال وتسهيل خطة البنك للتوسع في تقديم خدماته لقطاعات وشرائح عملاء جديدة. وانعكست تلك المستجدات بشكل إيجابي على أنشطة البنك خلال عام ٢٠١٨، حيث ارتفعت محفظة القروض لتسجل ٥٨,١٩ مليار شيلينغ أوغندي وهي زيادة بمقدار الربع تقريبًا مقارنة بالعام السابق، إلى جانب نمو نسبة القروض للودائع ٨ نقاط مئوية لتسجل ٧٢% خلال عام ٢٠١٨، مع نمو الودائع إلى ٨٠,٥٥ مليار شيلينغ أوغندي وهو ارتفاع سنوي بمعدل ٩%. علاوة على ذلك انعكس مردود التحسينات التشغيلية للبنك في تحسن معدل القروض للأصول مسجلًا ٤٦% بنهاية عام ٢٠١٨ مقارنة بـ٣٨% في المتوسط بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٧، وهي المؤشرات الأولية التي تبشر بنجاح مستقبلي واعد لخطط النمو والتوسع التي يتبناها البنك.

الاستراتيجية

يتطلع بنك القاهرة الدولي أوغندا إلى ترسيخ حضوره بقوة على الساحة الأفريقية خلال السنوات المقبلة، ومن ثمّ ترتكز استراتيجيته على ثلاثة محاور رئيسية لتعظيم حصته بسوق الائتمان الأوغندي كأحد الأولويات الرئيسية. يتمثل المحور الأول في تكثيف الجهود الرامية لاختراق قطاعي الائتمان وإدارة الثروات، وتنويع مصادر الإيرادات، فضلًا عن تعزيز الروابط مع البنك المركزي الأوغندي وهو الأمر الذي يمثل أولوية، في إطار سعي بنك القاهرة الدولي أوغندا لإحداث تغيير جذري على نموذج أعماله. أما المحور الثاني فيرتكز على تطوير باقة الخدمات والمنتجات عبر تحديث نظامه البنكي الرئيسي بما يتيح إعادة تشكيل الحلول المالية المقدمة مع تعزيز مؤشرات الكفاءة التشغيلية. كذلك من المقرر أن يواصل بنك

القاهرة الدولي أوغندا تعزيز حضوره وسط منافسيه ونقل مقره إلى مبنى جديد خلال عام ٢٠١٩, وذلك في إطار استراتيجية بنك القاهرة لتعزيز بصمته على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويعتمد المحور الأخير على تحقيق أقصى استفادة من الكفاءات والكوادر البشرية العاملة باعتبارهم القوة الدافعة لتحقيق النمو وتعظيم المردود الإيجابي للبنك, وهي غاية يعمل البنك على تحقيقها من خلال وضع خطط لاستقطاب المزيد من الكوادر من أصحاب المهارات وذوي الخبرة والكفاءة للعمل ضمن صفوفه, والحفاظ على الموارد البشرية القائمة وإمدادها بالدورات التدريبية التي ستنهض بمنظومة البنك ككل.

٥٨,٢ مليار شلن أوغندي

إجمالي محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية

يستفيد البنك من أواصر الصلة والروابط المتينة القائمة بين مجتمع الأعمال المصري ونظيره الأوغندي ويساهم في تسهيل حركة وتدفقات الاستثمار في الشركات والمشروعات الأوغندية من جانب أبرز المؤسسات المصرية

شركة كايرو للتأجير التمويلي

بادر بنك القاهرة بتأسيس شركة كايرو للتأجير التمويلي في إطار خطته لتحقيق التكامل بين المنتجات المقدمة وتعزيز باقة الخدمات لعملائه من الشركات

أسس بنك القاهرة شركة «كايرو للتأجير التمويلي» خلال مارس ٢٠١٨ كشركة تابعة مملوكة بالكامل للبنك، لتوفير منتجات وخدمات التأجير التمويلي المصممة خصيصًا لعملاء البنك من الشركات ومساعدتها في تحقيق التوسعات الرأسمالية المخططة بما في ذلك تنمية أصولها، سواء العقارات أو المصانع والآلات وأساطيل النقل وأنظمة تكنولوجيا المعلومات وغيرها من أوجه التوسعات الرأسمالية.

وقد بادر البنك بتأسيس شركة كايرو للتأجير التمويلي سعيًا لتعظيم مستوى التكامل بمنظومة الخدمات المصرفية المقدمة لعملائه من الشركات، وكذلك لتعزيز بصمته في سوق التأجير التمويلي التي تشهد نموًا مطردًا في مصر. وتنفرد الشركة عن نظرائها ومنافسيها بنموذج أعمالها المتطور واعتمادها على توظيف فريق من أكفأ خبراء التأجير التمويلي الذين تتمثل مهمتهم في سرعة الاستجابة لاحتياجات العملاء وسرعة اتخاذ قرارات التمويل، بالإضافة إلى تطوير الحلول الابتكارية لتعزيز تواجد الشركة في سوق التأجير التمويلي. علاوة على ذلك نجحت الشركة في ترسيخ مكانتها سريعًا، حيث لاقت قبولًا كبيرًا خلال فترة وجيزة من انطلاق عملياتها التشغيلية، كما تمكنت الشركة من تكوين قاعدة عملاء كبيرة من الشركات العاملة في أبرز القطاعات الاقتصادية في مصر.

وتعتمد شركة كايرو للتأجير التمويلي في خطتها الاستراتيجية على الدعم الذي تتلقاه من بنك القاهرة باعتباره أحد أكبر البنوك المصرية، وهو ما يوفر للشركة فرص تحقيق التكافؤ والتعاون الأمثل بين أنشطة البنك والأنشطة التشغيلية للشركة حتى تتمكن من إحداث نقلة نوعية في أدائها، وكذلك يساهم الدعم الذي يقدمه البنك للشركة في توجيه دفة قيادتها نحو سبل التوظيف الأمثل لمواردها وقدراتها بما يضمن تقديم خدمات ومنتجات ترقى لتطلعات العملاء، والمساهمة في إنجاح مساعيهم وتحقيق المردود الإيجابي المنتظر.

أبرز تطورات عام ٢٠١٨

حققت كايرو للتأجير التمويلي نجاحًا باهرًا خلال عام ٢٠١٨، الذي يمثل العام الأول لنشاطها، حيث بلغت نقطة تعادل الإيرادات والمصروفات خلال أول ثلاثة أشهر بفضل نمو أعمالها مباشرة بعد دخول السوق. وقد شهدت أنشطة الشركة نموًا ملحوظًا خلال الفترة ما بين انطلاقها ونهاية عام ٢٠١٨ ونجح فريق العمل المتمرس في تحقيق النمو وبما يعود على الشركة بأعلى مرود إيجابي. وقد عكفت الشركة على تبني الاستراتيجية الشاملة التي يطبقها بنك القاهرة من خلال اعتماد منظومة خدمات ومنتجات ترقى لتوقعات العملاء بما في ذلك مراحل الاستحداث والهيكلة وتغطية التمويلات. وعلى هذه الخلفية، دخلت الشركة في عدد من اتفاقيات التأجير التمويلي المباشرة وغير المباشرة بنهاية عام ٢٠١٨، وسجل صافي الربح بعد خصم الضرائب ٨,٩ مليون جنيه مصري، وهو ما يمثل نسبة ١٨% تقريبًا عائد على حقوق الملكية. ووسط ارتفاع حجم الأعمال خلال عام ٢٠١٨، تمكنت الشركة من اقتناص عقود بلغ إجمالي قيمتها ٥٨٨ مليون جنيه مصري، وتكوين قاعدة أصول بلغت قيمتها ٧٤٥ مليون جنيه.

وقد أثمرت نتائج عام ٢٠١٨ عن ترسيخ مكانة شركة كايرو للتأجير التمويلي بشكل سريع في السوق المصري الذي يشهد معدلات نمو مطردة. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى العناية الكبيرة التي توليها الشركة لعملية التوظيف التي تتسم بإجراءاتها الحاسمة وتستهدف استقطاب أكفأ الخبراء في القطاع. علاوة على ذلك، تخصص الشركة لفريق عملها المميز مجموعة من أحدث النظم التشغيلية لتعظيم الاستفادة من سرعة نمو أعمالها. ونتيجة لذلك، استفادت شركة كايرو للتأجير التمويلي من الإرث الضخم الذي يتمتع به بنك القاهرة وتبنيه لمعايير عالية الجودة في أنشطة التسهيلات الائتمانية، الأمر الذي ميزها على صعيد المنتجات والخدمات التي تقدمها لعملائها، وذلك بفضل سرعة اتخاذ القرارات وتنمية أعمال الشركة لتلبية الطلب المتزايد في السوق. وقد ارتكزت الشركة في نجاحها المبكر على عناصر أساسية شملت الإدارة الفعالة لمحفظة أعمالها وفريق عمل نشط وحملات التسويق واسعة النطاق، حيث تعتزم الشركة المضي قدمًا في تطبيق تلك العناصر باعتبارها وسائل رئيسية لتعزيز مكانتها وريادتها السوقية خلال الفترة المقبلة.

الاستراتيجية

تتطلع الشركة إلى مواصلة توظيف الدعم الكامل الذي تحصل عليه من بنك القاهرة من أجل إيصال رسالتها وتأدية دورها في تحقيق مردود اقتصادى كبير لجميع الأطراف ذات العلاقة، بالتوازي مع سعي البنك والتزامه الكبير تجاه تطوير هيكل شامل للمجموعة يعمل على تحقيق التكامل الأمثل بين المنتجات والخدمات المالية التي تحمل علامته التجارية، إضافة إلى مواصلة تخصيص الموارد اللازمة لتوسيع بصمته وحضوره في قطاع التمويل غير المصرفي.

كذلك, فإن النجاح الذي حققته الشركة خلال عامها الأول كان بمثابة قاعدة قوية للتوسع بقطاعات وشرائح ومناطق جغرافية جديدة. ونظرًا لمكانة العلامة التجارية التي بنتها الشركة على مدار العام الماضي واستمرار نمو حصتها السوقية, تعتزم الإدارة تعزيز تلك المكاسب وتحقيق أقصى استفادة منها خلال عام ٢٠١٩ مع مواصلة اتخاذ تدابير خفض التكاليف وزيادة مستوى الإنتاجية باعتبارهما العاملين الأهم في النجاح المحقق خلال الفترة الماضية. ومن أجل تحقيق استراتيجيتها, وضعت الشركة عدة أهداف لعام ٢٠١٩ تشمل إدخال منتجات ابتكارية جديدة في مجال التأجير التمويلي, الأمر الذي سيمنحها تفردًا بين الشركات المنافسة ويعزز من نموذج أعمالها. كما تشمل أهداف الشركة خلال المرحلة المقبلة الحصول على ترخيص لممارسة أنشطتها كمؤسسة مالية متكاملة, وذلك سعيًا لترسيخ مكانتها بشكل بارز في سوق التأجير التمويلي والتحول إلى أحد الكيانات الرائدة التابعة لبنك القاهرة.

٨,٩ مليون جنيه مصري

صافي الربح بعد خصم الضرائب في ٢٠١٨

بادر البنك بتأسيس شركة كايرو للتأجير التمويلي سعيًا لتعظيم مستوى التكامل بمنظومة الخدمات المصرفية المقدمة لعملائه من الشركات, وكذلك لتعزيز بصمته في سوق التأجير التمويلي التي تشهد نموًا مطردًا في مصر.

الحوكمة

مليار جنيه مصري

١٦٦

بلغ إجمالي الأصول ١٦٥,٧ مليار جنيه مصري
بنهاية ٢٠١٨, بنمو سنوي قدره ١٣%

الحوكمة

تتماشى أطر الحكومة التي يتبناها بنك القاهرة مع أفضل الممارسات المحلية والعالمية بما يضمن تطبيق إطار عمل يتسم بالشفافية والاستدامة والفاعلية, وبما يثمر عن تحقيق مردود إيجابي لجميع الأطراف ذات العلاقة

يعمل بنك القاهرة على الالتزام الكامل بجميع أطر حكومة الشركات وذلك اتساقًا مع استراتيجيته القائمة على تأمين مصالح الأطراف ذات العلاقة وضمان تحقيق النزاهة لعلامته التجارية, حيث يمتثل البنك للقوانين والمتطلبات التشريعية التي تحكم القطاع المصرفي, وتقضي بضرورة تطبيق جميع الموظفين أعلى المعايير الأخلاقية داخل مكان العمل. وعلى هذه الخلفية, اتخذ البنك عام ٢٠١٨ عدة خطوات لتعزيز أطر الحوكمة لديه متمثلة في تبني هياكل عمل واستراتيجيات جديدة لتقديم الدعم لمجلس الإدارة, والإدارة التنفيذية, ولجنة الحوكمة والترشيحات.

يؤمن البنك أن اتباع نهج رصين لمبادئ الحوكمة هو السبيل إلى تحقيق النجاح على جميع الأصعدة, بالنظر إلى ما يوفره من حماية لمصالح العملاء والمساهمين والموظفين والمجتمعات المحيطة. وقد انعكس حرص البنك على تبني معايير النزاهة في خلق ثقافة مؤسسية تحفز جميع العاملين على أداء المهام المنوطة بهم بفاعلية واقتدار بدءًا من أعضاء مجلس الإدارة مرورًا بالمدراء التنفيذيين وصولًا إلى موظفي الفروع المتعاملين مع العملاء. بالتوازي مع ذلك, يشدد البنك على تطبيق نظم حوكمة صارمة لما تجنيه من ثمار عدة من بينها ارتفاع القيمة السوقية للمؤسسات المالية الملتزمة بمعايير الحكومة والشفافية عن القيمة الاسمية. علاوة على ذلك, فإن دمج بنك القاهرة لأعلى معايير مبادئ النزاهة والسلوك الأخلاقي في عملياته التشغيلية يمنحه القدرة على لعب دور فعال في تحقيق التنمية المستقرة والمستدامة لقطاع مصرفي يتسم بالشفافية وأعلى المعايير الأخلاقية وخاليًا من الفساد.

مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة بنك القاهرة من ثمانية أعضاء, هم رئيس مجلس الإدارة ونائبين له إضافة إلى خمسة أعضاء مستقلين غير تنفيذين, حيث يبذل جميع الأعضاء قصارى جهدهم لتدعيم أنشطة البنك وضمان امتثاله للقوانين والتشريعات وتحقيق النمو الذي يتطلع إليه كمؤسسة مصرفية رائدة. وينصب تركيز مجلس الإدارة على صياغة القيم والاستراتيجيات والسياسيات الرئيسية والأطر التي تقود البنك نحو تحقيق النجاح على المدى البعيد, حيث يقوم كل عضو بدوره بما يضمن الإشراف على تطبيق الاستراتيجية الرئيسية, وقيادة البنك, وإدارة المخاطر. كذلك يعتز البنك بتركيبة مجلس الإدارة الذي يذخر بكفاءات وقيادات شبابية من خلفيات متنوعة وهي ميزة ينفرد بها البنك في الساحة المصرفية المصرية, علمًا بأن اثنين فقط من أعضائه عملوا في قطاع المصارف, في حين يحظى بقية الأعضاء بخبرات في شتى المجالات, وهو ما يضع أمام البنك مزيجًا من الرؤى المتنوعة, بما يساهم في تحقيق رؤيته الثاقبة, وتمنح الإدارة القدرة والمرونة على اتخاذ القرارات الصائبة.

- **طارق فايد,** رئيس مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذي
- **عمرو الشافعي,** نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي
- **حازم حجازي,** نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي
- **أمل عصمت,** عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
- **تامر وجيه,** عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
- **رامي البرعي,** عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
- **وائل زيادة,** عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
- **أشرف بكري,** عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

لجان مجلس الإدارة عام ٢٠١٨

شكل مجلس إدارة بنك القاهرة خمس لجان ومنحها تفويضًا يحدد اختصاصاتها ومتطلبات التشكيل, وذلك حرصًا منه على أداء مسئولياته على الوجه الأمثل. وتعقد اللجان اجتماعات دورية طوال العام واجتماعات ذات صلة حسبما تقتضي الضرورة, من أجل مساعدة مجلس الإدارة على الإيفاء بالتزاماته بفاعلية واقتدار.

لجنة المراجعة

تقوم لجنة المراجعة بمساعدة مجلس الإدارة بممارسة دوره الرقابي فيما يتعلق بإعداد ورفع التقارير المالية وأنظمة الرقابة الداخلية. كما تشرف اللجنة على عمليتي المراجعة الداخلية والخارجية، وتطبيق معايير الامتثال. وقد عقدت اللجنة ٩ اجتماعات خلال عام ٢٠١٨ بمشاركة :

- **وائل زيادة،** عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
- **رامي البرعي،** عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
- **أمل عصمت،** عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

اللجنة التنفيذية

تختص اللجنة التنفيذية بدارسة واتخاذ القرارات بشأن التمويل والتسهيلات الائتمانية في إطار الصلاحيات المخولة للجنة تطبيقًا لقواعد تقديم الائتمان التي يضعها البنك، إلى جانب دراسة واتخذا القرارات بشأن المساهمات في رؤوس أموال الشركات :

- **طارق فايد،** رئيس مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذي
- **عمرو الشافعي،** نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي
- **حازم حجازي،** نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي
- **هالة القصار،** رئيس مجموعة المخاطر
- **سهى التركي،** رئيس مجموعة الشئون المالية
- **محمد علي،** رئيس مجموعة الخزانة وأسواق المال

لجنة إدارة المخاطر

تقوم لجنة إدارة المخاطر بالبنك بالإشراف على تقييم المخاطر وإداراتها، وتحرص على ضمان الامتثال لسياسيات واستراتيجيات المخاطر التي أقرها مجلس الإدارة. وقد عقدت اللجنة ٤ اجتماعات خلال عام ٢٠١٨ بمشاركة:

- **أمل عصمت،** عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
- **وائل زيادة،** عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
- **أشرف بكري،** عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

لجنة الأجور والمكافآت

تختص لجنة الأجور والمكافآت بتقديم الاستشارات حول تحديد المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والمسئولين التنفيذيين. وتعمل اللجنة على التأكد من مطابقة سياسات المكافآت للأهداف الاستراتيجية التي وضعها البنك، ومساعدة الإدارة في توظيف واستقطاب ذوي الكفاءة والموهبة من العاملين بالقطاع المصرفي. وقد عقدت اللجنة ٤ اجتماعات خلال عام ٢٠١٨ بمشاركة:

- **أشرف بكري،** عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
- **رامي البرعي،** عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
- **تامر وجيه،** عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

لجنة الحوكمة والترشيحات

ينصب عمل لجنة الحوكمة والترشيحات على مساعدة مجلس الإدارة في إحكام الرقابة على نظام ومبادئ الحوكمة إلى جانب تعزيز ثقافة عمل تلتزم بتلك المبادئ وتتسم بالنزاهة. كما تساهم اللجنة في تحديد وتقديم قائمة بالمرشحين لشغل المناصب الإدارية. وقد عقدت اللجنة اجتماعين خلال عام ٢٠١٨ بمشاركة:

- **رامي البرعي،** عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
- **تامر وجيه،** عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
- **وائل زيادة،** عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

إدارة المخاطر

تُشكل مجموعة إدارة المخاطر ركيزة أساسية في استراتيجية البنك لتحقيق النمو المستدام، إلى جانب صياغة استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر تتسق مع الخطة الاستراتيجية للبنك، فضلًا حماية البنك من كافة المخاطر

ينفرد بنك القاهرة بكونه دائما في طليعة المؤسسات الساعية نحو التطور وتبني أفضل المعايير العالمية بما يحقق أقصى مردود إيجابي لأعماله المتنوعة، ومن بين ذلك مبادرة بنك القاهرة بتأسيس مجموعة إدارة المخاطر عام ٢٠٠٩، وذلك قبل إصدار البنك المركزي قراره بتطبيق سياسات الحوكمة الموحدة التي تشكل الإطار الحاكم للقطاع المصرفي في مصر. ويحرص بنك القاهرة على رصد وتقييم وإدارة المخاطر المحتملة التي قد تمثل عراقيل أمام سير الأعمال اليومية داخل البنك أو تنفيذ الاستراتيجيات التطلعية التي يعكف على تنفيذها، وتطبيق أفضل الممارسات الدولية، ووضع وتطوير أحدث سياسات وأطر إدارة المخاطر المتوافقة مع كافة القوانين واللوائح التنظيمية، وينطبق ذلك على جميع القطاعات التشغيلية بما في ذلك الإدارات الرئيسية وخطوط الدعم وشبكة الفروع وغيرها. ويعتمد البنك على فريق من ذوي الخبرة ممن يشكلون عماد مجموعة إدارة المخاطر ويتولون مسئولية وضع السياسات والإجراءات والأطر الاسترشادية التي تحدد آليات سير العمل في جميع إدارات البنك وصياغة نهج يضمن تحقيق الشفافية والاستدامة وكذلك المعايير والضوابط المهنية في العمل.

تعتبر إدارة المخاطر مسئولية كل موظف داخل بنك القاهرة، حيث يضطلع مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية بمهام رصد المخاطر التي تواجه العمليات التشغيلية من أجل خلق توازن فعال بين معالجة المخاطر والوصول لمستوى الإيرادات المستهدف، وهو هدف تسعى إدارة البنك لتحقيقه من خلال صياغة إطار شامل يتضمن السياسيات والإجراءات التي تساهم في تحجيم المخاطر وتعزز في ذات الوقت استراتيجية البنك للتحكم بتلك المخاطر. ويتيح ذلك لمجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية ممارسة الرقابة الفعالة على العمليات الإدارية وأطر المخاطر.

وانطلاقًا من قناعته الراسخة بأن فريق العمل هو رأس المال الحقيقي والأساس الداعم لنجاح ونمو أعمال البنك، كثف بنك القاهرة من جهوده لتعزيز استراتيجية التحول من خلال توسيع نطاق برامج التدريب الخاصة بالتعريف بالمخاطر والتعامل معها بين الموظفين عبر جميع المستويات الإدارية وتكوين ثقافة وعي بالمخاطر داخل البنك. وقد حرصت الإدارة على تدعيم تلك الثقافة بشكل دائم إيمانًا منها بأن العاملين هم خط الدفاع الأول ضد المخاطر. ولتحقيق تلك الغاية؛ يحرص البنك على تشجيع العاملين على الاطلاع وضرورة الإحاطة بكل ما يمت للمخاطر بصلة، ومن ثمّ أسس البنك عدة قنوات داخلية يمكن للموظفين من خلالها التعرف على قواعد السلوك المهني واستراتيجيات المخاطر، ونطاق المخاطر المقبولة، وإجراءات الامتثال.

لقد أثبتت خلاصة خبرات بنك القاهرة أن الإدارة الفعالة للمخاطر تتطلب تطبيق المبادئ التالية:

- الدراية بالمخاطر: والذي يتضمن تثقيف وتعريف جميع أفراد فريق العمل بالمخاطر وطرق وآليات الإبلاغ عنها للإدارات المعنية.
- مراقبة وإدارة المخاطر: ويشمل توصيف المخاطر وتصنيفها وتقييمها وسبل إدارتها عبر كافة دوائر الأعمال والقطاعات التشغيلية.

يتجلى دور مجموعة إدارة المخاطر في توجيه ومتابعة مستوى التعرض المقبول وفقًا لخطط الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. وتتولى المجموعة إجراء تحليل شامل لكافة المخاطر التي تواجه البنك بما في ذلك مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية. كما تختص مجموعة إدارة المخاطر بإمداد الإدارة التنفيذية بالمعلومات والبيانات والتحليلات التي تغذي نظام قياس المخاطر لدى البنك. وبالتالي يحرص بنك القاهرة على امتلاك وتوظيف كافة الأدوات والنظم المتطورة والفعالة لدعم مجموعة إدارة المخاطر في تنفيذ المهام المنوطة بها على أكمل وجه.

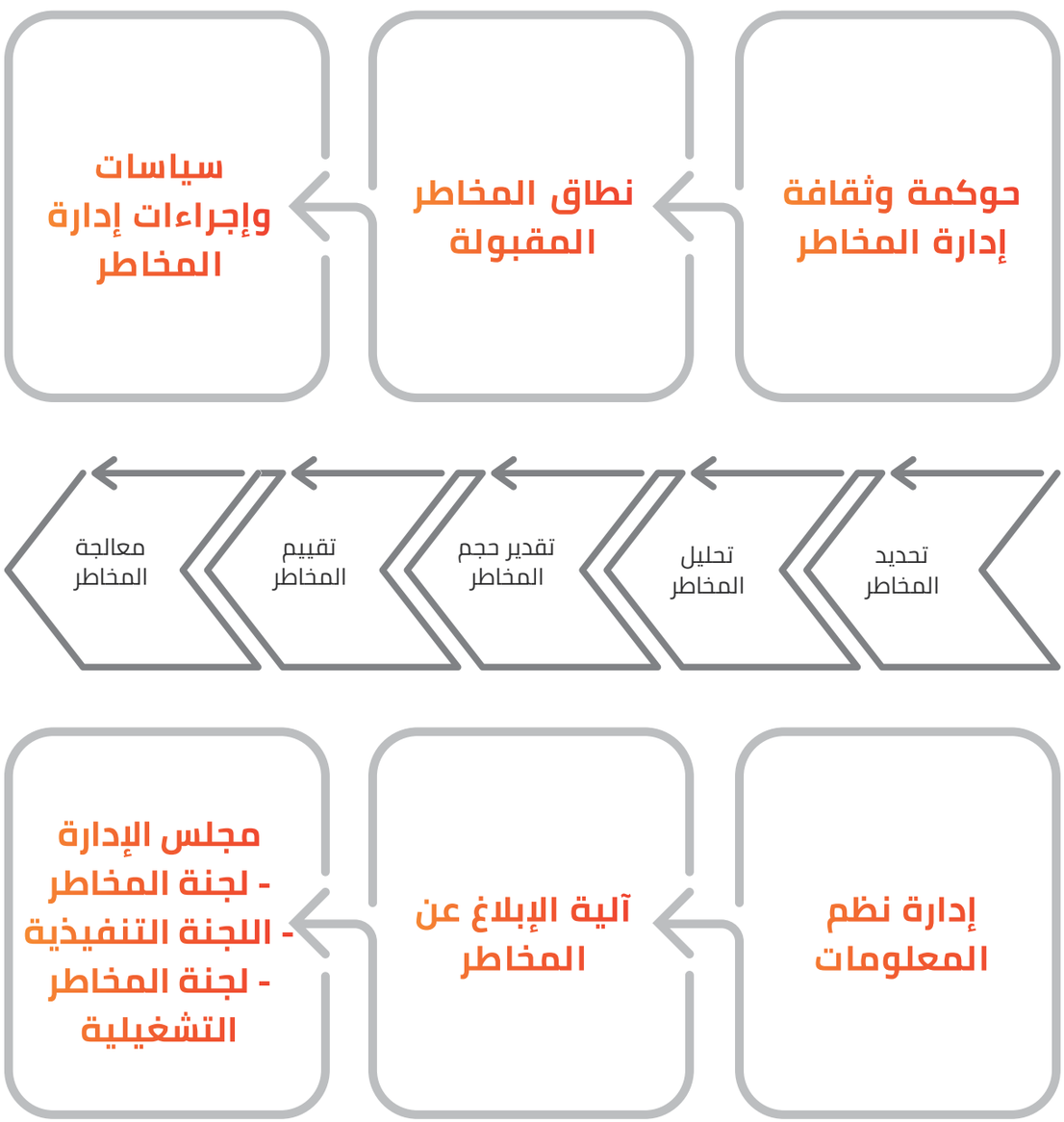
حوكمة وثقافة إدارة المخاطر
نطاق المخاطر المقبولة
سياسات وإجراءات إدارة المخاطر
تحديد المخاطر
تحليل المخاطر
تقدير حجم المخاطر
تقييم المخاطر
معالجة المخاطر
إدارة نظم المعلومات
آلية الإبلاغ عن المخاطر
مجلس الإدارة
- لجنة المخاطر
- اللجنة التنفيذية
- لجنة المخاطر التشغيلية

نظام حوكمة مجموعة إدارة المخاطر

عوامل المخاطر

تتضمن العوامل المحفزة للمخاطر على سبيل المثال لا الحصر:

- المناخ الاقتصادي
- السياسات التي تفرضها الجهات التنظيمية أو الحكومية
- اتجاهات السوق أو المنافسين
- القرارات التنفيذية
- أخطاء العمليات أو التنفيذ
- قضايا الغش والاحتيال الداخلي أو الخارجي
- الاختراقات الأمنية لشبكات تكنولوجيا المعلومات
- الكوارث أو الأزمات الطبيعية

يحظى بنك القاهرة بخطة استراتيجية محكمة لإدارة المخاطر، تتضمن خطوط دفاعية مصممة بعناية لصد المخاطر وفق أحدث التقنيات والمعايير، حيث يعمل خط الدفاع الأول على صد المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها البنك، إلى جانب تحديدها وتصنيفها من خلال قاعدة بيانات مركزية وفق عملية منتظمة تتضمن إجراء مراجعة مستمرة تحسبًا لأية مخاطر مادية محتملة، أما خط الدفاع الثاني فيقوم على الاستعراض المنهجي للمخاطر المحددة من قبل خط الدفاع الأول وإجراء تحليل لقاعدة البيانات المركزية، ليخرج بنتائج موحدة ومدققة على مستوى كافة قطاعات البنك، وذلك لعرضها أمام لجنة المخاطر والإدارة التنفيذية للبنك.

وقد أثمرت خطة التطوير التي نفذتها مجموعة إدارة المخاطرة عن تحول المجموعة إلى أداة البنك الرئيسية التي تقوم من خلالها بالكشف المبكر عن المخاطر المحتملة وتقييمها بدقة ومن ثم اتخاذ أسرع الإجراءات المناسبة لتحجيمها.

أنواع المخاطر

قام البنك بجمع وتصنيف المخاطر الرئيسية المحتملة على النحو التالي:

المخاطر الائتمانية

تعمل إدارة المخاطر الائتمانية على رصد وقياس وإدارة المخاطر الائتمانية في جميع دوائر أعمال البنك وقطاعاته التشغيلية، وتستخدم الإدارة في ذلك عدة أدوات ومناهج علمية مدروسة لقياس المخاطر الائتمانية، والتي يتم من خلالها تقدير احتمالية تخلف الأطراف المقابل عن سداد التزاماتها وتوقع تعرضهم لأية مخاطر محتملة. ويختلف المنهج المتبع لقياس المخاطر الائتمانية بحسب عدة عوامل، يأتي على رأسها أنواع الأصول، ومؤشرات قياس المخاطر، وإدارة المخاطر، وعمليات التحصيل.

وفي إطار التفويض الممنوح له لتنفيذ مراجعات دورية للجدارة الائتمانية لقاعدة العملاء، يعمل بنك القاهرة على توظيف نظام Obligor لتصنيف المخاطر من أجل إصدار تصنيف للمخاطر يعكس الجدارة الائتمانية لكل عميل واحتمالية تخلفه عن سداد الالتزامات وذلك وفقًا لمؤشرات مالية وتقييمات نوعية وتحليل عوامل الاقتصاد الكلي. بالإضافة إلى ذلك، يحرص البنك على تطبيق أفضل الممارسات الدولية وأحدث ما وصلت إليه معايير ونظم إدارة المخاطر في القطاع المصرفي، إلى جانب تلبية متطلبات اتفاقية بازل للرقابة المصرفية التي تلزم البنوك بإجراء مراجعات دورية للجدارة الائتمانية لعملاء البنك للتأكد من أهليتهم لتلقي تسهيلات ائتمانية، وهي الآليات التي تمكن من البنك من رصد أي مؤشرات سلبية قد تتطلب اتخاذ إجراء وقائي.

بالتوازي مع ذلك، تعمل مجموعة إدارة المخاطر على رصد أي تهديدات محتملة من خلال تفعيل نظام الإنذار المبكر (EWS) لتخفيف حدة الأزمات التي قد تنشأ عن تعثر العملاء في سداد التزاماتهم، حيث يغطي النظام العديد من مؤشرات الأداء الرئيسية المالية وغير المالية التي تشمل العملاء ومجالات العمل المتصلة بهم، بما يساهم في وضع إجراءات ملائمة لكل حالة على حدة.

وقد أدخل بنك القاهرة عدة تحسينات على السياسات والممارسات المعنية بالحفاظ على استقلالية ونزاهة إجراءات الموافقة على منح التسهيلات الائتمانية وعملية اتخاذ القرار. وبصورة أوضح؛ تضع هذه السياسات أسس وقواعد الموافقة على منح التسهيلات الائتمانية وفق عملية منهجية تضمن دقة تقييم المخاطر الائتمانية وشروط الموافقة على منح التسهيلات الائتمانية، والمراقبة والمراجعة الدورية للكشف عن المخاطر الائتمانية المحتملة وإدارتها بشكل فعال على مختلف مستويات المعاملات. وتضع تلك السياسات إطارًا يحدد المسئوليات المختلفة والتي تتضمن تسمية المعنيين باعتماد التسهيلات الائتمانية، وتوضيح مستويات المخاطر المقبولة، ومنهج تصنيف المخاطر، ومؤشرات مراجعة المحفظة، وإرساء المبادئ التوجيهية لإدارة مخاطر تعثر السداد.

ونظرًا للأهمية البالغة للمخاطر الائتمانية، فقد وضعت إدارة البنك إطارًا ملزمًا لإدارة المخاطر الائتمانية في مختلف دوائر الأعمال والقطاعات التشغيلية، والذي يتضمن تحديد نطاق المخاطر المقبولة، والحدود الائتمانية المسموحة، والإجراءات والسياسات الواجب تطبيقها في مختلف المعاملات وعبر كافة دوائر الأعمال، والتي تتضمن الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب المؤسسات المالية، والمؤسسات المالية غير المصرفية، والعملاء الأفراد، والشركات متناهية الصغير. كما تقوم الإدارة بإجراء مراجعات دورية لمختلف المحافظ واختبارات التحمّل، والتحديث المستمر لتقييمات المخاطر وآليات تصنيفها.

المخاطر السوقية

ترصد إدارة المخاطر السوقية مردود المتغيرات السوقية على الميزانية العمومية للبنك, حيث تتبع الإدارة رئيس مجموعة إدارة المخاطر مباشرة. وينصب محور اهتمام الإدارة على تسهيل اتخاذ قرارت تحقق أقصى عائد مقابل أقل المخاطر, مع خفض نسبة التقلبات الحادثة في الأداء التشغيلي. بموازة ذلك, وضعت الإدارة الأطر والسياسات المتعلقة بالمخاطر السوقية, لتقوم من خلالها برصد حركة التجارة والاستثمار بالأسواق.

مخاطر السيولة

تهدف إدارة مخاطر السيولة بصورة رئيسية إلى تقييم وقياس ورصد مخاطر السيولة في مختلف القطاعات التشغيلية. كما تعمل الإدارة على تنفيذ استراتيجية البنك المتمثلة في الحفاظ على التمويل الكافي لتغطية أصول العملاء بصورة كاملة, وتوفير التدفقات النقدية والأصول السائلة عالية الجودة, وحماية البنك من مخاطر نقص السيولة في أوقات الأزمات.

المخاطر التشغيلية

ترتبط المخاطر التشغيلية بصورة رئيسية بعدم كفاية أو فشل الإجراءات الداخلية والعنصر البشري والأنظمة أو نتيجة لأحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية.

من ثم؛ تعد إدارة المخاطر التشغيلية سمة أساسية للممارسة السليمة لإدارة المخاطر لدى بنك القاهرة على مختلف الأنشطة, حيث تسعى الإدارة حثيثًا إلى منع كافة الأسباب التي تؤدي إلى المخاطر التشغيلية والتي تتضمن أعمال الاحتيال, أو توقف العمليات, أو الاختراقات التي تتعرض لها شبكات المعلومات, أو إخلال العاملين بالسياسات المطبقة, أو عدم الامتثال إلى القوانين واللوائح المنظمة, أو تقاعس الموردين عن أداء التزاماتهم بموجب شروط التعاقد. وتعمل الإدارة على تفادي تلك العوائق التي يمكن أن تتسبب في خسائر مالية, أو قانونية أو فرض غرامات وغيرها من الأضرار التي قد تقع على المؤسسة.

ويعتمد بنك القاهرة في تعامله مع المخاطر التشغيلية على آليات ذات معايير محددة تعمل على السيطرة على المخاطر من خلال عملية تقييم ذاتية دقيقة لها, والتي يتم تنفيذها عبر مختلف القطاعات التشغيلية وفقًا للمعايير التي وضعتها إدارة المخاطر التشغيلية بالبنك. وتهدف هذه الآليات إلى تحديد وتقييم وتحجيم وإدارة المخاطر التشغيلية. حيث يتم خلال عملية التقييم الذاتي للمخاطر؛ تحديد المخاطر التشغيلية المحتملة في أنشطة كافة قطاعات البنك, ومن ثم معالجة الثغرات أو أوجه القصور التي يمكن أن تؤدي إليها, فضلاً عن تحديد الإجراءات التصحيحية اللازمة لتقليل المخاطر المحتملة.

وإضافةً إلى عملية التقييم الذاتي, يقوم البنك برصد الأسباب التي أدت أو قد تؤدي إلى حدوث خسائر ناتجة عن المخاطر التشغيلية. كما يقوم مسئولو القطاعات التشغيلية بتحليل أسباب الخسائر لتقييم أداء الضوابط الرقابية, وبالتالي الوقوف على سبل معالجة أي قصور.

وتضطلع إدارة المخاطر التشغيلية بالرقابة على مختلف الأنشطة, كما تقوم أيضًا بإجراء تقييمات مستقلة للوقائع أو المجالات التي قد تتسبب في المخاطر التشغيلية الناشئة أو الكبيرة, كما تقوم بمراقبة كافة الأنشطة والإجراءات والممارسات الجديدة لتحديد وتقييم المخاطر المحتملة قبل تنفيذ إجراءات المعالجة.

مخاطر تعهيد الخدمات لأطراف خارجية

تقوم إدارة مخاطر تعهيد الخدمات لأطراف خارجية بالتأكد من التزام الجهات الخارجية المتعهدة بتقديم الخدمات -والتي من بينها شركات تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات- بالمعايير المحددة لضمان استمرارية الأعمال وعدم التسبب في أي تعطل أو تأثير سلبي على أدائها. وقد طور البنك من المعايير والسياسات المتبعة لتعهيد الخدمات لأطراف خارجية, لفحص واختيار وتقييم الخدمات التي يحتاج البنك تعهيدها لأطراف خارجية, والإعداد الدقيق لعقود التعهيد وضمان الحفاظ على سرية المعلومات, ومستوى الخدمة المقدمة, لإدارة أي مخاطر قانونية محتملة والحفاظ على معايير جودة الخدمة المقدمة. كما تتضمن هذه السياسات إجراء تقييم منتظم لموردي الخدمات.

مخاطر أمن تكنولوجيا المعلومات

تعد إدارة مخاطر أمن تكنولوجيا المعلومات إحدى ركائز إدارة المخاطر بالبنك والتي يجري تطوير إجراءاتها وسياساتها باستمرار, حيث يخصص بنك القاهرة موارد كبيرة لضمان حماية واستمرارية تحسين وتطوير البنية الرقمية والتكنولوجية للبنك.

وقد تم تصميم جدار أمني متطور لحماية أنظمة البنك الرقمية والتكنولوجية من الاختراقات التي تقوم بها جهات غير مشروعة لمحاولة الوصول إلى معلومات البنك السرية أو قواعد البيانات أو تعطيل الخدمات أو تخريبها أو إضعافها وغيرها من الأضرار الأخرى. ويوظف البنك استثمارات كبيرة في سبيل تعزيز قدرات خطوط دفاعه الأمنية التكنولوجية, لضمان تطويرها باستمرار لصد مختلف مخاطر أمن تكنولوجيا المعلومات, وتعزيز الخطوط الدفاعية, والقدرة على مواجهة أية تهديدات محتملة لأمن تكنولوجيا المعلومات.

يضطلع فريق إدارة المخاطر برصد ومراجعة المخاطر المحتملة وتحديث قاعدة البيانات الخاصة بها بشكل دوري.

تأثيرات المخاطر

قد تتسبب بعض المخاطر في ظهور بعض النتائج السلبية المادية مثل: انخفاض الأرباح ورأس المال, أو تراجع التدفقات النقدية, أو التسبب في غرامات أو عقوبات. وقد ينتج عن تلك المخاطر مردود سلبي معنوي مثل: التأثير على سمعة المؤسسة, أو خسارة بعض العملاء, أو فرض إجراءات تنظيمية وتنفيذية.

نطاق المخاطر المقبولة

اتساقًا مع استراتيجيته لتجنب المخاطر, يحتفظ بنك القاهرة بمجموعة من الإجراءات الصارمة لموائمة مدى التوافق بين مستوى المخاطر المقبولة مع خطط واستراتيجيات البنك وكذلك متطلبات إدارة رأس المال. ويقوم البنك بتطبيق نظام التقييم الداخلي لكافية رأس المال (ICAAP) للتأكد من توافر رأس المال والسيولة اللازمة لتغطية واستيعاب نطاق المخاطر المقبولة.

كما يقوم البنك بإجراءات اختبارات ضغط دورية وهي بمثابة محاكاة لعدة سيناريوهات افتراضية تقيس قدرة القاعدة الرأسمالية وقدرة البنك على استيعاب الخسائر والصدمات, حيث تتولى الإدارة العليا الإشراف على كافة مراحل الاختبار لضمان توظيف النتائج المعطاة بالشكل الأمثل وبما يحقق مردودًا إيجابيًا فيما يخص عملية التخطيط المستقبلي لإدارة رأس المال.

إلى جانب ذلك, يستخدم بنك القاهرة معايير قبول المخاطر الائتمانية في الأسواق المستهدفة (TMRACs) لعملائه بالقطاعات الاقتصادية الكبرى من أجل التعامل الأفضل مع محفظة المخاطر, حيث يساهم تطبيق تلك المعايير في تعزيز إدارة المخاطر الائتمانية للبنك وتوجيه موارده نحو الأسواق المستهدفة.

نوع المخاطر	إجراءات الرصد والإدارة	الأدوات
مخاطر ائتمانية	يحرص البنك على ضمان تمتع العملاء المدينين بجدارة ائتمانية قوية وامتلاك ضمانات ملائمة	▪ نظام الإنذار المبكر (EWS) ▪ نظام (Obligor) لتصنيف المخاطر ▪ تصنيف المخاطر ▪ توقعات التخلف عن السداد (PDs) ▪ معايير قبول مخاطر الأسواق المستهدفة (TMRACs) ▪ مراقبة تركز المحفظة الائتمانية والحدود المسموح بها
المخاطر السوقية	يرصد ويحلل البنك حركة الأسواق التي يعمل بها لتقييم المعطيات السوقية التي يمكن أن تؤثر على المقومات المالية للعملاء	▪ توقع أسعار الفائدة والعملات الأجنبية ▪ اختبارات الضغط لأسعار الفائدة ▪ إدارة مخاطر سعر الفائدة لغير أغراض المتاجرة (IRRBB) ▪ استخدام منهج فجوة الاستحقاق لقياس مخاطر سعر الفائدة (Maturity GAPs)
المخاطر التشغيلية	يتمتع البنك بالمرونة اللازمة والملائمة لرصد الأزمات المحتملة والتكيف معها بالإضافة إلى القدرة على حماية البيانات	▪ قياس مؤشرات المخاطر الرئيسية ▪ مراقبة التقييم الذاتي للمخاطر ▪ خريطة شدة المخاطر ▪ إجراءات التحوط في حال فقد قاعدة البيانات
مخاطر التركيز	يتبع البنك استراتيجية متوازنة تجاه التعرض للمخاطر في محفظة القروض والائتمان	▪ معايير قبول مخاطر الأسواق المستهدفة (TMRACs) ▪ مراقبة تركز المحفظة والحدود المسموح بها ▪ قياس مخاطر التركز الفردي ▪ عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)
مخاطر السيولة	يلتزم البنك بمراقبة كفاية رأس المال بدقة للتأكد قدرته على تلبية الالتزامات قصيرة وطويلة الأجل, واختبار آثار عدة سيناريوهات متوقعة على قوة السيولة النقدية للبنك	▪ احتساب نسبة صافي الموارد المالية المستقرة (NSFR) ▪ احتساب نسبة تغطية السيولة (LCR) ▪ نظام اختبار ضغوط السيولة

أبرز تطورات عام ٢٠١٨

تمكن بنك القاهرة خلال عام ٢٠١٨ من إعادة هيكلة أطر إدارة المخاطر بما يتسق مع الاستراتيجية الجديدة التي يتبناها, حيث شملت عملية إعادة الهيكلة تحديثًا للإجراءات الداخلية واستحداث مؤشرات رئيسية للمخاطر, وإشارات الإنذار المبكر, ومعايير قبول المخاطر الائتمانية في الأسواق المستهدفة (TMRACs), وتعزيز قطاع الأمن المعلوماتي.

كما طبقت إدارة المخاطر نظام مؤشر موديز لتحليل المخاطر "Analyst Moody's Risk" وتوظيف نظام "Obligor" لتصنيف المخاطر وفقًا لمتطلبات لنظامي "IFRS٩" و"ICAAP". إضافة إلى انتقاله من نموذج سابق لتوقعات التخلف عن السداد PDs إلى نموذج آخر جديد أكثر تطورًا, حيث توفر تلك الأدوات معايير قياسية نشطة حول تأثر العمليات التشغيلية للبنك بالعوامل المتداخلة التي تتسم بها القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وقد استكملت إدارة المخاطر خطتها لإدارة مخاطر السيولة, علاوة على الوفاء بمتطلبات بازل ٣ لإدارة مخاطر سعر الفائدة لغير أغراض المتاجرة (IRRBB).

من جانبه, عمل فريق إدارة المخاطر المخاطر التشغيلية على استكمال إجراءات مراقبة التقييم الذاتي للمخاطر, وتوظيف نظام مؤشر المخاطر الرئيسية "KRIs", ووضع سياسات لضبط تعهيد الخدمات لمصادر وجهات خارجية. ويأتي على رأس إنجازات الإدارة استحداث برنامج توعية جديد عبر المؤسسة يهدف إلى الارتقاء بمستوى وعي فريق العمل بالمخاطر التشغيلية. كما استحدثت إدارة المخاطر التشغيلية نظامًا تكنولوجيًا لرصد الأسباب التي أدت إلى حدوث خسائر عبر شبكة معلومات داخلية نظام داخلي على شبكة الإنترنت مع تحديد أدوار المستخدمين وإعداد التقارير بصورة آلية, فضلاً عن إعداد خطة سنوية لضمان استمرارية الأعمال BCP السنوي وإجراء اختبارات الإخلاء.

وقد شهد عام ٢٠١٨ نقلة نوعية استهدفت الارتقاء بمستوى الوعي بأهمية أمن تكنولوجيا المعلومات للبنك, وتوظيف أحدث تدابير وتقنيات حماية أمن المعلومات. وقد تم إنشاء مركز عمليات أمن المعلومات, فضلاً عن استحداث خطوط دفاعية قوية وأحدث الحلول الأمنية لحماية البريد الإلكتروني وشبكة الإنترنت والموقع الإلكتروني للبنك. من ثم كان ٢٠١٨ هو عام بناء الأسس الصلبة, إيذانًا بانطلاق أقوى مؤسسة مصرفية رقمية لعام ٢٠١٩.

الاستراتيجية

يعتزم بنك القاهرة خلال عام ٢٠١٩ البناء على النجاحات المحققة ومن بين ذلك التركيز بقوة على الأمن المعلوماتي وحماية البيانات باعتبارها جزء محوري من عملية إدارة المخاطر. كذلك من المتوقع أن تلعب العمليات المصرفية عبر المنصات الرقمية دورًا رئيسيًا ضمن خطة التحول التي يتبناها البنك, خاصة مع تنميته لعمليات التمويل متناهي الصغر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة, وذلك مع سعيه نحو التحول لمؤسسة رقمية عصرية تطبق أفضل المعايير والممارسات المعمول بها عالميًا. علاوة على ذلك, يتوقع البنك أن يزداد دور تحليل البيانات وبناء نماذج تشغيلية لإدارة المخاطر خلال الفترة المقبلة, خاصة مع الدور الحيوي الذي تلعبه التحليلات في توفير توقعات اقتصادية ملائمة, وعمل الدراسات التي تدفع البنك نحو تعظيم المردود الإيجابي لكافة الأطراف ذات العلاقة.

يضطلع مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية بمهام رصد المخاطر التي تواجه العمليات التشغيلية من أجل خلق توازن فعال بين معالجة المخاطر والوصول لمستوى الإيرادات المستهدف.

الالتزام

تخضع أعمال بنك القاهرة لحزمة من الأطر والسياسيات والإجراءات التي صِيغت بعناية لمواكبة وتطبيق أفضل الممارسات العالمية وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة بجميع قطاعات البنك

تعمل مجموعة الالتزام ببنك القاهرة على نحو مستقل، وهي مسئولة عن تحديد وتقييم مخاطر الالتزام وإعداد التقارير ورفع التوصيات حول المخاطر التي قد تنطوي على عقوبات تشريعية وقانونية، أو تسفر عن خسائر مالية، أو تضر بسمعة البنك نتيجة الإخفاق في الالتزام بالقوانين والأحكام المنظمة لأعمال البنك. وتخضع نظم وأعمال مجموعة الالتزام المصرفي لحزمة من الأطر والسياسيات والإجراءات التي صِيغت بعناية لمواكبة وتطبيق أفضل الممارسات العالمية وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة بجميع قطاعات البنك.

تخضع مجموعة الالتزام لإشراف مباشر من قبل رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس، حيث تضطلع بمهام وصلاحيات التعامل بفاعلية وكفاءة مع مسائل الانضباط المتصلة بجميع أنشطة البنك. وتقوم لجنة المراجعة بإقرار الخطط السنوية لمجموعة الالتزام المصرفي مع الإشراف على تنفيذها وفقًا لتعليمات البنك المركزي وميثاق الالتزام الخاص ببنك القاهرة. كما تقوم مجموعة الالتزام بإعداد تقارير ربع سنوية حول قضايا الالتزام والتجاوزات والإجراءات التصحيحية المتخذة بشأنها وتلتزم برفع تلك التقارير للجنة المراجعة ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، وهو ما يهدف لإبقاء جميع الإدارات على دراية واطلاع دائم بأحدث المستجدات الخاصة التي تسترعي انتباههم فيما يتعلق بسياسات الالتزام ومسائل الانضباط. وتكثف المجموعة أيضًا تعاونها مع إدارتي تقييم المخاطر والرقابة الداخلية لإمداد البنك بأدوات التحوط ضد مخاطر الالتزام.

ويُعد دليل الالتزام الخاص ببنك القاهرة الأداة الرئيسية لترسيخ أطر الالتزام المصرفي والسياسات المتبعة لتنفيذها مع التأكد من مراعاة تلك السياسات والإجراءات للضوابط والتشريعات والقواعد التنظيمية، ومراجعتها بشكل دائم للتأكد من مواكبتها لأفضل الممارسات العالمية والمحلية ذات الصلة. ومن بين أهم الصلاحيات التي تختص بها مجموعة الالتزام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML)، وذلك بالنظر إلى ضخامة حجم المعاملات المصرفية العابرة للحدود التي يجريها البنك. ومن ثمّ، تركز المجموعة على مراقبة ورصد أنشطة حسابات العملاء المتعاملين مع جهات أو أشخاص على قوائم المراقبة أو دول مدرجة بقوائم العقوبات، كما تركز على استحداث وتبني مجموعة واسعة النطاق من أطر الالتزام المتعلقة بمكافحة جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب عبر مختلف العمليات والأنشطة التشغيلية بالبنك. كذلك تسعى المجموعة لضمان تطبيق التزام البنك بكافة القواعد المنظمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك كافة الاتفاقيات الدولية.

أبرز تطورات عام ٢٠١٨

أحرزت مجموعة الالتزام المصرفي تقدمًا ملحوظًا على صعيد تعزيز المواثيق الفردية وأطر الحكومة الشاملة خلال عام ٢٠١٨. وقد تمثلت تلك الجهود في تقديم كافة أشكال الدعم والمساندة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة ولجنة الحوكمة لإعادة صياغة المبادئ الاسترشادية لنظام الحوكمة وتفصيلها وفق المتطلبات التنظيمية والتشريعية عبر مختلف الأنشطة التشغيلية. ونجح البنك خلال عام ٢٠١٨ في اجتياز اختبار خارجي لضمان الجودة بالتعاون مع شركة برايس ووترهاوس كوبرز (PwC) المتخصصة في مراجعة الحسابات، بما في ذلك اختبار الفحص FATCA، وذلك في إطار مساعي البنك لتعزيز الممارسات والمعايير المتبعة في القطاع المصرفية وخاصة فيما يتعلق بإعداد ورفع التقارير الخارجية.

الاستراتيجية

تعتزم مجموعة الالتزام خلال ٢٠١٩ مواصلة جهود تعزيز الكفاءة وتطوير أطر رفع التقارير وتسريع وتيرة اتخاذ الخطوات التصحيحية. بالإضافة إلى ذلك، ستكثف الإدارة من عمليات تحديث أطر وسياسات الامتثال وفقًا لأفضل المعايير الدولية، مع توعية العاملين بشأن مسائل الامتثال الرئيسية في إطار حماية البنك من المخاطر والالتزامات. وبالتعاون مع مجموعة إدارة المخاطر ببنك القاهرة، تخطط مجموعة الالتزام التوسع بالبرامج والدورات التدريبية الموجهة لدعم ثقافة الالتزام وإدارة المخاطر في كافة الإدارات والقطاعات التشغيلية.

المراجعة الداخلية

تقوم مجموعة المراجعة الداخلية بضمان امتثال البنك لأفضل المعايير والممارسات المصرفية المعمول بها محليًا وعالميًا, ومراجعة السياسات والإجراءات عبر مختلف فروع البنك والشركات التابعة

تشكل مجموعة المراجعة الداخلية أحد أركان نظام الرقابة على أعمال بنك القاهرة, حيث تختص المجموعة بضمان تنفيذ كافة العمليات التشغيلية للبنك وفقًا لأفضل الممارسات القانونية والمهنية, من خلال توفير الضمانات المستقلة والموضوعية لجميع الأطراف ذات العلاقة. ويتولى الإشراف المباشر على المجموعة كلًا من لجنة المراجعة ورئيس مجلس الإدارة, وهو ما يضمن امتثال البنك للقواعد التنظيمية واللوائح الداخلية وغيرها من السياسيات والمبادئ الاسترشادية الداعمة لاستراتيجية البنك وتبنيه لنموذج أعمال قائم على الشفافية والسعي الحثيث نحو تطوير كافة العمليات التشغيلية بشكل مستدام.

وتعمل المجموعة على تطبيق أحدث ما وصلت إليه الممارسات الدولية في إعداد وتحديث ورفع التقارير حول سياسات البنك وإجراءاته الداخلية, مع تقديم المشورة ومراجعة معايير تقييم المخاطر ومستوى التعرض المقبول وكذلك المتابعة الدورية لآليات العمل بجميع إدارات وقطاعات البنك. كما تختص المجموعة بتوفير كافة المعلومات وتقديم التوصيات حول صلاحية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية, والمخاطر التشغيلية والحوكمة, حيث تضطلع بوضع تقييمات مجدية وموثوقة أمام الإدارة التنفيذية حتى تكون قادرة على معالجة المخاطر الطارئة, واتخاذ القرارات الاستراتيجية, وكذلك صياغة استراتيجية البنك على المدى البعيد.

وتختص المجموعة أيضًا بالتأكد من التزام البنك بالتنفيذ والتوثيق والامتثال لأفضل الممارسات المتبعة عالميًا في مجال المراجعة الداخلية بالشكل الملائم, حيث يقوم على تنفيذ تلك المهام فريق من أكفأ الخبراء المختارين بعناية من ذوي المهارات والمؤهلات التخصصية. وتتنوع خبرات الموظفين في المجموعة ما بين المراجعين المكلفين بمهام ذات طبيعة عامة, وآخرين متخصصون في القطاعات المختلفة, وجميعهم مدعمين بالأدوات والوسائل اللازمة لإجراء المراجعات التحليلية والتقييمات عبر مختلف العمليات التشغيلية للبنك.

أبرز تطورات عام ٢٠١٨

ركزت مجموعة المراجعة الداخلية خلال عام ٢٠١٨ على تنمية وتعزيز القدرات والخبرات المتراكمة طوال الفترة الماضية فيما يخص جوانب المراجعة, إلى جانب العمل على تنفيذ استراتيجية البنك وضمان تطبيق المعايير الداخلية والحوكمة والامتثال المتبعة دوليًا. بالتوازي مع ذلك, صاغت المجموعة خطة سنوية تتصف بالمرونة والفاعلية في إطار إعادة تنظيم البنك لأجندته الداخلية, حيث تم مراجعة وتعديل الخطة خلال العام لتتماشى مع المتغيرات على الصعيدين الداخلي والخارجي.

كما عملت مجموعة المراجعة الداخلية على المتابعة الفعالة لنظم إدارة المخاطر من أجل ضمان كفاءة أهداف ومعايير تقييم المخاطر ورصد ما استجد من مخاطر محتملة خلال عام ٢٠١٨. وقامت المجموعة كذلك بمراجعة أعمال العديد من الوظائف الرئيسية داخل البنك بما في ذلك التأكد من فاعلية نظام الرقابة ومراعاة ما ينطبق به من سياسات تنظيمية ورقابية, علاوة على ضمان التوظيف الأمثل للموارد ونظم الحاسب الآلي, وجودة المحفظة الائتمانية, وغيرها من المسائل ذات العلاقة.

بالتوزي مع ذلك, قام مسئولو مجموعة المراجعة الداخلية بإجراء المتابعة الدورية وإجراء تحقيقات وعمليات تفتيش في الفروع والمقرات وغيرها من مهام المراجعة الإضافية المسندة إليهم من قبل مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والإدارة التنفيذية, وذلك لخلق ثقافة امتثال فعالة داخل قطاعات وإدارات وفروع البنك. كما عكفت المجموعة على توفير الدورات والبرامج التدريبة اللازمة لتأهيل جميع الموظفين والتأكد من درايتهم التامة بأفضل ممارسات الحوكمة ومبادئ النزاهة والقوانين الحكومية المنظمة لعمل المؤسسات المالية.

وتقوم مجموعة المراجعة الداخلية بتنسيق جهودها مع جهات رقابية أخرى بما في ذلك المراجعين الخارجيين, لضمان وجود رقابة فعالة تدعم البنك في تنفيذ خطط إعادة الهيكلة والتنظيم الداخلي.

الاستراتيجية

يعتزم بنك القاهرة اتخاذ عدة خطوات لتحسين قدرات مجموعة المراجعة الداخلية خلال السنوات الثلاث المقبلة, وذلك في إطار التحول الاستراتيجي إلى مؤسسة عصرية وجديدة كليًا. وتشمل تلك الخطط استحداث إطار عمل منهجي يستند إلى تقييم المخاطر ويكون بمثابة إطار حاكم للمنظومة بأكملها, إضافة إلى استحداث قسم مراجعة

لنظم وأعمال تكنولوجيا المعلومات في إطار استراتيجية التحول الرقمي للبنك. ولتحقيق تلك الجهود, يقوم البنك بتوفير العديد من الدورات والبرامج التدريبية المتكاملة لموظفي مجموعة المراجعة الداخلية بغرض تعزيز وتنمية ما يحظى به الفريق من خبرات ومهارات تخصصية, ويشمل ذلك شهادات المدقق الداخلي المعتمد (CIA), ومدقق نظم المعلومات المعتمد (CISA), مكافة الاحتيال (CFE), مراجعة الجودة (CQA), بالإضافة إلى برامج ودورات التدريب على الائتمان. ويعكس ذلك حرص البنك على تعزيز تنمية خبرات الموظفين وترسيخ ثقافة الشاملة لرصد المخاطر وتعزيز الرقابة, وخاصة فيما يتعلق بنظم كشف ومكافحة الممارسات الاحتيالية. ويعمل البنك أيضًا على تسهيل عملية التنسيق والتكامل بين الأقسام الرقابية المختلفة داخل البنك, وتحسين وظائف الإدارة الداخلية, والبناء على سجله الحافل بالنجاحات في هذا المضمار الحيوي.

> تختص المجموعة بالتأكد من التزام البنك بالتنفيذ والتوثيق والامتثال لأفضل الممارسات المتبعة عالميًا في مجال المراجعة الداخلية وأطر الحوكمة وإدارة المخاطر بالشكل الملائم.

الاستدامة والمسئولية الاجتماعية

دعم الاقتصاد المصري

يسعى بنك القاهرة على مدار ستة عقود نحو دعم المجتمعات التي يعمل بها, وخلق الفرص الواعدة, وإفساح المجال لشريحة كبيرة من المجتمع المصري للازدهار

انطلاقًا من مكانته الرائدة كأحد أعراق البنوك في القطاع المصرفي, عمل بنك القاهرة على توجيه جهوده وأنشطته لخدمة المجتمعات التي يعمل بها والارتقاء بمستواها اجتماعيًا واقتصاديًا, باعتباره نموذجًا يحتذي به بين مجتمع البنوك العاملة في مصر, وخاصة في مجالات المسئولية الاجتماعية للشركات وممارسات التنمية المستدامة.

يعد بنك القاهرة من البنوك الرائدة فى مجال التمويل متناهى الصغر حيث نجح بنك القاهرة في تأسيس موقع بارز له في ساحة التمويل متناهي الصغر من خلال جهود التطوير التي يبذلها لخدمة السوق المصري. بالإضافة إلى ذلك انضم البنك إلى جهود البنك المركزي في مبادرته لتعزيز الشمول المالي وتلبية الطلب المتزايد على المنتجات والخدمات المصرفية, فضلًا عن تقديم تلك الخدمات للشرائح السكانية غير المتعاملة مع البنوك, مستفيدًا من الحلول الرقمية المتطورة التي يوفرها, علاوة على توظيف شبكة فروعه وقنوات التوزيع واسعة الانتشار للوصول إلى المناطق النائية. ويركز البنك في جهوده على دعم مشروعات المرأة والشباب ورواد الأعمال, لزيادة دخولهم, وتوفير فرص العمل, بما يسهم في دعم التنمية المستدامة في مصر..

الاستثمار في تطوير المجتمعات المحيطة

تستهدف البرامج التي طورها البنك في إطار المسئولية الاجتماعية للشركات تقديم الخدمات للفئات الأكثر احتياجًا عبر مختلف المحافظات, حيث حرص مسئولو البنك على أن تكون تلك البرامج متسقة ومتكاملة مع رؤية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي تتبناها الحكومة المصرية, سعيًا لتعظيم المردود الإيجابي لتلك البرامج.

وبالتوازي مع ذلك, انضم البنك إلى عضوية مبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC) منذ عام ٢٠١٦ وهي أكبر مبادرة تطوعية عالمية في مجال التنمية المستدامة, حيث قام البنك بإعادة تنظيم ممارساته الداخلية وإجراءاته التشغيلية لتستوفي المبادئ العشرة لتلك المبادرة التي تركز على حقوق الإنسان, ومعايير العمل العادلة, والاستدامة البيئية ومكافحة الفساد.

حقوق الإنسان ومعايير العمل العادل

تمثل جهود البنك في خلق بيئة عمل آمنة وعادلة لكافة الموظفين شهادةً على التزام المؤسسة بحقوق الإنسان ومعايير العمل العادل , حيث يوفر البنك رواتب وأجور تنافسية ويقوم بمراجعة وتعديل هياكل الرواتب والمكافآت للتعويض عن آثار التضخم. بالإضافة إلى ذلك, وسع البنك نطاق الرعاية الصحية لتشمل جميع العاملين وأسرهم ووضعها على رأس أولوياته. كما يحرص البنك على خلق تجربة عمل إيجابية للعاملين وإمدادهم بكل الوسائل المعينة على إنجاح مساعيهم وتنفيذ المهام الموكلة لهم باحترافية واقتدار, من خلال توفير أحدث نظم التدريب المتكاملة والمتنوعة لكل الإدارات, إضافة إلى تحديث الدورات التدريبة لتتماشى مع المعايير الدولية القائمة, وأيضًا أدخل البنك عام ٢٠١٨ مراجعات على إجراءات تقييم أداء الموظفين, من أجل رفع قدراتهم وتمكينهم من تحقيق طموحاتهم على الصعيد المهني.

واستكمالًا لتلك الجهود, يحرص بنك القاهرة أشد الحرص على خلق بيئة عمل صحية يتمتع فيها كافة الموظفين بفرص متساوية لتحقيق طموحاتهم. كما يحظر البنك كافة أشكال التمييز سواء كان ذلك على أساس العنصر أو اللون أو العرق أو الجنس أو العمر أو الدين أو الحالة الاجتماعية أو الإعاقة, كما يمنع البنك منعًا باتًا التحرش داخل أو خارج مكان العمل. وبالتوازي مع ما تنص عليه القوانين المصرية ومعايير حقوق الإنسان, يدين البنك كافة أشكال العمالة القسرية وعمالة الأطفال, حيث يحرص البنك في هذا الإطار على أن يتمتع جميع موظفيه بالحقوق والمسئوليات التي ينص عليها القانون.

وقد قام البنك بتعزيز مبدأ المساواة ودعم حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تركيب ممرات دخول وخروج منحدرة لتسهيل تعاملات مستخدمي الكراسي المتحركة وذلك في حوالي ٣٠% من الفروع, مع خطط لتوسيع تلك الجهود مستقبلًا.

ولتوطيد أواصر الصداقة والتواصل بين العاملين في البنك, تعمل جمعية الخدمات للعاملين ببنك القاهرة على تنظيم أنشطة اجتماعية بشكل دوري, بينما تقوم لجنة الرياضة بتنسيق الجهود لتشكيل ٤٧ فريقًا من ٧٥٠ موظفًا للمشاركة في جولات رياضية متنوعة طوال العام.

.

تقليص البصمة البيئية

يسعى بنك القاهرة للوفاء بالتزاماته تجاه البيئة من خلال اتخاذ خطوات ملموسة تؤدي إلى تحقيق الاستدامة البيئية عبر جميع الأنشطة التشغيلية وتقليص البصمة الكربونية بشكل مباشر وغير مباشر. كما يلتزم البنك وجميع الأطراف ذوي العلاقة بالمبادئ التوجيهية في مجال البيئة عبر جميع أنشطته اليومية, وذلك لترسيخ مكانته كمؤسسة رائدة تطبق أفضل ممارسات البيئية. ولهذا الغرض, يقوم البنك بمراقبة كل الأنظمة التكنولوجية والأجهزة الإلكترونية بجميع الفروع وإجراء تحديث دوري لها لتحقيق أقصى استفادة من الطاقة المستعملة وخفض الانبعاثات الناجمة عنها. كما يعكف البنك في الوقت الراهن على الاستبدال التدريجي لمصادر الإضاءة الحالية بأخرى تعتمد على تقنية الإضاءة LED بكافة فروعه عبر مختلف المحافظات, فضلًا عن بحث إمكانية التحول إلى الطاقة الشمسية, كما قام البنك بتركيب نوافذ ذو طبقات زجاجية مزدوجة في المقر الرئيسي, فضلًا عن تركيب أجهزة تكييف حاصلة على شهادة المعيار الدولي لفاعلية استخدام الطاقة للمنتجات الاستهلاكية Energy Star.

ويواصل البنك تبني عدة أساليب تساهم في الحفاظ على البيئة من خلال تبني الحلول الرقمية, إلى جانب الاعتماد على موردين متخصصين لاعادة تدوير محابر الطابعات بجميع الأفرع والمقرات.

بالإضافة إلى ذلك, يقوم البنك باستعمال أنظمة سباكة صديقة للبيئة داخل مرافق البنك بما يساهم في ترشيد استهلاك المياه والطاقة, إلى جانب التعاون مع إحدى شركات إدارة المخلفات للحد من آثار الأنشطة التشغيلية على البيئة.

ونفذ البنك عدة مبادرات للترويج للتنمية المستدامة في إطار استراتيجية المسئولية الاجتماعية للشركات, حيث لعب البنك دورًا محوريًا في دعم سكان منطقة حلوان لتطوير مشروع لزراعة أسطح المنازل. بالإضافة إلى ذلك قام بنك القاهرة, الرائد في أنشطة التمويل متناهي الصغر في مصر, بتمويل شراء مركبات ثلاثية العجلات لعدد من ذوي الاحتياجات الخاصة لتشغيلها وتوفير دخل مستدام لهم.

مكافحة الفساد

يسعى البنك جاهدًا لحماية العاملين من كافة أشكال الفساد, ومن ثمّ أسس نهجًا حازمًا وثقافة امتثال بالقوانين المصرية وتشريعات البنك المركزي وقام بدمجها في أطر الحوكمة التي يتبناها, وألزم جميع العاملين بالالتزام الصارم بكل بند فيها. ويشدد البنك على ضرورة مشاركة جميع العاملين في برامج التدريب الخاصة بالامتثال والحوكمة ومكافحة غسيل الأموال التي تعقد بشكل دوري, إلى جانب تقديم شرح وافي عن ميثاق أخلاقيات المهنة وسياسة الإبلاغ عن المخالفات وسياسة مكافحة غسيل الأموال.

المسئولية الاجتماعية للشركات

على مدار سنوات طوال, قام بنك القاهرة بدعم العديد من مشروعات المسئولية الاجتماعية للشركات, وقام بتنفيذ مبادرات لدعم الشرائح السكانية الأكثر احتياجًا في مختلف محافظات مصر, وشملت مجالات التعليم, والأمن الغذائي, والثقافة, والتدريب المهني, والتنمية الاقتصادية, والبنية الأساسية, والشباب, والمرأة, وذوي الاحتياجات الخاصة. كما أولى البنك اهتمامًا خاصًا بالتنمية المستدامة باعتبارها عنصرًا رئيسيًا في الشراكات والمشروعات التي يقوم بتمويلها, وقد ظهر أثر ذلك في نسج علاقات طويلة المدى مع المجتمعات المحيطة والشركاء الذي يقدمون العون له في تحقيق تلك الأهداف.

٣٦٦ ألف

مستفيد من برامج المسئولية الاجتماعية للشركات خلال عام ٢٠١٨

مبادرات الرعاية الصحية

يعمل البنك على الارتقاء بمنظومة الرعاية الصحية في مصر, وذلك من خلال تقديم تبرعات منتظمة على هيئة معدات طبية ومنح تمويلات للمستشفيات ومقدمي خدمات الرعاية الصحية في جميع أنحاء مصر لشراء معدات طبية متطورة. ولا يقف دور البنك عند ذلك, بل يقوم بمتابعة دقيقة لمسار عمل الأجهزة والمعدات والتأكد من حصول الأطباء المشغلين لها على التدريب اللازم لاستخدامها بالشكل الأمثل, إلى جانب متابعة صيانتها لضمان استمرارها في توفير الراحة للمرضى.

وتظهر هذه الجهود في الدعم الذي قدمه البنك خلال عام ٢٠١٨ لمبادرات مكافحة السرطان عن طريق شراء أجهزة تصوير الثدي الإشعاعي لمساعدة المنظمات غير الحكومية في توفير خدمة الكشف المبكر وعلاج سرطان الثدي للسيدات, علاوة على تمويل دراسات بحثية أجراها مستشفى سرطان الأطفال. ويعتز البنك برعايته لماراثون عقد في مدينة الإسماعيلية بهدف جمع أموال لصالح بناء مستشفى جديد لعلاج السرطان. كما قام البنك بتوفير التمويل لإنشاء وحدة عناية مركزة بداخل أول مستشفى متخصص في علاج ضحايا الحروق في مصر.

وشملت جهود البنك في هذا الإطار أيضًا التعاون مع منظمة غير حكومية رائدة لإطلاق أول مستشفى عائم في مصر, والذي جاب محافظات الصعيد وقدم خدماته الصحية للنساء والأطفال لعلاج أمراض مثل فقر الدم وسرطان الثدي وغيرها من الأمراض.

بنك القاهرة خلال عام ٢٠١٨

فريق العمل

الالتزام تجاه الموظفين

- تطوير المواهب وتشجيع تبني المهارات القيادية
- اختيار سفراء للعلامة التجارية
- خلق بيئة تفاعلية للموظفين
- ترسيخ التعاون بين مسئولي الإدارة
- إنشاء بيئة عمل آمنة
- المعاملة العادلة وحرية النشاط النقابي

العملاء

شراكة مميزة مع العملاء

- توفير منتجات و خدمات ابتكارية
- نسج علاقات دائمة
- الحفاظ علي ولاء العملاء
- الشمول المالي

المسئولية المجتمعية

خدمة المجتمع

- العمل المنضبط و مراعاه الجوانب الأخلاقية
- دعم مبادرات الرعاية الصحية و التعليم و الاقتصاد المصري
- دعم ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال مبادرات الشمول المالي
- حماية الثقافة و التراث
- تطوير المجتمع المصري وخدمة القرى المفتقرة للخدمات

البيئة

مراعاة الاستدامة البيئية

- دمج عناصر الاستدامة بجميع العمليات التشغيلية وتقليص البصمة البيئية
- تعزيز كفاءة استخدام الطاقة و خفض الانبعاثات الكربونية
- تقليص استهلاك الطاقة و الماء
- دعم مبادرات الطاقة الشمسية
- زيادة المساحات الخضراء فوق أسطح المنازل

١٨٢٥

مستفيدًا من القوافل الطبية

٦٥٠

عدد الماشية التي تم توفير العلاج لها عبر القوافل البيطرية

٦٤٠

تم إمدادهم بدورات تدريب مهني

دعم المبادرات التعليمية

يعمل البنك على أن تكون استراتيجيته للتنمية المستدامة متوافقة مع «خطة رؤية مصر ٢٠٣٠»، حيث يسعى البنك لتعزيز التنمية الشاملة من خلال دعم المشروعات والمبادرات التي تسهم في تعزيز الازدهار، وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

وتزداد قناعة البنك يومًا بعد يوم بأن المردود الإيجابي للتعليم يمثل القوة الرئيسية التي تحقق التنمية الاقتصادية وعنصرًا أساسيًا في تحقيق الازدهار، وهي العوامل التي كانت دافعًا وراء إنشاء البنك لعدة برامج ومنح دراسية لعدد من الطلاب لاستكمال دراستهم بجامعات النيل وزويل وجنوب الوادي وأسيوط وغيرها.

وقام البنك منذ عام ٢٠١٦ بتقديم منح كاملة لخمسة طلاب سنويًا للالتحاق بجامعة النيل، بالإضافة إلى تقديم ٢٥ منحة عام ٢٠١٨ بجامعة زويل، حيث يدرس المستفيدون تخصصات تكنولوجيا النانو وغيرها من العلوم الابتكارية للمرة الأولى.

بالإضافة إلى ذلك، تبنى بنك القاهرة مفهومًا جديدًا يتمثل في دعم مبادرات إنشاء وتعزيز المدارس المجتمعية بهدف توفير تجربة تعليم فعالة لطلاب المرحلة الابتدائية للقاطنين في مناطق نائية في مختلف المحافظات، حيث قد البنك التمويل اللازم لتعليم ٣٠ طالبًا بمدارس مجتمعية في محافظة الفيوم.

قوافل الخير

في إطار مسئولياته تجاه التنمية المجتمعية، يقوم فريق المسئولية الاجتماعية للشركات كل عام برصد المناطق ذات معدلات الفقر المرتفعة والأكثر احتياجًا للدعم، حيث نظم البنك عدة قوافل خيرية للسنة السادسة على التوالي خلال شهر رمضان وفصل الشتاء، للمساهمة في القضاء على الجوع وتخفيف حدة الفقر، وتحسين أوضاع مرافق الإسكان عبر مختلف المناطق في مصر.

وقد شهد عام ٢٠١٨ قيام البنك بتوزيع شنط رمضان على ألفي أسرة وتكفل بمصروفات علاج ١٠٠ عملية جراحية لغير القادرين، في إطار مبادرة قوافل الخير، والتي شملت أيضًا بناء أسقف خمسين منزلًا وتوصيل مياه الشرب لأكثر من ٦٠ منزل آخر في محافظات أسوان وقنا والمنيا وبني سويف. وتأتي هذه الجهود من خلال تطوع موظفي البنك في قوافل الخير والقيام بتوزيع الشنط للمحتاجين وتقديم الدعم لذوي الحاجة.

٢٨٨

منحة تعليمية كاملة لطلاب

٢٣٩

منزلًا تم تجديدها

٢٠٠

منزلًا تم توصيلها بخطوط مياه الشرب النظيفة

التنمية المستدامة في قرية القرعان

يعتز بنك القاهرة بمساهمته في تطوير مشروع للتنمية المستدامة لتحسين وإثراء حياة سكان قرية القرعان بمحافظة سوهاج في صعيد مصر, حيث وضع البنك ضمن أهدافه لذلك المشروع تحسين الظروف المعيشية لسكان القرية من خلال تطوير البنى الأساسية للمرافق الخدمية والمدارس والمستشفيات وتوفير التدريب المهني للشرائح المستهدفة بتلك المبادرة.

وعلى هذه الخلفية, أجرى البنك تقييمًا للمناطق الأكثر احتياجا للدعم في القرية وبناءً عليه قام بتجديد ٨٩ منزلًا آيلًا للسقوط, و تركيب أسقف جديدة, وإدخال الطاقة الكهربية لبعض المنازل وبناء دورات مياه, بالتوازي مع مد خط أنابيب بطول ٢,٦ كيلو متر لإيصال ماء الشرب النظيف لأكثر من ٢٠٠ منزل. بالإضافة إلى تلك الجهود, قام البنك بتمويل عملية التجديد الكلي للمدرسة الابتدائية بالقرية وتجهيز الفصول الدراسية بما يلزم من أدوات وأجهزة. وشملت الجهود التي قام بها البنك بناء وحدتين للرعاية الصحية مجهزة بالإمدادات الطبية اللازمة لعلاج العديد من الأمراض وحالات الطوارئ. كما يعتزم البنك تنظيم عدة قوافل طبية مرتين في العام لإجراء فحوصات مجانية, وتقديم الدواء اللازم للمحتاجين, وإجراء جراحات, إضافة إلى تنظيم قوافل بيطرية لتوفير علاج للماشية, التي تُعد مصدرًا أساسيًا للدخل والغذاء في قرية القرعان.

وقد أثمر ذلك التطوير المهم للموارد البشرية بإحدى أفقر المناطق في مصر عن تدريب ٧٣ معلمًا ضمن سبع مدارس ابتدائية في قرية القرعان ومحيطها. كما يعتزم البنك توفير الدعم الفني المنتظم لطاقم وحدات الرعاية الصحية الجديدة طوال عام بعد إطلاقها. كما ساهمت مبادرة البنك في توفير التدريب المهني لحوالي ١٤٠ رجل وامرأة وأكسبتهم المهارات اللازمة لتوفير دخل مادي ملائم, من خلال العمل في مجالات السباكة وتركيبات الكهرباء وأجهزة تكييف الهواء.

المبادرات الاقتصادية

يحظى بنك القاهرة بمكانة مرموقة في أنشطة التمويل متناهي الصغر, الأمر الذي ساهم صياغة استراتيجية البنك الخاصة بمبادرات المسئولية الاجتماعية للشركات لتركز على التوظيف وخلق فرص العمل وبرامج التدريب والتعليم المهني. وقد نجحت جهود البنك في خفض معدلات البطالة في محافظة سوهاج بصعيد مصر من خلال توفير فرص عمل في مجال الحرف اليدوية لـ ٥٠٠ شاب. كذلك قام البنك بتمويل مشروعات لعدد من ذوي الاحتياجات الخاصة بموجب مبادرته للتمويل متناهي الصغر الهادفة لتعزيز الاكتفاء الذاتي ماليًا.

الشراكات من أجل تنمية مستدامة

لا تنحصر جهود بنك القاهرة في تطبيق معايير التنمية المستدامة على ما يطلقه من مبادرات داخلية فحسب, بل يمد البنك يده قدر المستطاع لمنظمات أخرى لتعظيم المردود الإيجابي لتلك المبادرات, إلى جانب إحداث ترابط مشترك مع المشروعات العالمية والمحلية الأوسع نطاقًا والتي تتصدى للمشاكل البيئية والاقتصادية والاجتماعية الملحة. ففي عام ٢٠١٦, انضم بنك

١٠

مستفيدًا من مشروعات مدرة للدخل

٧٣

معلمًا حصلوا على دورات تدريبية

القاهرة إلى مبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC)- وهي أكبر مبادرة تطوعية للمسئولية الاجتماعية للشركات ويبلغ عدد أعضائها ١٠ آلاف من شتى أنحاء العالم, في إطار سعيه للالتزام بأفضل الممارسات المتبعة في ذلك المجال, حيث صاغ البنك استراتيجيته للتنمية المستدامة وطور عملياته التشغيلية لتتواءم مع المبادئ العشرة للمبادرة العالمية والتي تركز على مجالات حقوق الإنسان ومعايير العمل العادل والاستدامة البيئية, ومكافحة الفساد. كما يعتز البنك بعضويته في اتحاد بنوك مصر منذ أكثر من عقد, وهو التحالف المصرفي الذي يهدف إلى تحسين حياة المصريين بشكل شامل ويراعي التنمية المستدامة في المجتمعات الأكثر احتياجًا.

وإدراكًا منه لدوره الفاعل في مجتمع البنوك والأعمال في مصر, عقد بنك القاهرة شراكات مثمرة مع عدد من المنظمات غير الربحية الدولية والمحلية التي تتشارك معه في الرؤية والهدف, وذلك لإحداث تغيير إيجابي يصب في صالح المجتمع المصري ويدعم الشرائح السكانية المهمشة. وقد عقد البنك شراكات مع المنظمات التالية :

- المساهمة في تمويل مشروع الأسمرات الوطني لإعادة توطين المصريين القاطنين في العشوائيات وتوفير مساكن أكثر راحة في أحياء يعمها الأمان.
- التبرع لعدد من المنظمات غير الربحية المعنية بدعم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
- التبرع بعدد ٧٢٤ شهادة أمان للتأمين لبعض الأفراد الفقراء في محافظة بني سويف.
- توفير ملابس شتوية للعائلات الفقيرة في صعيد مصر خلال فصول الشتاء القارصة.
- المشاركة في بناء أسقف جديدة لـ ٨٥ منزلًا وتوفير الاحتياجات الأساسية خلال فصول الشتاء لألف عائلة في محافظة أسوان.

القضايا

الصحة

البيئة

التعليم

تمكين المرأة

الشمول المالي

المساواة بين الجنسين

حقوق ذوي
الاحتياجات الخاصة

تشجيع اكتساب
المهارات

التطوير

يدرك البنك حجم ما يقع على عاتقه من مسئولية تجاه خدمة المجتمعات المحيطة وتقديم يد العون للآخرين

القوائم المالية

تقرير مراقبو الحسابات

BDO خالد وشركاه	KPMG حازم حسن	الجهاز المركزي للمحاسبات
محاسبون قانونيون ومستشارون	محاسبون قانونيون ومستشارون	الإدارة المركزية للرقابة على البنوك

تقرير مراقبو الحسابات

إلى السادة / مساهمي بنك القاهرة – شركة مساهمة مصرية

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة **لبنك القاهرة - شركة مساهمة مصرية** - والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وكذا القوائم المستقلة للدخل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسؤلية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسؤلية إدارة البنك، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري الصادرة في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفى ضوء القوانين المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة، وتتضمن مسؤلية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسؤلية مراقبو الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة .

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة .

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المستقل لبنك القاهرة - شركة مساهمة مصرية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وعن أدائه المالي المستقل وتدفقاته النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري الصادرة في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفى ضوء القوانين المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يمسك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات .

البيانات المالية المستقلة الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما متفقة مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر

مراقبو الحسابات

محمد مرتضى عبد الحميد
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
سجل الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٣٠٨
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٥٩١١
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٥٧
BDO خالد وشركاه

حاتم عبد المنعم منتصر
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٢٥
KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

إيناس عبد الله الشريف
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
الجهاز المركزي للمحاسبات

القاهرة في ١٢ مارس ٢٠١٩

قائمة المركز المالى المستقلة

فـى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى)

	إيضاح	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
الأصـــــول			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	(١٤)	٤ ٣٣٥ ٩٦١	١٠ ٩١٤ ٨٩٣
أرصدة لدى البنوك	(١٥)	٥٣ ٠٩٩ ٧١٨	٢٩ ٦٤٩ ١٤٢
أذون خـزانـة وأوراق حكومية أخري	(١٦)	١٦ ٠٣٠ ١٥٤	٣٦ ٠٧٣ ٤٥٣
قروض وتسهيلات للبنوك	(١٧)	٥٣٧ ٤٠٨	-
قروض وتسهيلات العملاء	(١٨)	٦١ ٨٠٩ ٦٦٨	٤١ ٧١٥ ٧٨٧
إستثمارات مالية:			
استثمارات مالية متاحة للبيع	(١٩)	٢ ٢٧٣ ٩٥٠	٧٤٩ ٥٢٢
استثمارات مالية محتفظ بها حتي تاريخ الإستحقاق	(١٩)	٢٣ ٤٥٣ ١١٦	٢٥ ٣١٩ ٢٨٢
استثمارات فى شركات تابعة وشقيقة	(٢٠)	٢٩٣ ١٠٧	٢١٦ ٧٤٥
أصول غير ملموسة	(٢١)	٢١ ٠٩٠	١٤ ٥٩٣
أصول أخرى	(٢٢)	٣ ١٦٥ ٦٢١	٢ ٠١٢ ٠٦٠
أصول ضريبية مؤجلة	(٢٩)	٢٩٤ ٨٨٦	٢٤٢ ١٧٤
أصول ثابتة	(٢٣)	٣٧٣ ١٣٢	٣٠٨ ٤٤٤
اجمالى الأصول		**١٦٥ ٦٨٧ ٨١١**	**١٤٧ ٢١٦ ٠٩٥**
الالتزامـــات وحقوق الملكية			
الالتزامـــات			
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٤)	١٦ ٩٢٩ ٩٤٠	٧ ٨٨١ ٥٩٦
ودائع عملاء	(٢٥)	١٣١ ٢٩٨ ٤٠٦	١٢٢ ١٨٧ ١١٢
قروض أخري	(٢٦)	٣ ٢١٨ ٨٨٧	٢ ٦٥١ ٢٢١
التزامات أخرى	(٢٧)	٢ ١٨٢ ٨٢٧	٣ ٩٢٢ ٠٧٣
مخصصات أخرى	(٢٨)	٤٥٢ ٣٧٤	٥٤٦ ٦٥٥
إلتزامات ضريبية مؤجلة	(٢٩)	٣٦ ٨١٠	٢٨ ٤٠٣
إلتزامات مزايا التقاعد	(٣٠)	٩٤٧ ٨٣٤	٧٦٢ ٨١٥
اجمالـــى الالتزامات		**١٥٥ ٠٦٧ ٠٧٨**	**١٣٧ ٩٧٩ ٨٧٥**
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر والمدفوع	(٣١)	٢ ٢٥٠ ٠٠٠	٢ ٢٥٠ ٠٠٠
احتياطيات	(٣٢)	٢ ٤٢١ ٠٩٥	٢ ٥١٥ ٦١٥
فرق القيمة الإسمية عن القيمة الحالية_وديعة مساندة		٢ ٤٥٣ ٢٣٠	٢ ٦٥٠ ٧٥١
أرباح محتجزة	(٣٢)	٣ ٤٩٦ ٤٠٨	١ ٨١٩ ٨٥٤
اجمالى حقوق الملكية		**١٠ ٦٢٠ ٧٣٣**	**٩ ٢٣٦ ٢٢٠**
اجمالى الالتزامات وحقوق الملكية		**١٦٥ ٦٨٧ ٨١١**	**١٤٧ ٢١٦ ٠٩٥**

الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٠) متممه لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

تقرير مراقبو الحسابات (مرفق).

سهى التركي

رئيس مجموعة الشئون المالية

سهى التركى

طارق فايد

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

قائمة الدخل المستقلة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى)

	إيضاح	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
عائد القروض والإيرادات المشابهة	(٦)	١٨ ٥٩٣ ٢٤٨	١٦ ٥٠٣ ٠١٣
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	(٦)	(١٢ ١١٠ ٢٦٦)	(١١ ٧٩٠ ٢٢٣)
صافى الدخل من العائد		٦ ٤٨٢ ٩٨٢	٤ ٧١٢ ٧٩٠
إيراد الأتعاب والعمولات	(٧)	١ ١٦٧ ٩٠٠	٩٠٢ ٩٦٣
مصروف الأتعاب والعمولات	(٧)	(٣٤ ٢٧١)	(٢٥ ٤٤٤)
صافى الدخل من الأتعاب والعمولات		**١ ١٣٣ ٦٢٩**	**٨٧٧ ٥١٩**
توزيعات الأرباح	(٨)	١١٦ ٥٤٥	٧١ ٤٩٣
(خسائر) أرباح الإستثمارات المالية	(١٩)	(٣ ٨٩٤)	١١ ٤٥٩
(عبء) الإضمحلال عن خسائر الائتمان	(١١)	(٩٠٤ ٨٤٢)	(٦٥٨ ٤٩٣)
مصروفات إدارية	(٩)	(٣ ٠٨٩ ٧٦١)	(٢ ٧٣٢ ٥٩٠)
إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى	(١٠)	١٥٦ ٢٠٦	١٦ ٦٧٨
أرباح السنة قبل ضرائب الدخل		٣ ٨٩٠ ٨٦٥	٢ ٢٩٨ ٨٥٦
مصروفات ضرائب الدخل	(١٢)	(١ ٤٠٩ ٩١٢)	(١ ٤٩١ ٣٣٥)
صافى أرباح السنة بعد ضرائب الدخل		**٢ ٤٨٠ ٩٥٣**	**٨٠٧ ٥٢١**
نصيب السهم الاساسى فى صافى أرباح السنة	(١٣)	٣,٩٦	١,٢٦

الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٠) متممه لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

تقرير مراقبو الحسابات (مرفق).

سهى التركي

رئيس مجموعة الشئون المالية

سهى التركى

طارق فايد

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

قائمة التدفقات النقدية المستقله

عن السنة المالية المنتهيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى)

	إيضاح	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
التدفقات النقدية من انشطة التشغيل			
أرباح العام قبل ضرائب الدخل		٣ ٨٩٠ ٨٦٥	٢ ٢٩٨ ٨٥٦
تعديلات لتسوية صافى الربح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
إهلاك	(٢٣)	٧٥ ٢١٣	٥٤ ٢٠٢
إستهلاك	(٢١)	٨ ٠٧٩	٤ ١٢٦
عبء إضمحلال خسائر الإئتمان	(١١)	٩٠٤ ٨٤٢	٦٥٨ ٤٩٣
عبء المخصصات ألاخرى	(٢٨)	١١٠ ٩٠٧	٢١٢ ١٢٦
عبء مخصص أضمحلال أصول أخرى	(٢٢)	٧ ٣٦١	٥٨٦
مخصصات انتفى الغرض منها	(٢٨,٢٢)	(٨٩ ٢٧٢)	(٣٥ ٨١٤)
أرباح بيع أصول ثابتة	(١٠)	(٨٩)	(١٠٩٥)
فروق ترجمة المخصصات الأخرى بالعملات الأجنبية	(٢٨)	٣ ٥٣٧	(٥ ٢٧٠)
المستخدم من المخصصات الأخرى بخلاف مخصصات القروض	(٢٨)	(١١٩ ٧٤٠)	(٥ ٢٢٩)
المتحصل من المخصصات الأخرى بخلاف مخصصات القروض	(٢٨)	٢٥	-
خسائر إضمحلال شركات شقيقة	(١٩)	٢١ ٦٣٧	-
ايرادات من توزيعات أرباح	(٨)	(١١٦ ٥٤٥)	(٧١ ٤٩٣)
استهلاك احتياطى سندات		(٢٣ ٩٤٩)	(٣٨ ٠٩٥)
أرباح التشغيل قبل التغييرات فى الأصول والإلتزامات الناتجة من أنشطة التشغيل		**٤ ٦٧٢ ٨٧١**	**٣ ٠٧١ ٣٩٣**
صافى الزيادة فى الأصول			
أرصدة لدى البنوك	(١٥,١٤)	٢ ٠٣٧ ٢٢٨	(٤ ٢٠٢ ٢٠٦)
أذون خزانة وأوراق حكومية أخري	(١٦)	١٧ ٩٥٣ ٣١٨	(٨ ٠٦٤ ١١٤)
قروض وتسهيلات للبنوك	(١٧)	(٥٣٧ ٤٠٨)	-
قروض وتسهيلات العملاء	(١٨)	(٢٠ ٩٩٨ ٧٢٢)	(٣ ٤١٦)
أصول أخرى	(٢٢)	(١ ١١٣ ٩٨١)	١٠٤ ٩٦٢
صافى الزيادة فى الالتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٤)	٩ ٠٤٨ ٣٤٤	(١ ٧٥٩ ٤٩٠)
ودائع العملاء	(٢٥)	٩ ١١١ ٢٩٤	١٥ ٤٦٣ ٩٢٣
إلتزامات أخرى	(٢٧)	(١ ٤٦٢ ٨٤٨)	٥٠٤ ٠١٣
إلتزامات مزايا التقاعد	(٣٠)	١٨٥ ٠١٩	١٥٢ ٩٥٧
ضرائب الدخل المسددة		(١ ٧٣٠ ٥١٦)	(١ ٣٦١ ٧٤٣)
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل (بعده)		**١٧ ١٦٤ ٥٩٩**	**٣ ٩٠٦ ٢٧٩**
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل (قبله)		**١٧ ١٦٤ ٥٩٩**	**٣ ٩٠٦ ٢٧٩**
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع	(٢٣)	(١٣٩ ٩٠٣)	(٩٠ ٩٣٧)
متحصلات من بيع أصول ثابتة	(٢٣,١٠)	٩١	١ ١٠٢
متحصلات من بيع إستثمارات مالية متاحة للبيع	(١٩)	١٥٤ ٧٦٠	٦٥ ٦٨٣
مشتريات إستثمارات مالية متاحة للبيع	(١٩)	(١ ٧٩١ ٢٢١)	(٩٧ ٨٨٥)
متحصلات من بيع استثمارات مالية محتفظ بها حتي تاريخ الإستحقاق	(١٩)	٤ ٣٩٧ ٨١٤	٣ ٩٦٧ ٧٦٤
مشتريات استثمارات مالية محتفظ بها حتي تاريخ الإستحقاق	(١٩)	(٢ ٥٣١ ٦٤٨)	(٤ ١٣٧ ٩٤٤)
مدفوعات مقابل اقتناء شركات تابعة وشقيقة	(٢٠)	(٩٨ ٠٠٠)	(١٧ ٣٩٥)
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة	(٢١)	(١٤ ٥٧٦)	(١٤ ٢٣٣)
توزيعات أرباح محصلة		٦٩ ٧٦٧	٥٢ ٦٢٦
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أو (المستخدمة فى) أنشطة الاستثمار		**٤٧ ٠٨٤**	**(٢٧١ ٢١٩)**

قائمة التدفقات النقدية المستقله

عن السنة المالية المنتهيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (تابع)

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى)

	إيضاح	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
متحصلات من القروض الاخرى	(٢٦)	٤٦٥ ١٣٨	٥٥٤ ٢٢٤
مدفوعات الى القروض الاخرى	(٢٦)	(٩٤ ٩٩٣)	(٨٣٤ ٤٠٥)
توزيعات الارباح المدفوعة	(٣٢)	(٧٦٢ ٩٣٧)	(١ ٣٦٦ ٦٧٣)
وديعة / قرض مساند _ بنك مصر	(٣٢)	-	٢ ٠٠٠ ٠٠٠
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة في) أو الناتجة من أنشطة التمويل		**(٣٩٢ ٧٩٢)**	**٣٥٣ ١٤٦**
صافى الزيادة فى النقدية وما فى حكمها خلال السنة		١٦ ٨١٨ ٨٩١	٣ ٩٨٨ ٢٠٦
رصيد النقدية وما فى حكمها فى أول السنة		٣٥ ١٧٩ ١٠٦	٣١ ١٩٠ ٩٠٠
رصيد النقدية وما فى حكمها فى آخر السنة		**٥١ ٩٩٧ ٩٩٧**	**٣٥ ١٧٩ ١٠٦**
وتتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلى :-			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى		٤ ٣٣٥ ٩٦١	١٠ ٩١٤ ٨٩٣
أرصدة لدى البنوك		٥٣ ٠٩٩ ٧١٨	٢٩ ٦٤٩ ١٤٢
أذون خزانة وأوراق حكومية أخري		١٦ ٠٣٠ ١٥٤	٣٦ ٠٧٣ ٤٥٣
أرصدة لدى البنك المركزى فى اطار نسبة الإحتياطى الإلزامى		(١ ٦٠٠ ٠٢١)	(٧ ٦٤٦ ٣٢٩)
أرصده لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر		(٤ ١٢٨ ٨٧٠)	(١١٩ ٧٩٠)
أذون خزانة وأوراق حكومية أخري ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر		(١٥ ٧٣٨ ٩٤٥)	(٣٣ ٦٩٢ ٢٦٣)
اجمالى النقدية وما فى حكمها	**(٣٤)**	**٥١ ٩٩٧ ٩٩٧**	**٣٥ ١٧٩ ١٠٦**

الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٠) متممه لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

تقرير مراقبو الحسابات (مرفق).

سهى التركي

رئيس مجموعة الشئون المالية

طارق فايد

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

قائمة التغير فى حقوق الملكية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى)

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)	إيضاح	رأس المال المصدر والمدفوع	الإحتياطيات	فرق القيمة الإسمية عن القيمة الحالية _ وديعة مساندة	أرباح محتجزة	الإجمالى
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦		٢ ٢٥٠ ٠٠٠	١ ٩٢٥ ٣٨٦	١ ٥٧٩ ٨٩٢	٢ ٨٣٦ ١٠٢	٨ ٥٩١ ٣٨٠
توزيعات أرباح عام ٢٠١٦		-	-	-	(١ ٣٦٦ ٦٧٣)	(١ ٣٦٦ ٦٧٣)
المحول إلى الاحتياطي القانونى		-	١١٠ ٣٥٦	-	(١١٠ ٣٥٦)	-
المحول من احتياطى مخاطر بنكية عام		-	(١٧٧ ٣٠٥)	-	١٧٧ ٣٠٥	-
المحول الى احتياطى رأسمالى		-	١ ٢٣١	-	(١ ٢٣١)	-
صافى التغير فى القيمة العادلة للأستثمارات المالية المتاحة للبيع بعد الضرائب		-	١٣٣ ١٣٣	-	-	١٣٣ ١٣٣
فرق القيمة الإسمية عن الحالية_وديعة مساندة		-	-	١ ٠٧٠ ٨٥٩	-	١ ٠٧٠ ٨٥٩
صافى ربح السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧		-	-	-	٨٠٧ ٥٢١	٨٠٧ ٥٢١
إحتياطى مخاطر معيار IFRS٩		-	٥٢٢ ٨١٤	-	(٥٢٢ ٨١٤)	-
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧		**٢ ٢٥٠ ٠٠٠**	**٢ ٥١٥ ٦١٥**	**٢ ٦٥٠ ٧٥١**	**١ ٨١٩ ٨٥٤**	**٩ ٢٣٦ ٢٢٠**
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧		**٢ ٢٥٠ ٠٠٠**	**٢ ٥١٥ ٦١٥**	**٢ ٦٥٠ ٧٥١**	**١ ٨١٩ ٨٥٤**	**٩ ٢٣٦ ٢٢٠**
توزيعات أرباح عام ٢٠١٧		-	-	-	(٧٦٢ ٩٣٧)	(٧٦٢ ٩٣٧)
المحول الى الاحتياطي القانونى		-	٤٠ ٣٢١	-	(٤٠ ٣٢١)	-
المحول إلى احتياطى مخاطر بنكية عام		-	٤٦	-	(٤٦)	-
المحول الى احتياطى رأسمالى		-	١ ٠٩٥	-	(١ ٠٩٥)	-
صافى التغير فى القيمة العادلة للأستثمارات المالية المتاحة للبيع بعد الضرائب		-	(١١٢ ٠٣٣)	-	-	(١١٢ ٠٣٣)
فرق القيمة الإسمية عن الحالية_وديعة مساندة		-	-	(١٩٧ ٥٢١)	-	(١٩٧ ٥٢١)
إحتياطى سابق لسندات منقولة			(٢٣ ٩٤٩)		-	(٢٣ ٩٤٩)
صافى ربح السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨		-	-	-	٢ ٤٨٠ ٩٥٣	٢ ٤٨٠ ٩٥٣
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**(٣٢,٣١)**	**٢ ٢٥٠ ٠٠٠**	**٢ ٤٢١ ٠٩٥**	**٢ ٤٥٣ ٢٣٠**	**٣ ٤٩٦ ٤٠٨**	**١٠ ٦٢٠ ٧٣٣**

الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٠) متممه لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

تقرير مراقبو الحسابات (مرفق).

سهى التركي

رئيس مجموعة الشئون المالية

طارق فايد

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١- التأسيس والنشاط

تأسس البنك شركة مساهمة مصرية كبنك تجارى بتاريخ ١٩٥٢/٥/١٥ فى ظل قانون التجارة الوطنى لسنة ١٨٨٣ والذى تم إلغاؤه فيما عدا الفصل الأول من الباب الثانى منه بموجب إصدار قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ فى ١٧ مايو١٩٩٩. يقع المركز الرئيسى للبنك في ٦ ش الدكتور مصطفى أبو زهرة - مدينة نصر خلف الجهاز المركزى للمحاسبات.

ويقدم بنك القاهرة خدماته المصرفية المتعلقة بنشاطه فى جمهورية مصر العربية من خلال ٢٣٢ فرعاً ومكتبا ووحدة ويوظف ٧٤١ ٧ موظف فى تاريخ إعداد القوائم القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

فى مايو ٢٠٠٧ إستحوذ بنك مصر على جميع أسهم بنك القاهرة ونقلت ملكيتها بإسم بنك مصر فى البورصة المصرية.

فى مايو ٢٠٠٩ بقرا ر من وزير المالية تم الموافقة على بيع عدد خمسة أسهم لكل من:

- شركة مصر للإستثمار - شركة مصر أبو ظبى للإستثمارات العقارية

وهو ما ترتب عليه خضوع البنك لأحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية.

بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٠ تم التصديق على تعديل النظام الأساسى للبنك للخضوع للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بمكتب توثيق الإستثمار بموجب محضر توثيق رقم ١٧٦ / ن لسنة ٢٠١٠ والتأشير به بالسجل التجارى بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٠.

فى مايو ٢٠١٠ أسس بنك مصر « شركة مصر المالية للإستثمارات « وبنسبة مساهمة ٩٩,٩٩٩% من رأسمالها لتكون ذراع إستثمارى له.

فى يونيو ٢٠١٠ قام بنك مصر بنقل بعض الإستثمارات طويلة الأجل (من بينها بنك القاهرة) لشركة مصر المالية للإستثمارات. ووافقت الجمعية العامة غير العادية لبنك القاهرة المنعقدة فى ١٩ ديسمبر ٢٠١٠ على نقل ملكية بنك القاهرة لشركة مصر المالية للإستثمارات وتعديل النظام الأساسى للبنك وفقا لذلك

بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠١٠ إنعقدت الجمعية العامة غير العادية للبنك وقد وافقت على تعديل المادة ٤٢ من النظام الأساسى بحيث تبدأ السنة المالية للبنك فى أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من ذات السنة بدلاً من أن تبدأ السنة المالية للبنك فى أول يوليو وتنتهى فى آخر يونيو من السنة التالية.

بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٦ انعقدت الجمعية العامة غير العادية للبنك , وقد وافقت علي تعديل الماده (٦) من النظام الاساسي للبنك بزياده راس مال البنك بقيمه الارباح المحتجزه ٦٥٠ مليون جم , وحدد راس مال البنك المرخص به بمبلغ ١٠ مليار جم , وحدد راس مال البنك المصدر بمبلغ ٢,٢٥٠ مليار جم موزعا علي ٥٠٠ ٥٦٢ الف سهم بقيمة اربعة جنيهات مصرية للسهم الواحد واصبح هيكل مساهمي البنك علي النحو التالي :

شركة مصر المالية للإستثمارات	٥٦٢,٤٩٩,٩٨٥ سهم
بنك مصر	٨ أسهم
شركة مصر ابو ظبي للاستثمارات العقارية	٧ أسهم

وتم التأشير في السجل التجاري بتعديل المادة (٦) زيادة رأس المال بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٩ , كما تم التأشير في صحيفة الاستثمار في النشرة الاخيرة العدد ٤٣٣٩٦ الصادرة بتاريخ ٢٠١٧/١/٣٠ بتعديل المادة (٧).

بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٥, تم انعقاد الجمعية العامة غير العادية بتعديل المادة (٦) من النظام الاساسي للبنك بإضافة بنك مصر بدلا من شركة مصر للإستثمار.

إعتمد مجلس إدارة البنك إصدار القوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ بتاريخ ٢٠١٩/٠٣/١٠.

٢ - ملخص أهم السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المستقلة . وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

٢-١ أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

يتم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقا لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة خلال عام ٢٠٠٦ وتعديلاتها ووفقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ المتفقة مع المعايير المشار إليها, وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والإلتزامات المالية بغرض المتاجرة, والأصول والإلتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر, والإستثمارات المالية المتاحة للبيع, وكافة عقود المشتقات المالية .

وقد تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقًا لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة , وأعد البنك أيضًا القوائم المالية المجمعة للبنك وشركاته التابعة طبقًا لمعايير المحاسبة المصرية, ووفقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعًا كليًا في القوائم المالية المجمعة وهى الشركات التي للبنك فيها , بصورة مباشرة و غير مباشرة من خلال شركات تابعة , أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط , ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك.

ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبيًا بالتكلفة ناقصًا خسائر الاضمحلال , وتُقرأ القوائم المالية المستقلة للبنك مع قوائمه المالية المجمعة , حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للبنك وعن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق ملكيته.

٢-٢ المحاسبة عن الإستثمارات فى الشركات التابعة والشقيقة

يتم عرض الإستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة فى القوائم المالية المستقلة المرفقة على أساس التكلفة وهى تمثل حصة البنك المباشرة فى الملكية وليس على أساس نتائج أعمال وصافى أصول الشركات المستثمر فيها.

٢-٢-١ الشركات التابعة

هى الشركات (بما فى ذلك المنشآت المؤسسة لأغراض خاصة Special Purpose Entities / SPEs التى يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم فى سياساتها المالية والتشغيلية للحصول على منافع من أنشطتها, وعادةً ما يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت بها. ويؤخذ فى الإعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التى يمكن ممارستها أو تحويلها فى الوقت الحالى عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركة.

٢-٢-٢ الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هى المنشآت التى يتمتع البنك بطريق مباشر أو غير مباشر بنفوذ مؤثر عليها ولكنه لا يرقى لدرجة السيطرة أو السيطرة المشتركة عليها حيث يمتلك البنك حصص ملكية تتراوح من ٢٠% إلى ٥٠% من حقوق التصويت فى الشركات الشقيقة.

تُستخدم طريقة الشراء فى المحاسبة عن معاملات إقتناء البنك للشركات التابعة والشقيقة عند الإعتراف الأولى بها (فى تاريخ الإقتناء). ويُعدُ تاريخ الإقتناء هو التاريخ الذى يحصل فيه المشترى على السيطرة أو النفوذ المؤثر على الشركة التابعة أو الشقيقة المشتراة. وطبقاً لطريقة الشراء يتم الإعتراف الأولى بالحصة المقتناة كإستثمار فى الشركة التابعة أو الشقيقة بالتكلفة. وتمثل تكلفة الإقتناء القيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستحق سداده على البنك مقابل الحصة المشتراة مضافاً إليها أية تكاليف تُعزى مباشرةً لعملية الإقتناء.

وفى الحالات التى تتحقق فيها سيطرة على منشأة ما على مراحل ومن ثم تجميع أعمالها من خلال أكثر من معاملة تبادل واحدة عندئذٍ يتم التعامل مع كل معاملة من معاملات التبادل تلك بصورة منفصلة وذلك على أساس تكلفة الإقتناء والمعلومات الخاصة بالقيمة العادلة للمقابل فى تاريخ كل معاملة تبادل حتى التاريخ الذى تتحقق فيه تلك السيطرة.

ويتم المحاسبة اللاحقة عن إستثمارات البنك فى الشركات التابعة والشقيقة فى القوائم المالية المستقلة بطريقة التكلفة. ووفقاً لهذه الطريقة تثبت الإستثمارات بتكلفة الإقتناء متضمنةً أية شهرة ويخصم منها أية خسائر إضمحلال لاحقة فى القيمة. وتثبت فى قائمة الدخل إيرادات البنك من توزيعات أرباح الشركات التابعة والشقيقة عند إعتماد الشركات لتوزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك فى تحصيلها.

٢-٣ التقارير القطاعية

يمثل قطاع النشاط مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. ويرتبط القطاع الجغرافى بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة إقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها وتميزها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة إقتصادية مختلفة.

٢-٤ ترجمة العملات الأجنبية

٢-٤-١ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصرى وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

٢-٤-٢ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصرى وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية فى تاريخ تنفيذ المعاملة.
- ويتم إعادة ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى فى نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية فى ذلك التاريخ، ويتم الإعتراف فى قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن الترجمة ضمن البنود التالية:

- صافى دخل المتاجرة للأصول / الإلتزامات المبوبة بغرض المتاجرة.
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقى البنود.

- يتم تحليل التغيرات فى القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية والمصنفة كإستثمارات مالية متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات فى التكلفة المُستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة، ويتم الإعتراف فى قائمة الدخل بالفروق الناتجة عن التغيرات فى التكلفة المُستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهه وبالفروق الناتجة عن تغير أسعار الصرف ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى، ويتم الإعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير فى القيمة العادلة (إحتياطى القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع).
- تتضمن فروق الترجمة الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية ضمن الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر , ويتم الاعتراف بفروق الترجمه الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية متاحة للبيع ضمن إحتياطي القيمة العادلة فى حقوق الملكية .

٢-٥ أذون الخزانة

يتم إثبات أذون الخزانة عند الشراء بالقيمة الاسمية ويثبت خصم الإصدار الذي يمثل العائد الذي لم يستحق بعد على هذه الأذون بالالتزامات الأخرى، وتظهر أذون الخزانة بالميزانية مستبعداً منها العائد الذي لم يستحق بعد والتي تقاس بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل العائد الفعلي.

٢-٦ الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية ما بين المجموعات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر, وقروض ومديونيات, وإستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق, وإستثمارات مالية متاحة للبيع. وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف إستثماراتها عند الإعتراف الأولى بها.

٢-٦-١ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تشمل هذه المجموعة: أصول مالية بغرض المتاجرة, والأصول التى يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير وإذا كانت تمثل جزء من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معا وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير, كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية.

يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فى الحالات التالية:

- عندما يقلل ذلك تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم معالجة المشتق ذو العلاقة على انه بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تقييم الأداة المالية محل المشتق بالتكلفة المستهلكة بالنسبة للقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة.
- عند إدارة بعض الاستثمارات , مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية و تقييمها بالقيمة العادلة وفقا لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر و إعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس, عند ذلك يتم تبويب تلك الاستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- الأدوات المالية , مثل أدوات الدين المحتفظ بها , التي تحتوى على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي تؤثر بشدة على التدفقات النقدية , يتم تبويب تلك الأدوات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول والتزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في قائمة الدخل «بند صافى الدخل من أدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر».
- لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها , كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية نقلا من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولى كأداة تقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

٢-٦-٢ القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وغير متداولة فى سوق نشطة فيما عدا:

- الأصول التي ينوى البنك بيعها فورا أو في مدى زمني قصير, يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة, أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر.
- الأصول التي بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

٣-٦-٢ الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

تمثل الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ إستحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ إستحقاقها. ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام مـن الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق بإستثناء حالات الضرورة المسموح بها.

٤-٦-٢ الإستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الإستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للإحتفاظ بها لمدة غير محددة, وقد يتم بيعها إستجابةً للحاجة إلى السيولة أو التغيرات فى أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- يتم الاعتراف الأولى بالأصول المالية التي لا يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافا إليها تكاليف المعاملة , بينما يتم الاعتراف الأولى بالأصول المالية التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحمل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافى دخل المتاجرة.
- يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف أخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.
- يتم القياس لاحقا بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بينما يتم القياس بالتكلفة المستهلكة للقروض والمديونيات والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في الفترة التي تحدث فيها , بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع , وذلك على إن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته , عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة المتاحة للبيع, وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.

- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية (Bid Price) إما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية, فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام احد أساليب التقييم, و يتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة , أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة, أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع , يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.
- يقوم البنك فى الأحوال المسموح بها بإعادة تبويب الأصل المالى المصنف ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع والذى يسرى عليه تعريف القروض والمديونيات (سندات أو قروض) نقلاً إلى مجموعة القروض والمديونيات أو مجموعة الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق – كل حسب الأحوال – وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الإحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الإستحقاق. وتتمّ إعادة التبويب بالقيمة العادلة فى تاريخ إعادة التبويب على أن تُعالج الأرباح أو الخسائر المتعلقة بتلك الأصول والتى تم الإعتراف بها فيما قبل إعادة التبويب وتراكمت ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالى:

١. إذا كان الأصل المالى المُعاد تبويبه له تاريخ إستحقاق ثابت يتم إستهلاك الأرباح أو الخسائر على مدار العُمر المتبقى للإستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الإستحقاق بطريقة العائد الفعلى. ويتم أيضاً إستهلاك أى فرق بين القيمة على أساس التكلفة المُستهلكة الجديدة والقيمة على أساس تاريخ الإستحقاق على مدار العُمر المتبقى للأصل المالى بإستخدام طريقة معدل العائد الفعلى. وفى حالة إضمحلال قيمة الأصل المالى لاحقاً لتاريخ إعادة تبويبه يتم الإعتراف ضمن ربح أو خسارة الفترة بأية أرباح أو خسائر سبق الإعتراف بها مباشرةً ضمن حقوق الملكية.
٢. إذا لم يكن للأصل المالى تاريخ إستحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية وذلك حتى يتم بيع الأصل أو التصرف فيه وعندئذٍ يتم الإعتراف بها فى الأرباح أو الخسائر. وفى حالة إضمحلال قيمة الأصل المالى لاحقاً لتاريخ إعادة تبويبه عندئذٍ يتم الإعتراف ضمن ربح أو خسارة الفترة بأية أرباح أو خسائر سبق الإعتراف بها مباشرةً ضمن حقوق الملكية.

- إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات من أصل مالى ذو معدل عائد ثابت فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالى (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة إحتساب القيمة الدفترية لهذا الأصل على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة طبقاً لسعر العائد الفعلى للأداة المالية المحدد فى تاريخ الإعتراف الأولى ويتم الإعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف فى الأرباح أو الخسائر.
- أما إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية لأصل مالى ذو معدل فائدة متغير نتيجة لتغيير معدل العائد السوقى عندئذ يتم الإعتراف بتأثير هذا التغير كتسوية لسعر العائد الفعلى وذلك من تاريخ التغير فى التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفترى للأصل فى تاريخ التغير فى التقدير.

٧-٢ المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والإلتزامات المالية إذا كان للبنك حق قانونى قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت نيته إجراء تسوية على أساس صافى المبالغ, أو استلام الأصل وتسوية الإلتزام فى آنٍ واحد. وتعرض بنود إتفاقيات شراء أذون خزانة مع إلتزام بإعادة البيع وإتفاقيات بيع أذون خزانة مع إلتزام بإعادة الشراء بالقوائم المالية على أساس الصافى وذلك ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

٨-٢ أدوات المشتقات المالية

يتم الإعتراف بالمشتقات المالية بالقيمة العادلة فى تاريخ الدخول فى عقد المشتقة, ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة.

ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة فى الأسواق النشطة, أو المعاملات السوقية الحديثة, أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات, بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا ما كانت قيمتها العادلة موجبة, أو ضمن الإلتزامات إذا ما كانت قيمتها العادلة سالبة.

يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية التى تشتمل عليها أدوات مالية أخرى (مثل خيار التحويل فى السندات القابلة للتحويل إلى أسهم) كمشتقات مستقلة عندما لاتكون خصائصها الإقتصادية ومخاطرها لصيقةً بتلك المرتبطة بالعقد الأصلى وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وعندئذٍ يتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الإعتراف بالتغيرات فى القيمة العادلة فى قائمة الدخل ضمن بند صافى دخل المتاجرة. ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا ما إختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٩-٢ الإعتراف بأرباح وخسائر اليوم الأول المؤجلة

بالنسبة للأدوات التى تُقاس بالقيمة العادلة يُعد أفضل دليل على القيمة العادلة للأداه فى تاريخ المعاملة هو سعر المعاملة (أى القيمة العادلة للمقابل المُسلم أو المُستلم), إلا إذا كان الاستدلال على القيمة العادلة للأداة فى تاريخ تلك المعاملة يستند إلى أسعار مُعلنة للمعاملات فى الأسواق أو بإستخدام نماذج تقييم. وعندما يدخل البنك فى معاملات يستحق بعضها بعد فترات طويلة, يتم تحديد القيمة العادلة لها بإستخدام نماذج تقييم قد لا تعتمد جميع مدخلاتها على أسعار أو معدلات أسواق مُعلنة ولذلك يتم الإعتراف الأولى بتلك الأدوات المالية بالقيمة العادلة التى يتم الحصول عليها من نموذج التقييم والتى قد تختلف عن سعر المعاملة.

وفى هذه الحالة لا يتم الإعتراف فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر بالفرق بين سعر المعاملة والمبلغ الناتج من النموذج (تُعرف «بأرباح وخسائر اليوم الأول»), بل تدرج الخسائر ضمن الأصول الأخرى والأرباح ضمن الإلتزامات الأخرى. ويتحدد توقيت الإعتراف بالربح والخسارة المؤجلة لكل حالة على حدى, وذلك إما بإستهلاكها على عمر الأداة المالية المقتناة إذا كانت ذات تاريخ إستحقاق ثابت, أو بأن يؤجل الإعتراف بها بالأرباح أو الخسائر لحين أن تتمكن المنشأة من تحديد القيمة العادلة للأداة بإستخدام مدخلات أسواق معلنة, أو عند تسوية المعاملة. وحينما تظهر فيما بعد أسعار معلنة للأداة عندئذٍ يتم قياسها بالقيمة العادلة, ويتم الإعتراف فوراً بقائمة الدخل بالتغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة.

٢-١٠ إيرادات ومصروفات العائد

يتم الإعتراف فى قائمة الدخل ضمن بند «عائد القروض والإيرادات المشابهة» أو «تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة» بإيرادات ومصروفات العائد بإستخدام طريقة معدل العائد الفعلى لجميع الأدوات المالية ذات العائد (فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التى تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث تدرج عوائدها ضمن التغير فى قيمتها العادلة). وطريقة معدل العائد الفعلى هى طريقة لحساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو إلتزام مالى وتوزيع إيرادات العائد أو مصروفات العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلى هو المعدل الذى يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية, أو خلال فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول إلى القيمة الدفترية لأصل أو إلتزام مالى فى تاريخ الإعتراف الأولى. وعند حساب معدل العائد الفعلى, يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية آخذاً فى الإعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) فيما عدا خسائر الإئتمان المستقبلية التى لم تتحقق بعد, وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التى تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلى , كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات. وعندما تُصَنَف القروض أو المديونيات كديون غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الإعتراف بعوائدها كإيرادات فى قائمة الدخل بل يتم قيدها فى سجلات هامشية خارج القوائم المالية, على أن يتم إتباع الأساس النقدى فى الإعتراف بها ضمن الإيرادات كما يلى:-

- بالنسبة للقروض الإستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصى والقروض الصغيرة للانشطة الإقتصادية, يُعترف بالعائد عليها ضمن الإيرادات عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات.
- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدى أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض مقابل الإعتراف بفوائد مجنبة بالأرصدة الدائنة لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبحد أدنى إنتظام لمدة سنة. وفى حالة إستمرار العميل فى الإنتظام يُدرج بالإيرادات العائد المجنب والمحسوب على رصيد القرض القائم (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة والذى لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل الرصيد الذى يظهر به القرض بالميزانية قبل الجدولة.

٢-١١ إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الإعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة ضمن الإيرادات وذلك عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الإعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة, حيث يتم قيدها فى سجلات هامشية خارج القوائم المالية, ويتم الإعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدى عندما يتم الإعتراف بإيرادات العائد وفقاً لما ورد بالايضاح رقم (٢-١٠) أعلاه. أما بالنسبة للأتعاب التى تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلى للأصل المالى بصفة عامة فيتم معالجتها بإعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلى. ويتم تأجيل الإعتراف بأتعاب الإرتباط المحصلة على القروض كإيراد بالأرباح أو الخسائر إذا كان هناك إحتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على إعتبار أن أتعاب الإرتباط التى يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن تدخله المستمر فى الأداة المالية المزمع إصدارها. وعند إستخدام القرض يتم الإعتراف بتلك الأتعاب بالأرباح أو الخسائر من خلال تعديل معدل العائد الفعلى على القرض, أما إذا لم يعد إصدار القرض مرجح الحدوث فتحمل تلك الأتعاب فوراً كإيرادات ضمن الأرباح أو الخسائر. كما أنه فى حالة إنتهاء فترة الإرتباط دون إصدار البنك للقرض فيتم الإعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند إنتهاء فترة سريان الإرتباط. ويتم الإعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن الإيراد فى تاريخ الإعتراف الأولى بها. ويتم الإعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند إستكمال عملية الترويج وذلك فى حالة عدم إحتفاظ البنك بأى جزء من القرض لنفسه أو فى حالة إحتفاظ البنك بجزء من القرض بذات معدل العائد الفعلى المتاح للمشاركين الآخرين. ويتم الإعتراف فى قائمة الدخل بإيراد من الأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة فى التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر– مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو إقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند إستكمال المعاملة المعنية. وعادةً ما يتم الإعتراف بإيراد من أتعاب الإستشارات الإدارية والخدمات الأخرى على أساس التوزيع الزمنى النسبى على مدى فترة أداء الخدمة. ويتم الإعتراف بإيراد أتعاب إدارة التخطيط المالى وخدمات الحفظ التى يتم تقديمها خلال فترة زمنية طويلة وذلك على مدار الفترة التى يتم تأدية الخدمة فيها.

٢-١٢ إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الإعتراف فى قائمة الدخل بالإيرادات الناتجة عن توزيعات الأرباح التى تعلن عنها الشركات المستثمر بها, وذلك فى تاريخ صدور الحق للبنك فى تحصيلها.

٢-١٣ إتفاقيات الشراء المتزامن مع إعادة البيع وإتفاقيات البيع المتزامن مع إعادة الشراء

لا تُستبعد من الدفاتر أذون الخزانة المباعة بموجب الإتفاقيات التى تُلزِم البنك بإعادة شرائها بل تظهر ضمن أرصدة أذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى بقائمة المركز المالى. وبالنسبة لأذون الخزانة المشتراة بموجب الإتفاقيات التى تُلزِم البنك بإعادة بيعها فيتم عرض الإلتزام بإعادة البيع مخصوماً من أرصدة أذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى بقائمة المركز المالى. ويتم الإعتراف بالفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء أو سعر الشراء وإعادة البيع على أنه تكلفة أو عائد يستحق على مدار مدة الإتفاقيات بإستخدام طريقة معدل العائد الفعلى.

١٤-٢ إضمحلال الأصول المالية

١-١٤-٢ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك فى نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على إضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالى (أو مجموعة من الأصول المالية) مضمحلاً ويتم تحمل خسائر الإضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعى على الإضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التى وقعت بعد الإعتراف الأولى للأصل (حدث الخسارة Loss Event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالى (أو لمجموعة الأصول المالية) التى يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التى يستخدمها البنك لتحديد مدى وجود دليل موضوعى على خسائر الإضمحلال أياً مما يلى:

- صعوبات مالية كبيره تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط إتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول فى دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسى للمقترض.
- قيام البنك لأسباب إقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه إمتيازات
- أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها فى الظروف العادية.
- إضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الإئتمانية للمقترض.

ومن الأدلة الموضوعية على إضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى إنخفاض يمكن قياسه فى التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعه من هذه المجموعة منذ الإعتراف الأولى بها على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الإنخفاض لكل أصل على حدى, ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق فى السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية.

ويقوم البنك بتقدير فترة تأكد الخسارة وهى الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة.

كما يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على الإضمحلال لكل أصل مالى على حدى إذا ما كان ذو أهمية منفرداً, كما يتم التقدير على مستوى إجمالى أو فردى للأصول المالية التى ليس لها أهمية منفردة, وفى هذا المجال يُراعى ما يلى:

- إذا ما تبين للبنك عدم وجود دليل موضوعى على إضمحلال قيمة أصل مالى تم دراسته منفرداً, سواء كان هاماً بذاته أو لم يكن, عندئذٍ يتم ضم هذا الأصل إلى الأصول المالية التى لها خصائص خطر إئتمانى مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الإضمحلال فى قيمتها وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.
- فإذا تبين للبنك وجود دليل موضوعى على إضمحلال أصل مالى منفرد عندئذٍ يتم دراسته لتقدير مدى إضمحلال قيمته, فإذا ما نتج عن الدراسة وجود خسائر إضمحلال فى قيمة الأصل عندئذٍ لا يتم ضمه إلى المجموعة التى يتم حساب خسائر إضمحلال لها على أساس مجمع. أما إذا تبين من الدراسة السابقة عدم وجود خسائر إضمحلال فى قيمة الأصل بصفة منفردة يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.
- ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الإضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والمخصومة بإستخدام معدل العائد الفعلى الأصلى للأصل المالى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل بإستخدام حساب مخصص خسائر الإضمحلال ويتم الإعتراف بعبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان وبالتسوية العكسية لخسائر الإضمحلال ببند مستقل في قائمة الدخل.
- بالإضافة إلى عبء الإضمحلال الذى يتم الإعتراف به فى قائمة الدخل كما هو مشار إليه فى الفقرة السابقة يلتزم البنك أيضاً إعتباراً من السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وهى أول سنة مالية طبق فيها القواعد الجديدة بأن يقوم بحساب المخصصات المطلوبة لإضمحلال هذه القروض والسلفيات بإعتبارها من الأصول المعرضة لخطر الإئتمان والتى يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة - بما فى ذلك الإرتباطات المتعلقة بالإئتمان – وذلك على أساس نسب الجدارة الإئتمانية المحددة من قبل البنك المركزى المصرى. وفى حالة زيادة مخصص خسائر الإضمحلال المحتسب وفقاً لهذه النسب عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية للبنك يتم تجنيب الزيادة كإحتياطى عام للمخاطر البنكية ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة. ويتم تعديل ذلك الإحتياطى بصفة دورية بالزيادة أو النقص كلما كان ذلك مناسباً. ولا يعد هذا الإحتياطى قابلاً للتوزيع إلا بموافقة البنك المركزى المصرى. هذا ويبين إيضاح (٣٥-أ) الحركة على حساب إحتياطى المخاطر البنكية العام خلال الفترة المالية.
- وإذا كان القرض أو الإستثمار محتفظ به حتى تاريخ الإستحقاق ويحمل معدل عائد متغير, عندئذٍ يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر إضمحلال هو معدل العائد الفعلى وفقاً للعقد فى تاريخ تحديد وجود دليل موضوعى على إضمحلال الأصل. وللأغراض العملية, قد يقوم البنك بقياس خسائر إضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة بإستخدام أسعار سوق معلنة. وبالنسبة للأصول المالية المضمونة, يراعى عند حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالى إضافة التدفقات النقدية المتوقعة التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمانة وبعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك.
- ولأغراض تقدير الإضمحلال على مستوى إجمالى, يتم تجميع الأصول المالية فى مجموعات متشابهة من حيث خصائص الخطر الإئتمانى, أى على أساس عملية التصنيف الداخلى التى يجريها البنك أخذاً فى الإعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافى ونوع الضمانة وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.
- وعند تقدير الإضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية, يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس

التدفقات النقدية التعاقدية للأصول فى البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الإئتمان المشابهة للأصول التى يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات الحالية المعلنة بحيث تعكس أثر الأحوال الجارية التى لم تتوافر في الفترة التى تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التى كانت موجودة فى الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

- ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات فى التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية أى تغيرات فى البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى (مثل التغيرات فى معدلات البطالة, وأسعار العقارات , وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات فى إحتمالات الخسارة فى المجموعة ومقدارها), ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.
- ويتم تخفيض القيمة الدفترية مباشرة بخسائر الإضمحلال وذلك لكافة الأصول المالية التى يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة فيما عدا أرصدة العملاء حيث يتم معالجة الإضمحلال فى قيمتها عن طريق تكوين مخصص. وعندما يصبح رصيد العميل غير قابل للتحصيل يتم إعدامه خصماً على حساب المخصص والذى يضاف إليه المتحصلات من ديون سبق إعدامها. ويتم الإعتراف بالتغير فى تقديرات المخصص المكون للإضمحلال فى أرصدة العملاء فوراً بقائمة الدخل.

٢-١٤-٢ الإستثمارات المالية المتاحة للبيع

- يقوم البنك فى نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على إضمحلال أصل أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن إستثمارات مالية متاحة للبيع. وفى حالة الإستثمارات فى أدوات حقوق الملكية المبوبة كأصول مالية متاحة للبيع, يُؤخذ فى الإعتبار الإنخفاض الكبير أو الممتد فى القيمة العادلة للأداة لأقل من تكلفتها, وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك إضمحلال فى قيمتها. ويعد الإنخفاض كبيراً إذا بلغ ١٠% من تكلفة أداة حقوق الملكية, ويعد الإنخفاض ممتداً إذا إستمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر, فإذا ما توافرت الأدلة المشار إليها يتم إعادة تبويب الخسارة المتراكمة ضمن حقوق الملكية ويعترف بها فوراً فى قائمة الدخل. ولا يتم رد إضمحلال القيمة الذى سبق أن أُعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية التى يحدث إرتفاع فى القيمة العادلة لها لاحقاً بل يتم معالجته كزيادة فى القيمة العادلة ويُعترف به مباشرةً ضمن حقوق الملكية, أما بالنسبة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع فإذا ما إرتفعت لاحقاً القيمة العادلة لها, وكان من الممكن ربط ذلك الإرتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الإعتراف بالإضمحلال فى قائمة الدخل عندئذ يتم رد الإضمحلال أيضاً من خلال قائمة الدخل.

٢-١٥ الإستثمارات العقارية

- تتمثل الإستثمارات العقارية فى الأراضى والمبانى المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية فى قيمتها وبالتالى فإنها لا تشمل الأصول العقارية التى يملكها البنك ويمارس من خلالها أنشطته أو تلك التى آلت إليه وفاءً لديون وكان يستخدمها فى ممارسة أنشطته. ويتبع البنك نموذج التكلفة فى المحاسبة عن الإستثمارات العقارية بذات الطريقة المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة المماثلة.

٢-١٦ الأصول غير الملموسة (برامج الحاسب الإلى)

- يتم الإعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلى كمصروف فى قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الإعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع إقتصادية مستقبلية لفترة تزيد عن سنة بما يتجاوز تكلفتها. وتتضمن التكاليف المباشرة تكلفة العاملين فى فريق تطوير البرامج بالاضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة. يتم الإعتراف بالتكاليف التى تؤدى إلى الزيادة أو التوسع فى أداء برامج الحاسب الآلى عن المواصفات
- الأصلية لها كتكلفة تطوير, وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية. يتم إستهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلى المعترف بها كأصل وذلك على مدار الفترة المتوقع الإستفادة منها خلال ثلاث سنوات بنسبة ٣٣,٣%.

١٧-٢ الأصول الثابتة

- تظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصا الإهلاك و خسائر الإضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرةً بإقتناء بنود الأصول الثابتة. ويتم الإعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو بإعتبارها أصلاً مستقلاً, حسبما يكون ملائماً, وذلك عندما يكون من المرجح تدفق منافع إقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة يعتمد عليها.
- ويتم الإعتراف بمصروفات الصيانة والإصلاح فى الأرباح أو الخسائر فى الفترة التى يتم تحملها فيها وذلك ضمن مصروفات التشغيل الأخرى. وتتضمن الأصول الثابتة الأراضى والمبانى والتى تتمثل بصفة أساسية فى مقار المركز الرئيسى والفروع والمكاتب.
- لا يتم إهلاك الأراضى, ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى بإستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة. وبإستخدام معدلات الإهلاك السنوية على النحو التالى:

المباني والانشاءات	%٥	٢٠ سنة
أثاث مكتبى وخزائن	%٢٠	٥ سنوات
آلات كاتبة وحاسبة وأجهزة تكييف	%٢٠	٥ سنوات
وسائل نقل	%٢٥	٤ سنوات
أجهزة الحاسب الآلى / نظم آلية متكاملة	%٢٠	٥ سنوات
تجهيزات وتركيبات	%٣٣,٣	٣ سنوات
تحسينات عقارات مستاجرة	%٣٣,٣	٣ سنوات

- ويتم مراجعة الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة فى نهاية كل فترة مالية, وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الإضمحلال فى قيمتها عند وقوع أحداث أو تغيرات فى الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للإسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الإستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الإستردادية.
- وتمثل القيمة الإستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة المتوقعة من إستخدام الأصل أيهما أعلى, ويتم تحديد أرباح وخسائر الإستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى فى قائمة الدخل.

١٨-٢ أصول أخرى

- يشمل هذا البند الأصول الأخرى التي لم تبوب ضمن أصول محددة بقائمة المركز المالى ومن أمثلتها الإيرادات المستحقة , والمصروفات المقدمة بما فى ذلك الضرائب المسددة بالزيادة (مستبعداً منها الإلتزامات الضريبية) , والدفعات المسددة مقدماً تحت حساب شراء أصول ثابتة, والرصيد المؤجل لخسائر اليوم الأول الذى لم يتم إستهلاكه بعد , والأصول المتداولة وغير المتداولة التي آلت للبنك وفاءً لديون (بعد
- خصم مخصص خسائر الإضمحلال), والتأمينات والعُهد , والسبائك الذهبية , والعملات التذكارية , والحسابات تحت التسوية المدينة , والأرصدة التى لا يتم تبويبها ضمن أى من الأصول المحددة.
- ويتم قياس معظم عناصر الأصول الأخرى بالتكلفة , وفى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة تلك الأصول عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافى قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المُقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرةً والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ضمن بند «إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى. وإذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعى مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل فى تاريخ رد خسائر الإضمحلال تتجاوز القيمة التى كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.

وفيما يتعلق بالأصول التى تؤول ملكيتها للبنك وفاءً لديون يُراعى ما يلى:

- وفقاً لأحكام المادة ٦٠ من قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يُحظر على البنوك التعامل فى المنقول أو العقار بالشراء أو البيع أو المقايضة عدا العقار المخصص لإدارة أعمال البنك أو الترفيه عن العاملين والمنقول أو العقار الذى تؤول ملكيته إلى البنك وفاءً لدين له قِبل الغير ويتم الإعتراف به من تاريخ الأيلولة (أى تاريخ تخفيض المديونية) ضمن أصول ألت ملكيتها للبنك وفاءً لديـون على أن يقوم البنك بالتصرف فيه وفقا لما يلى:
  - خلال سنة من تاريخ أيلولة الملكية بالنسبة للمنقول.
  - خلال خمس سنوات من تاريخ أيلولة الملكية بالنسبة للعقار.
  - ولمجلس إدارة البنك المركزى المصرى مد المدة إذا إقتضت الظروف ذلك وله إستثناء بعض البنوك من هذا الحظر وفقاً لطبيعة نشاطها.
  - تُثبت الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون بالقيمة التى آلت بها للبنك التى تتمثل فى قيمة الديون التى قررت إدارة البنك التنازل عنها مقابل هذه الأصول. وفى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة تلك الأصول فى تاريخ لاحق للأيلولة عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافى قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة

من إستخدام الأصل والمخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال إستخدام حساب للإضمحلال والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند «إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى». وإذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعى مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الرد في تاريخ رد خسائر الإضمحلال قيمة للأصل تتجاوز القيمة التى كان يمكن للأصل أن يصل إليها لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.

- وفى ضوء طبيعة المنقول أو العقار التى تؤول ملكيتة للبنك وبمراعاة أحكام المادة المشار إليها يتم تصنيف المنقول أو العقار وفقاً لخطة البنك أو طبيعة الإستفادة المتوقعة منه ضمن الأصول الثابتة أو الإستثمارات العقارية أو الأسهم والسندات أو الأصول الأخرى المتاحة.
- للبيع حسب الحالة. وعلى ذلك تطبق الأسس الخاصة بقياس الأصول الثابتة أو الإستثمارات العقارية أو الأسهم والسندات على الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون وصنفت ضمن أى من هذه البنود. أما بالنسبة للأصول الأخرى التى لم تدخل ضمن أى من هذه التصنيفات وأعتبرت أصولا أخرى متاحة للبيع فيتم قياسها بالتكلفة أو القيمة العادلة المحددة بمعرفة خبراء البنك المعتمدين - مخصوماً منها تكاليف البيع - أيهما أقل ويتم الإعتراف بالفروق الناتجة عن تقييم هذه الأصول بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى , على أن يراعى التخلص من تلك الأصول خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لأحكام القانون. وإذا لم يتم التصرف فى هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً لأحكام المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يتم تدعيم إحتياطى المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠% من قيمة هذه الأصول سنوياً, وتُدرج صافى إيرادات ومصروفات الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال فترة إحتفاظ البنك بها بقائمة الدخل ضمن بند «إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

١٩-٢ إضمحلال الأصول غير المالية

يتم إجراء دراسة إضمحلال للأصول القابلة للإستهلاك كلما كانت هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا يتم إستردادها. ولا يتم إستهلاك الأصول التى ليس لها عمر إنتاجى محدد – بإستثناء الشهرة – بل يتم إختبار إضمحلالها سنوياً. ويتم الإعتراف بخسارة الإضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذى تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الإستردادية. وتمثل القيمة الإستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الإستخدامية من إستخدام الأصل أيهما أعلى. ولأغراض تقدير الإضمحلال, يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة. ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد إضمحلال فى قيمتها لبحث ما إذا كان الإضمحلال السابق الإعتراف به يتعين رده إلى قائمة الدخل وذلك فى تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

٢٠-٢ الإيجارات

تعد جميع عقود الإيجار المرتبط بها البنك عقود إيجار تشغيلى ويتم معالجتها كما يلى:

١-٢٠-٢ الاستئجار

يتم الإعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلى مخصوماً منها أية مسموحات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات فى قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

٢-٢٠-٢ التأجير

تظهر الأصول المؤجرة إيجارا تشغيليا ضمن الأصول الثابتة فى الميزانية وتهلك على مدار العمر الإنتاجى المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة, ويثبت إيراد الإيجار مخصوما منه أية مسموحات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

٢١-٢ النقدية وما فى حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية, تتضمن النقدية وما فى حكمها الأرصدة التى لا تتجاوز إستحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء, وتتضمن النقدية, والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الإحتياطى الالزامى, والأرصدة لدى البنوك, وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

٢٢-٢ المخصصات الأخرى

يتم الإعتراف بالمخصصات عندما يكون هناك إلتزام قانونى أو إستدلالى حالى نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن تستخدم موارد البنك لتسوية هذه الإلتزامات, مع إمكانية إجراء تقدير قابل للإعتماد عليه لقيمة هذا الإلتزام. وفى حالة وجود مجموعة من الإلتزامات المتماثلة فإن إحتمالات التدفق النقدى الخارج الذى يمكن إستخدامه للتسوية يتحدد على أساس هذه المجموعة من الإلتزامات ككل. ويتم الإعتراف بالمخصص لهذه المجموعة من الإلتزامات حتى وإن كان هناك إحتمال ضئيل فى وجود تدفق نقدى خارج لتسوية بند من بنود هذه المجموعة وذلك إذا توافرت الشروط الأخرى للاعتراف. ويتم رد المخصصات التى انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى. ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الإلتزامات التى يستحق سدادها بعد سنة من تاريخ القوائم المالية بإستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الإلتزام دون تأثره بمعدل الضرائب السارى بما يعكس القيمة الزمنية للنقود. أما إذا كان الأجل أقل من سنة عندئذ يتم الإعتراف بالإلتزام على أساس القيمة المقدرة للإلتزام ما لم يكن الأثر الزمنى للنقود جوهرياً فيتم إحتسابه بالقيمة الحالية.

٢-٢٣ عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هى تلك العقود التى يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة ممنوحة لعملائه من جهات أخرى.

وتتطلب تلك العقود من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تَحملها بسبب عدم وفاء العميل عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الإعتراف الأولى بتلك الضمانات بالقيمة العادلة فى تاريخ منح الضمانة والتى قد تعكس أتعاب إصدار الضمانة. ويتم القياس اللاحق لإلتزام البنك بموجب الضمانة على أساس مبلغ القياس الأولى (مخصوماً منه الإستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمانة كإيراد فى قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمانة) أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أى إلتزام ناتج عن الضمانة المالية فى تاريخ القوائم المالية أيهما أعلى. ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة فى معاملات مماثلة والخسائر التاريخية, معززة بحكم الإدارة. ويتم الإعتراف فى قائمة الدخل بأية زيادة فى الإلتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

٢-٢٤ مزايا العاملين

٢-٢٤-١ مزايا العاملين قصيرة الأجل

تتمثل مزايا العاملين قصيرة الأجل فى الأجور والمرتبات واشتراكات التأمينات الاجتماعية, والإجازات السنوية المدفوعة والمكافآت إذا إستحقت خلال إثنى عشر شهراً من نهاية الفترة المالية والمزايا غير النقدية مثل الرعاية الطبية والإسكان والإنتقال أو تقديم البضائع والخدمات المجانية أو المدعومة للعاملين الحاليين. ويتم تحميل مزايا العاملين قصيرة الأجل كمصروفات بقائمة الدخل عن الفترة التى يقدم فيها موظفى البنك الخدمة التى يستحقون بموجبها تلك المزايا.

٢-٢٤-٢ مزايا الإنهاء المبكر للخدمة

تتمثل مزايا الإنهاء المبكر للخدمة في التعويضات المستحقة للموظفين الذين يتم إحالتهم للمعاش المبكر ,حيث يقوم البنك بالاعتراف بتلك التعويضات على انها التزام و مصروف و ذلك فقط عندما يكون البنك ملتزم بشكل ظاهر بالقيام بأي مما يلى:

أ - انهاء خدمة العامل أو مجموعة عاملين قبل تاريخ التقاعد العادي.

أو

ب -تقديم تعويض نهاية الخدمة نتيجة لعرض يتم لتشجيع ترك العمل اختياريا.

يكون البنك ملتزم بشكل ظاهر بدفع انهاء الخدمة فقط عندما يكون هناك نظام رسمي مفصل لانهاء الخدمة ولا يوجد احتمال فعلى لسحب هذا النظام. ويشمل النظام المفصل ما يلي كحد أدنى:

أ- موقع وعمل العاملين الذين سيتم انهاء خدماتهم وعددهم التقريبي.

ب- تعويض نهاية الخدمة لكل فئة أو عمل وظيفي.

ج- التاريخ الذي سيتم فيه تطبيق النظام, ويجب أن يبدأ التطبيق في أسرع وقت ممكن, كما يجب أن تكون الفترة الزمنية لاستكمال التنفيذ بالقدر الذي يجعل اجراء تغييرات جوهرية في النظام مستبعدة.

٢-٢٤-٣ إلتزامات مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة الأخرى - الرعاية الصحية

يقوم البنك بتقديم مزايا رعاية صحية للمتقاعدين فيما بعد إنتهاء الخدمة وعادة ما يكون إستحقاق هذه المزايا مشروطاً ببقاء العامل فى الخدمة حتى سن التقاعد وإستكمال حد أدنى من فترة الخدمة ويتم المحاسبة عن إلتزام الرعاية الصحية بإعتباره نظم مزايا محددة.

ويمثل الإلتزام الذى يتم الإعتراف به فيما يتعلق بنظام الرعاية الصحية للمتقاعدين القيمة الحالية لإلتزامات الرعاية الصحية فى تاريخ القوائم المالية بعد إجراء التسويات اللازمة على الإلتزام.

ويتم إحتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها لمواجهة إلتزام نظام الرعاية الصحية وذلك عن طريق خبير إكتوارى مستقل بإستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة (Unit Credit Projected Method).

ويتم تحديد القيمة الحالية لإلتزام نظام الرعاية الصحية للمتقاعدين عن طريق خصم هذه التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها وذلك بإستخدام سعر العائد على سندات حكومية بذات عملة سداد المزايا ولها ذات أجل إستحقاق إلتزام مزايا النظام المتعلق بها تقريباً.

يتم احتساب الأرباح (الخسائر) الإكتوارية الناجمة عن التعديلات والتغيرات فى التقديرات والافتراضات الإكتوارية, وتحمل على قائمة الدخل تلك الارباح و(الخسائر) التى تزيد عن ١٠% من قيمة أصول النظام أو ١٠% من قيمة إلتزامات المزايا المحددة فى نهاية السنة المالية السابقة أيهما أعلى, حيث يتم الإعتراف بتلك الزيادة من الارباح أو (الخسائر) الإكتوارية بالاضافة إلى (أو الخصم على) قوائم الدخل على مدار متوسط الفترات المتبقية من سنوات العمل.

ويتم الإعتراف بتكاليف الخدمة السابقة فوراً فى قائمة الدخل ضمن مزايا العاملين ببند المصروفات الإدارية, ما لم تكن التغييرات التي أُدخلت على لائحة المعاشات مشروطة ببقاء العاملين فى الخدمة لفترة زمنية محددة (فترة الإستحقاق Vesting period) وفى هذه الحالة, يتم الإعتراف بتكاليف الخدمة السابقة فى الأرباح أو الخسائر بإستخدام طريقة القسط الثابت على مدار فترة الإستحقاق.

٢-٢٤-٤ مزايا المعاش

تتمثل مزايا المعاش فى حصة البنك فى التأمينات الاجتماعية لموظفيه والتى يقوم بسدادها للهيئة العامة للتامينات الإجتماعية طبقاً لقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته. يقوم البنك بسداد حصته إلى الهيئة العامة للتامينات الإجتماعية عن كل فترة ويتم تحميل تلك الحصة على قائمة الدخل ضمن الأجور والمرتبات ببند المصروفات الإدارية وذلك عن الفترة التى يقدم فيها موظفى البنك خدماتهم. ويتم المحاسبة عن إلتزامات البنك بسداد مزايا المعاش بإعتبارها نظم اشتراكات محددة وبالتالى فلا ينشأ إلتزام إضافى على البنك فيما يتعلق بمزايا المعاش لموظفيه بخلاف حصته فى التأمينات الاجتماعية التى يستحق عليه سدادها عنهم للهيئة.

٢-٢٥ ضرائب الدخل

يتضمن عبء ضريبة الدخل كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة ويتم الإعتراف به بقائمة الدخل بإستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية حيث يتم الإعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية. ويتم الإعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافى الربح

الخاضع للضريبة وبإستخدام أسعار الضريبة السارية فى نهاية كل فترة مالية. وتمثل هذه الضريبة ما يخص الفترة الجارية بالاضافة إلى فروق ضريبية تتعلق بالسنوات السابقة. وفى نهاية كل عام يتم الإعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيم الدفترية للأصول والإلتزامات طبقاً للأسس المحاسبية التى استخدمت فى إعداد القوائم المالية وقيمها طبقاً للأسس الضريبية. هذا وتتحدد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول أو الإلتزامات وبإستخدام أسعار الضريبة السارية. ويتم الإعتراف بالإلتزامات الضريبية عن كافة الفروق الضريبية المؤقتة القابلة للخضوع ضريبياً بينما يعترف بالأصول الضريبية المؤجلة عن الفروق الضريبية المؤقتة القابلة للخصم الضريبى عندما يكون من المرجح أن تتحقق أرباح خاضعة للضريبة فى المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بالأصل. ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بالجزء الذى من غير المتوقع أن تتحقق منه منفعة ضريبية خلال السنوات التالية, على أنه فى حالة إرتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة قيمة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك فى حدود ما سبق تخفيضه. تتم المقاصة بين الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك حق قانونى يسمح له بإجراء مقاصة بين الأصول والإلتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة مستحقة لذات الإدارة الضريبة.

٢-٢٦ الإقتـــراض

يتم الإعتراف الأولى بالقروض التى يحصل عليها البنك من الغير وذلك بالقيمة العادلة (سعر المعاملة) مخصوماً منها تكلفة الحصول على القرض. وتقاس القروض لاحقاً بالتكلفة المُستهلكة, ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافى المتحصلات وبين القيمة التى سيتم الوفاء بها على مدار فترة الإقتراض بإستخدام طريقة معدل العائد الفعلى.

٢-٢٧ رأس المـال

٢-٢٧-١ أسهم رأس المال وتكلفتها

يتم الإعتراف بأسهم رأس المال (أدوات حقوق الملكية للمنشأة ذاتها) ضمن حقوق الملكية على أساس صافى المتحصلات بعد خصم مصروفات الإصدار التى ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل إقتناء كيان أو إصدار خيارات وبعد إستبعاد الأثر الضريبى لتلك المصروفات.

٢-٢٧-٢ توزيعات الأرباح على مساهمى البنك

يُعترف بإلتزام البنك الناتج عن توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية فى الفترة التى تُقر فيها الجمعية العامة لمساهمى البنك هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين فى الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقررة بموجب النظام الأساسى والقانون. ولا يعترف بأى إلتزام على البنك تجاه العاملين وأعضاء مجلس الإدارة فى الأرباح المحتجزة إلا عندما يتقرر توزيعها.

٢-٢٨ أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة التى تتمثل فى إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات, أو صناديق مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة ويتم إستبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث لا تعتبر أصولاً أو أرباحاً للبنك.

٢-٢٩ ودائع مساندة (الودائع المقدمة من البنك المركزى المصرى- بنك مصر)

يتم اثبات الوديعة بالالتزامات بالقيمة الحالية محسوبة باستخدام معدل خصم يعادل سعر العائد على سندات حكومية تقارب ذات أجل الوديعة في تاريخ بدء سريان الوديعة. ويتم اثبات الفرق بين القيمة الاسمية للوديعة وقيمتها الحالية ضمن حقوق الملكيه تحت مسمى فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة, وتعلى الوديعة في نهاية كل فترة مالية بحيث تصل قيمتها الى القيمة الإسمية في تاريخ إستحقاقها, وذلك تحميلاً علي الفروق المشار إليها بحيث تصل قيمتها الي القيمه الاسميه في تاريخ إستحقاقها.

٢-٣٠ أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات فى العرض المستخدم فى السنة الحالية.

٣- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة علماً بأن قبول المخاطر هو أساس النشاط المالى. ويقوم البنك بتحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر المجتمعة بهدف تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالى للبنك. وتُعد أهم أنواع المخاطر خطر الإئتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق كل من خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه, ولمراقبة المخاطر والإلتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معلومات مُحدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس تلك النظم التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر بالبنك فى ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة حيث تقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك. ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل, بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطى مناطق خطر محددة مثل خطر الإئتمان, وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية , وخطر أسعار العائد, وإستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. وبالإضافة لذلك, فإن الإدارة تُعد مسئولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

فئات المخاطر:

من المخاطر المرتبطة بأنشطة البنك المصرفية ما يلى:

أ- مخاطر الإئتمان: (بما فى ذلك حد المخاطرة لبلد ما): ويقصد بها مخاطر الخسائر التى قد تنتج عن العجز المحتمل لعملاء البنك أو مُصدرى الأذون التجارية السيادية أو غيرهم من الأطراف عن الوفاء بإلتزاماتهم المالية. وتتضمن أيضا مخاطر الإئتمان مخاطر إحلال عقد محل عقد (مخاطر الإستبدال) المرتبطة بمعاملات السوق. وعلاوة على ذلك يمكن أن تزداد مخاطر الإئتمان عن طريق مخاطر التركز أو عدم التنوع الاقتصادى التى تنشأ إما عن التعرض الإئتمانى لأحد العملاء أو لمجموعات من الشركاء بمبالغ كبيرة يكون من المرجح عدم إستردادها.

ب- مخاطر السوق: يقصد بها مخاطر الخسائر الناجمة عن التغير فى أسعار السوق وأسعار الفائدة وأسعار الصرف.

ج- مخاطر التشغيل (وتشمل المخاطر القانونية ومخاطر الإلتزام والمخاطر المحاسبية والبيئية ومخاطر السمعة الخ): يقصد بها المخاطر الناجمة عن الخسائر أو الغش أو إصدار بيانات مالية ومحاسبية غير دقيقة بسبب عدم ملائمة الإجراءات والنظم الداخلية أو الإخلال بها أو بسبب خطأ بشرى أو أحداث خارجية. وعلاوة على ذلك يمكن أن تتخذ مخاطر التشغيل شكل مخاطر الإلتزام التى قد تعرض البنك لتحمل مخاطر اتخاذ عقوبات قانونية أو إدارية أو تأديبية أو خسائر مالية بسبب عدم الإلتزام بالقواعد واللوائح ذات الصلة.

د- مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف المرتبطة بهيكل ميزانية البنك: يقصد بها المخاطر الناجمة عن خسائر أو إهلاك المتبقى من الأصول المعترف بها وغير المعترف بها فى قائمة المركز المالى, والناشئة عن التغيرات فى أسعار الفائدة أو عملات الصرف. وتنشأ مخاطر أسعار الفائدة أو أسعار الصرف المرتبطة بهيكل ميزانية البنك عن الأنشطة التجارية البنكية.

ه- مخاطر السيولة: ويقصد بها المخاطر التى تتعلق بعدم قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته وقت إستحقاقها.

وقد خصص بنك القاهرة موارد وفيرة لكى تتلاءم بإستمرار إدارة المخاطر بالبنك مع أنشطته وتضمن أن إطار عمل إدارة المخاطر يعمل فى توافق تام مع المبادئ الأساسية التالية:

- الاستقلال التام لإدارة تقييم المخاطر عن أقسام التشغيل.
- تطبيق إتجاه ثابت لتقييم ورصد المخاطر فى جميع أنحاء البنك.

وجدير بالذكر, إن إدارة المخاطر مستقلة عن جميع كيانات البنك التشغيلية وتتبع مباشرة الإدارة العامة. ومن دورها أنها تساهم فى تطوير وزيادة ربحية البنك عن طريق التأكد من أن إطار عمل إدارة المخاطر المعمول به هو إطار فعّال وقوى. ويعمل بالإدارة فريق عمل متنوع ومتخصص في إدارة تشغيل الإئتمان ومخاطر السوق.

وعلى وجه الخصوص فإن إدارة المخاطر:

- تحدد وتعتمد الأساليب المستخدمة لتحليل وتقييم ورصد والموافقة على مخاطر الإئتمان وحد المخاطرة لبلد ما ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل. كما أنها تقوم بإجراء مراجعة دقيقة للإستراتيجيات التجارية فى المجالات العالية الخطورة وتسعى بشكل دؤوب على تحسين التنبؤ بمثل هذه المخاطر وإدارتها.
- تساهم فى إجراء تقييم مستقل عن طريق تحليل المعاملات التى تتضمن مخاطر إئتمان وعن طريق عرض المشورة فيما يخص المعاملات التي يقترحها مديرى المبيعات.
- وضع إطار لتحديد وإدارة المخاطر التشغيلية.

ويُعهد إلى وحدة الأصول والإلتزامات التابعة للإدارة المالية تقييم وإدارة أنواع المخاطر الأخرى الأساسية, أى مخاطر عدم توفر السيولة اللازمة والمخاطر المرتبطة بإختلال توازن هيكل الميزانية العمومية (نتيجة تغيرات أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو نتيجة عدم توافر سيولة كافية) وكذلك تمويل البنك طويل الأجل, وإدارة متطلبات رأس المال وهيكل رأس المال.

وتدار المخاطر القانونية بواسطة إدارة المخاطر القانونية بينما تدار مخاطر الإلتزام بواسطة إدارة الإلتزام.

وتقع مسئولية إبتكار المنظومة الفعالة للتعامل مع المخاطر وتحديد الأسس والسياسات اللازمة لإدارة المخاطر بشكل أساسى على عاتق إدارة المخاطر, وفى بعض المجالات الخاصة على عاتق وحدة الأصول والإلتزامات التابعة للإدارة المالية.

وتتولى لجنة المخاطر بالبنك مهمة مراجعة ومناقشة الخطوات الأساسية لإدارة الأخطار البنكية الجوهرية وتجتمع كل ثلاثة أشهر على الأقل. ويحضر إجتماعات لجنة المخاطر أعضاء من اللجنة التنفيذية ويتم الإستعانة برؤساء خطوط الأعمال ومديرى إدارة المخاطر لمراجعة سياسات معالجة المخاطر وأساليب التقييم والموارد المادية والبشرية اللازمة وتحليل محافظ الإئتمان وتكلفة المخاطر وحدود السوق وتركيز الإئتمان على مستوى المنتجات المالية والقطاعات الإقتصادية الخ. ومن ناحية أخرى, تختص لجنة إدارة الأصول والخصوم بتحديد السياسات والتخطيط للتعامل مع المخاطر التمويلية ومخاطر عدم توفر سيولة.

ويتعين أن تُعرض كل المنتجات والخدمات الجديدة أو قيد التطوير على لجنة المنتجات الجديدة. وتهدف لجنة المنتجات الجديدة إلى ضمان فهم وتقييم والموافقة على كل المخاطر المتعلقة بها بشكل تام وإخضاعها إلى الإجراءات والضوابط المناسبة وذلك عن طريق إستخدام المعلومات المتاحة ونظم المعلومات, قبل البدء في أى نشاط أو منتج جديد.

وتقوم لجنة المراجعة التى تجتمع كل ثلاثة أشهر بمراقبة مخاطر التشغيل, وبعملية المراقبة الدائمة (أى إدارة المخاطر التشغيلية) والمراقبة الدورية (أى إدارة التفتيش الداخلى).

وأخيراً يقوم فريق المراجعة الداخلية بمراقبة مبادئ وإجراءات وبنية إدارة المخاطر بالبنك.

أ- خطر الإئتمان

يتعرض البنك لخطر الإئتمان وهو الخطر الناتج عن إحتمال عدم وفاء أحد الأطراف بتعهداته, ويُعد خطر الإئتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك, لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر.

ويتمثل خطر الإئتمان بصفة أساسية فى أنشطة الإقراض التى ينشأ عنها القروض والتسهيلات, وأنشطة الإستثمار التى يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الإئتمان أيضا فى الأدوات المالية غير المعترف بها بالقوائم المالية مثل إرتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الإئتمان لدى فريق إدارة خطر الإئتمان فى ادارة مخاطر الإئتمان حيث يرفع هذا الفريق تقاريره إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

أ-١ قياس خطر الإئتمان

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الإئتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء, ينظر البنك فى ثلاثة مكونات كما يلى:

- إحتمالات الإخفاق أو التأخر من قِبل العميل (أو الغير) فى الوفاء بإلتزاماته التعاقدية ويطلق عليها (Probability of default).
- المركز الحالى والتطور المستقبلى المُرجح له الذى يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default).
- خطر الإخفاق الإفتراضى (Loss given default).

وتنطوى أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الإئتمان والتى تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة The Expected Loss Model) طبقاً قواعد لجنة بازل للرقابة المصرفية. ويمكن أن تتعارض تلك المقاييس التشغيلية مع قياس عبء الإضمحلال للأغراض المحاسبية والذى يتم وفقاً للقواعد المعدلة للبنك المركزى المصرى ويعتمد على الخسائر التي تتحقق فى نهاية كل فترة مالية (نموذج الخسائر المحققة) وليس وفقاً للخسائر المتوقعة (إيضاح أ/٣).

يقوم البنك بتقييم إحتمال التأخر على مستوى كل عميل بإستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء. وقد قام البنك بتطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصى لمسئولى الإئتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقسيم عملاء البنك إلى أربع فئات للجدارة , ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين فى الجدول التالى مدى إحتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ويعنى ذلك بصفة أساسية أن المراكز الإئتمانية تتنقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير فى تقييم مدى إحتمال التأخر. ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً. ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر.

فئات التصنيف الداخلي للبنك

مدلول التصنيف	التصنيف
ديون جيدة	١
المتابعة العادية	٢
المتابعة الخاصة	٣
ديون غير منتظمة	٤

- يعتمد الرصيد أو المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التى يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخير أو الإخفاق. وعلي سبيل المثال: فإن المركز المعرض للإخفاق بالنسبة للقرض يكون هو القيمة الإسمية أما بالنسبة للإرتباطات فيقوم البنك بإدراج كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلى المبالغ الأخرى التى يتوقع أن تكون قد سُحبت حتى تاريخ التأخير, إن حدث.
- وتمثل الخسارة الإفتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخير. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين, وأولوية المطالبة, ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الإئتمان الأخرى.

- أدوات الدين واذون الخزانة

بالنسبة لأدوات الدين وأذون الخزانة يقوم البنك بإستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الإئتمان, وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة يتم إستخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الإئتمان. ويتم النظر إلى تلك الإستثمارات فى الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة إئتمانية أفضل وفى نفس الوقت تُوفر مصدراً متاحاً لمقابلة متطلبات التمويل.

أ-٢ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد من والتحكم فى تركز خطر الإئتمان على مستوى المدينين والمجموعات والصناعات والدول. ويقوم البنك بتنظيم مستويات خطر الإئتمان الذى يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التى سيتم قبوله على مستوى كل مقترض, أو مجموعة مقترضين, وعلى مستوى الأنشطة الإقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعةً للمراجعة السنوية أو بصورةٍ متكررة إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك. ويتم إعتماد الحدود للخطر الإئتمانى علي مستوى المقترض / المجموعة والمُنتج والقطاع والدولة من قِبل مجلس الإدارة بصفة رُبع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الإئتمان لأى مقترض بما فى ذلك البنوك إلى حدود فرعية تشمل المبالغ المعترف بها داخل القوائم المالية والمثبتة خارجها, وحد المخاطر اليومى المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبى الآجلة. ويتم إجراء مقارنة يومية بين المبالغ الفعلية وحدود الإئتمان. ويتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الإئتمان عن طريق التحليل الدورى لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على سداد إلتزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلى بعض وسائل الحد من الخطر:

-الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الإئتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة. ويقوم البنك بوضع قواعد إسترشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة. ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات:

- الرهن العقارى.
- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع.
- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية.

وغالباً ما يكون التمويل علي المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الإئتمانية للأفراد بدون ضمان. ولتخفيض مخاطر الإئتمان إلى الحد الأدنى, يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الإضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

- الإرتباطات المتعلقة بالإئتمان

يتمثل الغرض الرئيسى من الإرتباطات المتعلقة بالإئتمان فى التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of guarantee نفس خطر الإئتمان المتعلق بالقروض. أما الإعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial letters of credit التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك

فى حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة فتكون غالباً مضمونة بموجب البضائع التى يتم شحنها وبالتالى تحمل درجة مخاطر أقل مقارنةً بالقرض المباشر. وتمثل إرتباطات منح الإئتمان الجزء غير المستخدم من الحد المصرح به للقروض أو الضمانات أو الإعتمادات المستندية لذا فإن حجم تعرض البنك لمخاطر الإئتمان الناشئة عن مثل تلك الإرتباطات يوازى إجمالى إرتباطات الإئتمان غير المستخدمة. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها فى الواقع يقل عادةً عن حجم الإرتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الإرتباطات المتعلقة بمنح الإئتمان تمثل إلتزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات إئتمانية محددة. ويراقب البنك المدة من تاريخ الموافقة على منح الإئتمان وحتى تاريخ الإستحقاق الخاصة بارتباطات الإئتمان حيث أن الإرتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجةً أعلى من خطر الإئتمان بالمقارنة بالإرتباطات قصيرة الأجل.

أ-٣ سياسات الإضمحلال والمخصصات

تركز نظم التقييم الداخلية التى يتبعها البنك (والسابق ذكرها بالإيضاح أ/١) بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الإئتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والإستثمار. وبخلاف ذلك يتم الإعتراف فقط بخسائر الإضمحلال التى وقعت فى نهاية كل فترة مالية لأغراض التقارير المالية بمجرد توافر أدلةً موضوعية تشير إلى حدوث إضمحلال فى قيمة الأصل المالى وفقاً لما سيرد ذكره لاحقاً. إن مخصص خسائر الإضمحلال القائم فى نهاية السنة المالية هو مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة, ومع ذلك فان اغلبية المخصص ينتج من آخر درجتين من التصنيف. ويبين الجدول التالى التوزيع النسبى لإجمالى محفظة البنك من القروض والتسهيلات المعترف بها بقائمة المركز المالى والإضمحلال المرتبط بكل فئة من فئات التقييم الداخلى للبنك.

تقييم البنك	٢٠١٨/١٢/٣١		٢٠١٧/١٢/٣١	
	قروض وتسهيلات للعملاء (%)	مخصص خسائر الإضمحلال (%)	مخصص خسائر الإضمحلال (%)	مخصص خسائر الإضمحلال (%)
١. ديون جيدة	٦٤,٧٦	٦,٥٦	٧٤,٥٥	٤,٦٤
٢. المتابعة العادية	٣١,٠٨	٣٢,٠١	١٧,٥٥	١٧,٣٤
٣. المتابعة الخاصة	٠,٨٥	١١,٥٧	٢,٩٢	١١
٤. ديون غير منتظمة	٣,٣١	٤٩,٨٦	٤,٩٨	٦٧,٠٢
	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما اذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود إضمحلال طبقاً لقواعد البنك المركزى المصرى والتى تتفق مع متطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ (ألادوات المالية – الإعتراف والقياس) فى هذا الشأن واستناداً إلى المؤشرات التى حددها البنك والواردة أدناه.

- صعوبات مالية كبير تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط إتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول فى دعوى تصفية او إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسى للمقترض.
- قيام البنك لاسباب إقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحة امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها فى الظروف العادية.
- إضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الإئتمانية.

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التى تتجاوز قيمتها أهمية نسبية محددة مرةً على الأقل سنوياً أو كلما إقتضت الظروف ذلك. ويتم تحديد عبء الإضمحلال بالنسبة للحسابات التى تم تقييمها على اساس فردى وذلك بتقييم الخسارة المحققة فى نهاية كل فترة مالية على اساس كل حالة على حدى, ويتبع هذا الأسلوب بالنسبة لجميع الحسابات التى لها أهمية نسبية بصفة منفردة. ويشمل ذلك التقييم عادة التأكد من الضمانة القائمة بما فى ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمانة والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات. كما يتم تكوين مخصص خسائر الإضمحلال لمجموعة من الأصول المتجانسة بإستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصى والاساليب الإحصائية كما هو مشار إليه بصورة تفصيلية بالإيضاح أ/٤ أدناه.

أ-٤ نموذج قياس الإحتياطى العام للمخاطر البنكية

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة فى إيضاح أ/١, تقوم الإدارة بتصنيف القروض والتسهيلات فى شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزى المصرى. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الإئتمان فى هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالى ومدى إنتظامه فى السداد.وطبقاً للقواعد المعدلة للبنك المركزى المصرى وإعتباراً من أول سنة يلتزم البنك فيها بتطبيق تلك القواعد يتم حساب المخصصات المطلوبة للإضمحلال فى قيمة الأصول المعرضة لخطر الإئتمان والتى يتم تقدير الإضمحلال فى قيمتها بصورة منفردة. بما فى ذلك الإرتباطات المتعلقة بالإئتمان. بإستخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة, أما بالنسبة لمجموعات الأصول التى يتم تقدير الإضمحلال فى قيمتها بصورة مجمعة فيحسب الإضمحلال فى قيمتها بإستخدام طريقة معدلات الإخفاق التاريخية. وفى حالة زيادة المخصص المطلوب وفقاً لأسس الجدارة الإئتمانية بالنسب الصادرة من البنك المركزى المصرى عن مخصص خسائر الإضمحلال المطلوب وفقاً للقواعد المعدلة للبنك المركزى المصرى يتم تعديل الأرباح المحتجزة بتلك الزيادة ثم تجنيبها فى إحتياطى المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة. ويتم تعديل ذلك الإحتياطى بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويُعد هذا الإحتياطى غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (أ/٣٢) الحركة على حساب إحتياطى المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية.

وفيما يلى بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلى مقارنة بأسس تقييم البنك المركزى المصرى ونسب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الأصول المُعرضة لخطر الإئتمان:

تصنيف البنك المركزى المصرى	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب طبقاً لأسس الجدارة الإئتمانية	التصنيف الداخلى	مدلول التصنيف الداخلى
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	%١	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	%١	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	%٢	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	%٢	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	%٣	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	%٥	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	%٢٠	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك فى تحصيلها	%٥٠	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	%١٠٠	٤	ديون غير منتظمة

البنود المعرضة لخطر الإئتمان قبل خصم الضمانات والعوائد المجنبة والمخصصات

البنود المعرضة لخطر الإئتمان بقائمة المركز المالى

	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
أرصدة لدى البنك المركزى	١ ٦٠٠ ٠٢١	٧ ٦٤٦ ٩٢٣
أرصده لدى البنوك	٥٣ ٠٩٩ ٧١٨	٢٩ ٦٤٩ ١٤٢
أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى	١٧ ٦٥٧ ٨٢٦	٣٦ ٩١٨ ٦٨٧
قروض وتسهيلات للبنوك	٥٣٧ ٤٠٨	--
قروض وتسهيلات للعملاء		
قروض لأفراد		
- حسابات جارية مدينة	٩٠٦ ٦٩٦	٩١٥ ٨٢٥
- بطاقات ائتمان	١٩٨ ٧٦٥	١٢٨ ٨٨٣
- قروض شخصية	٢٣ ٣٣٢ ٤٥١	٢١ ٢٥٥ ١٤٧
- قروض عقارية	١ ٧٠٣ ٢٤٧	٨٩٥ ٨٠٤
قروض لمؤسسات		
- حسابات جارية مدينة	٩ ٣٤١ ٧٠٥	٥ ٣٢٣ ٦٠٥
- قروض مباشره	١٣ ٥٨٤ ٧٥٨	٥ ٣٦٨ ٦١٦
- قروض مشتركة	١٦ ١٢٢ ٧٠٨	١٠ ٥٤٣ ٦٠٤
- مستندات مخصومة	٢٣٩ ٨٩٨	١٣٢ ٦٣٤
إستثمارات مالية متاحة للبيع		
- أدوات دين	١ ٥٥٩ ٠٥٧	١ ٤٦٨
إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق		
- أدوات دين	٢٣ ٣٩٧ ١٣٣	٢٥ ٢٦٣ ٢٩٩
أصول أخرى*	٢ ٢٣٨ ٤٧٦	١ ٥١٦ ٢٨٢
الاجمالى	**١٦٥ ٥١٩ ٨٦٧**	**١٤٥ ٥٥٩ ٣٢٥**

يتضمن الجدول السابق القيم الخاصة بالقروض قبل خصم المخصص وكذا العوائد المجنبة كما هو وارد تفصيلاً بالإيضاح رقم (١٧) و (١٨).

*الأصول الأخرى المدرجه أعلاها تتمثل فى الإيردات المستحقة.

البنود المعرضة لخطر الإئتمان خارج قائمة المركز المالى

	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
ضمانات مالية	١ ٧٠٧ ٥٢٦	١ ٥٨٧ ٧٦٦
إرتباطات عن قروض والتزامات اخري غير قابله للالغاء متعلقه بالائتمان	٤ ٢٠٧ ١٩٣	١ ٦٢٧ ٣٧٨
إعتمادات مستندية	١ ٧٥٣ ٣٥٣	٧٠٧ ٨٩٤
خطابات ضمان	٨ ٤١٨ ٦٢٩	٥ ٥٢٠ ٣٠٢
الاجمالى	**١٦ ٠٨٦ ٧٠١**	**٩ ٤٤٣ ٣٤٠**

يمثل الجدول الأول الحد الأقصى لخطر الإئتمان يمكن للبنك أن يتعرض له فى آخر ديسمبر ٢٠١٨ واخر ديسمبر٢٠١٧ وذلك بدون أخذ أيه ضمانات فى الإعتبار.

ويتبين من الجدول أن ٣٩,٥٣% من الحد الأقصى المُعرض لخطر الإئتمان ناتج عن القروض والتسهيلات للعملاء بما فى ذلك المستندات المخصومة (ديسمبر٢٠١٧: ٣٠,٦٢%) بينما تمثل الإستثمارات فى أدوات الدين المبوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق نسبة ١٥,٠٨% من هذا الحد (ديسمبر٢٠١٧: ١٧,٣٦%).

وتثق الإدارة فى قدرتها على الإستمرار فى السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الإئتمان الناتج عن كل من محفظة القروض والتسهيلات وأدوات الدين بناء على ما يلى:

- أن ٩٥,٨٤% من محفظة القروض والتسهيلات مصنفة فى أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلى (ديسمبر٢٠١٧: ٩٢,١٠%).
- أن ٧٨,٣٩% من محفظة القروض والتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات أو مؤشرات إضمحلال (ديسمبر٢٠١٧: ٧١,٧٨%).
- أن القروض التى لم يعتريها إضمحلال تمثل فى مجموعها ٩٦,٦٩ % من محفظة القروض والتسهيلات (ديسمبر٢٠١٧: ٩٥,٠٢ %) منها قروض عليها متأخرات ولكنها ليست محل إضمحلال تمثل نسبة ١٨,٣٠% (ديسمبر٢٠١٧: ٢٣,٢٣%) من محفظة القروض والتسهيلات.
- أن القروض والتسهيلات التى تم دراسة الإضمحلال فى قيمتها على أساس منفرد تبلغ ٤٦٨ ١٦٥ ٢ ألف جنيه يوجد اضمحلال بنسبة ٨٢,٤٩% من اجمالى قيمتها الدفتريه (ديسمبر٢٠١٧: قروض منفردة تبلغ ٤٠٦ ٢٢٠ ٢ ألف جنيه يوجد اضمحلال بنسبة ٨٤,٤٠% من اجمالى قيمتها الدفتريه).

أ-٦ قروض وتسهيلات

فيما يلى موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الإئتمانية:

	٢٠١٨/١٢/٣١		٢٠١٧/١٢/٣١	
	قروض وتسهيلات للعملاء	قروض وتسهيلات للبنوك	قروض وتسهيلات للعملاء	قروض وتسهيلات للبنوك
لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال	٥١ ٢٩٣ ٨٢٦	٥٣٧ ٤٠٨	٣١ ٩٩٠ ١٠٧	--
عليها متأخرات لكنها ليست محل إضمحلال	١١ ٩٧٠ ٩٣٤	--	١٠ ٣٥٣ ٦٠٥	--
محل إضمحلال	٢ ١٦٥ ٤٦٨	--	٢ ٢٢٠ ٤٠٦	--
الإجمـالى	**٦٥ ٤٣٠ ٢٢٨**	**٥٣٧ ٤٠٨**	**٤٤ ٥٦٤ ١١٨**	**--**
يخصم : مخصص خسائر الإضمحلال	(٣ ٥٨٢ ٧٦٨)	--	(٢ ٧٩٥ ٩٩٠)	--
يخصم: العوائد المجنبة	(٦ ٢٧٨)	--	(٨ ٩٢٤)	--
يخصم: الخصم غير المكتسب للمستندات المخصومة	(٣١ ٥١٤)	--	(٤٣ ٤١٧)	--
الصافـى	**٦١ ٨٠٩ ٦٦٨**	**٥٣٧ ٤٠٨**	**٤١ ٧١٥ ٧٨٧**	**--**

- بلغ إجمالى عبء إضمحلال القروض والتسهيلات ٧٦٨ ٥٨٢ ٣ ألف جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ منه مبلغ ٢٩٩ ٧٨٦ ١ ألف جنيه مصرى يمثل إضمحلال قروض منفردة والباقى وقدره ٤٦٩ ٧٩٦ ١ ألف جنيه مصرى يمثل مخصص الإضمحلال المكون على أساس مجموعة الأصول المتشابهة فى محفظة الإئتمان (٣١ ديسمبر٢٠١٧: بلغ مخصص القروض والتسهيلات ٩٩٠ ٧٩٥ ٢ ألف جنيه مصرى منها ٩٢٤ ٨٧٣ ١ ألف جنيه مصرى يمثل إضمحلال قروض منفردة والباقى البالغ ٠٦٦ ٩٢٢ ألف جنيه مصرى يمثل مخصص إضمحلال على أساس المجموعة المتشابهة فى محفظة الإئتمان). ويتضمن إيضاح (١٧) و (١٨) معلومات إضافية عن مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات.
- شهدت السنة المالية الجارية زيادة محفظة البنك من القروض والتسهيلات بنسبة ٤٦,٨٢%.

▪ لم يتم إدراج المشتقات ذات القيمة العادلة الموجبة والسالبة المتعلقة بعقود تحوط التدفقات النقدية ضمن الجدول أعلاه حيث يتم عرضها على أساس الصافي.

الإيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	قروض وحسابات مدينة	متاحة للبيع	محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	مشتقات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	إجمالي الأصول المالية	التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	التزامات مالية بالتكلفة المستهلكة	إجمالي الالتزامات المالية
٣٠	النقدية	٥٨٧ ٥١٥	--	--	--	--	٥٨٧ ٥١٥	--	--	--
٢٠	أرصدة لدى البنوك	٤٧٥ ٥١٥	--	--	--	--	٤٧٥ ٥١٥	--	--	--
١٠	أذون خزانة	٤٧٥ ٥١٥	٧٧٥ ٤٢١	٣٥٠ ٩٩٤	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥
١٤	قروض وتسهيلات للعملاء	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥
١٥	استثمارات مالية	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥
٢٠	أصول أخرى	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥
٢٤	إجمالي الأصول المالية	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥
٣٠	ودائع العملاء	--	--	--	--	--	--	--	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥
٢٠	أرصدة مستحقة للبنوك	--	--	--	--	--	--	--	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥
١٠	أذون خزانة	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥
١٤	قروض وتسهيلات للعملاء	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥
١٥	استثمارات مالية	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥
٢٠	أصول أخرى	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥
٢٤	إجمالي الالتزامات المالية	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥
٣٠	النقدية	٤٧٥ ٥١٥	--	--	--	--	٤٧٥ ٥١٥	--	--	--
٢٠	أرصدة لدى البنوك	٤٧٥ ٥١٥	--	--	--	--	٤٧٥ ٥١٥	--	--	--
١٠	أذون خزانة	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥
١٤	قروض وتسهيلات للعملاء	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥
١٥	استثمارات مالية	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥
٢٠	أصول أخرى	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥
٢٤	إجمالي الأصول المالية	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥
٣٠	ودائع العملاء	--	--	--	--	--	--	--	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥
٢٠	أرصدة مستحقة للبنوك	--	--	--	--	--	--	--	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥
١٠	أذون خزانة	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥
١٤	قروض وتسهيلات للعملاء	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥
١٥	استثمارات مالية	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥
٢٠	أصول أخرى	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥
٢٤	إجمالي الأصول المالية	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥	٤٧٥ ٥١٥

▪ **توزيع الأصول والالتزامات المالية غير المشتقة حسب العملة الجغرافية**

قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات ولكنها ليست محل إضمحلال

هى القروض والتسهيلات التى توجد عليها متأخرات حتى ٩٠ يوماً ولكنها ليست محل إضمحلال، إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك، وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التى يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلى:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	مؤسسات			
	حسابات جاريه مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الإجمالى
متأخرات حتى ٣٠ يوماً	٤ ٦٣٧ ٣٨٤	١ ٧٣٣ ٠٦٥	٤ ٣٩٢ ٨٦٦	١٠ ٧٦٣ ٣١٥
متأخرات أكثر من ٣٠ يوم حتى ٦٠ يوماً	٣٨ ٦٦٨	٣١ ٤١٧	--	٧٠ ٠٨٥
متأخرات أكثر من ٦٠ يوم حتى ٩٠ يوماً	١٨٨ ٨٨٧	٨ ٠٩٢	--	١٩٦ ٩٧٩
متأخرات أكثر من ٩٠ يوما	٧ ٦٠٨	٤ ٨٢٩	٩٢٨ ١١٨	٩٤٠ ٥٥٥
الإجمالى	**٤ ٨٧٢ ٥٤٧**	**١ ٧٧٧ ٤٠٣**	**٥ ٣٢٠ ٩٨٤**	**١١ ٩٧٠ ٩٣٤**

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	مؤسسات			
	حسابات جاريه مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الإجمالى
متأخرات حتى ٣٠ يوماً	١ ١٤٦ ٠١٩	٣٥٠ ١١٦	٤ ٢٠٣ ٩٢٤	٥ ٧٠٠ ٠٥٩
متأخرات أكثر من ٣٠ يوم حتى ٦٠ يوماً	١ ٦٢٥ ٣١٥	٣٥ ٤٢٦	٥١٨ ٧٢٣	٢ ١٧٩ ٤٦٤
متأخرات أكثر من ٦٠ يوم حتى ٩٠ يوماً	٥٦ ٢٩٠	١٥ ٤٢٣	٢٤٩ ٨٩٤	٣٢١ ٦٠٧
متأخرات أكثر من ٩٠ يوما	٣٢٢ ٧٦٩	٤٦٧ ٤٦٥	١ ٣٦٢ ٢٤١	٢ ١٥٢ ٤٧٥
الإجمالي	**٣ ١٥٠ ٣٩٣**	**٨٦٨ ٤٣٠**	**٦ ٣٣٤ ٧٨٢**	**١٠ ٣٥٣ ٦٠٥**

قروض وتسهيلات محل إضمحلال بصفة منفردة

قروض وتسهيلات للعملاء

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل الإضمحلال بصفة منفردة (قبل أن تؤخذ فى الإعتبار التدفقات النقدية المتوقعة من التنفيذ على الضمانات) ٢ ١٦٥ ٤٦٨ الف جنيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مقابل ٢ ٢٢٠ ٤٠٦ الف جنيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وفيما يلى تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل الإضمحلال بصفة منفردة متضمنة القيمة العادلة للضمانات التى حصل عليها البنك فى مقابل تلك القروض:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	أفراد		مؤسسات			
	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الإجمالى
قروض محل إضمحلال بصفة منفردة	--	٩ ٣٤٧	٥٦٦ ٠٠٦	٣٠ ٥٣٢	--	١ ٥٥٩ ٥٨٣	--	٢ ١٦٥ ٤٦٨

- تبلغ القيمة العادلة للضمانات التى حصل عليها البنك مقابل تلك القروض ٤٨ ٩٨٠ ألف جنيه مصرى.

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	أفراد		مؤسسات			
	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الإجمالى
قروض محل إضمحلال بصفة منفردة	--	٤ ٧٥٧	٥٦٩ ٠٠٧	١١ ٦٠٦	--	١ ٦٣٥ ٠٣٦	--	٢ ٢٢٠ ٤٠٦

- تبلغ القيمة العادلة للضمانات التى حصل عليها البنك مقابل تلك القروض ٥ ٠١٩ ألف جنيه مصرى.

عند الإعتراف الأولى بالقروض والتسهيلات يتم تقدير القيم العادلة للضمانات التى يحصل عليها البنك بنفس الأساليب المستخدمة عادةً فى تقييم الأصول المماثلة. وفى الفترات اللاحقة يتم تحديث تلك القيم العادلة طبقاً لأسعار السوق أو أسعار الأصول المماثلة.

جميع الضمانات التى يحتفظ بها البنك والتى تخص الديون محل الإضمحلال تتمثل فى شيكات وسندات أمر لصالح البنك بقيمة المديونية المثبتة على العملاء فى دفاتر البنك.

قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية، وتعديل وتأجيل السداد، وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير تشير إلى أن هناك إحتمالات عالية لإستمرار السداد وذلك بناء على الحكم الشخصى للإدارة. وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة. ومن المعتاد تطبيق إعادة الهيكلة على القروض طويلة الاجل، خاصة قروض تمويل العملاء. وقد بلغت القروض التى تم إعادة التفاوض بشأنها ٢ ٢٠٦ ٠٢٣ ألف جنيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (مقابل ٢ ٦٩٩ ٣٥٩ ألف جنيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧) .

قروض وتسهيلات للعملاء	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
مؤسسات		
قروض مباشرة	٣٢ ٤٥٧	٢٤ ٢٢٧
قروض مشتركة	٢ ١٦٨ ٩٥٢	٢ ٦٧٢ ٠٦٢
أفراد		
قروض شخصية	٤ ٦١٤	٣ ٠٧٠
الإجمالى	**٢ ٢٠٦ ٠٢٣**	**٢ ٦٩٩ ٣٥٩**

أ-٧ أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالى أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقا لوكالات التقييم فى أخر السنة المالية، بناءاً على تقييم Standerd & poor's ومايعادله.

وفقا لتقييم FITCH	اذون الخزانة بعد خصم التسوية	سندات متاحة للبيع	سندات محتفظ بها	استثمارات أخرى محتفظ بها	الاجمالى	السنة
B	١٦ ٠٣٠ ١٥٤	١ ٥٥٩ ٠٥٧	٢٣ ٣٤١ ٠٢٠	٥٦ ١١٣	**٤٠ ٩٨٦ ٣٤٤**	٢٠١٨
B	٣٦ ٠٧٣ ٤٥٣	١ ٤٦٨	٢٥ ٢٠٧ ١٨٦	٥٦ ١١٣	**٦١ ٣٣٨ ٢٢٠**	٢٠١٧

أ-٨ الإستحواذ على الضمانات

تُبَوبْ الأصول التى يتم الإستحواذ عليها بقائمة المركز المالى ضمن بند الأصول الأخرى ويتبع فى الإعتراف الأولى بها والقياس اللاحق لها السياسة المحاسبية المفصح عنها ضمن الايضاح رقم (٢). ويتم بيع هذه الأصول أو إستخدامها فى أغراض البنك كلما كان ذلك عملياً وبما يتوافق مع المدد القانونية المحددة بمعرفة البنك المركزى المصرى للتخلص من تلك الأصول المستحوذ عليها.

أ-٩ تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الإئتمان

القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالى تحليل بأهم حدود خطر الإئتمان للبنك بالقيمة الدفترية موزعة حسب القطاع الجغرافى فى آخر السنة الحالية. عند إعداد هذا الجدول تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء البنك.

	جمهورية مصر العربية				
	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلي	خارج جمهورية مصر العربية	الإجمالي
أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى	١٨ ٥٥٤ ٧٨٤	--	--	--	١٨ ٥٥٤ ٧٨٤
قروض وتسهيلات للبنوك	--	--	--	٥٣٧ ٤٠٨	٥٣٧ ٤٠٨
قروض وتسهيلات للعملاء:					
- حسابات جاريه مدينة	٣٩١ ٤٠٢	٤١٣ ٢٥٥	١٠٢ ٠٣٩	--	٩٠٦ ٦٩٦
- بطاقات إئتمانية	١٠٧ ٣٥٥	٧٠ ٤٧٧	٢٠ ٩٣٣	--	١٩٨ ٧٦٥
- قروض شخصية	٨ ٢٩٦ ٤٤٣	٩ ٠١٣ ٩٩٦	٦ ٠٢٢ ٠١٢	--	٢٣ ٣٣٢ ٤٥١
- قروض عقارية	١ ٣٠٠ ٦١٥	١٠٧ ٨٤٠	٢٩٤ ٧٩٢	--	١ ٧٠٣ ٢٤٧
قروض لمؤسسات:					
- حسابات جارية مدينة	٨ ٧٥٢ ١١٧	٥٧٢ ٣٨٢	١٧ ٢٠٦	--	٩ ٣٤١ ٧٠٥
- قروض مباشرة	١١ ٨٨٧ ٩٧٣	١ ٥٠١ ٦١٦	١٩٥ ١٦٩	--	١٣ ٥٨٤ ٧٥٨
- قروض مشتركة	١٥ ٣٩٦ ٤٣٩	٥٧ ٦٧٧	٦٦٨ ٥٩٢	--	١٦ ١٢٢ ٧٠٨
مستندات مخصومة	--	--	--	٢٣٩ ٨٩٨	٢٣٩ ٨٩٨
إستثمارات مالية متاحة للبيع:					
- أدوات دين	٥٨٩ ١٧٠	--	--	٩٦٩ ٨٨٧	١ ٥٥٩ ٠٥٧
إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق:					
- أدوات دين	٢٣ ٣٩٧ ١٣٣	--	--	--	٢٣ ٣٩٧ ١٣٣
أصول أخرى*	٢ ١١٠ ٦٧٤	٨٢ ٥٤٣	٤٥ ٢٥٩	--	٢ ٢٣٨ ٤٧٦
الإجمالى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**٩٠ ٧٨٤ ١٠٥**	**١١ ٨١٩ ٧٨٦**	**٧ ٣٦٦ ٠٠٢**	**١ ٧٤٧ ١٩٣**	**١١١ ٧١٧ ٠٨٦**
الإجمالى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	**٩١ ٤٦٩ ١٤٧**	**١٠ ١٩١ ٧٩٨**	**٦ ٥٨٤ ٠٤٢**	**--**	**١٠٨ ٢٤٤ ٩٨٧**

*الأصول الأخرى المدرجة أعلاه تتمثل فى الإيرادات المستحقة.

البيان	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ مارس ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٨	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ مارس ٢٠١٧	٣٠ يونيو ٢٠١٧	٣٠ سبتمبر ٢٠١٧
البيانات في نهاية الفترة								
أصول الشركة*	٢٠٬٨٧٦٬٤٣٧	٧٬٠٢٤٬٣١٣	٧٬٠٣٤٬٨٠٦	٧٬٠٨٧٬٨٠١	٦٬٨٩٩٬٥٢٦	٦٬٨٤٩٬٥٥٤	٦٬٨٤٩٬٥٥٤	٦٬٨٤٩٬٥٥٤
– أصول ثابتة	٨٤٬٩٢٣	--	--	--	--	--	--	--
قروض المستحق:								
المستثمرات حاليه محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:								
– أصول ثابتة	٧٥٬٨٦٥	--	--	--	--	--	--	--
المستثمرات حاليه متاحة للبيع:								
مساهمات مخصومة	--	--	--	--	--	--	--	--
- قروض مستركة	--	٤٬٣٧٥٬٥١٨	٤٬٣٧٤٬٧٨٩	٤٬٣٧٤٬٧٨٩	٤٬٣٧٤٬٧٨٩	٤٬٣٧٤٬٧٨٩	٤٬٣٧٤٬٧٨٩	٤٬٣٧٤٬٧٨٩
- قروض مباشرة	--	٩٠٬٧٧٥	٧٨٬٣٠٨	٧٨٬٣٠٨	٧٨٬٣٠٨	٧٨٬٣٠٨	٧٨٬٣٠٨	٧٨٬٣٠٨
- تسهيلات تجارية مدينة	--	٢٧٬٧٥٩	٢٧٬٧٥٩	٢٧٬٧٥٩	٢٧٬٧٥٩	٢٧٬٧٥٩	٢٧٬٧٥٩	٢٧٬٧٥٩
- قروض أخرى	--	--	--	--	--	--	--	--
- قروض عقارية	--	٨٤٬٣٠٨	١٧٬٠٣٠	١٧٬٠٣٠	١٧٬٠٣٠	١٧٬٠٣٠	١٧٬٠٣٠	١٧٬٠٣٠
- بطاقات ائتمانية	--	--	--	--	--	--	--	--
- تسهيلات تجارية مدينة	--	--	--	--	--	--	--	--
- قروض أخرى								
قروض وتسهيلات للعملاء								
قروض للمؤسسات والبنوك	٧٠٤ ٨٣٥	--	--	--	--	--	--	--
أخرى (تشمل قروض للأفراد)	--	--	--	--	--	--	--	--
الإجمالي	٣٧٨ ٣٥٥ ٧١	--	--	--	٣٧٨ ٣٥٥ ٧١	--	--	--

*تمثل الأصول الثابتة صافي القيمة الدفترية بعد خصم الإهلاك المتراكم. تتمثل باقي الأصول في الأصول المتداولة والاستثمارات المالية والأصول الأخرى.

قطاعات الأعمال

ب - خطر السـوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل فى تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير فى أسعار السوق. وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لأسعار الفائدة والعملة ومنتجات حقوق الملكية، حيث أن كل منها مُعرض للتحركات العامة والخاصة فى السوق والتغيرات فى مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد وأسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية. ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق إلى مراكز ناتجة عن محافظ لغرض المتاجرة أو لغير غرض المتاجرة. وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء أو مع السوق، أما المحافظ لغير غرض المتاجرة فتنشأ بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والإلتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة. وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية الناتجة عن الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق وكذا مخاطر أدوات حقوق الملكية الناتجة عن الإستثمارات المالية المتاحة للبيع.

أساليب قياس خطر السوق

كجزء من إدارة خطر السوق، يقوم البنك بالعديد من إستراتيجيات التغطية وكذلك الدخول فى عقود مبادلة سعر العائد وذلك لموزانة الخطر المصاحب لأدوات الدين والقروض طويلة الأجل ذات العائد الثابت إذا تم تطبيق خيار القيمة العادلة، وفيما يلى أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق.

- **القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)**

يقوم البنك بتطبيق أسلوب» القيمة المعرضة للخطر» للمحافظ بغرض المتاجرة ولغير غرض المتاجرة، وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة وأقصى حد للخسارة المتوقعة وذلك بناء على عدد من الإفتراضات للتغيرات المتنوعة لظروف السوق، ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للقيمة المعرضة للخطر التى يمكن تقبلها من قبل البنك للمتاجرة وغير المتاجرة بصورة منفصلة ٠

القيمة المعرضة للخطر هى توقع إحصائى للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق، وهى تعبر عن أقصى قيمة يمكن أن يخسرها البنك، ولكن بإستخدام معامل ثقة محدد (٩٨%)، وبالتالى هناك إحتمال إحصائى بنسبة (٢%) أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة، ويفترض نموذج القيمة المعرضة للخطر فترة إحتفاظ محددة (عشرة أيام) قبل أن يمكن إقفال المراكز المفتوحة، وكذلك يفترض أن حركة السوق خلال فترة الإحتفاظ ستتبع ذات نمط الحركة التى حدثت خلال العشرة أيام السابقة، ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناء على بيانات عن الخمس سنوات السابقة، ويقوم البنك بتطبيق تلك التغيرات التاريخية فى المعدلات والأسعار والمؤشرات، بطريقة مباشرة على المراكز الحالية – وهذه الطريقة تعرف بالمحاكاة التاريخية، ويتم مراقبة المخرجات الفعلية بصورة منتظمة لقياس سلامة الإفتراضات والعوامل المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر.

ولا يمنع إستخدام تلك الطريقة تجاوز الخسارة لتلك الحدود وذلك فى حالة وجود تحركات أكبر بالسوق، وحيث أن القيمة المعرضة للخطر تعتبر جزء أساسى من نظام البنك فى رقابة خطر السوق، يقوم مجلس الإدارة سنويا بوضع الحدود الخاصة بالقيمة المعرضة للخطر لكل من عمليات المتاجرة وغير المتاجرة ويتم تقسيمها على وحدات النشاط، ويتم مقارنة القيم الفعلية المعرضة للخطر بالحدود الموضوعية من قبل البنك ومراجعتها يومياً من قبل إدارة المخاطر بالبنك، يتم مراقبة جودة نموذج القيمة المعرضة للخطر بصورة مستمرة من خلال إختبارات تعزيزية لنتائج القيمة المعرضة للخطر لمحفظة المتاجرة ويتم رفع نتائج تلك الإختبارات إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

- **إختبارات الضغوط Stress Testing**

تعطى إختبارات الضغوط مؤشرا عن حجم الخسارة المتوقعة التى قد تنشأ عن ظروف معاكسة بشكل حاد. ويتم تصميم إختبارات الضغوط بما يلائم النشاط بإستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة. وتتضمن إختبارات الضغوط التى تقوم بها إدارة المخاطر بالبنك، إختبار ضغط عوامل الخطر، حيث يتم تطبيق مجموعة من التحركات الحادة على كل فئة خطر وإختبار ضغوط الأسواق النامية، حيث تخضع الأسواق النامية لتحركات حادة وإختبار ضغوط خاصة، تتضمن أحداث محتملة مؤثرة على مراكز أو مناطق معينة، مثل ما قد ينتج فى منطقة ما بسبب تحرير القيود على إحدى العملات، وتقوم الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمراجعة نتائج إختبارات الضغوط.

ب - ملخص القيمة المعرضة للخطر

إجمالي القيمة المعرضة للخطر طبقا لنوع الخطر

(بالألف جنيه)	١٢ شهراً حتي نهاية السنة الحاليه ٢٠١٨			١٢ شهراً حتي نهاية السنة المقارنة ٢٠١٧		
بيـــان	متوسط	اعلى	اقل	متوسط	اعلى	اقل
خطر اسعار الصرف	٢ ٤٦٢	١٩ ٦٢١	١٢٢	١ ٩٠٨	١٩ ١٦٨	٧٩
إجمالي القيمة عند الخطر	٢ ٤٦٢	١٩ ٦٢١	١٢٢	١ ٩٠٨	١٩ ١٦٨	٧٩

القيمة المعرضة للخطر للمحفظة لغير اغراض المتاجرة طبقا لنوع الخطر

(بالألف جنيه)	١٢ شهراً حتي نهاية السنة الحاليه ٢٠١٨			١٢ شهراً حتي نهاية السنة المقارنة ٢٠١٧		
بيـــان	متوسط	اعلى	اقل	متوسط	اعلى	اقل
خطر اسعار الصرف	٢ ٤٦٢	١٩ ٦٢١	١٢٢	١ ٩٠٨	١٩ ١٦٨	٧٩
إجمالي القيمة عند الخطر	٢ ٤٦٢	١٩ ٦٢١	١٢٢	١ ٩٠٨	١٩ ١٦٨	٧٩

ب-١ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات فى أسعار صرف العملات الأجنبية بما لها من تأثير على المركز المالى والتدفقات النقدية للبنك. وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود قصوى للقيم الاجمالية للعملات الأجنبية لكل مركز من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم حيث يتم مراقبتها لحظياً. ويتضمن الجدول التالى القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها ومترجمةً لعملة الجنيه المصرى:

فى نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	جنيه مصرى	دولار أمريكى	يورو	جنيه إسترلينى	عملات أخرى	الإجمالى
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية	٢ ٩٦٦ ٤٧٠	١ ١٧١ ٦٠٠	٦٤ ٥١٤	٨ ١٣٠	١٢٥ ٢٤٧	٤ ٣٣٥ ٩٦١
أرصدة لدى البنوك	٣٣ ٥٩٩ ٥٥٢	١٩ ٠٣٠ ٤٩٧	٩٧ ١٣٨	٢٦٦ ٥٤٠	١٠٥ ٩٩١	٥٣ ٠٩٩ ٧١٨
أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى	٧ ٢١٠ ٨٨١	٧ ٤٠٠ ٥٥٦	١ ٤١٨ ٧١٧	--	--	١٦ ٠٣٠ ١٥٤
قروض وتسهيلات للبنوك	--	٥٣٧ ٤٠٨	--	--	--	٥٣٧ ٤٠٨
قروض وتسهيلات للعملاء	٥٠ ١٨٩ ٣٠٧	١١ ٤٩٨ ٣٨٦	١٢١ ٣٨٤	٢٧	٥٦٤	٦١ ٨٠٩ ٦٦٨
إستثمارات مالية						
- متاحة للبيع	٩٦١ ٩٩٥	١ ٢٢٧ ٦٥٨	٨٤ ٢١٩	--	٧٨	٢ ٢٧٣ ٩٥٠
- محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	٢٣ ٤٥٣ ١١٦	--	--	--	--	٢٣ ٤٥٣ ١١٦
إستثمارات فى شركات تابعة وشقيقه	٢٣١ ١٩٨	٦١ ٩٠٩	--	--	--	٢٩٣ ١٠٧
إجمالي الأصول المالية	**١١٨ ٦١٢ ٥١٩**	**٤٠ ٩٢٨ ٠١٤**	**١ ٧٨٥ ٩٧٢**	**٢٧٤ ٦٩٧**	**٢٣١ ٨٨٠**	**١٦١ ٨٣٣ ٠٨٢**
الإلتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	٤١٠ ٣٠٣	١٦ ٢٩٩ ٥٧٥	٢١٨ ٩٩٨	٥٢٢	٥٤٢	١٦ ٩٢٩ ٩٤٠
ودائع عملاء	١٠٤ ٧٩٩ ٠٩٣	٢٤ ٥٦١ ٣٢٨	١ ٥٢٤ ٤٢١	٢٧٣ ٨٥٣	١٣٩ ٧١١	١٣١ ٢٩٨ ٤٠٦
قروض أخرى	٢ ٧٩٧ ٩١٧	٤٢٠ ٩٧٠	--	--	--	٣ ٢١٨ ٨٨٧
إجمالي الإلتزامات المالية	**١٠٨ ٠٠٧ ٣١٣**	**٤١ ٢٨١ ٨٧٣**	**١ ٧٤٣ ٤١٩**	**٢٧٤ ٣٧٥**	**١٤٠ ٢٥٣**	**١٥١ ٤٤٧ ٢٣٣**
صافي الأصول المالية بقائمة المركز المالى	**١٠ ٦٠٥ ٢٠٦**	**(٣٥٣ ٨٥٩)**	**٤٢ ٥٥٣**	**٣٢٢**	**٩١ ٦٢٧**	**١٠ ٣٨٥ ٨٤٩**
في نهاية ديسمبر ٢٠١٧						
إجمالي الأصول المالية	**١١١ ٥٠٩ ٠٩٠**	**٣٠ ٤٩٣ ١٣٢**	**٢ ١٦٦ ٨٣٢**	**٢٨٢ ٦٤٣**	**١٨٧ ١٢٦**	**١٤٤ ٦٣٨ ٨٢٣**
إجمالي الإلتزامات المالية	**١٠٠ ٤٥٢ ٠٠٥**	**٢٩ ٦٩٢ ٩٠٥**	**٢ ١٧١ ٨٥٣**	**٢٧١ ٥٠٣**	**١٣١ ٦٦٢**	**١٣٢ ٧١٩ ٩٢٨**
صافي الأصول المالية بقائمة المركز المالى	**١١ ٠٥٧ ٠٨٥**	**٨٠٠ ٢٢٧**	**(٥ ٠٢١)**	**١١ ١٤٠**	**٥٥ ٤٦٤**	**١١ ٩١٨ ٨٩٥**

ب-٢ خطر سعر العائد

يتعرض البنك لآثار التقلبات فى مستويات أسعار العائد السائدة فى السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل فى التذبذب المحتمل للتدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغير فى سعر عائد الأداة نتيجةً للتغير

فى أسعار العائد فى السوق , وخطر القيمة العادلة لسعر العائد المتمثل فى التقلبات المحتملة فى القيمة العادلة للأداه المالية نتيجةً للتغير فى أسعار العائد فى السوق مقارنةً بسعر عائد الأداة , وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك
التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح فى حالة حدوث تحركات غير متوقعة. ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الإختلاف فى إعادة تسعير العائد الذى يمكن أن يحتفظ به البنك, ويتم مراقبة ذلك يوميا بواسطة إدارة البنك.

ويلخص الجدول التالى مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذى يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الإستحقاق أيهما أقرب.

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة اشهر	أكثر من ثلاثة اشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	تستحق فى اليوم التالى أو بدون عائد	الإجمالي
الاصول المالية							
نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية	--	--	--	--	--	٤ ٣٣٥ ٩٦١	٤ ٣٣٥ ٩٦١
أرصدة لدى البنوك	٣٩ ٠٢٠ ٤٤٢	١٠ ٥٧٦ ٠٤٩	٣ ٢٣٩ ٢٠٠	--	--	٢٦٤ ٠٢٧	٥٣ ٠٩٩ ٧١٨
أذون الخزانة وأوراق حكومية	٢ ٤٢٣ ٤٨٦	٢ ٩٦٨ ٤٠٦	١٣ ١٦٢ ٨٩٢	--	--	--	١٨ ٥٥٤ ٧٨٤
قروض وتسهيلات للبنوك	--	--	--	٥٣٧ ٤٠٨	--	--	٥٣٧ ٤٠٨
قروض وتسهيلات للعملاء	٩٣٥ ٨٢٤	٣ ١٠٤ ٩٨٩	١٠ ٠٢٧ ٦١٠	١٠ ٣٢١ ٦٨٩	٢٢ ٠٨٣ ٨٨١	١٨ ٩٥٦ ٢٣٥	٦٥ ٤٣٠ ٢٢٨
إستثمارات مالية:							
- متاحة للبيع	--	--	--	٤٠٤ ٦٧٢	١ ١٥٤ ٣٨٥	٧١٤ ٨٩٣	٢ ٢٧٣ ٩٥٠
- محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	--	٨١٧ ٦٦١	٦ ٣٥٣ ٧٥٦	١٠ ٢٢٦ ٣٧٨	٥ ٩٩٩ ٣٣٨	٥٥ ٩٨٣	٢٣ ٤٥٣ ١١٦
إجمالى الاصول المالية	**٤٢ ٣٧٩ ٧٥٢**	**١٧ ٤٦٧ ١٠٥**	**٣٢ ٧٨٣ ٤٥٨**	**٢١ ٤٩٠ ١٤٧**	**٢٩ ٢٣٧ ٦٠٤**	**٢٤ ٣٢٧ ٠٩٩**	**١٦٧ ٦٨٥ ١٦٥**

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة اشهر	أكثر من ثلاثة اشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	تستحق فى اليوم التالى أو بدون عائد	الإجمالي
الالتزامات المالية							
أرصدة مستحقة للبنوك	١١ ٢٧٧ ٢٩٨	٣ ٠٤٥ ٣١٢	٢ ٢٣٩ ٢٠٠	--	--	٣٦٨ ١٣٠	١٦ ٩٢٩ ٩٤٠
ودائع عملاء	١٤ ٥٠١ ٩١٠	٨ ٨٥٩ ٨٦٨	٢٥ ١١٨ ٨٨١	٥٢ ١٠٦ ٣٩١	٩ ٢١٩ ٢٧١	٢١ ٤٩٢ ٠٨٥	١٣١ ٢٩٨ ٤٠٦
قروض أخرى	٦٥ ٦٢٥	٣٤ ٨١٦	٢٩٥ ٣٣٠	٨٣٠ ٧٧٣	١ ٩٦٤ ٦٣٧	٢٧ ٧٠٦	٣ ٢١٨ ٨٨٧
إجمالى الإلتزامات المالية	**٢٥ ٨٤٤ ٨٣٣**	**١١ ٩٣٩ ٩٩٦**	**٢٧ ٦٥٣ ٤١١**	**٥٢ ٩٣٧ ١٦٤**	**١١ ١٨٣ ٩٠٨**	**٢١ ٨٨٧ ٩٢١**	**١٥١ ٤٤٧ ٢٣٣**
فجوة إعادة تسعير العائد	**١٦ ٥٣٤ ٩١٩**	**٥ ٥٢٧ ١٠٩**	**٥ ١٣٠ ٠٤٧**	**(٣١ ٤٤٧ ٠١٧)**	**١٨ ٠٥٣ ٦٩٦**	**٢ ٤٣٩ ١٧٨**	**١٦ ٢٣٧ ٩٣٢**
فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧							
إجمالى الأصول المالية	**٢٥ ٣٤٩ ١٥٠**	**٢٣ ٢٨٤ ٧٢٢**	**٣٦ ٧٧٩ ٢٠٨**	**٢١ ٩٦٥ ٧١٦**	**٢١ ٥٧٨ ٧٢٠**	**٢١ ٥٩١ ٨٩٥**	**١٥٠ ٥٤٩ ٤١١**
إجمالى الإلتزامات المالية	**١٧ ١١٤ ٦٣٠**	**١٥ ٠٣٨ ٧٦٥**	**٥٤ ٦٤٣ ٧٩٠**	**٢٩ ٥١٣ ٢٦٧**	**٣ ٩٦١ ١٣٥**	**١٢ ٤٤٨ ٣٤٣**	**١٣٢ ٧١٩ ٩٢٩**
فجوة إعادة تسعير العائد	**٨ ٢٣٤ ٥٢٠**	**٨ ٢٤٥ ٩٥٧**	**(١٧ ٨٦٤ ٥٨٢)**	**(٧ ٥٤٧ ٥٥١)**	**١٧ ٦١٧ ٥٨٥**	**٩ ١٤٣ ٥٥٢**	**١٧ ٨٢٩ ٤٨٢**

لا يتضمن هذا الجدول الأصول المالية الأخرى والإلتزامات المالية الأخرى نظراً لعدم توافر البيانات المالية الكافية اللازمة لتوزيعها على أساس تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الإستحقاق أيهما أقرب.

ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات فى الوفاء بتعهداته وإلتزاماته المالية فى تواريخ إستحقاقها ومدى إمكانية استبدال المبالغ التي يتم سحبها. ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق فى الوفاء بإلتزامات البنك قبل مودعيه وبارتباطات الإقراض.

ج-١ ادارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة ما يلى:

- يتم إدارة التمويل اليومى عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات. ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند إستحقاقها أو عند إقراضها للعملاء. ويتواجد البنك فى أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.
- الإحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق يمكن تسييلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة فى التدفقات النقدية.
- مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزى المصرى.
- إدارة التركز وبيان إستحقاقات القروض.

ولأغراض الرقابة واعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالى, وهى الفترات الرئيسية لإدارة السيولة بالبنك. وتُعد نقطة البداية لتلك التوقعات هى تحليل الإستحقاقات التعاقدية للإلتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية.

وتقوم إدارة الاصول والإلتزامات بمراقبة عدم التطابق بين الأصول والإلتزامات متوسطة الأجل, ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض, ومدى إستخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الإلتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والإعتمادات المستندية.

ج-٢ منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الاصول والإلتزامات بالبنك بهدف توفير تنوع واسع فى العملات, والمناطق الجغرافية, والمصادر, والمنتجات والآجال.

ج-٣ التدفقات النقدية غير المشتقة

يمثل الجدول التالى التدفقات النقدية المدفوعة من قِبل البنك بطريقة الإلتزامات المالية غير المشتقة موزعة على أساس المدة المتبقية من الإستحقاقات التعاقدية فى نهاية الفترة المالية. وتمثل المبالغ المدرجة بالجدول التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة, بينما يُدير البنك خطر السيولة على أساس التدفقات النقدية غير المخصومة المتوقعة وليست التعاقدية.

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	حتى شهر واحد	كثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثرمن سنة حتى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	الإجمالى
الإلتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	١١ ٤٢٤ ٠٤٨	٣ ٢٠٦ ٣٨٧	٢ ٣٥٦ ٦٧٣	٢١ ٤٤١	٢١ ٤٣٣	١٧ ٠٢٩ ٩٨٢
ودائع عملاء	٢٥ ٨٨٩ ٠٧٠	٩ ٧٢٩ ٧٢٠	٢٥ ١٣٠ ٦١٨	٧٠ ٢٩٤ ٦٢٢	٢٥ ٦١٧ ٣٨٢	١٥٦ ٦٦١ ٤١٢
قروض أخرى	١١٩ ٩٥٤	٦٠ ٩٤٤	٣٨٢ ٣١٣	٩٥١ ٤٥٦	٢ ٠٠٦ ٥١٥	٣ ٥٢١ ١٨٢
إجمالى الإلتزامات المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدى	**٣٧ ٤٣٣ ٠٧٢**	**١٢ ٩٩٧ ٠٥١**	**٢٧ ٨٦٩ ٦٠٤**	**٧١ ٢٦٧ ٥١٩**	**٢٧ ٦٤٥ ٣٣٠**	**١٧٧ ٢١٢ ٥٧٦**
إجمالى الأصول المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدى	**٥٣ ١٢٨ ٦٨٧**	**١٧ ٦٨٩ ٤٨٠**	**٣٨ ٧٤٠ ٧٩٤**	**٣٧ ٣٤٥ ٣٠٣**	**٥٤ ٤٤١ ٥٢٥**	**٢٠١ ٣٤٥ ٧٨٩**

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	حتى شهر واحد	كثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثرمن سنة حتى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	الإجمالى
الإلتزامات المالية*						
أرصدة مستحقة للبنوك	١ ٤٨٣ ٩٩٩	٦ ٣١١ ٩٢١	١٠١ ٥٠٠	--	--	٧ ٨٩٧ ٤٢٠
ودائع عملاء	٢٨ ٥٨٢ ٨٠٩	٧ ٩٣٤ ٦٩٧	٤٠ ٢١٦ ٤٣٦	٥٠ ٥٧٧ ٨٤١	١٩ ٤٠٧ ٦١٤	١٤٦ ٧١٩ ٣٩٧
قروض أخرى	٧٤ ٨٨٩	٤٥ ٤٢٩	٢٤٢ ٦٨٥	٧١١ ٢٧٧	١ ٨١٨ ٠٣٨	٢ ٨٩٢ ٣١٨
إجمالى الإلتزامات المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدى	**٣٠ ١٤١ ٦٩٧**	**١٤ ٢٩٢ ٠٤٧**	**٤٠ ٥٦٠ ٦٢١**	**٥١ ٢٨٩ ١١٨**	**٢١ ٢٢٥ ٦٥٢**	**١٥٧ ٥٠٩ ١٣٥**
إجمالى الأصول المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدى	**٣٣ ٧١٢ ٢٥٤**	**٢٣ ٠٣١ ٣٨٦**	**٤٣ ٦٠٧ ٦٢٨**	**٤٠ ٣٠٠ ٦٤٩**	**٣٨ ٤٠١ ٠٨٣**	**١٧٩ ٠٥٣ ٠٠٠**

لا يتضمن الجدول السابق الأصول المالية الأخرى والإلتزمات المالية الأخرى نظرا لعدم توافر البيانات الكافية اللازمة لتوزيعها عل أساس المدد المتبقية من الإستحقاقات التعاقدية فى تاريخ القوائم المالية.

تتضمن الأصول المتاحة لمقابلة جميع الإلتزامات ولتغطية الإرتباطات المتعلقة بالقروض كل من النقدية, والأرصدة لدى البنوك المركزية, والأرصدة لدى البنوك, وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى, والقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء. ويتم مد أجل نسبة من القروض للعملاء التى تستحق السداد خلال سنة وذلك خلال النشاط العادى للبنك. بالإضافة إلى ذلك, هناك رهن لبعض أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى لضمان الإلتزامات. وللبنك القدرة على مقابلة صافى التدفقات النقدية غير المتوقعة عن طريق بيع أوراق مالية وإيجاد مصادر تمويل أخرى.

د- القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية

يلخص الجدول التالي القيمة الحالية والقيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية التي لم يتم عرضها في ميزانية البنك بالقيمة العادلة.

	القيمه الدفترية		القيمه العادله	
	السنة الحالية	السنة المقارنة	السنة الحالية	السنة المقارنة
	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
أصول مالية				
أرصدة لدى البنوك	٥٣ ٠٩٩ ٧١٨	٢٩ ٦٤٩ ١٤٢	٥٣ ٦١٢ ٩٣٠	٢٩ ٧١٦ ٣٧٦
أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى	١٧ ٦٥٧ ٨٢٦	٣٦ ٩١٨ ٦٨٧	١٧ ٦٢٢ ٥١٦	٣٦ ٨٦١ ١١٧
قروض وتسهيلات للبنوك	٥٣٧ ٤٠٨	--	٥٣٧ ٤٠٨	--
قروض وتسهيلات للعملاء				
- أفراد	٢٦ ١٤١ ١٥٩	٢٣ ١٩٥ ٦٥٩	٢٦ ٠٥٥ ٠٠١	٢١ ٨٢٦ ٧٥٨
- مؤسسات	٣٩ ٢٨٩ ٠٦٩	٢١ ٣٦٨ ٤٥٩	٣٩ ٢٨٩ ٠٦٩	٢١ ٣٦٨ ٤٥٩
استثمارات مالية				
- أدوات ملكية متاحة للبيع	٧١٤ ٨٩٣	٧٤٨ ٠٥٤	٨٩٣ ٧١٤	٧٤٨ ٠٥٤
- محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٢٣ ٤٥٣ ١١٦	٢٥ ٣١٩ ٢٨٢	٢٢ ٦٩٠ ٨٥٤	٢٤ ٧٦٦ ٠٦٤
التزامات مالية				
أرصدة مستحقة للبنوك	١٦ ٩٢٩ ٩٤٠	٧ ٨٨١ ٥٩٦	١٦ ٩٧٦ ٩٧٩	٧ ٨٨٥ ٤٥٣
ودائع العملاء				
- أفراد	٩٥ ٧٨١ ١٦٦	٩٦ ٩٦٧ ٩٤١	١٠٥ ٦٥٩ ٩٩٩	١٠٧ ٣١٢ ٩٦٣
- مؤسسات	٣٥ ٥١٧ ٢٤٠	٢٥ ٢١٩ ١٨٩	٣٥ ٥٩٦ ٨٦٠	٢٥ ٢٤١ ٤٨٣
قروض أخرى	٣ ٢١٨ ٨٨٧	٢ ٦٥١ ٢٢١	٣ ٢١٨ ٨٨٧	٢ ٦٥١ ٢٢١

د-١ أدوات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة

يتم قياس الأصول المالية سواء كانت فى صورة أدوات دين أو أدوات حقوق ملكية والمبوبة بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة وأدراج فروق التقييم الناتجة عن التغير فى قيمتها العادلة بقائمة الدخل ضمن بند صافى الدخل من المتاجرة. وبالنسبة لأدوات الدين المبوبة كأصول مالية متاحة للبيع فيتم قياسها بالقيمة العادلة وإدراج فروق التغير فى قيمتها العادلة ضمن إحتياطى التغير فى القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع. ويتم أيضاً قياس أدوات حقوق الملكية التى تتمثل فى أسهم مقيدة ببورصة الأوراق المالية والمبوبة كأصول مالية متاحة للبيع بالقيمة العادلة وإدراج فروق التغير فى قيمتها العادلة ضمن إحتياطى التغير فى القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع. ويتم قياس أدوات حقوق الملكية المبوبة كأصول مالية متاحة للبيع بالتكلفة عندما تكون فى صورة أسهم غير مقيدة ببورصة أوراق مالية ولا يمكن قياس قيمتها العادلة بطريقة يعتمد عليها.

د-٢ أدوات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة

إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

تتضمن الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق سندات الخزانة المصرية وسندات الإسكان المقيدة بالسوق ولكن لا يوجد تداول نشط عليها. ويتم الإفصاح عادة عن القيمة العادلة للسندات الحكومية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق والمقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية بناء على السعر المعلن لها فى نهاية كل فترة مالية.

٥- إدارة رأس المال

يشمل رأس مال البنك عناصرأخرى بالاضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بقائمة المركزالمالى. وتتمثل أهداف البنك من إدارة رأس المال فيما يلى:

- الإلتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال فى جمهورية مصر العربية.
- حماية قدرة البنك على الإستمرارية وتمكينه من الإستمرار فى توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التى تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو فى النشاط.

وتقوم إدارة البنك بمراجعة يومية لمدى كفاية رأس المال وإستخداماته وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزى المصرى فى جمهورية مصر العربية) وذلك من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزى المصرى على اساس شهرى.

ويتعين على البنك وفقاً لقواعد البنك المركزى المصرى الإلتزام بما يلى:

- الإحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه كحد أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.
- الإحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وعناصر الأصول والإلتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١١,٢٥%.
- ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى: وهى رأس المال الأساسى, ويتكون من.

(١) رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة),
(٢) الأرباح المحتجزة.
(٣) الإحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا الإحتياطى العام للمخاطر البنكية كما يخصم منه أية شهرة سبق الإعتراف بها وأية خسائر مرحلة.

الشريحة الثانية: وهى رأس المال المساند, ويتكون من.

(١) مخصص المخاطر العامة وفقاً لأسس الجدارة الإئتمانية الصادرة عن البنك المركزى المصرى وبما لا يزيد عن ١,٢٥% من إجمالي الأصول والإلتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.
(٢) القروض / الودائع المساندة التى تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع إستهلاك ٢٠% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها).
(٣) ٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية لكل من الإستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق وفى شركات تابعة وشقيقة.

- وعند حساب إجمالى بسط معيار كفاية رأس المال, يراعى ألا يزيد إجمالى رأس المال المساند عن رأس المال الاساسى وألا تزيد قيمة القروض (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسى.
- ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠% مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل اصل بما يعكس مخاطر الإئتمان المرتبطة به, ومع أخذ الضمانات النقدية فى الإعتبار. ويتم إستخدام ذات المعالجة للمبالغ غير المعترف بها داخل القوائم المالية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ. وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية.

ويلخص الجدول التالى مكونات رأس المال الأساسى والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال طبقاً لبازل ١١ ونسبة الرافعة المالية.

١- نسبة معيار كفاية رأس المال.

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
الشريحة الأولى (رأس المال الأساسى+رأس المال الإضافى)	
رأس المال	٢ ٢٥٠ ٠٠٠	٢ ٢٥٠ ٠٠٠
الإحتياطى العام	١٨٦ ١٤٧	١٨٤ ٢٥٣
الإحتياطى القانونى	٥٦١ ٩٠٤	٥٢٣ ٤٧٧
احتياطيات أخرى	٧٠٩ ٤٥١	٧٠٦ ٢٣٠
احتياطى مخاطر تطبيق معيار التقارير المالية الدولية IFRS٩	٥٢٢ ٨١٤	--
الأرباح المحتجزه	٩٩٧ ٨٦٦	١ ٣٥٧ ٦٢٤
الأرباح المرحلية	١ ٩٦٠ ٠٧٠	--
فرق القيمه الاسميه للوديعه المسانده	٢ ٤٥٣ ٢٣٠	٢ ٦٥٠ ٧٥٠
إجمالى الإستبعادات من رأس المال الاساسى	(٦٨٤ ٨٩١)	(٥١٧ ١٨٧)
إجمالي الشريحة الأولى	**٨ ٩٥٦ ٥٩١**	**٧ ١٥٥ ١٤٧**
الشريحة الثانية (رأس المال المساند)		
ما يعادل مخصص المخاطر العامة	٨٧١ ٢٠١	٦٦١ ٣٤٩
الوديعه المسانده	١ ٥٤٦ ٧٧١	١ ٣٤٩ ٢٤٩
٤٥% من احتياطي الترجمة	٢١ ٢٠٦	--
٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للإستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق وفى شركات تابعة وشقيقة وفروق الترجمة	٩٤ ٣٤٣	١٧٨ ٨٦٤
إجمالي الشريحة الثانية	**٢ ٥٣٣ ٥٢١**	**٢ ١٨٩ ٤٦٢**
إجمالي القاعدة الرأسمالية بعد الإستبعادات	**١١ ٤٩٠ ١١٢**	**٩ ٣٤٤ ٦٠٩**
الأصول والإلتزامات العرضية مرجحة بأوزان المخاطر:		
إجمالى الأصول والإلتزامات العرضية المرجحة باوزان المخاطر لمخاطر الإئتمان	٦٩ ٦٩٦ ١١١	٥٢ ٩٠٧ ٩٢٢
متطلبات رأس المال لمخاطر السوق	٨٧٩ ٨١٩	١ ٢٤٣ ٠١٠
متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل	٩ ٥٥١ ٢٠٠	٧ ٩٨٣ ٣٦٠
إجمالي الأصول والإلتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر	**٨٠ ١٢٧ ١٣٠**	**٦٢ ١٣٤ ٢٩٢**
معيار كفاية رأس المال (%)	**%١٤,٣٤**	**%١٥,٠٤**

-تم إعداد المعيار بناء علي القوائم الماليه المجمعه

٢- نسبة الرافعة المالية.

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
إجمالى الشريحة الأولى بعد الإستبعادات	٨ ٩٥٦ ٥٩١	٧ ١٥٥ ١٤٧
إجمالى التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية	١٦٧ ٠٤٥ ٠٨٧	١٤٨ ١٩٢ ٣٦٧
إجمالى التعرضات خارج الميزانية	٧ ٣٦٦ ٤٢٠	٤ ٤٥٩ ٠٨٣
إجمالى التعرضات داخل وخارج الميزانية	**١٧٤ ٤١١ ٥٠٧**	**١٥٢ ٦٥١ ٤٥٠**
الرافعة المالية (%)	**%٥,١٤**	**%٤,٦٩**

وفقا لخطاب البنك المركزي المصري بتاريخ ١٥ يناير ٢٠١٧ , وافق مجلس اداره البنك المركزي المصري بجلسته المنعقده بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١٦ علي القرار التالي : يتم تطبيق المعالجه المحاسبيه الخاصه بالودائع المسانده عن البنك المركزي المصري , كذلك المقدمه عن مساهمي البنك بصفه استثنائيه مع اثبات الفرق بين القيمه للاسميه للوديعه وقيمتها الحاليه ضمن حقوق الملكيه تحت مسمي « فروق القيمه الاسميه عن الفتره الحاليه للوديعه المسانده » وتعلي الوديعه في نهايه كل فتره ماليه بحيث تصل قيمتها الي القيمه الاسميه في تاريخ استحقاقها وذلك تحميلا علي الفروق المشار اليها.

٤- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك فى نهاية كل سنة مالية بإستخدام تقديرات وافتراضات غير مؤكدة تتعلق بالمستقبل من شأنها أن تؤدى إلى تسويات جوهرية على القيم الدفترية للأصول والإلتزامات ذات العلاقة خلال السنة المالية التالية. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات بإستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل, بما فى ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة فى ظل الظروف والمعلومات المتاحة. وفيما يلى أهم البنود التى أعتمدت على تقديرات وافتراضات محاسبية جوهرية.

أ - خسائر الإضمحلال في القروض والتسهيلات

- بلغ إجمالى عبء إضمحلال القروض والتسهيلات ٣ ٥٨٢ ٧٦٨ ألف جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ منه مبلغ ١ ٧٨٦ ٢٩٩ ألف جنيه مصرى يمثل إضمحلال قروض منفردة والباقى وقدره ١ ٧٩٦ ٤٦٩ الف جنيه مصرى يمثل مخصص الإضمحلال المكون على أساس مجموعة الأصول المتشابهة فى محفظة الإئتمان (٣١ ديسمبر٢٠١٧: بلغ مخصص القروض والتسهيلات ٢ ٧٩٥ ٩٩٠ ألف جنيه مصرى منهـــــــــــا ١ ٨٧٣ ٩٢٤ ألف جنيه مصرى يمثل إضمحلال قروض منفردة والباقى البالغ ٩٢٢ ٠٦٦ ألف جنيه مصرى يمثل مخصص إضمحلال على أساس المجموعة المتشابهة فى محفظة الإئتمان). ويتضمن إيضاح (١٧) و (١٨) معلومات إضافية عن مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات.

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الإضمحلال على أساس ربع سنوى على الأقل بناءً على الأدلة المتاحة. ويقوم بإستخدام التقدير الحكمى عند تحديد ما إذا كان ينبغى تسجيل عبء الإضمحلال فى قائمة الدخل بناءا على ماهو متاح من أدلة يُعتَدُ بها تشير إلي وجود إنخفاض يمكن قياسه فى التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل دراسة وتحديد الإنخفاض على مستوى القرض الواحد فى تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبى فى قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك, أو ظروف محلية أو إقتصادية ترتبط بالتعثر فى أصول البنك.

وعند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية, تقوم الإدارة بإستخدام تقديرات تعتمد على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر إئتمانية مماثلة ومدى وجود أدلة موضوعية تشير إلى الإضمحلال مماثلة لتلك الواردة فى المحفظة.

ب- إضمحلال الإستثمارات فى أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع

يحدد البنك إضمحلال الإستثمارات فى أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع عندما يكون هناك إنخفاض هام أو ممتد فى القيمة العادلة لتلك الأدوات عن التكلفة, ويحتاج تحديد ما إذا كان الإنخفاض هاماً أو ممتداً إلى تقدير حكمى. ولإتخاذ هذا الحكم, يقوم البنك بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر السهم. بالإضافة إلى ذلك فقد يتبين وجود إضمحلال عندما يتوافر دليل على وجود تدهور فى الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية, أو أداء الصناعة أو القطاع الذى تنتمى إليه, أو التغيرات فى التكنولوجيا المحيطة بصناعتها.

ج- القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة فى أسواق نشطة بإستخدام أساليب تقييم, وعندما يتم إستخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة يتم إختبارها ومراجعتها دورياً بإستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التى قامت بإعدادها. وقد تم إعتماد جميع النماذج قبل إستخدامها وبعد تجربتها, وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق, إلى المدى الذى يكون ذلك معه عملياً.

وتستخدم تلك النماذج البيانات الموثقة فقط, الإ أن مناطق مثل مخاطر الإئتمان (الخاصة بالبنك والأطراف المقابلة (Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والإرتباطات (Correlations), تتطلب من الإدارة إستخدام تقديرات, ويمكن ان تؤثر التغييرات فى الإفتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التى يتم الإفصاح عنها. هذا ولا تُعدُ المشتقات المالية القائمة فى نهاية الفترة المالية الجارية أو نهاية العام السابق ذات أهمية نسبية بالنسبة لبنود قائمة المركز المالى فى هذه التواريخ.

د- إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات الدفعات وتواريخ الإستحقاق الثابتة أو القابلة للتحديد كإستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق. ويتطلب ذلك التبويب إستخدام التقدير الحكمى بدرجة عالية, ولاتخاذ هذا القرار يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الإحتفاظ بتلك الإستثمارات حتى تاريخ الإستحقاق. وإذا اخفق البنك فى الإحتفاظ بتلك الإستثمارات حتى تاريخ الإستحقاق (فيما عدا بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الإستحقاق) عندئذٍ يتم إعادة تبويب كافة الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق إلى بند الإستثمارات المالية المتاحة للبيع. ويترتب على هذا أن يتم قياس تلك الإستثمارات المعاد تبويبها بالقيمة العادلة بدلاً من التكلفة المُستهلكة فى تاريخ إعادة التبويب اضافة إلى تعليق تبويب اية إستثمارات كإستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق لمدة سنتين متتاليتين.

ه- ضرائب الدخل

تخضع أرباح البنك لضرائب الدخل مما يستدعى إستخدام تقديرات هامة لتحديد العبء الإجمالى للضريبة على الدخل. ونظراً لأن بعض المعاملات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد لذا يقوم البنك بإثبات الإلتزام الضريبى وفقاً لتقديرات مدى إحتمال نشأة ضريبة إضافية عند الفحص الضريبى. وعندما يكون هناك إختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها, فإن هذه الإختلافات تؤثر على ضريبة الدخل والإلتزام الضريبى الجارى والمؤجل فى الفترة التى يتحدد خلالها الإختلاف.

٥- التحليل القطاعى

أ- التحليل القطاعى للأنشطة

يتضمن النشاط القطاعى العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة فى تقديم الخدمات المصرفية وادارة المخاطر المحيطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط التى قد تختلف عن باقى الأنشطة الأخرى. ويتضمن التحليل القطاعى للعمليات وفقاً للأعمال المصرفية الواردة ما يلى:

المؤسسات الكبيرة, والمتوسطة والصغيرة
وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والقروض والتسهيلات الإئتمانية والمشتقات المالية.

الإستثمار
ويشمل أنشطة إندماج الشركات وشراء الإستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات المالية.

الأفـــراد
وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والادخار والودائع وبطاقات الإئتمان والقروض الشخصية والقروض العقارية.

أنشطة أخرى
وتشمل الأعمال المصرفية الأخرى، كإدارة الأموال.

ب- تحليل القطاعات الجغرافية

الإيرادات والمصروفات وفقاً للقطاعات الجغرافية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	القاهرة الكبرى	الاسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلى	الإجمالى
إيرادات القطاعات الجغرافية	١٦ ٣٨٥ ٩٠٢	٢ ٢٤٣ ٦٣١	١ ٢٤٤ ٢٦٦	١٩ ٨٧٣ ٧٩٩
مصروفات القطاعات الجغرافية	(٧ ٨٩٠ ٠٤١)	(٦ ٣١٤ ٧٦٨)	(١ ٧٧٨ ١٢٥)	(١٥ ٩٨٢ ٩٣٤)
نتيجة أعمال القطاع	**٨ ٤٩٥ ٨٦١**	**(٤ ٠٧١ ١٣٧)**	**(٥٣٣ ٨٥٩)**	**٣ ٨٩٠ ٨٦٥**
ربح السنة قبل الضرائب				٣ ٨٩٠ ٨٦٥
الضرائب				(١ ٤٠٩ ٩١٢)
ربح السنة				**٢ ٤٨٠ ٩٥٣**
الأصول والإلتزامات وفقاً للقطاعات الجغرافية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨				
أصول القطاعات الجغرافية	١٤٤ ٠٣١ ٠٧٥	١٤ ٤٦٢ ٩٩٩	٧ ١٩٣ ٧٣٧	١٦٥ ٦٨٧ ٨١١
اجمالى الأصول				**١٦٥ ٦٨٧ ٨١١**
إلتزامات القطاعات الجغرافية	٨٣ ٣٣١ ٣٧٤	٥٧ ١٣٦ ٦٦٠	١٤ ٥٩٩ ٠٤٤	١٥٥ ٠٦٧ ٠٧٨
اجمالى الإلتزامات				**١٥٥ ٠٦٧ ٠٧٨**
بنود أخرى للقطاعات الجغرافية				
إهلاكات ٣١ ديسمبر ٢٠١٨				**٨٢ ٢٨٥**

الإيرادات والمصروفات وفقاً للقطاعات الجغرافية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	القاهرة الكبرى	الاسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلى	الإجمالى
إيرادات القطاعات الجغرافية	١٤ ٧٢٦ ٨٣٨	١ ٨٥٤ ٣٥٩	٩٠٧ ٧٣١	١٧ ٤٨٨ ٩٢٨
مصروفات القطاعات الجغرافية	(٩ ٠٤٨ ٠١٥)	(٤ ٨٨٤ ٦٨٤)	(١ ٢٥٧ ٣٧٣)	(١٥ ١٩٠ ٠٧٢)
نتيجة أعمال القطاع	**٥ ٦٧٨ ٨٢٣**	**(٣ ٠٣٠ ٣٢٥)**	**(٣٤٩ ٦٤٢)**	**٢ ٢٩٨ ٨٥٦**
ربح السنة قبل الضرائب				٢ ٢٩٨ ٨٥٦
الضرائب				(١ ٤٩١ ٣٣٥)
ربح السنة				**٨٠٧ ٥٢١**
الأصول والإلتزامات وفقاً للقطاعات الجغرافية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧				
أصول القطاعات الجغرافية	١٢٨ ٠٠٦ ٩٣٦	١٢ ٩٠١ ١٥٦	٦ ٣٠٨ ٠٠٣	١٤٧ ٢١٦ ٠٩٥
اجمالى الأصول				**١٤٧ ٢١٦ ٠٩٥**
إلتزامات القطاعات الجغرافية	٧١ ٣٦٧ ٣٩٠	٥٣ ٠٣٢ ٩١٨	١٣ ٥٧٩ ٥٦٧	١٣٧ ٩٧٩ ٨٧٥
اجمالى الإلتزامات				**١٣٧ ٩٧٩ ٨٧٥**
بنود أخرى للقطاعات الجغرافية				
إهلاكات ٣١ ديسمبر ٢٠١٧				**٥٨ ٣٢٨**

٦- صافى الدخل من العائد

	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
عائد القروض والإيرادات المشابهة من:		
قروض وتسهيلات:		
- للبنوك	٥ ٧١٢	--
- للعملاء	٧ ١٧٧ ٩٤٤	٥ ٣٠٠ ٧٨٣
الإجمالى	**٧ ١٨٣ ٦٥٦**	**٥ ٣٠٠ ٧٨٣**
أذون خزانة	٣ ٤١٥ ٣٠٢	٣ ٩٠٣ ٢٨٤
ودائع وحسابات جارية	٤ ٠٩٦ ٦٧٥	٣ ٧٢٦ ٤٥٥
إستثمارات فى أدوات دين متاحة للبيع ومحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	٣ ٨٩٧ ٦١٥	٣ ٥٧٢ ٤٦٠
أخرى	--	٣١
الإجمالى	**١٨ ٥٩٣ ٢٤٨**	**١٦ ٥٠٣ ٠١٣**
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من:		
ودائع وحسابات جارية:		
- للبنوك	(٢٤٩ ١٤٠)	(١٧٣ ٨٠٦)
- للعملاء	(١١ ٧٤١ ٥١٢)	(١١ ٥٣٩ ٥٧٢)
الإجمالى	**(١١ ٩٩٠ ٦٥٢)**	**(١١ ٧١٣ ٣٧٨)**
أخرى	(١١٩ ٦١٤)	(٧٦ ٨٤٥)
الإجمالى	**(١٢ ١١٠ ٢٦٦)**	**(١١ ٧٩٠ ٢٢٣)**
الصافى	**٦ ٤٨٢ ٩٨٢**	**٤ ٧١٢ ٧٩٠**

٧- صافى الدخل من الأتعاب والعمولات

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
إيرادات الأتعاب والعمولات:	
الأتعاب والعمولات المرتبطة بالإئتمان	٦٠٠ ٨١٤	٤٩٨ ١٣٣
أتعاب أعمال الأمانة والحفظ	١١ ٣٢٦	٦ ٦١٠
أتعاب أخرى	٥٥٥ ٧٦٠	٣٩٨ ٢٢٠
	١ ١٦٧ ٩٠٠	**٩٠٢ ٩٦٣**
مصروفات الأتعاب والعمولات:		
أتعاب سمسرة	(٢١ ٧٠٧)	(١٦ ٢٧١)
أتعاب أخرى	(١٢ ٥٦٤)	(٩ ١٧٣)
	(٣٤ ٢٧١)	**(٢٥ ٤٤٤)**
الصافـــى	**١ ١٣٣ ٦٢٩**	**٨٧٧ ٥١٩**

٨- توزيعات الأرباح

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
أوراق مالية متاحة للبيع	٦٢ ١٧٠	٥٥ ١٨٠
شركات تابعة وشقيقة	٥٤ ٣٧٥	١٦ ٣١٣
الاجمالي	**١١٦ ٥٤٥**	**٧١ ٤٩٣**

٩- مصروفات إدارية

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
تكلفة العاملين	
أجور ومرتبات*	(١ ٦٢٢ ٣٩٤)	(١ ٦٧٦ ٨٤٩)
تأمينات إجتماعية	(٨٤ ٦٦١)	(٦٦ ٧٣٤)
مزايا تقاعد اخرى (إيضاح ٣٠)	(٢٥٨ ٤٠٠)	(٢٠٧ ٧٧٤)
	(١ ٩٦٥ ٤٥٥)	**(١ ٩٥١ ٣٥٧)**
مصروفات إدارية أخرى	(١ ١٢٤ ٣٠٦)	(٧٨١ ٢٣٣)
الإجمالى	**(٣ ٠٨٩ ٧٦١)**	**(٢ ٧٣٢ ٥٩٠)**

* تتضمن السنة الحالية والسنة المقارنة مبلغ ١٥ مليون جنيه تمثل حصة البنك في إشتراكات صندوق التأمين الخاص للعاملين بالبنك .

١٠- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
أرباح تقييم ارصدة الأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك المبوبة بغرض المتاجرة)	١٧٦ ٣٥٠	١٨٣ ٣٥٠
ارباح بيع ممتلكات ومعدات	٨٩	١ ٠٩٥
رد مخصصات أخرى (إيضاح ٢٢ & ٢٨)	٨٩ ٢٧٢	٣٥ ٨١٤
عبء مخصصات أخرى (إيضاح ٢٢ & ٢٨)	(١١٨ ٢٦٨)	(٢١١ ٢٣٥)
أخرى	٨ ٧٦٣	٧ ٦٥٤
الإجمالى	**١٥٦ ٢٠٦**	**١٦ ٦٧٨**

١١- (عبء) الإضمحلال عن خسائر الإئتمان

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
قروض وتسهيلات العملاء	(٩٠٤ ٨٤٢)	(٦٥٨ ٤٩٣)
الإجمالى	**(٩٠٤ ٨٤٢)**	**(٦٥٨ ٤٩٣)**

١٢- مصروف ضرائب الدخل

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
الضريبة الحالية	(١ ٤٥٤ ٢١٧)	(١ ٤٨٤ ٦١٣)
الضرائب المؤجلة (إيضاح ٢٩)	٤٤ ٣٠٥	(٦ ٧٢٢)
الإجمالى	**(١ ٤٠٩ ٩١٢)**	**(١ ٤٩١ ٣٣٥)**
الربح المحاسبى قبل الضريبة	٣ ٨٩٠ ٨٦٥	٢ ٢٩٨ ٨٥٦
سعر الضريبة	%٢٢,٥٠	%٢٢,٥٠
ضريبة الدخل المحسوبة على الربح المحاسبى	٨٧٥ ٤٤٥	٥١٧ ٢٤٣
مصروفات غير معترف بها ضريبيا	٥٣٤ ٤٦٧	٩٧٤ ٠٩٢
صافى الضريبة	**١ ٤٠٩ ٩١٢**	**١ ٤٩١ ٣٣٥**
سعر الضريبة الفعلى	**%٣٦,٢٤**	**%٦٤,٨٧**

١٣- نصيب السهم الاساسي فى صافى أرباح السنة

يحسب النصيب الأساسى للسهم فى الربح بقسمة صافى الأرباح الخاصة بمساهمى البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة خلال السنة.

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
صافى أرباح السنة	٢ ٤٨٠ ٩٥٣	٨٠٧ ٥٢١
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (المقترحة)	(١١ ٠٠٠)	(٣ ١٤٣)
حصة العاملين فى الأرباح (المقترحة)	(٢٤١ ٨٣٩)	(٩٨ ٣٩٠)
صافى ربح السنة القابل للتوزيع	**٢ ٢٢٨ ١١٤**	**٧٠٥ ٩٨٨**
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المُصدرة	٥٦٢ ٥٠٠	٥٦٢ ٥٠٠
النصيب الأساسى للسهم فى الربح (بالجنيه)	**٣,٩٦**	**١,٢٦**

١٤- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
نقدية	٢ ٧٣٥ ٩٤٠	٣ ٢٦٨ ٥٦٤
أرصده لدى البنك المركزى فى إطار نسبة الإحتياطى الالزامى	١ ٦٠٠ ٠٢١	٧ ٦٤٦ ٣٢٩
الإجمالى	**٤ ٣٣٥ ٩٦١**	**١٠ ٩١٤ ٨٩٣**
أرصده بدون عائد	٤ ٣٣٥ ٩٦١	١٠ ٩١٤ ٨٩٣
أرصدة متداولة	**٤ ٣٣٥ ٩٦١**	**١٠ ٩١٤ ٨٩٣**

١٥- أرصدة لدى البنوك:

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
حسابات جارية	٢٤٤ ٩٢٧	١١١ ٣٢٢
ودائـــع	٥٢ ٨٥٤ ٧٩١	٢٩ ٥٣٧ ٨٢٠
الإجمالى	**٥٣ ٠٩٩ ٧١٨**	**٢٩ ٦٤٩ ١٤٢**
البنك المركزى	٣٠ ٨٠٠ ٣١٥	١٦ ٨٤٧ ٩٦٩
بنوك محلية	٢٠ ٣١٣ ٩٤٨	١٠ ٢٦٨ ٩٥٢
بنوك خارجية	١ ٩٨٥ ٤٥٥	٢ ٥٣٢ ٢٢١
الإجمالى	**٥٣ ٠٩٩ ٧١٨**	**٢٩ ٦٤٩ ١٤٢**
أرصدة بدون عائد	٢٤٤ ٩٢٧	١١١ ٣٢٢
أرصدة ذات عائد ثابت	٥٢ ٨٥٤ ٧٩١	٢٩ ٥٣٧ ٨٢٠
الإجمالى	**٥٣ ٠٩٩ ٧١٨**	**٢٩ ٦٤٩ ١٤٢**
ارصده متداوله	**٥٣ ٠٩٩ ٧١٨**	**٢٩ ٦٤٩ ١٤٢**

١٦- أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى

وتتمثل فى أذون الخزانة التى تصدرها جمهورية مصر العربيه

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
أذون خزانة إستحقاق ٩١ يوم	٣٠٠ ٠٠٠	٢ ٣٨٣ ٧٣٠
أذون خزانة إستحقاق ١٨٢ يوم	٣٠٠ ٠٠٠	٤ ٤٥٠ ٧٢٥
أذون خزانة إستحقاق ٢٧٣ يوم	٢ ١٠٠ ٠٠٠	١١ ٣٤٠ ٤٢٥
أذون خزانة إستحقاق ٣٦٤ يوم	١٥ ٨٥٤ ٧٨٤	٢١ ١٧٧ ٥٧٤
	١٨ ٥٥٤ ٧٨٤	**٣٩ ٣٥٢ ٤٥٤**
يخصم: عوائد لم تستحق بعد	(٨٩٦ ٩٥٨)	(٢ ٤٣٣ ٧٦٧)
إجمالي (١)	**١٧ ٦٥٧ ٨٢٦**	**٣٦ ٩١٨ ٦٨٧**
أذون خزانة مع التزام بإعادة الشراء خلال ثلاث شهور	(١ ٦٢٧ ٦٧٢)	(٨٤٥ ٢٣٤)
إجمالي (٢)	**(١ ٦٢٧ ٦٧٢)**	**(٨٤٥ ٢٣٤)**
إجمالي (١)+(٢)	**١٦ ٠٣٠ ١٥٤**	**٣٦ ٠٧٣ ٤٥٣**

* بلغت القيمة الاسمية لاذون الخزانة مبلغ ٣٠٠ ٨٣٢ ١ الف جنيه مصري فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ومبلغ ٢٧٥ ٩١٦ الف جنيه مصري فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وهى مرهونة للبنك المركزى مقابل التمويل العقارى.

١٧- قروض وتسهيلات للبنوك(بالصافي)

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
قروض لاجل*	٥٣٧ ٤٠٨	--
الإجمالى	**٥٣٧ ٤٠٨**	**--**
يخصم: مخصص خسائر الإضمحلال	--	--
قروض وتسهيلات للبنوك (بالصافى)	**٥٣٧ ٤٠٨**	**--**
أرصده غير متداولة	**٥٣٧ ٤٠٨**	**--**

* قرض لبنك (Commercial Bank International_CBI) بمبلغ ١٠ مليون دولار لمدة ٣ سنوات.
* قرض لبنك (Trade Development Bank_TDB) بمبلغ ٢٠ مليون دولار لمدة ٣ سنوات.

١٨- قروض وتسهيلات العملاء (بالصافي):

	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
أفراد		
حسابات جارية مدينة	٩٠٦ ٦٩٦	٩١٥ ٨٢٥
بطاقات ائتمان	١٩٨ ٧٦٥	١٢٨ ٨٨٣
قروض شخصية	٢٣ ٣٣٢ ٤٥١	٢١ ٢٥٥ ١٤٧
قروض عقارية	١ ٧٠٣ ٢٤٧	٨٩٥ ٨٠٤
إجمالى	**٢٦ ١٤١ ١٥٩**	**٢٣ ١٩٥ ٦٥٩**
مؤسسات شاملة القروض الصغيرة للأنشطة الإقتصادية		
حسابات جارية مدينة	٩ ٣٤١ ٧٠٥	٥ ٣٢٣ ٦٠٥
قروض مباشرة	١٣ ٥٨٤ ٧٥٨	٥ ٣٦٨ ٦١٦
قروض مشتركة	١٦ ١٢٢ ٧٠٨	١٠ ٥٤٣ ٦٠٤
مستندات مخصومة	٢٣٩ ٨٩٨	١٣٢ ٦٣٤
إجمالى	**٣٩ ٢٨٩ ٠٦٩**	**٢١ ٣٦٨ ٤٥٩**
إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء	**٦٥ ٤٣٠ ٢٢٨**	**٤٤ ٥٦٤ ١١٨**
مخصص خسائر الإضمحلال	(٣ ٥٨٢ ٧٦٨)	(٢ ٧٩٥ ٩٩٠)
العوائد المجنبة	(٦ ٢٧٨)	(٨ ٩٢٤)
الخصم غير المكتسب للمستندات المخصومة	(٣١ ٥١٤)	(٤٣ ٤١٧)
الصافى	**٦١ ٨٠٩ ٦٦٨**	**٤١ ٧١٥ ٧٨٧**
الإجمالى يوزع كما يلى:		
أرصدة متداولـــة	١٥ ٠١٠ ٨٩٣	١٠ ٦٣٦ ٥٩٤
أرصدة غير متداولة	٥٠ ٤١٩ ٣٣٥	٣٣ ٩٢٧ ٥٢٤
الإجمالى	**٦٥ ٤٣٠ ٢٢٨**	**٤٤ ٥٦٤ ١١٨**

وفيما يلى الحركة التى تمت على مخصص خسائر إضمحلال القروض وتسهيلات العملاء خلال السنة:

	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
رصيد المخصص فى أول السنة	٢ ٧٩٥ ٩٩٠	٢ ١٦٢ ٤٦١
عبء الإضمحلال المكون خلال السنة	٩٠٤ ٨٤٢	٦٥٨ ٤٩٣
المستخدم فى إعدام ديون خلال السنة	(١٤٧ ٣٩١)	(٩ ٨٦٥)
متحصلات خلال العام من ديون سبق اعدامها	٩ ٩٥٧	٥ ٨٠٢
فروق ترجمة المخصصات بعملات اجنبية خلال السنة	١٩ ٣٧٠	(٤٤ ٩٨٧)
محول من مخصصات أخرى خلال السنة	--	٢٤ ٠٨٦
رصيد المخصص فى آخر السنة	**٣ ٥٨٢ ٧٦٨**	**٢ ٧٩٥ ٩٩٠**

١٩- إستثمارات مالية

إستثمارات مالية متاحة للبيع	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
أ) أدوات دين		
مدرجة فى السوق – بالقيمة العادلة	١ ٥٥٩ ٠٥٧	١ ٤٦٨
ب) أدوات حقوق ملكية:		
مدرجة فى السوق – بالقيمة العادلة	٧٩	٩٢
غير مدرجة فى السوق – بالتكلفة	٣٤٩ ٦١٤	٣٢١ ٥٠٠
ج) وثائق صناديق الإستثمار		
غير مدرجة فى السوق – بالقيمة الإستردادية	٣٦٥ ٢٠٠	٤٢٦ ٤٦٢
اجمالي إستثمارات مالية متاحة للبيع (١)	**٢ ٢٧٣ ٩٥٠**	**٧٤٩ ٥٢٢**
إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق:		
أ) أدوات دين – بالتكلفة المستهلكة		
مدرجة فى السوق	٢٣ ٣٤١ ٠٢٠	٢٥ ٢٠٧ ١٨٦
غير مدرجة فى السوق*	٥٦ ١١٣	٥٦ ١١٣
ب) شركة صناديق إستثمار - بالتكلفة:		
غير مدرجة فى السوق	٥٥ ٩٨٣	٥٥ ٩٨٣
إجمالى إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق (٢)	**٢٣ ٤٥٣ ١١٦**	**٢٥ ٣١٩ ٢٨٢**
إجمالى إستثمارات مالية (١) + (٢)	**٢٥ ٧٢٧ ٠٦٦**	**٢٦ ٠٦٨ ٨٠٤**
أرصده متداولة	٧ ٥٧٦ ١٦٩	٢٥ ٢٠٧ ٢٧٨
أرصده غير متداولة	١٨ ١٥٠ ٨٩٧	٨٦١ ٥٢٦
إجمالى	**٢٥ ٧٢٧ ٠٦٦**	**٢٦ ٠٦٨ ٨٠٤**
أدوات دين ذات عائد ثابت	٢٤ ٩٥٦ ١٩٠	٢٥ ٢٦٤ ٧٦٧
إجمالى	**٢٤ ٩٥٦ ١٩٠**	**٢٥ ٢٦٤ ٧٦٧**

- وفيما يلى أهم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع – أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في السوق التي تم تقيمها بالتكلفة :

	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
البنك الأفريقي للإستيراد والتصدير	**٢٤٤ ٣٢٣**	**٢٤٤ ٣٢٣**

- البنك غير مقيد في البورصة .
- الغرض الرئيسي من إنشاء البنك هو لتمويل وتسهيل أعمال التجارة بين البلاد الأفريقية وبقية دول العالم , وهذا ما يجعل من الصعوبة إيجاد بنوك مثيلة مقيدة في البورصة .
- يملك البنك حصة ضئيلة من البنك الافريقى للاستيراد والتصدير بنسبة (٣,٨٨%) , الامر الذي يعيق الوصول الي معلومات تفصيليه ودقيقه لاجراء عمليه تقييم متعلقه ومطبقه للقطاع المصرفي للوصول إلي القيمه العادله للبنك.
- يحقق البنك صافى أرباح وصافى حقوق الملكية بالموجب من واقع القوائم المالية الأمر الذي يعكس عدم وجود اية مؤشرات اضمحلال في قيمة الاستثمار.

	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
بنك مصر أوروبا	**٨٤ ٢١٨**	**٥٢ ٧٧٦**

- البنك غير مقيد في البورصة.
- الغرض الرئيسي من إنشاء البنك هو تنظيم التجارة مع دول أوروبا الوسطى ومصر وله فرع واحد فقط, وهذا ما يجعل من الصعوبة إيجاد بنوك مثيلة مقيدة في البورصة.

- يملك البنك حصة ضئيلة من بنك مصر أوربا بنسبة (١٠%) الامر الذي يعيق الوصول الي معلومات تفصيليه ودقيقه لاجراء عمليه تقييم متعلقه ومطبقه للقطاع المصرفي للوصول الي الي القيمه العادله للبنك.
- صافى حقوق الملكية بالموجب من واقع القوائم المالية الأمر الذي يعكس عدم وجود أية مؤشرات إضمحلال في قيمة الاستثمار.

	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
برنامج تمويل التجارة العربية	**١١ ٠٢٨**	**١١ ٠٢٨**

- برنامج تمويل التجارة العربية غير مقيد في البورصه .
- يهدف برنامج تمويل التجارة العربية إلى تعزيز و تطوير التجارة العربية , بالإضافة إلى تحسين القدرات التنافسية للمُصدرين العرب . هذا الهدف قد تم تحقيقه من خلال تقديم تمويل في شكل خطوط ائتمان للمُصدرين و المستوردين للبلاد الأعضاء من خلال المؤسسات المحلية المُعينة من قبل البنك المركزي أو الجهات المعنية الأخرى في البلاد العربية . وهذا ما يجعل من الصعوبة إيجاد شركات مثيلة مقيدة في السوق للوصول الى القيمة العادلة للبرنامج.
- يملك البنك حصة ضئيلة من برنامج تمويل التجارة العربية بنسبة (٠,٣٣%) الامر الذي يعيق الوصول الي معلومات تفصيليه ودقيقه لاجراء عمليه تقييم البرنامج.
- يحقق البرنامج صافى أرباح وحقوق الملكية بالموجب من واقع القوائم المالية الأمر الذي يعكس عدم وجود اية مؤشرات اضمحلال في قيمة الاستثمار.

*** مبلغ مدفوع لوزارة المالية تحت حساب شراء سندات خزانة , تطبيقاً للقرار الرئاسي رقم ١١١٢ لسنة ١٩٧٤ الذي ينص على أن ٥% من صافي الربح القابل للتوزيع الخاص بالقطاع العام يجب أن يتم استثماره في السندات الحكومية أو يتم إيداعها في حساب خاص بوزارة المالية وتم ايداعه في حساب خاص لوزارة المالية بسعر فائدة ٣,٥% سنوياً.**

وفيما يلى الحركة التى تمت على بند الإستثمارات المالية خلال السنة:

	أستثمارت مالية متاحة للبيع	إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	الإجمالى
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨	**٧٤٩ ٥٢٢**	**٢٥ ٣١٩ ٢٨٢**	**٢٦ ٠٦٨ ٨٠٤**
مشتريات	١ ٧٩١ ٠٢٤	٢ ٥٢٣ ٨٩٩	٤ ٣١٤ ٩٢٣
إستبعادات (بيع / إسترداد)	(١٤٨ ٥٦٠)	(٤ ٣٩٧ ٨١٤)	(٤ ٥٤٦ ٣٧٤)
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية	(٢ ٩١١)	--	(٢ ٩١١)
اهلاك سندات توريق	(١ ٤٦٨)	--	(١ ٤٦٨)
صافى التغير فى القيمة العادلة	(١١٢ ٠٣٣)	(٢٣ ٩٤٩)	(١٣٥ ٩٨٢)
إستهلاك (علاوة) أو خصم إصدار	(١ ٦٢٤)	٣١ ٦٩٨	٣٠ ٠٧٤
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**٢ ٢٧٣ ٩٥٠**	**٢٣ ٤٥٣ ١١٦**	**٢٥ ٧٢٧ ٠٦٦**

	أستثمارت مالية متاحة للبيع	إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	الإجمالى
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٧	**٥٤٦ ٠٩١**	**٢٥ ١٤٩ ١٠٢**	**٢٥ ٦٩٥ ١٩٣**
مشتريات	٩٧ ٨٨٥	٤ ١٣٧ ٩٤٤	٤ ٢٣٥ ٨٢٩
إستبعادات (بيع / إسترداد)	(٣١ ٠٤١)	(٣ ٩٥٦ ٣٨١)	(٣ ٩٨٧ ٤٢٢)
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية	(٢٣٠)	--	(٢٣٠)
اهلاك سندات توريق	(٣٤ ٣٨٦)	--	(٣٤ ٣٨٦)
صافى التغير فى القيمة العادلة	١٧١ ٢٢٩	(٣٨ ٠٩٦)	١٣٣ ١٣٣
إستهلاك (علاوة) أو خصم إصدار	(٢٦)	٢٦ ٧١٣	٢٦ ٦٨٧
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	**٧٤٩ ٥٢٢**	**٢٥ ٣١٩ ٢٨٢**	**٢٦ ٠٦٨ ٨٠٤**

(خسائر) أرباح إستثمارات مالية

	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
(خسائر) اضمحلال أسهم ووثائق متاحة للبيع	(٣ ١٠٨)	(٢٣٠)
محول من إحتياطى القيمة العادلة نتيجة بيع إستثمارات مالية عبارة عن اسهم	(٥)	--
أرباح بيع اذون خزانة	١٨ ١٦١	١١ ٦٨٧
خسائر إضمحلال فى شركات شقيقة	(٢١ ٦٣٧)	--
أرباح بيع أوراق مالية متاحة للبيع	٢ ٦٩٥	٢
الإجمالى	**(٣ ٨٩٤)**	**١١ ٤٥٩**

٢٠- إستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة

٢٠١٨/١٢/٣١ الشركة	العملة	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	إلتزامات الشركة	إيرادات الشركة	أرباح / (خسائر) الشركة	نسبة المساهمة %	قيمة الإستثمار بالمصرى
بنك القاهرة الدولى (كمبالا)	شلن	جمهورية أوغندا	٥٦٨ ٣٦٦	٣٧٧ ٤٠٣	٦٩ ٨٧١	(٥ ٥٤٩)	٦٢,٣٣	٦١ ٩٠٩
شركة كايرو للتأجير التمويلى	مصرى	جمهورية مصر العربية	--	--	--	--	٩٨	٩٨ ٠٠٠
شركة النيل القابضة للتنمية والإستثمار	مصرى	جمهورية مصر العربية	٢٣٠ ٤٥٨	١٥٢	٢٥ ٤٢٨	١٩ ٩١١	٣٣	٥٠ ٠٠٠
شركة صندوق القطاع المالى	مصرى	جمهورية مصر العربية	٥٣٤ ٣٠٨	١٤ ٧٠٩	١٤٥ ٣٥٥	١٢١ ١٩٣	٢٩	٨٣ ١٩٨
شركة بورسعيدالوطنية للأمن الغذائى*	مصرى	جمهورية مصر العربية	٣ ٢١٣	٦٦٠	--	٧	٣٤	--
الاجمالى			**١ ٣٣٦ ٣٤٥**	**٣٩٢ ٩٢٤**	**٢٤٠ ٦٥٤**	**١٣٥ ٥٦٢**	**--**	**٢٩٣ ١٠٧**

٢٠١٧/١٢/٣١ الشركة	العملة	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	إلتزامات الشركة	إيرادات الشركة	أرباح / (خسائر) الشركة	نسبة المساهمة %	قيمة الإستثمار بالمصرى
بنك القاهرة الدولى (كمبالا)	شلن	جمهورية أوغندا	٥٧٢ ٣٨٠	٣٧٩ ٣٤٧	١١٩ ٦٥٦	(٤ ٨٨٠)	٦٢,٣٣	٦١ ٩٠٩
شركة النيل القابضة للتنمية والإستثمار	مصرى	جمهورية مصر العربية	٢٣٠ ٥٥٩	١٥٢	٢٦ ٠٦٠	١٩ ٩١١	٣٣,٣٣	٥٠ ٠٠٠
شركة صندوق القطاع المالى	مصرى	جمهورية مصر العربية	٥٣٤ ٣٠٨	١٤ ٧٠٩	١٤٥ ٣٥٥	١٢١ ١٩٣	٢٨,٦٢	١٠٤ ٨٣٦
شركة بورسعيدالوطنية للأمن الغذائى*	مصرى	جمهورية مصر العربية	٣ ٢٥٣	٧٢٣	--	(٢٣)	٣٤	--
الاجمالى			**١ ٣٤٠ ٥٠٠**	**٣٩٤ ٩٣١**	**٢٩١ ٠٧١**	**١٣٦ ٢٠١**	**--**	**٢١٦ ٧٤٥**

* إستثمارات تعرضت لإضمحلال قيمتها بالكامل منذ سنوات سابقة.

وفيما يلى هيكل مساهمى الشركات التابعة والشقيقة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

الشركة	بنك القاهرة الدولى (كمبالا) نسبة المساهمة%	شركة النيل القابضة للتنمية والإستثمار نسبة المساهمة%	شركة صندوق القطاع المالى نسبة المساهمة%	شركة بورسعيد الوطنية للأمن الغذائى نسبة المساهمة%	شركة كايرو للتأجير التمويلى نسبة المساهمة%
بنك القاهرة	٦٢,٣٣	٣٣,٣٣	٢٨,٦٢	٣٤	٩٧,٩٩
البنك الأهلى المصرى	١٣,٦٣	٣٣,٣٣	٣٨,١٦	٢٩	
بنك مصر	٢٤,٠٤	٣٣,٣٤	--	--	--
شركة كاتو أرومتك	--	--	--	--	--
شركة مصر للتامين	--	--	١٥	--	--
شركة مصر للتأمينات الحياة	--	--	١٨,٢٢	--	--
بنك التنمية والإئتمان الزراعى	--	--	--	٢٦	--
صندوق التنمية محافظة بورسعيد	--	--	--	٥	--
صندوق التأمين الخاص للعاملين ببنك القاهرة	--	--	--	--	٢
أخرون (أفراد ومؤسسات)	--	--	--	٦	٠,٠١
الاجمالى	**%١٠٠**	**%١٠٠**	**%١٠٠**	**%١٠٠**	**%١٠٠**

٢١- أصول غير ملموسة

تتمثل الأصول غير الملموسة فى برامج النظم الآلية لمصرفنا وبيانها كما يلى:

	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
الرصيد فى أول السنة		
التكلفة	١٠٢ ٢٦٤	٨٨ ٠٣١
مجمع الإستهلاك	(٨٧ ٦٧١)	(٨٣ ٥٤٥)
صافى القيمة الدفترية فى أول السنة	**١٤ ٥٩٣**	**٤ ٤٨٦**
الاضافات خلال السنة	١٤ ٥٧٦	١٤ ٢٣٣
إستهلاك السنة	(٨ ٠٧٩)	(٤ ١٢٦)
صافى القيمة الدفترية فى آخر السنة	**٢١ ٠٩٠**	**١٤ ٥٩٣**

٢٢- أصول أخرى:

	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
إيرادات مستحقة	٢ ٢٣٨ ٤٧٦	١ ٥١٦ ٢٨٢
مصروفات مقدمة	٢١٤ ٥٧٠	٣٢ ١١١
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	٢٩٨ ٣٩٨	٤٢ ٨٦٢
أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون*	٢٢ ١٨٩	٢٢ ١٨٩
تأمينات وعهد	٢٧ ٢٩٠	٢٦ ١٢١
شيكات مقاصه	٢٥٠ ٣٠٧	٢٧٤ ٩٦٧
أرصده لدي مصلحه الضرائب	١١٩ ٩٩٢	١٢٢ ٩٨٥
أخري	١٣٢ ٩٥٨	١١٦ ٥٩٦
مخصص إضمحلال أصول أخرى	(١٣٨ ٥٥٩)	(١٤٢ ٠٥٣)
الإجمالى	**٣ ١٦٥ ٦٢١**	**٢ ٠١٢ ٠٦٠**

* تتضمن الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاءاً لديون مبلغ ٤٤٠ ٢ ألف جنيه يمثل اصول لم تسجل بعد بإسم البنك وجارى إتخاذ الإجراءات القانونية لتسجيلها.

وفيما يلى الحركة التى تمت على مخصص إضمحلال أصول أخرى خلال السنة.

	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
الرصيد في أول السنة	١٤٢ ٠٥٣	١٢٧ ٦١٥
العبء المحمل على قائمة الدخل خلال السنة	٧ ٣٦١	٥٨٦
المستخدم خلال السنة	(١٠ ٦٠١)	(٥ ٨١٤)
المتحصل خلال السنة	٨	١٩ ٦٦٦
فائض محول ايرادات	(٢٦٢)	--
الرصيد في أخر السنة	**١٣٨ ٥٥٩**	**١٤٢ ٠٥٣**

٣٤- الأصول الثابتة

	أراضي	مباني وانشاءات	نظم آلية	وسائل نقل وانتقال	أثاث	تجهيزات وتركيبات	تحسينات عقارات مستأجرة	إجمالي
التكلفة في ١ يناير ٢٠١٨	**٧٧٨ ٨٧٣**	**٢٨٤ ٩٦٥**	**٥٠٣ ٣٧٤**	**٢٤٤ ٤٣٧**	**٢٠٠ ٣٤٠**	**٣٥٤ ٧٢١**	**٥٥٦ ٥٥٤**	**٢٠٨٧ ٨٧٣**
إضافات	--	٢٠٤ ٥٣٥	٣٤٤ ٣٧٥	٢٠٤ ٤٣٧	٢٠٠ ٣٤٠	٣٥٤ ٧٢١	٥٥٦ ٥٥٤	١ ٨٨٧ ٢٠٤
التكلفة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**٧٧٨ ٨٧٣**	**٤٨٩ ٥٠٠**	**٨٤٨ ٠٧٩**	**٤٤٩ ٠٧٤**	**٤٠٠ ٦٨٠**	**١ ٠٦٠ ٤٧٦**	**١ ٢٤٢ ٢٥٨**	**٤ ٩٧٠ ٠٧٧**
مجمع الإهلاك في ١ يناير ٢٠١٨	--	(٢٠٤ ٥٣٥)	(٢٤٤ ٣٧٥)	(٢٠٤ ٤٣٧)	(٢٠٠ ٣٤٠)	(٣٥٤ ٧٢١)	(٥٥٦ ٥٥٤)	(١ ٨٨٧ ٢٠٤)
مجمع إهلاك الاستبعادات	--	--	--	--	--	--	--	--
إهلاك العام	--	(٤٨ ٩٥٠)	(٤٤ ٠٧٩)	(٤٤ ٠٧٤)	(٤٠ ٦٨٠)	(١٠٦ ٤٧٦)	(١٢٤ ٢٥٨)	(٤٧٠ ٠٧٧)
مجمع الإهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**--**	**(٢٥٣ ٤٥٠)**	**(٨٨٩ ٠٢٤)**	**(٤٨٣ ١١٤)**	**(٢٤٠ ٠٢٠)**	**(٤١٤ ٣٠١)**	**(٦٨٠ ٨٤٤)**	**(٢ ٣٧٧ ٧٨٤)**
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**٧٧٨ ٨٧٣**	**٢٣٥ ٥٥٠**	**٤٥٩ ٠٥٥**	**١٥٥ ٩٦٠**	**١٦٠ ٦٨٠**	**٦٤٦ ٤٢٠**	**٥٦١ ٤١٤**	**٢ ٦٠٢ ٢٩٣**
صافي القيمة الدفترية في ١ يناير ٢٠١٨	**٧٧٨ ٨٧٣**	**٢٧٩ ٤٤٠**	**٤٥٨ ٠٩٧**	**١٤٤ ٠٧٤**	**١٠٠ ٣٤٠**	**٣٥٤ ٧٢١**	**٥٥٦ ٥٥٤**	**٢ ٠٨٧ ٢٠٤**
إضافات	--	(١٣٣ ٣٤١)	(٣٤١ ٥٤)	(٧٠٣ ٢)	(٨١٧ ١)	(٣٢٥ ٦)	(٥١٥ ٠١)	(٥٤٠ ٢٥٥)
مجمع إهلاك الاستبعادات	--	--	٥٧٠ ١	--	٢٢٢	٣٢٦	--	١ ٢٢١
إهلاك العام	--	--	(٣٧٠ ١)	--	(٣٢٢)	(٣٢٦)	--	(٢ ١٢٠)
تدني*	--	--	--	--	--	(١٢٢ ٩٩)	١٥٥ ٣٤١	--
إضافات	--	١٠٣ ١١	١٧٣ ١٠٣	٤٦٥ ٦٤	٣٨٥	٥٨٣ ٢٢	٠٣٤ ٧١	٨٠٤ ٠٠٦
صافي القيمة الدفترية	**٧٧٨ ٨٧٣**	**٢٤٦ ٠٢١**	**٥٠٣ ٠٠٩**	**٤٨٦ ٣٤١**	**٥٧٥ ٨٦**	**٦٨٥ ٨١**	**٨١٨ ١٨٢**	**٢ ٧٧٠ ٨٧٢**
مجمع الإهلاك	--	(٤١٥ ٨٠٣)	(٨٣٠ ٧٧٤)	(٤٤٤ ٠٣٤)	(٨٦٠ ٨١)	(٥٥٢ ٠٦)	--	(٨٤٦ ٨٨٧)
التكلفة	٧٧٨ ٨٧٣	٤٤٥ ٠١٣	٤٤٥ ٧١٣	٧٢٤ ٠٣	٤٦٨ ٧٣٤	١٠٠ ٥٨	٣٨٧ ٨٠١	٤ ١٤٦ ٦٨٩
الأعمار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨								

٢٤- أرصدة مستحقة للبنوك

	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
حسابات جارية	٣٦٨ ١٣٠	٣٤٨ ٠٠٩
ودائـــع	١٦ ٥٦١ ٨١٠	٧ ٥٣٣ ٥٨٧
الإجمالى	**١٦ ٩٢٩ ٩٤٠**	**٧ ٨٨١ ٥٩٦**
بنك مركزى*	٩٨ ١٧٩	٤٣ ٥٠٦
بنوك محلية	٦ ٨٢٧ ٨٩١	١ ٣٥١ ٢٩٣
بنوك خارجية	١٠ ٠٠٣ ٨٧٠	٦ ٤٨٦ ٧٩٧
الإجمالى	**١٦ ٩٢٩ ٩٤٠**	**٧ ٨٨١ ٥٩٦**
أرصدة بدون عائد	٣٦٨ ١٣٠	٣٤٨ ٠٠٩
أرصدة ذات عائد ثابت	١٦ ٥٦١ ٨١٠	٧ ٥٣٣ ٥٨٧
	١٦ ٩٢٩ ٩٤٠	**٧ ٨٨١ ٥٩٦**
أرصدة متداولة	١٦ ٩٢٩ ٩٤٠	٧ ٨٨١ ٥٩٦
	١٦ ٩٢٩ ٩٤٠	**٧ ٨٨١ ٥٩٦**

* تمثل الأرصده المستحقة للبنك المركزى تحصيلات من جهات حكومية لحساب البنك المركزى المصرى.

٢٥- ودائع عمـــلاء

	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
ودائع تحت الطلب	١٦ ٥٦٠ ١٢٩	٨ ٦٠١ ٦٣٣
ودائع لأجل وبإخطار	١٩ ٩٤٧ ٤٠٩	٢٠ ٦٦٣ ٩٤٩
شهادات ايداع وإدخار*	٥١ ٨٠٦ ٧٧٧	٥٦ ٧٤١ ٧٩٤
حسابات توفير	٤٠ ٦٢٧ ٠٦٤	٣٤ ١٩٩ ٣٢٧
ودائع أخرى	٢ ٣٥٧ ٠٢٧	١ ٩٨٠ ٤٠٩
الاجمالى	**١٣١ ٢٩٨ ٤٠٦**	**١٢٢ ١٨٧ ١١٢**
ودائع مؤسسات	٣٥ ٥١٧ ٢٤٠	٢٥ ٢١٩ ١٧١
ودائع أفراد	٩٥ ٧٨١ ١٦٦	٩٦ ٩٦٧ ٩٤١
الاجمالى	**١٣١ ٢٩٨ ٤٠٦**	**١٢٢ ١٨٧ ١١٢**
أرصدة بدون عائد	١٥ ٧٢٣ ٢٥٨	٦ ٦٧٨ ٦٣٢
أرصدة ذات عائد ثابت	١١٥ ٥٧٥ ١٤٨	١١٥ ٥٠٨ ٤٨٠
الاجمالى	**١٣١ ٢٩٨ ٤٠٦**	**١٢٢ ١٨٧ ١١٢**

٢٦- قروض أخرى

	عمله القرض	معدل العائد %	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
قرض الصندوق الاجتماعى	جنيه مصري	%٩,٥٠-٧,٦٠-٧,٦	١ ٢٥١ ١٤٧	٩٦٥ ١٤٥
قرض برنامج تمويل التجارة العربية	دولار امريكي	%٣,٧٠	٦٢ ٦٩٨	٧٠ ٩١١
صندوق سند لتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	دولار امريكي	٦شهور+٣,١% Libor	١٧٩ ١٣٦	١٧٧ ٢٧٧
صندوق جرين فور جروث الألماني	دولار امريكي	٦شهور+٣,١% Libor	١٧٩ ١٣٦	٨٨ ٦٣٩
القيمه الحاليه - وديعه مسانده البنك المركزي المصري*	جنيه مصري		٥٨٠ ٩٩٩	٤٩٤ ١٥٣
القيمه الحاليه - وديعه مسانده بنك مصر**	جنيه مصري		٩٦٥ ٧٧١	٨٥٥ ٠٩٦
الإجمالى			**٣ ٢١٨ ٨٨٧**	**٢ ٦٥١ ٢٢١**
أرصدة متداولة			٣٩٩ ٠٦٠	٢٧٧ ٥٦٨
أرصدة غير متداولة			٢ ٨١٩ ٨٢٧	٢ ٣٧٣ ٦٥٣
الإجمالى			**٣ ٢١٨ ٨٨٧**	**٢ ٦٥١ ٢٢١**

* منح بنك القاهرة وديعة مساندة من البنك المركزى المصرى بمبلغ ٢ مليار جنيه وذلك لمده ١٠ سنوات بدون عائد أو عمولات إعتباراً من ٢٠١٦/ ٨/٢٣ تستحق يوم ٢٠٢٦/ ٨/٢٢ علي أن تفي بمتطلبات معيار كفاية راس المال.

** منح بنك القاهرة وديعة مساندة من بنك مصر بمبلغ ٢ مليار جنيه وذلك لمده ٧سنوات إعتباراً من ٢٠١٧/١٢/٣١ تستحق يوم ٢٠٢٤/١٢/٣١علي أن تفي بمتطلبات معيار كفاية راس المال.

٢٧- إلتزامات أخرى

	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
عوائد مستحقة	٦٩١ ٠٥٠	١ ٠٢٦ ٢٤٦
إيرادات مقدمة	١٢٥ ٩٠١	١١٥ ٤٣٥
مصروفات مستحقة	١١٨ ٤٩١	٨٤ ٢٤٨
شيكات المقاصه	٢٨٩ ٠٣٤	٢٥٦ ٤١٤
مصلحه الضرائب	٣٩٢ ٠٣٠	٦٩٨ ٠٤٢
دائنون	١٧٨ ٠١٤	٤٢٧ ٨٤٨
أرصدة دائنة متنوعة	٣٨٨ ٣٠٧	١ ٣١٣ ٨٤٠
الاجمالى	**٢ ١٨٢ ٨٢٧**	**٣ ٩٢٢ ٠٧٣**

٢٨- مخصصات أخرى

	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
الرصيد في أول السنة	٥٤٦ ٦٥٥	٤٢٣ ٦٨٦
فروق ترجمة عملات أجنبية	٣ ٥٣٧	(٥ ٢٧٠)
العبء المحمل على قائمة الدخل خلال السنة	١١٠ ٩٠٧	٢١٢ ١٢٦
المرتد إلى قائمة الدخل خلال السنة	(٨٩ ٠١٠)	(٣٤ ٨٨٧)
المستخدم خلال السنة	(١١٩ ٧٤٠)	(٥ ٢٢٩)
المتحصل خلال السنة	٢٥	--
المحول إلى مخصص القروض	--	(٢٤ ٠٨٦)
المحول إلى مخصص إضمحلال أصول الاخرى	--	(١٩ ٦٨٥)
الرصيد في آخر السنة	**٤٥٢ ٣٧٤**	**٥٤٦ ٦٥٥**
- تفاصيل المخصصات الأخرى:		
مخصص مخاطر التشغيل	٧ ٨١٥	٢ ٣٧٤
مخصص تغطية مخاطر تسوية المعاملات مع البنوك	--	١٧٢ ٨٣٢
مخصص مطالبات قضائية	٢٤٤ ١١٠	١٨٨ ٢٢٨
مخصص مطالبات أخرى	٢٤ ٩٣٦	٢٤ ٦٨٥
مخصص ضرائب متنازع عليها	٩٤ ٧٢٣	٥٢ ٢١٧
مخصص خسائر إضمحلال إلتزامات عرضية شركات معايير	٦٥ ٠٣٢	٩٩ ٤٤٧
مخصص خسائر اضمحلال التزامات عرضيه SMEs	١٥ ٧٥٨	٦ ٨٧٢
الإجمالى	**٤٥٢ ٣٧٤**	**٥٤٦ ٦٥٥**

٢٩- ضرائب الدخل المؤجلة

تم احتساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبة المؤقتة وفقاً لطريقة الإلتزامات وبإستخدام معدل ضريبة قدره ٢٢,٥%.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والإلتزامات المؤجلة إذا كان للبنك حق قانونى لإجراء مقاصة بين الأصول والإلتزامات الضريبية الجارية وبشرط أن تكون الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة سيتم تسويتها مع ذات الإدارة الضريبية.

الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة

وفيما يلى أرصدة الأصول والإلتزامات الضريبة المؤجلة التى نشأت عن الفروق المؤقتة للبنود الواردة أدناه:

	الأصول الضريبية المؤجلة ٢٠١٨/١٢/٣١	الإلتزامات الضريبية المؤجلة ٢٠١٨/١٢/٣١
الأصول الثابتة	--	(٣٦ ٨١٠)
المخصصات (بخلاف مخصص خسائر إضمحلال القروض)	٢٩٤ ٨٨٦	--
إجمالى الضريبة التى ينشأ عنها أصل (إلتزام)	**٢٩٤ ٨٨٦**	**(٣٦ ٨١٠)**
صافى الأصول (الإلتزامات) الضريبية المؤجلة	**٢٥٨ ٠٧٦**	**--**

وفيما يلى الحركة التى تمت على الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة

	الأصول الضريبية المؤجلة	الإلتزامات الضريبية المؤجلة
	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١
الرصيد فى أول السنة	٢٤٢ ١٧٤	(٢٨ ٤٠٣)
الاضافات/ الاستبعادات	٥٢ ٧١٢	(٨ ٤٠٧)
الرصيد فى آخر السنة	**٢٩٤ ٨٨٦**	**(٣٦ ٨١٠)**

الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها

	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
لم يتم الإعتراف بأصول ضريبية مؤجلة بالنسبه للبنود التاليه :		
مخصص خسائر إضمحلال القروض بخلاف نسبة الـ ٨٠%	٧١٦ ٥٥٥	٥٥٩ ١٩٨
المخصصات الاخري	٢٢٧ ٧٨٩	١٣٨ ٧٢٥
الإجمالى	**٩٤٤ ٣٤٤**	**٦٩٧ ٩٢٣**

٣٠- إلتزامات مزايا التقاعد

	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
إلتزامات مدرجة بقائمة المركز المالى عن:		
- المزايا العلاجية بعد التقاعد	٩٤٧ ٨٣٤	٧٦٢,٨١٥
المبالغ المعترف بها فى قائمة الدخل عن:		
المزايا العلاجية بعد التقاعد	٢٥٨ ٤٠٠	٢٠٧,٧٧٤
تم تحديد المبالغ المعترف بها فى قائمة المركز المالى كالتالى:		
القيمة الحالية لإلتزمات لم يتم تمويلها	١ ٤٧٣ ٨٦٠	١ ١٣٣ ٣٧٢
خسائر إكتوارية لم يتم الإعتراف بها	(٥٢٦ ٠٢٦)	(٣٧٠ ٥٥٧)
الرصيد المدرج فى قائمة المركز المالى	**٩٤٧ ٨٣٤**	**٧٦٢ ٨١٥**
تتمثل الحركة على الإلتزامات خلال السنة فيما يلى:		
الرصيد في أول السنة	٧٦٢ ٨١٥	٦٠٩ ٨٥٨
تكلفة الخدمة الجارية	٢٨ ٥٠٣	١٧ ٨٠٦
تكلفة العائد	٢٠٢ ٣٠٢	١٧٠ ٢٠٨
الخسائر الإكتوارية المعترف بها	٢٧ ٥٩٥	١٩ ٧٦٠
مزايا مدفوعة	(٧٣ ٣٨١)	(٥٤ ٨١٧)
الرصيد المدرج في آخر السنة فى قائمة المركز المالى	**٩٤٧ ٨٣٤**	**٧٦٢ ٨١٥**
تتمثل المبالغ المعترف بها فى قائمة الدخل فيما يلى:		
تكلفة الخدمة الجارية	٢٨ ٥٠٣	١٧ ٨٠٦
تكلفة العائد	٢٠٢ ٣٠٢	١٧٠ ٢٠٨
الخسائر الاكتوارية المعترف بها	٢٧ ٥٩٥	١٩ ٧٦٠
الإجمالى مدرج ضمن تكلفة العاملين (إيضاح رقم ٩)	**٢٥٨ ٤٠٠**	**٢٠٧ ٧٧٤**

٣١- رأس المال

يبلغ رأس مال البنك المرخص به مبلغ ١٠ مليار جنيه مصرى , ورأس مال البنك المصدر والمدفوع مبلغ ٢,٢٥٠ مليار جنيه مصرى موزعاً علي ٥٠٠ ٥٦٢ الف سهم بقيمة ٤ جنيه مصرى للسهم الواحد.

٣٢- الاحتياطيات والأرباح المحتجزة

الاحتياطيات

	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
الإحتياطى العام	١٨٤ ٢٥٣	١٨٤ ٢٥٣
إحتياطى المخاطر البنكية العام	٢٣٣ ١٨٠	٢٣٣ ١٣٤
إحتياطى قانونى	٥٦١ ٩٠٤	٥٢١ ٥٨٣
إحتياطى القيمة العادلة – إستثمارات مالية متاحة للبيع	٢٠٩ ٤٩٣	٣٤٥ ٤٧٥
احتياطي رأسمالى	٢٧٠ ٥٢٠	٢٦٩ ٤٢٥
احتياطى نظامى	٤٣٨ ٩٣١	٤٣٨ ٩٣١
احتياطى مخاطر تطبيق معيار IFRS٩ *	٥٢٢ ٨١٤	٥٢٢ ٨١٤
اجمالى الاحتياطيات	**٢ ٤٢١ ٠٩٥**	**٢ ٥١٥ ٦١٥**

* تم تكوينه تنفيذا لتعليمات البنك المركزى فى تطبيق معايير IFRS٩

وتتمثل الحركة التى تمت على الاحتياطيات فيما يلى:

(أ) إحتياطى المخاطر البنكية العام

	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
الرصيد في أول السنة	٢٣٣ ١٣٤	٤١٠ ٤٤١
محول من (الي) الارباح المحتجزه	٤٦	(١٧٧ ٣٠٧)
الرصيد فى آخر السنة	**٢٣٣ ١٨٠**	**٢٣٣ ١٣٤**

(ب) إحتياطى قانونى

	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
الرصيد في أول السنة	٥٢١ ٥٨٣	٤١١ ٢٢٧
المحول من أرباح السنة	٤٠ ٣٢١	١١٠ ٣٥٦
الرصيد فى آخر السنة	**٥٦١ ٩٠٤**	**٥٢١ ٥٨٣**

ووفقاً للنظام الأساسى للبنك وقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ يتم إحتجاز ٥% من صافى أرباح السنة لتغذية الإحتياطى القانونى وذلك حتى يبلغ رصيده ما يعادل ١٠٠% من رأس المال وهو إحتياطى غير قابل للتوزيع.

(ج) احتياطي القيمة العادلة - إستثمارات مالية متاحة للبيع

	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
الرصيد فى أول السنة	٣٤٥ ٤٧٥	٢١٢ ٣٤٢
صافى التغير فى القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع (بعد الضرائب)	(١٣٥ ٩٨٢)	١٣٣ ١٣٣
الرصيد فى أخر السنة	**٢٠٩ ٤٩٣**	**٣٤٥ ٤٧٥**

وتتمثل الحركة على الأرباح المحتجزة فيما يلى:

	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
الأرباح المحتجزة		
الرصيد فى أول السنة	١ ٨١٩ ٨٥٤	٢ ٨٣٦ ١٠٢
صافى أرباح السنة	٢ ٤٨٠ ٩٥٣	٨٠٧ ٥٢١
المحول من إحتياطى مخاطر بنكية	--	١٧٧ ٣٠٥
المحول الى احتياطى مخاطر تطبيق معيار IFRS٩	--	(٥٢٢ ٨١٤)
توزيعات السنة المالية السابقة:		
حصة المساهمين فى الأرباح	(٦٦١ ٤٠٤)	(١ ١٣٣ ٨٦٠)
حصة مجلس الإدارة فى الأرباح	(٣ ١٤٣)	(٤ ٣٩٧)
حصة العاملين فى الأرباح	(٩٨ ٣٩٠)	(٢٢٨ ٤١٦)
محول إلى إحتياطى مخاطر بنكيه عام	(٤٦)	--
محول إلى الإحتياطى القانونى	(٤٠ ٣٢١)	(١١٠ ٣٥٦)
محول إلى الإحتياطى الرأسمالى	(١ ٠٩٥)	(١ ٢٣١)
الرصيد فى آخر السنة	**٣ ٤٩٦ ٤٠٨**	**١ ٨١٩ ٨٥٤**

٣٣- توزيعات الأرباح

لا يتم الإعتراف بتوزيعات الأرباح كإلتزام مالى وتخفيض الأرباح المرحلة بها إلا عندما يتم إعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين. وسوف يتم فى نهاية السنة المالية اقتراح توزيعات الأرباح على المساهمين وكذلك حصة العاملين فى الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وعرضها على الجمعية العامة لمساهمى البنك التى ستنعقد لإعتماد القوائم المالية الختامية وعندئذٍ سيتم خصم تلك التوزيعات من الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية من خلال حساب التوزيع.

٣٤- النقدية وما فى حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما فى حكمها الأرصدة التالية التى لا تتجاوز تواريخ إستحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء.

	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/١٣
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	٢ ٧٣٥ ٩٤٠	٣ ٢٦٨ ٥٦٥
أرصدة لدى البنوك	٤٨ ٩٧٠ ٨٤٨	٢٩ ٥٢٩ ٣٥١
أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى	٢٩١ ٢٠٩	٢ ٣٨١ ١٩٠
الإجمالى	**٥١ ٩٩٧ ٩٩٧**	**٣٥ ١٧٩ ١٠٦**

٣٥- إلتزامات عرضية وإرتباطات

(أ) مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ لم يتم تكوين مخصص لها حيث انه من غير المرجح تحقق خسائرعنها.

(ب) إرتباطات رأسمالية

بلغت تعاقدات البنك عن إرتباطات رأسمالية مبلغ وقدره ١١٦ ٤٥١ ألف جنيه وتتمثل فى مشتريات اصول ملموسة وغير ملموسة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الإرتباطات.

كما بلغت قيمة الإرتباطات المتعلقة بالإستثمارات المالية والتى لم يطلب سدادها حتى نهاية السنة مبلغ ٥٤٧ ٧٧٥ ألف جنيه تخص إستثمارات مالية متاحة للبيع.

(ج) إرتباطات عن قروض وضمانات وتسهيلات

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
أرتباطات عن قروض	٤ ٢٠٧ ١٩٣	١ ٦٢٧ ٣٧٨
الاوراق المقبوله	٤٠٠ ٦٦٧	٩٧ ١٨٤
إعتمادات مستندية- إستيراد	١ ٥٣٧ ٩٩٣	٦٥١ ٤٦٩
إعتمادات مستندية- تصدير	٢١٥ ٣٦٠	٥٦ ٤٢٥
خطابات ضمان	٨ ٤١٨ ٦٢٩	٥ ٥٢٠ ٣٠٢
١٤ ٧٧٩ ٨٤٢	**٧ ٩٥٢ ٧٥٨**

(د) ارتباطات عن عقود التأجير التشغيلي

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
لاتزيد عن سنة واحدة	**٦٠٤**	**٦٠٤**

٣٦- معاملات مع أطراف ذوى علاقة

يتبع البنك الشركة الأم وهى «شركة مصر المالية للإستثمارات» والتى أسسها بنك مصر لتكون ذراع إستثمارى له بنسبة مساهمة قدرها ٩٩,٩% من رأسمالها وهى تمتلك بدورها ٩٩,٩٩% من الأسهم العادية لبنك القاهرة أما باقى رأس المال فهو مملوك لمساهمين آخرين.

- و يساهم مصرفنا في بنك القاهرة الدولى كمبالا بنسبة ٦٢,٣٣%.
- ويساهم مصرفنا في شركة القاهرة للتأجير التمويلى بنسبة ٩٨%.
- ويساهم مصرفنا في البنك الأفريقي للإستيراد والتصدير بنسبة ٣,٨٨%.

وفيما يلى تعاملاتنا مع بنك مصر(مساهم طرف ذو علاقة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨) :

	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
أرصدة لدى البنوك		
حسابات جارية	٥٥	٢٢١
ودائع	٢	٢... ...
الأصول الاخري		
إيرادات مستحقة	٩٣١	--
أخري	٨ ٦٤٨	٩ ٦٠٢
القروض الاخرى		
القيمة الحالية للوديعة المساندة من بنك مصر	٩٦٥ ٧٧١	٨٥٥ ٠٩٧
حقوق الملكية		
فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة	١ ٠٣٤ ٢٢٩	١ ١٤٤ ٩٠٣

وفيما يلى تعاملاتنا مع بنك القاهرة الدولى كمبالا(شركة تابعة):

	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
أرصدة لدى البنوك		
ودائع	٨ ٧٤٢	--
حسابات جارية	١ ٤١٢	٨ ٥٧٤

وفيما يلى تعاملاتنا مع شركة القاهرة للتأجير التمويلى(شركة تابعة):

	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
قروض وتسهيلات العملاء		
قروض شركات (مباشرة)	٤١٢ ١٨٤	--
أصول أخرى		
إيرادات مستحقة	٥ ٦١٨	--
ودائع العملاء		
حسابات جارية	٥٢ ٥٥٨	--

وفيما يلى تعاملاتنا مع البنك الأفريقي للإستيراد والتصدير(إستثمارات متاحة للبيع):

	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٧/١٢/٣١
أرصدة مستحقة للبنوك		
ودائع	٤ ٤٧٨ ٤٠٠	--
إلتزامات أخرى		
عوائد مستحقة	١ ٥٤١	--

٣٧- صناديق إستثمار بنك القاهرة

(أ) صندوق إستثمار بنك القاهرة الأول (صندوق تراكمى)

هذا الصندوق هو أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرميس لإدارة صناديق الإستثمار. ويبلغ عدد وثائق إستثمار هذا الصندوق ٢٠ مليون وثيقة قيمتها ٢٠٠ مليون جنيه بقيمة إسمية قدرها ١٠٠ جنيه للوثيقة وذلك طبقاً لموافقة الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٩٧، وطبقاً لإجتماع حملة وثائق صندوق إستثمار بنك القاهرة الأول التراكمى المنعقدة بتاريخ ١٣ مارس ٢٠٠٧ وموافقة الهيئة العامة لسوق المال فقد تم تعديل القيمة الأسمية لتصبـــح ١٠ جنيه بدلا من ١٠٠ جنيه للوثيقة على أن يبدأ سريان تلك التعديلات إعتباراً من يونيو ٢٠٠٧. بلغ إجمالى وثائق الصندوق القائمة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ عدد ٧٤٠٦٦٠ وثيقة بقيمة إستردادية للوثيقة قدرها ١١٦,٣٩ جنيه. وقد بلغت الوثائق التى يحتفظ بها البنك طبقاً لما تم تخصيصه منها له خلال السنة من الطرح الأولى للصندوق حتي ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ , عدد ٥٠٠ ٠٠٠ وثيقة تبلغ قيمتها الدفترية ٧ ١٩٠ ٩٦٩ جنيه وهى الوثائق التى يتعين عليه الإحتفاظ بها حتى نهاية عمر الصندوق بموجب أحكام القانون وتظهر مبوبة كإستثمارات فى أدوات حقوق ملكية غير مدرجة بالسوق ضمن الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق فى ذات التاريخ. وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الإكتتاب يحصل بنك القاهرة على اتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك على الخدمات الإدارية الأخرى التى يؤديها له. وقد بلغ إجمالى تلك الأتعاب والعمولات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مبلغ ١ ٦٥٩ ٤٣٩ جنيه مقابل مبلغ ٢ ٥٠٥ ٠٦٨ جنيه عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ أدرجت ضمن أتعاب أخرى فى بند إيرادات الأتعاب بقائمة الدخل.

(ب) صندوق إستثمار بنك القاهرة الثانى للسيولة (اليومى)

أنشأ بنك القاهرة (ش.م.م) صندوق استثمار بنك القاهرة الثانى للسيولة بالجنيه المصرى ذو العائد اليومى التراكمى كأحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب الترخيص رقم ٥٢٦ الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية فى ١٨ يونيو ٢٠٠٩ وذلك وفقاً لأحكام قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية. وتقوم بإدارة الصندوق شركة مصر بلتون. بلغ عدد وثائق الإستثمار عند الإكتتاب والتخصيص عدد ١٠ مليون وثيقة تبلغ القيمة الإسمية للوثيقة ١٠ جنيه وقد بلغت الوثائق التى يحتفظ بها البنك طبقاً لما تم تخصيصه منها خلال السنة من الطرح الأولى للصندوق حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ عدد ٣ ٦٤١ ٩٣٥ وثيقة تبلغ قيمتها الدفترية ٤١ ٢٩١ ٧٩٧ جنيه, وبلغ إجمالى وثائق الصندوق القائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ عدد ٣٦٥ ٠٩١ ٩٨ وثيقة بقيمة إستردادية للوثيقة ٢٥,٢٣ جنيه. وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الإكتتاب يحصل بنك القاهرة على اتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك على الخدمات الإدارية الأخرى التى يؤديها له. وقد بلغ إجمالى تلك الأتعاب والعمولات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مبلغ ٨ ٩٠٧ ٧٠٢ جنيه مقابل مبلغ ٦ ٦٦٤ ٢٨٧ جنيه عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ أدرجت ضمن أتعاب أخرى فى بند إيرادات الأتعاب بقائمة الدخل.

(ج) صندوق إستثمار البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى وبنك القاهرة ذو العائد الدورى التراكمى وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية (الوفاق)

هذا الصندوق هو أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركةHC للأوراق المالية والإستثمار. وكان عدد وثائق إستثمار هذا الصندوق ٥ مليون وثيقة قيمتها ٥٠ مليون جنيه بقيمة إسمية قدرها ١٠ جنيه للوثيقة وذلك طبقاً لموافقة الهيئة العامة لسوق المال رقم ٦٢٥ بتاريخ ٢٧ يوليو ٢٠١١ وعمر الصندوق ٢٥ عاما من تاريخ الترخيص. يبلغ إجمالى وثائق الصندوق القائمة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ عدد ٨٦٠ ٦٢٢ وثيقة بقيمة إستردادية للوثيقة قدرها ١٥,٧٨ جنيه. وقد بلغت الوثائق التى يحتفظ بها البنك طبقاً لما تم تخصيصه منها له خلال السنة من الطرح الأولى للصندوق حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ عدد ٢٥٠ ٠٠٠ وثيقة تبلغ قيمتها الدفترية ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه وهى الوثائق التى يتعين عليه الإحتفاظ بها حتى نهاية عمرالصندوق بموجب أحكام القانون وتظهر مبوبة كإستثمارات فى أدوات حقوق ملكية غير مدرجة بالسوق ضمن الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق فى ذات التاريخ. وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الإكتتاب يحصل بنك القاهرة على اتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك على الخدمات الإدارية الأخرى التى يؤديها له. وقد بلغ إجمالى تلك الأتعاب والعمولات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مبلغ ٥٤ ١٥٩ جنيه مقابل مبلغ ٥٢ ٢١٥ جنيه عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ أدرجت ضمن أتعاب أخرى فى بند إيرادات الأتعاب بقائمة الدخل.

(د) صندوق إستثمار بنك القاهرة لأدوات الدخل الثابت

بتاريخ ٨ مايو ٢٠١٢ وافق مجلس إدارة بنك القاهرة على تأسيس صندوق استثمار بنك القاهرة لأدوات الدخل الثابت, وتمت موافقة البنك المركزى المصرى بتارخ ١٥ أغسطس ٢٠١٢. وقد تقرر أن يتم فتح باب الإكتتاب العام فى وثائق الصندوق إعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق ٤ ديسمبر ٢٠١٢ ولمدة شهرين. على أن تقوم بإدارة نشاط الصندوق شركة سى آى أستس مانجمنت. يبلغ حجم الصندوق ١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى (مائة مليون جنيه مصرى) عند التأسيس مقسمة على مليون وثيقة بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصرى للوثيقة الواحدة. ويبلغ إجمالى وثائق الصندوق القائمة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ عدد ٤٥٣ ٩٩ وثيقة بقيمة إستردادية للوثيقة قدرها ١٨٠,١٩ جنيه. وقد بلغت الوثائق التى يحتفظ بها البنك طبقاً لما تم تخصيصه منها له خلال السنة من الطرح الأولى للصندوق حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ عدد ٥٠ ٠٠٠ وثيقة تبلغ قيمتها الدفترية ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه وهى الوثائق التى يتعين عليه الإحتفاظ بها حتى نهاية عمر الصندوق بموجب أحكام القانون وتظهر مبوبة كإستثمارات فى أدوات حقوق ملكية غير مدرجة بالسوق ضمن الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق فى ذات التاريخ. وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الإكتتاب يحصل بنك القاهرة على اتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك على الخدمات الإدارية الأخرى التى يؤديها له. وقد بلغ إجمالى تلك الأتعاب والعمولات عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مبلغ ١١٦ ١١٣ جنيه مقابل مبلغ ٥٤٠ ٧٠٤ جنيه عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ أدرجت ضمن أتعاب أخرى فى بند إيرادات الأتعاب بقائمة الدخل.

٣٨- مرتبات ومزايا أعضاء الإدارة العليا للبنك

وفقاً لما جاء بقواعد تدعيم نظم الحوكمة والرقابة الداخلية للبنوك والصادرة فى ٢٠١٦/٧/٢٦ فقد بلغ صافى المتوسط الشهرى للمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها العشرون أصحاب المرتبات والمكافآت الأكبر فى البنك مجتمعين مبلغ ١٨ ٣٦١ ٤٤٤ جنيه مصرى خلال السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

٣٩- الموقف الضريبى

٣٩-١ ضريبة شركات الأموال والأشخاص الاعتبارية

١- الفترة من بداية النشاط وحتى العام المالى ٢٠١٤

تم فحص البنك وسداد وتسوية ضرائب الأشخاص الاعتبارية والأوعية المستقلة منذ بداية النشاط وحتى عام ٢٠١٤ باستثناء مايلى :

- عام ٩٢/٩١ حيث قام البنك بسداد الفروق الضريبية عنها ورفع دعوى قضائية بها وقد صدر حكم ابتدائي لصالح البنك خلال عام ٢٠١٣ وقامت مصلحة الضرائب بالاستئناف على الحكم وما زالت القضية منظورة أمام القضاء الادارى.
- وعامى ٢٠١١ و٢٠١٢ تم فحصهما وأخطر البنك بنتيجة الفحص وقدم طلب للتصالح بشأنهما وجارى الانتهاء منه.

٢- الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٧

- العامين الماليين ٢٠١٥و ٢٠١٦ تم الانتهاء من فحصهما ولم نخطر بنتيجة الفحص رسميا.
- العام المالى ٢٠١٧ قدم فى الموعد القانونى وبدون استحقاق ضريبى.

٣٩-٢ ضريبة الدمغة

١- الفترة من بداية النشاط وحتي ٢٠٠٦/٧/٣١

قامت المأمورية بفحص معظم فروع البنك حتي ٢٠٠٦/٧/٣١ وجار استلام نماذج ربط الضريبة.

٢- الفترة من ٢٠٠٦/٨/١ وحتي ٢٠٠٩/١٢/٣١

تم فحص البنك وسداد ضرائب الدمغة عن تلك الفترة وتمت التسوية النهائية لها.

٣- الفترة من ٢٠١٠/١/١ وحتي ٢٠١٧/١٢/٣١

تم فحص هذه السنوات كالتالى :-

- الفترة من ٢٠١٠-١-١ حتى ٢٠١٣-٣-٣١
- تم الفحص والاعتراض على نتيجته وتم احالة الملف الى لجنة الطعن ولم يتحد موعد للجلسة بعد هذا وقد قام مصرفنا بسداد المطالبة كاملة لحين الانتهاء من النزاع.
- الفترة من ٢٠١٣-٦-٣٠ حتى ٢٠١٥-١٢-٣١
- تم الفحص ولا يوجد استحقاق على مصرفنا بخصوصها
- العامين الماليين ٢٠١٦-٢٠١٧
- تم سداد الضريبة عن كل ربع فى المواعيد القانونية ولم يتم فحصهما بعد.

٣٩-٣ ضريبة المرتبات

١- الفترة من بداية النشاط حتى عام ٢٠٠٤

تم تسويتها نهائياً.

٢- الفترة من ٢٠٠٥ حتي سنة٢٠١٠

تم الانتهاء من تسوية الفروق الناتجة عن فحص هذه الفترة باستثناء بندين ظلا محل خلاف وتم تحويلهما الى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها مؤخرا بتأييد مصلحة الضرائب هذا وسيقوم مصرفنا برفع الأمر للقضاء الادارى للفصل فيهما.

٣- السنوات من ٢٠١١ حتي سنة ٢٠١٤

تم الفحص والاعتراض على نتيجته وأحيل الملف الى اللجنة الداخلية التى لم تصدر قرارها بعد ويتحوط مصرفنا بقيمة الفروق الناتجة وغرامات التأخير عنها.

٤- السنوات من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٧

لم يتم طلبهما للفحص بعد ويقوم مصرفنا بسداد مبالغ تحت حساب الضريبة شهريا وتقديم الاقرارات الضريبية و التسويات في المواعيد القانونية وسداد فروق الضريبة المستحقة من واقع هذه التسويات هذا ويتحوط مصرفنا تقديرياعن الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٧ بما قد ينتج من فروق فى النقاط محل الخلاف.

٣٩-٤ ضريبة المبيعات

١- الفترة من ٢٠٠٢ وحتي سنة ٢٠١٥

قامت المأمورية بفحص البنك والربط عن هذه السنوات وقام البنك بسداد الضريبة المستحقة والطعن علي المطالبات الواردة في المواعيد القانونية ومازال الخلاف منظورا أمام القضاء الادارى.

٢- الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٨

يتحوط مصرفنا تقديرياعنهما بما قد ينتج من فروق أثناء الفحص ولحين البت فى استمرار تسجيل مصرفنا من عدمه وذلك كون مصرفنا غير مخاطب بضريبة المبيعات وأن تسجيله فيها تم عن طريق الخطأ وكذلك عدم خضوع الأعمال المصرفيه للضريبة على القيمة المضافة وفقا لأحكام القانون ٦٧ لسنة ٢٠١٦.

٣٩-٥الضريبة العقارية

صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ٢٠١٤ والذي بموجبه تم تعديل القانون ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ والذي تم تطبيقه اعتباراً من ٢٠١٣/٧/١ ومازالت فروع وادارات مصرفنا تتلقى نماذج المطالبات بالضريبة المستحقة حيث يتم الطعن على القيم الايجارية المغالى فيها امام لجان الطعن ويتحوط مصرفنا بقيمة هذه المطالبات لحين البت فيها.

٤٠- أحداث هامة

المعيار الدولي رقم (٩) : الأدوات المالية

صدر معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) «معيار ٩» بصورته النهائية في يوليو ٢٠١٤ وقد قام البنك المركزي المصري في ٢٨ يناير ٢٠١٨ بإصدار تعليماته إلى البنوك بالالتزام بمتطلبات المعيار الدولي رقم ٩ اعتبارا من اول يناير ٢٠١٩ و صدرت التعليمات النهائية في هذا الشأن في فبراير ٢٠١٩.
يقوم معيار ٩ بتحديد أسس الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات المالية وكذلك أسس احتساب اضمحلال الأصول المالية. وقد حل معيار ٩ الدولي محل معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ : الأدوات المالية : الاعتراف والقياس.

التصنيف والقياس :

يؤثر تطبيق معيار ٩ على تصنيف وقياس الأصول المالية وليس من المتوقع أن يكون له أثر هام على تصنيف وقياس الالتزامات المالية . طبقا لمتطلبات المعيار ٩ فإن تصنيف وقياس الأصول المالية سوف يعتمد بشكل أساسي على نماذج الأعمال التي يتم من خلالها إدارة تلك الأصول وكذلك صفات التدفقات النقدية التعاقدية المرتبطة بها. وتقوم هذه العوامل بتحديد إذا ما كان يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة او بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر او بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. وقد ألغى معيار ٩ ما تضمنه معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ من تصنيفات للأصول المالية (محتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق , قروض وتسهيلات , متاحة للبيع).

إضمحلال الأصول المالية:

يتم إحتساب الإضمحلال للأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وكذلك الإرتباطات عن قروض أو ضمانات مالية. عند الإعتراف الأولى يتم إحتساب خسائر الإئتمان المتوقعة (ECL) الناتجة عن إحتمالية الإخفاق المتوقعة خلال ١٢ شهر التالية. في حالة الزيادة الجوهرية في مخاطر الإئتمان يتم إحتساب خسائر الإئتمان المتوقعة (ECL) الناتجة عن إحتمالية الإخفاق المتوقعة على مدار العمر المتوقع للأداه المالية.

يتم تصنيف الأصول المالية التي تم احتساب خسائر الإئتمان المتوقعة خلال ال ١٢ شهر التالية في المرحلة الأولى (Stage١) ويتم تصنيف الأصول المالية التي شهدت زياده جوهرية في مخاطر الإئتمان في المرحلة الثانية (Stage ٢) بينما يتم تصنيف الأصول المالية التي شهدت إضمحلالا في قيمتها في المرحلة الثالثة (Stage ٣). هذا ويقوم البنك بشكل دوري باختبار مدي زيادة مخاطر الإئتمان للأداة المالية منذ الاعتراف الأولى.

يجب أن يكون تقدير خسائر الإئتمان المتوقعة محايد ومرجح بأوزان كما يجب ان يتضمن كل المعلومات ذات الصلة سواء التاريخية أو المستقبلية والمتوقعة والتي تشمل التوقعات الاقتصادية المستقبلية في تاريخ إعداد التقارير وكذلك القيمة الزمنية للنقود. وبناءاً على ذلك فان تقدير خسائر الإئتمان المتوقعة طبقاً لمعيار ٩ هو تقدير ذو نظرة مستقبلية مقارنة بما تضمنه معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩.

البنك بصدد تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ اعتبارا من يناير ٢٠١٩. وطبقا لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ٢٨ يناير ٢٠١٨ قام البنك بتكوين إحتياطي مخاطر بنسبة ١% من إجمالي المخاطر الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر وذلك من صافى الربح بعد الضريبة عن عام ٢٠١٧ والذي يبلغ مقداره ٥٢٢,٨١٤ الف جنيه مصري (قائمة التغير في حقوق الملكية) يتم ادراجه ضمن راس المال الأساسي بالقاعدة الرأسمالية ويتم استخدامه بعد الحصول على موافقة البنك المركزي المصري.

سهى التركي

رئيس مجموعة الشئون المالية

طارق فايد

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

هذة الصفحة تركت فارغه عمدًا

هذة الصفحة تركت فارغه عمدًا

بنك القاهرة
Banque du Caire

١٦٩٩٠

المقر الرئيسي: ٦ ش مصطفى النحاس، مدينة نصر، القاهرة، مصر
تليفون: ٢٠٢٢٢٦٤٦٠١+ / ٢٠٢٢٢٦٤٢٤٠١ +
صندوق بريد رقم: ٩٠٢٢ الرقم البريدي: ١١٣٧١

www.bdc.com.eg